
قد شرع طبع كتاب نفيس في فنه المسمى بالميزان
المنتسب مصنفه في بلاد الاسلام بالشعران
مادون مثله في حين من الاحيان جزى
الله خير الجزاء من سعى في اطباعه
اعنى طالب الظهور الشيخ ^{النفوس} عبد
خلف الرشيد لتجار المشهور
في ديار الهند السند
والخزاسان القاضى
بنيا مدين حماه الله عن
الاشتم وشكر العدوان
واخذ عونه ان المحرر لله رب العالمين

- ١١ فصل ان قال قائل ان جملة افعال المجتهدين على حالتين يرفع الخلاف الخ
- ١١ فصل ايها الشيخ ان تبادر اول سماعتك لم تبق الميزان الى فهم كون المرتبتين على التخيير مطلقا
- ١٢ فصل فان قال قائل فهل يجب عندكم على المقلد العمل بالاسراج من القولين الخ
- ١٣ فصل فان قال قائل ان احدا لا يحتلم الى ذوق مش هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده ان سائر اشعة المسلمين على هدى الخ
- ١٤ فصل وايضا ان تسمع هذه الميزان فتبادر الى الالكاد على صاحبها
- ١٥ فصل اعلم يا اخي اني ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم الا بعد تكرارهم الى الخ
- ١٥ فصل اعلم يا اخي ان مرادنا بالعزيزية والرخصة للذكرتين في هذه الميزان هما مطلق التثريد والتخفيف
- ١٦ فصل لا يخفى عليك ان كل من فعل الرخصة بشرطها او المفضل بشرطه فهو على هدى من ربه في ذلك
- ١٧ فصل ان قال قائل فعلى ما قررت الخ
- ١٨ فصل ومما يوضح لك صحة ما تبنى الميزان الخ
- ٢٠ فصل فان قلت فمن يقول ان القياس من جملة الادلة الشرعية فهل تاتي فيه كذلك مرتبة الميزان
- ٢١ فصل من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها الخ
- ٢١ فصل ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل بكل حديث ورد الخ
- ٢٢ فصل ان قال قائل كيف الوصول الى الاطلاق على عين الشريعة الخ
- ٢٥ فصل فان قلت فاذ الفاك قلب الولي عن التفسير وراى الدنا هبكلها متساوية في الصحة الخ
- ٢٥ فصل فان قلت هذا في حق العلماء باحكام الشريعة والحقيقة
- ٢٦ فصل فان قلت ان الاشعة المجتهدين قد كانوا من الكمل الخ
- ٢٦ فصل فان قلت فبما ذا اجيب من نازعني في صحة هذه الميزان الخ
- ٣٢ فصل فان ادعى احد من المجتهدين ذوق هذه الميزان الخ
- ٣٣ فصل ان اردت يا اخي الوصول الى معرفة هذه الميزان الخ
- ٣٥ فصل في بيان تقرير قول من قال ان كل مجتهد مصيب الخ

- ٣٠ فصل لا يلزم من تقييد كامل من الاولياء والمجتهدين بالعمل بقول دون ادراك الخ
- ٣١ فصل واياك يا اخي ان تطالب احدا من طلبة العلم الا ان يصدق اعتقاده في ان كل مجتهد مصيب الخ
- ٣٢ فصل وما يدلك على صحة ارتباط جميع اقوال علماء الشريعة بعين الشريعة الخ
- ٣٣ فصل في بيان اسس الخلق خروج شئ من اقوال المجتهدين عن الشريعة
- ٥ فصل ان قال قائل اى فائدة في تأليف هذه الميزان الخ
- ٥٢ فصل في بيان جملة من الامثلة المحسوسة التي يعلم منها اتصال اقوال جميع المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة الكبري
- ٥٣ صورة الامثلة المحسوسة المعروفة بذكرها
- ٥٤ مثال الشجرة المطهرة المثلثة بعين الشريعة المطهرة
- ٥٥ مثال اخرا اتصال سائر هذه المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة المطهرة
- ٥٨ مثال طرق مذهب الاثنية المجتهدين الى ابواب الجنة وان كل من عمل بمن هب منها خالص اوصله الى باب الجنة
- ٥٩ مثال قباب الاثنية المجتهدين على نهر الحياة في الجنة التي هو مظهر بحر الشريعة المطهرة في الدنيا
- ٦٠ فصل شريف في بيان الدم مر لا ثمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى بالرأي لا سيما الامام ابو حنيفة
- ٦١ فصول في بيان ما ورد في دم ابي عن الشارع وعن صحابه والتابعين وتابع التابعين
- ٦٢ فصل في ما نقل عن الامام مالك في دم الرأي وما جاء عنه في الوقف على واحدة الشيعة المطهرة
- ٦٥ فصل فيما نقل عن الامام النعمان رضي الله عنه من دم الرأي والتبري منه
- ٦٦ فصل فيما نقل عن الامام احمد نفعه الرأي وتقييده بالكتاب والسنة
- ٦٧ فصول في بعض الاحوية علام ابي حنيفة رضي الله عنه
- ٦٩ الفصل الاول في شهادة الكثرة بقرارة العلم وبيان ان جميع اقواله وافعاله وعقائده مشيدة بالكتاب والسنة
- ٧٠ فصل في بيان ضعف قول من نسب الامام ابا حنيفة الى انه يقدم القياس على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٧١ فصل في تضعيف قول من ادلة مذهب الامام ابي حنيفة ضعيفة غالبا
- ٧٢ فصل في بيان ذكر بعض من من في الثناء على الامام ابي حنيفة من بين الاثنية على الخصوص وبيان توسعته صلى الله عليه وسلم وكثرة دبره وعبادته وعفته وغير ذلك

ففي كل مقال التحقق ان العلماء وضع الاحكام حيث شاءوا بالاجتهاد الخ
 • فضل في بيان بعض ما طلعت عليه من كتب الشريعة
 فضل في امثلة مرتبتي الميزان من الاخبار والاثار من كتاب الصلوة الى الزكوة
 فضل في امثلة مرتبتي الميزان من الزكوة الى الصوم
 فضل في امثلة مرتبتي الميزان من الصيام الى الحج
 فضل في امثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الى كتاب البيوع
 فضل في امثلة مرتبتي الميزان من كتاب البيوع الى الجراح
 فضل في بيان امثلة مرتبتي الميزان من كتاب الجراح الى اواخر اب الفقه

كتاب الطهارة

باب الخامسة

باب اسباب المحذ

باب الوضوء

باب الغسل

باب التيمم

باب صم الغفيل

باب المحيض

كتاب الصلوة

باب صفة الصلوة

باب شروط الصلوة

باب سجود السهو

باب سجود التلاوة

باب سجود الشكر

باب صلوة النفل

باب صلوة الجماعة

باب صلوة المسافرين

باب صلوة الخوف

باب صلوة الجمعة

باب صلوة العيد

باب صلوة الكسوفين

باب صلوة الاستسقاء

كتاب الجراح

الخروج الأول من كتاب الميزان للعارف
الصمد القطب الرباني : سيدى
عبد الوهاب الشعراني تقى الله
بعلومه والمسلمين آمين
بجاء النبى الامين
آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي جعل الشريعة المظهرة بحرا يتفرع منه جميع بحار العلوم النافعة والمخيمات
 وأجرى حيلها وله على أرض القلوب حتى روى منها قلب القاصي من حيث التقليد لعلمائها والذات
 ومن على من شاء من عباده المختصين بالأشراف على يتووع الشريعة تنظيرة جميع أحاديثها وأثارها
 المنتشرة في الملوك + وأطاعه الله من طريق الثقة على عين الشريعة الأولى التي يتفرع منها كل
 قول في سائر الأدوار والأزمان + فافتخر جسيم قول المحسنين ومفكرهم بحق
 حين رأى أنقبها بعين الشريعة من طريق الكشف والبيان + وشارك جميع المجتهدين في أمرهم
 من عب الشريعة الجليل وان تقاضى عنهم في أنظر وتأخر عنهم في الأزمان + فان الشريعة كانت شجرة العظمة
 المنتشرة وقول علمائها كالفرع والأغصان + فلا وجود لنا فرع من غير أصل ولا فروع من
 غير غصن كما لا وجود أبنية من غير جدران + وقد أحجم أهل الكشف على أن كل
 من أخرج قولا من أقوال علماء الشريعة عنها فأغما ذلك لقمبورة عن درجة العرفان +
 فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد آمن علماء أمته على شريعته بقوله العلماء امتنا
 لهم ما لم يمتحنوا السلطان + ومحال من المعصوم أن يؤمن على شريعته خوان + وأجمعا
 أيضا على أنه لا يسمي أحد علماء إلا أن يثبت عن مذاق أقوال العلماء وعرف من أين أخذوها
 من الكتاب والسنة لا من ردها بطريق الجهل والعدوان + وإن كل من رد قولنا من أقوال
 علمائنا وأخرجها عنها فليأخذ ينادى على نفسه بالجهل ويقول ألا استشهد بالذي جاهل بدليل
 هذا القول من السنة والقرآن + عكس من قيل أقوالهم ومقلديهم وأقوالهم الدليل والبرهان

وصاحب هذا المشهد الثاني لا يرد قول من أقوال علماء الشريعة إلا ما خالف بها أو جرحها أو لم يرد
 لا يبعد في كلام أحد منهم في سائر الأزمان ، وغايته أنه لم يطعم على دليل لا ثمة يجده ، فمنا
 لهم السنة أو القرآن ، ومن نازعنا في ذلك فليأت لنا بقول من أقوالهم خارج عنها ونحن
 نرد على صاحبها كما نرد على من خالف قواعد الشريعة بأوضح دليل وبرهان ، فقام ذلك عن
 يد من صحته القليل للأئمة فليس هو يعقل لهم في ذلك وإنما هو مقدر لهواه والشيطان ، فإن
 اعتقادنا في جميع الأئمة أن أحدهم لا يقول قولاً لا يورثه في الدليل والبرهان ، وحيث
 طلقنا المقلد في كلامنا فأما ما رادنا به من كان كلامه مندرجاً تحت أصل من أصول أئمة ما
 والافزعوا التقليد له ذور وعتان ، وما نقر قول من أقوال علماء الشريعة خارج عن قواعد الشريعة
 فيما علمناه وإنما أقوالهم كلها بين قريب وأقرب وبعيد وأبعد بالنظر بمقام كل شأن ، وشعاع نور
 الشريعة يشتملهم كلهم وعجم وإن تفاوتوا بالنظر بمقام الإسلام والإيمان والاحسان ، فحمد
 من كرم من عين الشريعة المطهرة حتى شيع وروى منها الجسم والجنان ، وعلم أن شريعة محمد صلى
 الله عليه وسلم جاءت شريعة واسعة جامعة لمقام الإسلام والإيمان والاحسان ، وإنما الجرح
 ولا ينفق فيها على أحد من المسلمين ، ومن شهد ذلك فيها فتهود ، تنقض وعتان ، فإن الله تعالى قال
 وما جعل دينكم في الدين من حرج ، ومن ادعى الحرج في الدين فقد خالف صريح القرآن ، وأثمة
 تنكر من علوم كالشريعة محمد صلى الله عليه وسلم فوقف عند ما حدث له من الأمر والنهي
 والترغيب والترهيب ولم يزد فيها شيئاً إلا أن شهد له شعاع الدليل والبرهان ، فإن الشارح
 ما استنتج عن أشبه الأوجه بالأئمة لالذلول ولا نبيان ، وأسلم إليه تسليم من رزقه الله تعالى
 حسن النظر بالأئمة وفهمهم ، وأما مرجع أقوالهم الدليل والبرهان ، أما من طريق النظر والاستدلال
 وأما من طريق التسليم والإيمان ، وأما من طريق الكشف والعيان ، ولا يكمل مسلم من أحدهما
 الطريق ليصالح اعتقاده بليان قوته باللسان ، وإن سائر أئمة المسلمين على مدى من ربهم في
 كل حين وإحسان ، وكل من لم يصل إلى هذا الاعتقاد من طريق الكشف والعيان ، وجب عليه
 اعتقاد ذلك من طريق التسليم والإيمان ، وكما لا يجوز لنا الطعن فيما جاءت به
 الأئمة مع اختلاف شرائعهم ، فكذلك لا يجوز لنا الطعن فيما استنبطه الأئمة اجتهدوا
 بطريق الاجتهاد والاستقصاء ، وبوضوح ذلك أن تعلم يا أخي أن الشريعة جاءت من حيث
 الأمر والنهي على مرتبة تحقيق ، وتشد يد لأعلى مرتبة واحدة كما سيأتي أيضاً في الميزان ،
 فإن جميع المكلفين لا يخرجون عن قسمين قوى وضعيف من حيث أيمانهم أو جسمهم في كل
 عمر وزمان ، فمن قوى منهم هو خوطب بالتشديد والاضطرار بالعزائم ومن ضعف منهم
 خوطب بالتحقيق والاضطرار بالرخص ، وكل منهما أحسن على شريعة من ربه وتبيين
 فلا يؤمر القوي بالزول إلى الرخصة ولا يكلف الضعيف بالصعود للفرعية ، وقد رفع
 الخلاف في جميع أدلة الشريعة ، وأقوال علماء لها عند كل من عمل بهذه الميزان ،
 وقول بعضهم أن الخلاف الحقيقي بين طائفتين متلازمين ، بل هو محمول على من لم يعرف

قواعد هذا الكتاب لان الخلاف الذي لا يرتفع من بين أقوال أئمة الشريعة مستحيل
 عند صاحب هذه الميزان فامتنع يا أخي ما قلته لك في كل حديث ومقابلته وكل قول
 ومقابلته بخلاف كل واحد منهما الا ان يكون مخففا والاخر مشددا ولكل منهما رجال في حال
 مباشرتهم الأعمال ومن المحال ان لا يوجد لنا قولان معاني حكم واحد مخففاً ومشدداً
 وقد يكون في المسئلة الواحدة ثلاثة أقوال أو أكثر أو قول مفصل فالحاذق يرد كل قول
 الى ما يناسبه ويقارب في التخفيف والتشديد حسب الامكان + وقد قال الزهري
 الشافعي وغيره ان أعمال الحديثين أو القولين أولى من أفعال أحدهما وان ذلك
 من كمال مقام الايمان + وقد أمرنا الله تعالى بان القيمه الدين ولا نتفق فيه حفظاً لغيره
 الاركان + فالحكم لله الذي من علينا بأقامة الدين وعدم اضياعه حيث لهذا العمل بما تقدمت هذه
 الميزان + وأشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة بتوعد الله تعالى الجنان + وأشهد ان نبينا
 ومولانا محمداً عبده ورسوله الذي فصله على كافة خلقه وبعثه بالشريعة السمحاء وجعل اجراء
 امته لحقها في وجوب العمل بالسنة والقول + اللهم فصل وسلم عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين
 + وعلى آلهم وحججهم أجمعين وجمع التبايع لهم بأحسان الى يوم الدين + صلاة وسلاماً
 آمين بدوام سكان الميزان والجنان + آمين اللهم آمين ويعلم فوله ميزان نفسه عالية
 الحق ارجاوت ميرتها ما ينحوه يمين الحجم بين الأدلة المتعارفة في الظاهر وبين أقوال جمع المحققين
 ومقدمهم من الاولين والآخرين الى يوم القيامة كذلك ولم يعرف أحد استبقي الى ذلك في
 سائر الادوار + وصنفها بامارة اكابر أهل العصر من مشايخ الاسلام وأئمة العصر بعد ان
 عرضتها عليهم قبل ان يتأخروا ذكرت لهم اني لأحب ان ابتزها الا بعد ان ينظر ايها فان قبلوها
 آقبعتها وان لم يرضوها فحوتها فاني بحمد الله أحب الوفاق وأكره الخلاف لا سيما في قواعد
 الدين + وان كان الخلاف رخصتقوم آخرون + فوحى الله من رأي فيها خلافاً أو سلخاً يضر
 للدين + وكان من أعظم البواعث لي على تأليفها للاخوان فتح باب العمل بما تقدمت قوله تعالى
 شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى عيسى ان
 آقبوا الدين ولا تتفرقوا فيه وليطابقوا في تقليد ما بين قولهم باللسان + ان سائر أئمة المسلمين على
 هدى من ربهم وبين اعتقادهم ذلك بالجنان + ليقوموا لوجوب حقوق أئمتهم في الادب معهم
 ويحوزوا الثواب انهم على ذلك في الدار الآخرة ويخرج من قال ذلك منهم بلسانه سائر أئمة
 المسلمين على هدى من ربهم ولم يعقد ذلك تقليد عما هو ملتبس به من حقيقة المقتضى الاصح الذي
 ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما وقد ذم الله سبحانه وتعالى منافق الكفار بتأقوم
 زيادة على حصوله بصفه تكفرهم في نحو قوله تعالى ايها الرسول لا يخرجك الذين
 يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا يا فواهم ولم تؤمن قلوبهم ومعلوم ان كلما عابه الله
 تعالى على الكفار فالمسلمون أولى بالانزاع عنه وعما يقرب من شبيه صورته ويسد المقلد من باب
 ابتداءه الى الانكار على من خالف قواعدهم فمن هو من أهل الاجتهاد في الشريعة فانه

على من ربه ورجعنا ظهور مستنده في مذهبه لمن الكفر عليه فاذعن له ونجل من مبادئ رتبته
الى الانكار عليه من جملة منفاصدي بناليف هذا الكتاب والاعمال بالنيات وانما لكل امرئ
ما نوى فاعلموا ايها الاخوان على الوصول الى ذوق هذه الميزان وياكم والمبادرة الى انكارها قاتل
ان تطالعوا جميع هذه الفصول التي سنقن بها بين يدي الكلام عليها أي قبل كتاب الطهارة
يدونوا انكروا أحد ثم بعد مطالعة فصولها فوما كان معن والغرر انتهوا فلة وجود ذات
لها من اقوانكم كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك و اردت ان تعلم ما اوجبا
اليه من دخول جميع اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين في شتاع نور الشريعة
المطهرة سميت لا ترى قول واحد امنها خارجا عن الشريعة المطهرة فاقابل قد يرفقا ارتشاك
يا أخي اليه وذلك ان تعلم وتتحقق يقينا جازما ان الشريعة المطهرة جاءت من حيث شهود
الامر والنبى في كل مسألة ذات خلاف على مرتبتين تحقيق وتشديد لاعلى مرتبة واحدة كما يظن
بعض العقول ولذا لك وقع بينهم الخلاف بشهود التناقض ولا خلاف ولا تناقض في نفس
الامر كما سيأتي ايضاحه في الفصول الاليت ان شاء الله تعالى فان مجموع الشريعة برسم الامر ومنه
كل منها يفتنم عند العلماء على مرتبتين تحقيق وتشديد واما الحكم الحاكم الذي هو المباح
فهو مستوى الطرفين وقد يرمح بالفتنة الصالحة الى قسم المنزوب وبالفتنة الفاسدة الى قسم
مكروه هذا مجموع أحكام الشريعة وايضاح ذلك ان من الائمة من حمل مطلق الامر على الوجوب
الحازم ومنهم من حمل على الذاب ومنهم من حمل مطلق الهى على التحريم ومنهم من حمل على
الكرهية ثم ان لكل من المراتبين رجالا في حال ما شرعهم للكليف فمن قوى منهم من حيث
ايمانه وحسن خوطب بالغرمة والتشديد الوارد في الشرع صريحا والمستنبط منها في ذهب
ذلك المكلف او غيره ومن ضعف منهم من حيث مرتبة ايمانه وضعف جسمه خوطب
بالوخصته والتخفيف الوارد كذلك في الشرع صريحا والمستنبط منها في مله ذلك المكلف
او مله غيره كما اشار اليه قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم اي كذلك ولا تؤمروا بقوى المذكور بالقرآن والمرتبة
الضعفة والتخفيف فهو يفقد على العمل بالغرمة والتشديد لان ذلك كاللعب بالدين كما سياتي
ايضاحه في الفصول الاليت ان شاء الله تعالى وكذلك لا تكلف الضعيف المذكور بالصعود الى
مرتبة الغرمة والتشديد والعمل بذلك مع عجزه عنه لكن لو تكلف وعمل ذلك لا منع
الا بوجه شرعي فالمرتبان المذكوران على الترتيب الوجوبى لا على التخيير كما قد يتوهم بعضهم
فايات والغلط ليس لمن قد على استعمال الماء حسا او شرعا ان يقيم بالتراب وليس لمن قد على
القيام في الفريضة ان يصلي جالسا وليس لمن قد على الصلاة حالسا ان يصلي على الجنب وهكذا
في سائر الواجبات وكذلك القول في الافضل من السنن مع المفضول فليس من الادب ان يفعل
المفضول مع قدرته على فعل الافضل فاعلم ان المسنونات ترجع الى مرتبتين كذلك فيفضل
الافضل على المفضول بل بامع القدرة ويقدم الاولى شرعا على خلاف الاولى وان

جاز ترك الانضمار للمعقول أصالة من اراد عدم التزم فلا ينزل الى المعقول الا ان يحج عن الأفضل
 فامتنع بأخى بهذه الميزان جميع الامور وانها في الكتاب والسنة وما ابنى ونفهم على
 ذلك من جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين بتجدها كلها لا يخرج عن مرتبة
 تخفيف وتشديد وكل منها رجال كما سبق ومن تحقق بما ذكرنا ذوقا وكشفنا كما ذقناه وكشفنا
 لنا وجه جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم داخلية في قواعد الشريعة المطهرة و
 مقبولة من شعاع نورها لا يخرج منها قول واحد عن الشريعة وصحت مطابقة قوله بالسلب
 ان سائر أئمة المسلمين على صدى من ربه لا يعتقد ذلك بالبحان وعليه جزمنا ومقتنا ان كل
 جمهور معصية ربه عن قوله المصيب واحد لا يعينه كما سياتي في ايضاحه في العصول ان شاء الله
 تعالى وارنعم التفاضل في الخلاف عنده في احكام الشريعة وقول علماء لان كلام الله تعالى
 ورسوله صلى الله عليه وسلم يصل عن التناقض وكذلك كلام الأئمة عن من عرف مقدار علمه طم
 على ما زعم أقوالهم ومواضع استنباطاتها فمن حكم استنبط المجتهد الا وهو قول مقوم من الكتاب
 أو السنة أو منها معا ولا يقدح في صحة ذلك الحكم الذي استنبطه المجتهد جهل بعض المقلدين
 بمواضع استنباطها وكمن شهد في احاديث الشريعة أو اقوال علماء أنها تناقضها لا يمكن رده فهو
 ضئيف النظر لو انه كان عالما بالادلة التي استند اليها المجتهد وما زعم أقواله لجل كل حديث
 أو قول ومقابلة على من احدى مرتبتي الشريعة فمن من العلوم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يحاطب الناس على قدر عقولهم ومقامهم في حصة الاسلام أو الإيمان أو الاحسان وتأمل
 بأخى في قوله تعالى فالت الاعراب أما قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا الآية تحت علمنا بما
 قلناه والافين خطابه لا كما بالخطابة من خطابه لاجل خلاف العرب وابن مقار من بايعه
 صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمكروه والمصير ليس من طلب ان
 يبايعه صلى الله عليه وسلم على صلاة الصبح والعصر فقط دون غيرها من الصلوات ودون الزكاة
 والحج والصيام والجهاد وغيرها وقد يتم الأئمة المجتهدين ومقلديهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على ذلك فها وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم شدة عادية شدة ودايدة حمل كان أو غيبا
 وما وجد في خفف فيه خففوا فيه وعتمدوا أخى على اعتقاد ما قرره وبشئت في هذه الميزان
 ولا يبرك عزابها فانها من علوم أهل الله تعالى وهي اقرب الى طريق الادب مع الأئمة مما تعتقد
 أنت من ترجيح من هب على من هب غير طريق شرعي وابن قول من يقول ان سائر الأئمة المسلمين
 أو الأئمة الاربعة الآن على هدى من ربه ظاهرة وباطنة ممن يقول ثلاثة ارباعهم أو أكثر على غير الهدى
 في نفس الامر وأن اردت بأخى ان تقول نفاسة هذه الميزان وبما علمت أنها بالشريعة من آيات
 واخبار وآثار أقوال فاجمع لك أربعة من علماء الملل اهاب الاربعة وافرأ عليهم أدلة من اهدم
 وأقوال علماءهم ونقاليهم التي سطروها في كتبهم والنظر كيف يتجادلون ويقنع بعضهم
 أدلة بعض وأقوال بعض ويقولوا صوابهم على بعضهم بعضا حتى كان الخالف يقول كل واحد
 خرج عن الشريعة ولا يكاد أحدهم يعتقد ذلك الوقت ان سائر أئمة المسلمين على هدى من

منهم ابا انجلوف صاحب هذه الميزان فانه جالس على منصة في سرور وهداية كما لسلطان حاكمهم تلتقي
 منها انه على كل قول من اقاويلهم لا يري قوله واحدا من اقاويلهم خارجا عن مرتبة الميزان من
 تخفيف او تشديد بل يري الشريعة فالبة لكل ما قالوا وسعها فاعمل يا اخي بهذه الميزان وعلما
 لاخر انهم من طلبة المذاهب الاربعية يمحضوا بها علما ان لم يصلوا الى متقا ما لدون
 لها طريق الكشف كما اشار اليه قوله تعالى فان لم يصبا وابد فطلي وليفوز وايضا بعنف اعتقادهم
 في كلام ائمتهم ومقلديهم وبطابقوا بقولهم قولهم باللسان ان سائر ائمة المسلمين على هذا من
 دينهم ان لم يكن ذلك كشفا وبيانا فاليكن ايمانا وتسلما فعليكم ايها الاخوان بالحق الذي لا يدرك
 في محض هذه الميزان قبل وقوعها وقبل ان تحضره معكم حال فراءتها على علماء المذاهب الاربعية
 فانه معدن وركابا ليس لهم حظ من ايمانها واربوا وفق مذاهبها فربما يربون هبة لهم ورد المذهب
 الذي لم يكن احد من مقلديه حاضرا بعد من ينص الى ذلك المذهب وفي ذلك دلالة على مراعاة
 وجوه الخلقين فقال الله العاقبة وبقاقرناه التي يا اخي انتهت الميزان الشرعية المدخلة بحسب
 اقاويل ائمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية نعم الله بها المسلمين وقد جيل الى ان ذكر
 لك يا اخي قاعدة هي كالمقدمة تقوم هذه الميزان بل هي من افرز الطريق الى التسليم لما وادلت ان
 تلتقي اساس نظرك اولها على الايمان بان الله تعالى هو العالم بكل شيء والحكيم في كل شيء اولها وابد المائدة
 هذا العالم وحكمه وحالهم وميزانهم ووفق كماله اظهره على ما هو مشاهد من الاختلاف الذي
 لا يمكن حصره ولا ينضبط امره متغايرا في الافرقة والتواكيب مختلفا في الاحوال والاساليب
 على حكمها سبق به علم الله القديم وعلى وفق ما نفذت به ارادة العليم الحكيم فجاء على هذه
 الاوضاع والتأليف واستقر امره على انتهى اليه غايته من الشؤون والتفاريق وكان من جملة
 بديع حكمته وعظيم اماله وعميم رحمته ان قسم عباده الى قسمين شقي وسعيد + واستقبل
 كلامهم فيما خلق له من متعلق الوعد والوعيد + وحل محل منها في هذه الدار بحكم عدله
 وسننه افعاله ما يبعث له في حاله وماله من محسوسات صورها ومعلومات قدرها
 ومنه منوعات ابدعها وحكام شرعها + وحدود وضعها وشئون ابدعها + فتمت بذلك امور
 المحادثات وانقضى بذلك نظام الكائنات + وكل بدل لك شأن الزمان والحكام حتى قيل انه
 ليس في الامكان ابدع مما كان + قال تعالى في كتابه القديم لقد خلقنا الانسان في احسن
 تقويم على انه سبحانه وتعالى لم يجعل كل خلقا مطلقا ولا كل ضارضا مطلقا بل ربا الله هذا
 ما ضر هذا ومنه ما نفع هذا وربا ضر هذا في وقت ما نفع في وقت آخر ونفع هذا في وقت ما ضر
 في وقت آخر كما هو مشاهد في الموجودات الحسنة والمهلكات المعنوية لتعلمان جلست عن الادراك
 بالافتقار واسرر خفيت الى علي ان ارادة عالم الاسرار ومنه ما يتحقق ان كلامه ليس بالخلق
 وان ذلك انما هو لا تهم شئون الاولين والآخرين + وان الله هو الغني عن العالمين وحيث
 تفردت لك يا اخي هذه القاعة العظيمة علمت ان الله تعالى لم يترك سعيي من حيا كما كلف ابدلون
 بخلاف ائمة هذه الامة في فرع الدين احرى عاقبة واقوم رشدا وان الله تعالى لم يخلقنا عبثا ولم

يتوجه تعالى الكمال في سبيل الجليلهم كمال من المكلفين العمل بامر من امور الدين تقيد به على لسان
احد من المرسلين او على لسان امام من ائمة الهدى المجتهدين الاول في العمل به على وجه في ذلك
الوقت على مراتب سعادة ذلك المكلف المقسومة له بحيث لا يلازمه ولا يصرفه
عن العمل بقول امام من ائمة الهدى الى العمل بقول امام اخر منهم الا وفيما صرفه عنه الخطا ط
في ذلك الوقت عن الاكمل في درجته الاثقة به رحمة من سبحانه وتعالى باهلي قبضته
السعادة ورعاية الخط الاوفر لهم في دينهم ودينهم كما لا يلاطف الطبيب الحديث
ولله المثل الاعلى وهو القريب المحيى لا سيما وهو الفاضل المختار في الزمان والافعال
والمدبر المريد لكل شئ من سائر الاشياء فانظر يا اخي الى حسن هذه القاطعة ووضوحها
وكما زالت من اشكال الاعتقادات وافادت من احكام محكمة فانك اذا انطرت فيها بعين الانصاف
تحققت بصحة الاعتقاد ان سائر ائمة الارض ومقلديهم ربوا الله عنهم اجمعين على هدى من
ربهم في ظاهروا وباطنه ولم تغتر عن قط على من تمسك بمن ذهب من ذاهبهم وراى على من انقلبت
من ذهب منها الى الهل هب لا على من قلل عزها مذهبهم في اوقات الضرر راب لا اعتقاد لا يقينا ان
مذهبهم كلها داخل في سياج الشريعة المطهرة كما يشاء في ايضا حده وان الشريعة المطهرة هي
شريعة سمح واسعة شاملة قابلة لسائر اقوال ائمة الهدى من هذه الامة المحمدية وان كلامهم
فيما هو عليه في نفسه على بصيرة من شؤره وعلى صراط مستقيم وان اختلافهم انما هو رحمة
بالامة نشأ عن تدبير العليم الحكيم فاعلم سبحانه وتعالى ان مصالحة الدين والدين والدين
عنده تعالى اهل العبد المؤمن في كذا اقا وحده له لطفا منه بعباده المؤمنين اذ هو العالم بالاهل
قبل تكوينها فالؤمن المكامل ثومن ظاهرا وباطنا ان الله تعالى لو لم يعلم ان لا ان الاصل عند
تعالى لعباده المؤمنين انفسهم على نحو هذه المذاهب اذ وجدناهم واقفهم عليها بكونها تعليم
على شرواح لا يجوز لهم العدول عنه الى غيره كما حرم الاختلاف في اصل الدين بنحو قوله تعالى
شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذى اوحينا اليك وما وصينا بالاراهيم وموسى وعيسى
ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه فافهم ذلك فانه يقين احد ان يشبه عليك الحما لا يتخلل
الاختلاف في الفروع كالاختلاف في الاصول فتزليك القدم في هواة من التلغ فان السنة
التي هي تاضئة عندنا على تفهم من الكتاب مصر خري ان اختلاف هذه الامة رحمة يقول
صلى الله عليه وسلم وهو يعد خصبا نصه في ائمة ما من معناه وجعل اختلاف ائمة رحمة وكما
يقين قلنا عندنا اياما وديما يقال ان الله تعالى لما علم ان لا ان الاصل عندنا تعالها العباد
المؤمن في انما دينه يظهر بالملء الجارى مثلا لا يستحق حاشية الظهور بما هو اشد في لعباء
الاعضاء لا يرضى ذلك وجدنا اماما اقدمه عن اطلاق القول بعين صحة الطهارة بسوء ذلك
الماء في حق كل احد فكان الغش الحسن والهمة قليل بل لنزوم ما هو الا حوط في حقه رحمة به ولما
علم الله سبحانه وتعالى ان الاخطا والاصح عندنا تعالى ايضا هذا العبد المؤمن بتحديد وضوئه اذا
كان متوضئا ومعه الغوم على فعل ينقص به الوضوء لا نقاض وضوئه الاول بنفس ذلك الغرم

لا يقتضي ذلك أو جعله إمام هدى فهم عنه اطلاق القول بوجودك في حق كل أحد
 وأهمه التقليد له ليلتزم ما هو الأول في حقه ولما علم سبحانه وتعالى أن الخط والأصل من
 تعالى أيضا فلهذا العبد المؤمن الشكر المحلى عن مياشقة ما خافه الكلب لا ولو يضر فلهذا من
 الشاكلة العلماء القليل الفصل من ذلك سبعا أحدها بقرب الأمر يقتضي ذلك أو جعله إمام
 هدى فهم عنه اطلاق القول بوجودك في حق كل أحد وأهمه التقليد ليلتزم ما هو
 الأول في حقه أيضا وبما علم سبحانه وتعالى أن الخط والأصل من تعالى بهذا العمل المؤمن
 يقتضي ويستثنى مثالا في كل ضيق لا يقتضي ذلك أو جعله إمام هدى فهم عنه
 اطلاق القول بوجودك في حق كل أحد وأهمه التقليد ليلتزم ما هو الأول في حقه وكذلك
 القول في سائر الأحكام فإما من سبيل من سبيل الهدى الأولها أهل في عده سبحانه وتعالى أو شتم
 إليها بطريق من طرق الإرشاد الصريحة أو الإلزامية كما أنه سبحانه وتعالى يظهر هذه الميزان
 لما علم أن الأخط والأصل من تعالى مؤلفها ومن وفقه في مقامه وأخلاقه وحجج الزمان
 يكشف أنه عن عين الشريعة الكبرى التي تفرع منها سائر ما نزع من هب المجتهدين ورواد أقوالهم
 ليروى ويعلم على جسيم حال ما أخذهم من طريق الكتاب والسنة أطلعوا الله سبحانه وتعالى
 عليها كذلك ليلتزم ما هو الأول في حقه من تونه يقر سائر ما ذهب إليه الحق وصدق وليكون
 فإما لا يتبعه باب صحة الاعتقاد في سائر الأئمة المسلمين على من ربه كما يتبعه أيضا
 فضلا من الله ونعمة والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ولا يقال له لا سوى الحق تعالى بهم
 بقدرته وجعلهم على حاله واحدة ولم لا فهم كل قتل عن إمامه منه اطلاق ذلك الحكم
 في حق كل أحد مثالا لأن ذلك كالاعتراض على سبق به العلم الإلهي بقوله أن اختصاص
 بكل طائفة من هذه الأمة بحكم من أحكام الشريعة في علم الله تعالى كما يكون طريق التوفيق إلى
 أصل ما هم عليه وربما يكون حفظا مقامهم من انقضاء ويصح أن يقال إن التكليف كلها إنما
 للفرق دائما في حق من لم يبق بها على جبرها إذا اعتقدنا أن القائم على كل طائفة أخذ من الفرق
 مع الانقاس لأن الله تعالى لا ينتهي مواهبه بل الإبدان ودهر الأهرين والله واسع علمه فلهذا
 التي تأتي بهذه القاعدة العقلية التي ربما يكون عليها مدار هذه الميزان الكبرى التي لا تزل
 فخرجت بمثلها إن هذه الميزان الشعرانية من خلة تجسيم ما ذهب المجتهدين من أئمة الهدى ومقتدى
 الشريعة المحليلة نعم الله بها المسلمين وأعلم يا أخى الحق لما شرعت في تعليم هذه الميزان
 للأخوان لم يتبعوها حتى جمعت لهم على قراءتها لجملة من علماء المذاهب الأربعة فهذا كاعتزوا
 بفضلها كما اعترف به علماء المذاهب المذكورة وإن رأوا توجه جميع أقوال مذهبهم وقبول
 في قراءتها ونحوها إلى باب ما يحرم من النكاح ونحوها من فضل الله إتمام قراءتها عليهم
 إلى آخر أبواب الفقه وذلك بعد أن سألوني في إيضاها بعبارة أوسع من هذه الأخبار
 المتقدمه وأيضال مع قولها إلى قولهم ذو قاتن من سلوك في طريق الرياضة على قواعد أهل
 الطريق فكانهم يحلون يد لك جميع جبال الدنيا على ظهرى مع ضعف جسدى

فصر كل ما لا يخفى لهم الجهر بين جديدين أو قولين في باب ما لا يخفى أو قول في باب ما لا يخفى عن من قبله فحصل لهم
 شئ لم يكن لهم جعلوا سابقا للصلوات الذين يقولون يقولون في مسائل الأديان المتقين والمتأخرين يوم الدين قالوا في حاد
 هو لا يخلو كل واحد من جعلهم من جهة الله تعالى المستعمل كلها بحيث لا يتصور فيها ما لا يجب عليه ولا يضر فيها كل واحد من بين
 المطر وذلك من أصعب ما يتوصله العارفون بأسرار الأحكام الله تعالى في استخراج الله تعالى وأجودهم أسوأهم
 في الصلوات الذين يقولون الذين لا يعتقدون أهل السنة الميمنة الإسلام وسلك فيها أئمة أهل البيت الحجة
 الميمنة من البسط والاختصار لمعاينة ونزلت أحاديث الشريعة التي قبلت فيها ما لا يوافق على ذلك من جميع أقوال المجتهدين
 ومقتديهم في مسائل الفقه من باب الظواهر إلى آخرها وبالجملة على ما يتفق الشريعة من تخفيف وتنشيد حتى لا يفتن عنهم في
 الشريعة تناقض أئمة أهل البيت لا يكاد الإنسان يرى لها ذاتا من أهل عصره وقد تمت على هذه الصفة لئلا يفتن
 هؤلاء الشريعة لما أشكل من الظاهر عنهم وكلاهما الذي يوصله إلى أصل الدار وبهذه أشتت على ذكر أشد صحة وتقرّب
 العمل بصفة تقرير جميع المذاهب عن الشريعة الكبري وكيفيّة أفعال قول آخر وأما المقلدين بأول أدوارهم الذين هو أحد
 من حضرة الوحي الألهي من عرض إلى كرمي الوحي إلى المرحوم جعفر بن محمد بن علي السلام إلى حضرة محمد بن مسلم إلى أصحابه إلى أن يبعين
 بأمره إلى أئمة المجتهدين ومقتديهم إلى يوم الدين وعلى بيان شجرة وشبكة ودائرة وبحر يعلم الناظر بها إذا تكامل
 أن جميع أقوال الأئمة لا يخرج شئ منها عن الشريعة وعلى بيان أن جميع الأئمة المجتهدين يشفقون في اتباعهم ويرحطونهم
 في جميع شئ الله في الدنيا والبرزخ ويوم القيامة حتى يعاودوا الظواهر وعلى بيان أن كل من ذهب سلكه المقلد
 وعمل بغير وجه الإحاطة وصله إلى باب الحجة وعلى بيان قرب منازل الأئمة على نهر الحياة من منزل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أعطاه الكشف وعلى بيان ذم الرأي بيان يبري جميع الأئمة من المقلون
 في دين الله عز وجل إلى الأسماء الأعظم أوحيفة رضي الله عنه خلاف بظنة بعضهم به فحتمت أبواب الفقه فجاءت أنفسهم
 مشتتة على بيان سبب مشروعية جميع التكليف وهو أن الأحكام الدين الحسنة نزلت من الأملاد السبابة وتفرغوا
 بها من ميزان لا أعلم أحدا سبق إلى وضع مثلها وكل من تحقق بذلك وقها دخل في فهم الأملاد صارا يفرح جميع
 مذاهب المجتهدين وأقوال مقلديهم ويقوم في تقرير ذلك مقام حتى كأنه صاحب ذلك المذهب والقول
 المعارف يدل عليه وموضع استنباطه وصار لا يجد شيئا من أقوال الأئمة ومقلديهم إلا وهو مستند إلى
 آية أو حديث أو أثر أو جمل أو قياس صحيح على أصل صحيح كاسيأت أيضا في الفصول الآتية أن
 شاء الله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وأسأل الله تعالى عن فضله
 أن يحيي هذا الكتاب من كل عدو وحامل يدين فيه هاليس من كلامي مما يجاليف ظاهر الشريعة لغيرنا
 عن مطالعته كما وقع ذلك مع بعض الأملاد فأنهم دسوا في كتابي إلى المسمة بالمحرم والمور وفي الحواشي والحمد

أما من رآه ظاهراً الشرعية وداروا بها في الجامع الأزهري وغيره وحصل عنك فتنة عظيمة وفاحشة الفتنة حتى علمت
لهم تحقيق القول على ما خطوط العلماء ففتشها العلماء فوجدوا فيها شيئاً مما يلحق بالظاهر الشرعي مما دس له أعداء الله تعالى
ويسلمهم والحمد لله رب العالمين ونشره في ذكر العصول الموضحة لميزان فاقول بالله التوفيق

(فصل) * ان قال قائل ان حكاية جميع أقوال الأئمة المجتهدين على حالين يرفع الخلاف ومعلوم ان الخلاف اذا
تحقق بين علمين مثلاً لا يرفع بالحكم * فالجواب انه كذلك لكن عند كل من لم يتحقق بذلك وفي هذه الميزان أن لا يتحقق
وحل الخلافين أو القولين على حالين فان الخلاف يرفع عندك كما سيأتي أيضاً حتى في العصول الايتية فاحل يا أباي قول
من قال ان الخلاف المحقق بين طائفتين لا يرفع بالحكم على حالين على حال من لم يتحقق هذه الميزان وحمل قول من قال
ان الخلاف يرفع بالحكم المذكور على من اعتقها لأنه لا يرى بين أقوال أهل الله تعالى خلافاً قطعاً أيها والحمد لله رب
العالمين *

(فصل) * أياك يا أباي أن تبادر أول سماعك لمزني الميزان إلى فهم كون المزنيين على التخيير مطلقاً
حتى ان المكلف يكون مخيراً بين فعل الرخصة والغرامة في أي حكم شاء فقد فذلكت أن المزنيين على التخيير الوجوه
لا على التخيير بشرط الآتي في أوائل الفصل السابع عند الاستثناء وأنه ليس الأولي لمن قبل على فعل الغرامة أن يترك
الوفاء بالرخصة كما نزهة وقد دخل على بعض طلبة العلم وأنا أقول في أدلة للذهب وأقول علماً لها أنهم انما يقولون ذلك لطلبته
على وجه التخيير بين فعل الغرامة والرخصة من حيث ان جميع الأئمة على هدى من ربهم فصار يحيط على نفي ان فلاناً
لا يتقيد بذهب أي على طوبى الذم والنقص إلى لا يحيط طريق وسعاً على على أدلة الأئمة فالتة
تعالى يخير لهذه ويعم تعقل هذه الميزان العربية ويكون على جميع الاخوان اني ما قررت منها من ذهب
الأئمة الأبعد اطلاعي على أدلة صاحبها لا على صاحبها حسن الظن به والتسليم له فقط كما يفعل بعضهم ومن
شك في قولي هذا فلينظر في كتابي المسمى بالمنهج المبين في بيان أدلة المجتهدين فإنه يعرف صدق يقينا وانما
الشف بنبينا القول إلى الأئمة من غير اطلاعي على دليله لأن أحدهم قد يرجع عنه سبحانه اذا عرفت الالهة
في ذلك من كتابك سنة مثلاً فإنه لا يصح مني جزم عن تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك على اطلاع على جميع
كلام الأئمة الآتي من باب الطهارة إلى أبواب الفقه فاني جمعت في هذا الميزان ما يقاس على جميع الأقوال المستعملة
والمنزلة سنة وعلمت ان الذين علوا سئل للذهب وذهبوا الله بها وأفقوا بها الناس إلى ان ما نواكوا هو الذي هو
فيها عمن يقول انهم كانوا في ذلك على خطأ صحت يا أباي اني لا أقول بتخيير المكلفين العلم بالرخصة والغرامة
مع الفقه على فعل الغرامة المتبعة عليه معاذ الله أن أقول بذلك فإنه كالتراخي بالدين كما مر في الميزان
انما تكون الرخصة للعاجز عن فعل الغرامة المذكورة قطعاً لأنه حينئذ يقبل الرخصة المذكورة

على حقه غويته بل يقول ان من اوجب على كل مقلد من طريق الاضمان ان لا يعمل برخصة قال بها
 امام من عبالا ان كان من أهلها وانما يجب عليه العمل بالشرعية التي قال بها غيرا ما ماله
 حيث قد رويها لان الحكم راجع الى كلام الشارع بالاصالة لا الى كلام غيره لاسيما ان كان دليل
 الغير قوي خلاف ما عليه بعض المقلدين حتى انه قال لو وجدت حديثا في البخاري ومسلم
 لم يخاله امامي الا عمل به وذلك جهول منه بالشرعية وأول من يتبرأ منه امامه وكان من الواجب
 عليه عمل امامه على انه لم يظهر بذلك الحديث ولم يصح عنه كما سيأتي ايضا حجة في الفضول
 ان شاء الله تعالى اذ لم تظهر حديثا مما اتفق عليه الشيوخ ان قال بصفة أحد عن يعقوب بن يعقوب
 ابدأ في كلام القوم لا ينبغي لأحد العمل بالقول المرجوح الا ان كان فحوا في الدين
 من القول الارجح كالقول بنقص الطهارة عند الشافعية بلسن الصغيرة والشعر والظفر وان هذا
 القول وان كان عندهم ضعيفا فهو محوط في الدين فكان الوضوء منه أولى انتهى وصاحب
 الذوق لهذه الميزان يرى جميع مذهب الأئمة المجتهدين وقول مقلديهم كما فيا شريعة واحدة
 لشخص واحد كما ان ذلك مرتبين كل من عمل بمرتبة منها بشرطها أصاب كما سيأتي ايضا حجة
 في الفضول ان شاء الله تعالى وقد اطلعنا الله تعالى من طريق الإمام على دليل لقول الإمام داود
 الطاهري رضي الله عنه بنقص الطهارة بلسن الصغيرة التي لا تشترى وهو ان الله تعالى اطلعت
 اسم النساء على الاطفال في قوله تعالى في قصته فرعون يذبح أبناءهم ويستغيث بنساءهم معلوم ان
 فرعون لما كان يستغيث الانثى عقب ولادتها فما اطلق الحق تعالى اسم النساء على الانثى في قصته
 الا بكونه كذلك يكون الحكم في قوله تعالى ولا تستم النساء بالقياس على جرسوء وهو استنطاق
 حسن امر جرحه ليعزى لانه يجعل عند التقصير الاثمة من حيث هي بقطع النظر عن كونها تشبه
 او لا تشبه ففسس عليه بائني كلما لم ينقطع لمن كلام الأئمة على دليل صريح في الكتاب والسنة
 واما ان ترد كلام أحد من الأئمة وتضعفه فيفهمك فان فهمك اذا قرن بفهم أحد من الأئمة
 المجتهدين كان كالحباء والله اعلم

فصل فان قال قائل فهل يجزئ عندكم على المقلد العمل بالأرجح من القولين والوجهين
 في عني حبه ما دام لم يصل الى معرفة هذه الميزان من طريق الذوق والكشف فالجواب نعم
 يجب عليه ذلك ما دام لم يصل الى مقام الذوق لهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر وكل
 ما اذا وصل الى مقام الذوق لهذه الميزان المثل كوقوع رأى جميع أقوال العلماء ومجوز علمهم
 تفهم من عين الشريعة الاولى لتبين منها وتنتهي اليها كما سيأتي بيانه في فصل الامثلة المحسوسة
 لا بضال أقوال العلماء كلهم يعين الشريعة الكبرى في مشهد صاحب هذا المقام فان من اطعم على
 ذلك من طريق كشفه رأى جميع المذاهب وقول على انها منضبة يعين الشريعة وشارعة
 اليها كما بضال الكف يا الاصاب والظن بالناسخ ومثل هذا لا يورس بالتقيد بمذهب معين
 لشبهة تشاوي المذاهب في الرض من عين الشريعة وان ليس هذا هو على بالشريعة من مذهب
 لان كل مذهب عنده متفرع من عين الشريعة كما اتفق جميعون شكة الضياء في سائر الادوار

من العين الأولى منها ولو أن أحد الأركان على التقييد لا يتقيد كما سيأتي أيضا حله في الفصول
الآتية إن شاء الله تعالى وصاحب هذا الكشف قد ساق في المحررين في مقام اليقين وربما زاد
على بعضهم لا غتراف عليه من عين الشريعة ولا يحتاج إلى تحصيل الآيات الإلهية التي شرطوها
في حق المحررين فحكمه حكمها هل بطريق البحر إذا ورد مع ما رويها لئلا يستفاد منه فلا فرق بين
الملة الذي يأخذها العالم ولا بين الملة الذي يأخذها الجاهل هذا حكم جميع أهل هذه الميزان
فيما صرح به الشريعة من الأحكام بخلاف ما لم تصرح به لئلا أراد الإنسان استراحه من
أفكاره وحديثه فانه يحتاج إلى معرفة الآيات من نحو أصول ومباني وغير ذلك كما بيناه في كتابنا
الشمس بعظم الأكباد في بيان موارد الاجتهاد وهو على ما يخفى فراجعه إن شئت والجمل الله
رب العالمين

فصل

في بيان أن أحد الأركان لا يحتاج إلى وقوع مثل هذه الميزان في طريق صحة العقيدة
إن سائر الأركان على هذه من ريم بل يكتفي باعتقاده وتسلما وإيمانا بما عليه على غالب طلبته العلم
في سائر الأركان والجواب قد قلنا ذلك في ميزان أن التسليم للأئمة هو أدنى درجات العمل
في اعتقاده صحة أقوال الأئمة وانما مرادنا بهذه الميزان ما هو أرفق من ذلك فيطلبه المقلد على ما اطلع
عليه الأئمة ويأخذ عليه من حيث أخذوا وما من طريق النظر والاستدلال وأما من طريق الكشف
وبالبيان وقد كان الإمام أحمد رضي الله عنه يقول خذ واعلم **كم** من حيث أخذوا الأئمة
ولا تقنعوا بالتقليد فان ذلك يسمى في البصير انتهى وسيأتي بسبب ذلك في فصل دماء الأئمة
للقول بالوفاي في دين الله ان شاء الله تعالى فراجع فان قلت فلا شيء لم روي العلم بالله
كما العمل بما أخذوا العالم من طريق الكشف مع كونه ملحقا بالنصوص في الضيق عند بعضهم
فالجواب ليس عدم إيجاب العلماء العمل بعلم الكشف من حيث ضعفها ونقصها عما أخذوا العالم
من طريق النقل الظاهر وانما ذلك للاستئذان عن عدة في الموجبات بصريح أدلة الكتاب
والسنن عند القطع بصحته أي ذلك الكشف فانه حينئذ لا يكون الأموقا لها ما عند
عدم القطع بصحته فمن حيث عدم عصمته الأخذ بذلك العلم قد يكون دخل كشفه التبيين
اليبليس فان الله تعالى قد أقدم اليبليس بما قاله الغر إلى غيره على أن يقيم للملك كشف صورة العمل
الذي يلوذ عليه منه من سوءا وعرشا وكسفا أو قلم أولوح فراجع ما ظن المكاشف أن ذلك العلم
عن الله فالعمل به فلهذا أصل من هذا وجبوا على المكاشف أنه يعرض ما أخذه من العلم من
طريق الكشف على المكشوف والنسبة قبل العمل به فان وافق ذلك والاحرم عليه العمل به فعلم
الذي من أجل علمه من غير الشريعة من غير تلبس في طريق كشفه فلا يصح منه الرجوع عند أسئلته
ما عاشوا بقتة الشريعة التي بين أظهرنا من طريق النقل ضرورة أن الكشف الطبعي لا يأتي
دائما الأمور في الشريعة كما هو مقررين العلم والله اعلم

فصل

في بيان طعن طاعن في هذه الميزان وقال انها لا تنفي أصل في إرشاده إلى طريق صحة
لاعتقاده أن سائر الأئمة المسلمين على هدى من ريم كما مر قلنا هذا أكثر ما قد روي في طريق

الجهم بن قزاع العبد السائى ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم وبين اعتقاده ذلك قبله من سبب احدى
 على طريق اخرى تجتمع بين القلب والشفاذ كدروها الذمها في هذه الميزان فجعلها طريقة اخرى لعل الطاعن في صحة
 هذه الميزان التي ذكرناها انما كان الحامل لغير ذلك الحسد والتعصب فانه لا يقبل بسبب الشريعة على اكثر من مرتبة
 تخفيف وتشديد ابدان من مثل قولها فليأتنا بما نؤمنه انما رجع اقول قل الله ناصر للامة ما اناستعت ولا حظ
 علمنا انفسنا ما اعل قطع النظر عن ارشادى الى ان الحق الى صحة الاعتقاد في كل اثم اثمهم ولو جعلت لارثنا الاخوان
 ما ذكر لا خفي عنهم علم هذه الميزان الشريفة كما اخفيت عنهم من العلوم الدينية التي لو لم يهاشأها كما اشرنا اليه في
 كتابنا المسمر بالجواهر المصنوع والسراير فاما ما تقدم فينا من علوم الاسرار والعلوم فاننا ذكرنا في علوم القرآن
 العظيم نحو ثلثة آلاف علم لا مرقى لاحد من طلبة العلوم الا ان فيما تعلم الى التسلق الى معرفة علم واحد منها فكل واحد من هذه العلوم
 كذب واما طريقها الكشف الصحيح ففهم هذه العلوم على العارف حال تلاوته للقرآن لا يتخلف عن النطق به حتى كان
 حين ذلك العلوم عين النطق بتلك الكلمة وفي تخلف العلم عن النطق فليس هو علوم اهل الله واما هو فيكون علوم الافكار
 من غير ان اهل الله لا يستعملون علمها الايمان بجوع اهلها عن الجوارح علوم اهل الكشف كما انما قالنا في علم ذلك
و (فصل) ويا ايها الذين آمنوا انتم بهذه الميزان فيبدأ الى الانحاز على صاحبها ونقول ليفيحه فلان الجهم بن جبه
 الذاهب جعلها لسانها من جوع من غير ان تنظر فيها او تجتمع بصاحبها فان ذلك جوع من حق في الدين بل اجتمع
 بصاحبها وناظره فان قطعها بالحق وجعلها الرجوع الى قوله ولو لم يسبق احد الى مثلها اياك ان تقول ان اضم
 الميزان جاهل بالشرعية فقم في الكذب فانه اذا كان مثل يسي جاهلا لم قد يعلى توجبها جميع اقول انما ذهب
 الى جوع الاض لان العارف قال الامام محمد بن مالك واذا كانت العلوم متوافقة والحقبة واتخذت لها لذة فلا بدع ان
 يبرخ الله تعالى بعض المتأخرين بالمرطيم عليه احد من المتقدمين انتهى في الله عليه يا اخي ارجع الى الحق وطابق
 في الاعتقاد بين الناس والقلب لا يصدك عن ذلك كون احد من العلماء السابقين لغيره من مثل هذه الميزان
 فان جود الحق يقال ليرزق ايضا على قلوب العلماء في كل عصر اخبر عن علومك الطبيعية لفهمه
 الى العلوم الحقيقية والكشفية ولو لم يالها طبعها فان من علامة العلوم الدينية ان مجربا العقول
 من حيث انجازها ولا تقبلها الا بالتسليم فقط الغريبة طريقها فان طريق الكشف ميانة لطريق
 الفكر وسيأتي في الفصول الالائية ان شاء الله تعالى ان من علامة علم صحة اعتقاد الطالب
 في ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم كونه يحصل له في باطنه ضيق ورجح اذا قل غير امامه
 في واقعة ويقال له أين قولك ان غير امامك على هدى من ربه وكيف يحصل في قلبك ضيق ورجح
 من هذا فحينئذ تنهض دعواه وتظهر لعدم صحته فعندئذ ان كان عاقلا والحمل لله رب العالمين

فصل اعلم يا اخي اني ما وضعت هذه الميزان الا ليرى من طلبت العلم لا يعرفه الله تعالى في ذلك
 من اراد ان يدرى في الفصول وقوله في ما انا الوصول الى المقام مطابقة لقليل اللسان في صحة اعتقاد ان سائر ائمة
 المسلمين على هذا الحق في سائر اقوالهم فذلك اعطيت العظم في سائر ائمة الشريعة واقوال علماءها
 فرائدها لا يخرج عن مرتبتين تخفيف وتشديد والتشديد لا في القواعد والتخفيف لا في الضعفاء كما ان يمكن ينبغي
 استثناء ما ورد من الاحكام بحكم التغيير فان التقوى ان ينزل الى مرتبة الرخصة والتخفيف مع القدرة
 فعل الاستثناء ولا تكون المرتبتان المذكورتان في الميزان فيكون الترتيب الوجوه في ذلك كتحريم التوضي اذا كان
 لايس الحفيين نوع غسل الرجلين وبين مسحه بلا نزاع مع ان احدي المرتبتين افضل من الاخرى كما ان
 فان غسل الرجلين افضل الا لمن نفرت نفسه من المسح مع علمه بجحوا الاحاديث في فان المسح لا افضل
 على ان يقال ان يقول ان المرتبتين في وجه هذا الشخص ايضا على الترتيب الوجوه في انه لو اراد ان يعبد الله
 الله تعالى بالافضل كان الواجب عليه في الاتيان بالافضل ارن **كتاب** العزيمة وهو
 اما الغسل بالنظر الى حال غالب الناس اما المسح بالنظر الى ذلك الفرح النادر الذي نفرت نفسه من فعل السنة
 لايس او قولها افضل من هذا الوجوه كما تقول ان تقصو عليه يا اخي ارضى الله تعالى فانه اولي لك من مسحه وكذلك
 ينبغي ان يستثنى من وجوب الترتيب في مرتبة الميزان اما اذا ثبتت عن الشارع اصل امرين متماثلين من غير
 ثبوت شيء لاحدهما اشبه جميع الاراس وقت ومسحه بعضه في وقت آخر وكما لو اذ وضوءا وادعى الموالاة فيه
 نارة ثم في وقت آخر فقتل هذا لا يجب فيه تقيد جميع الاراس الموالاة على مسحه بعضه عن الموالاة الا اذا اراد
 المكلف التقرب الى الله تعالى بالاولى فقط وقت على ذلك نظائره وما قول سيدنا ومولانا عبد الله بن عباس
 رضي الله عنه ان اخرا اهرين من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الناس الحكم فواكثري لكل اذ لو كان
 ذلك بكل محكمنا بنسخ المتقدم من اهرين يبقين في نفس الامر من مسحه كل الاراس وبعضه لا لانه لا بد ان يكون
 اشبه الامر الله عليه وسلم الى صحاح الكل والبعض فيكون قبل الاخير منسوخا ولا يخفى ما في ذلك من القبح في منعه من
 يقول بوجود جميع مسحه الاراس وعدم تقيده كان الامم من المنزلة رحمه الله تعالى واذا ثبتت ان الشاهد الله عليه وسلم
 اهرين في وقتين فهذا على التغيير ما لم يثبت الشئ فيعمل المكلف بهذا الامر تارة وبهذا الامر تارة اخرى انتهى وعلى ما
 قرناه من مرتبة الميزان ينبغي حل القول على ان اسما هو با على ان الصيغة في بعضه من مسحه من الاراس كما
 في حق من اراد ان يكون قويا للعبه على رأسه فيخاف من نزول الحمار من انا علم ذلك يا اخي وقصه الله تعالى
فصل اعلم يا اخي ان مرادنا بالعزيمة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلقا التثنية
 والتخفيف وليس مرادنا بالعزيمة والرخصة اللتين حلها الاصوليون في كتبهم فما سميت

مرتبة التخصيف رخصتنا لا بالنظر لمقابله من المشديد أم والأفضل لا يجوز إلا ما العاجز لا تكلف
 بفعل ما هو فوق طاقته شرعاً وأما التكليف بما فوق طاقته فمباح إلا أن يكون فعل الرخصة فحقه
 أو اجاباً كالغزيرة في حق القوى فلا يجوز للعاجز النزول عن الرخصة إلى مرتبة ترك الفعل بأكملته كما
 إذا قدر قادر الماء المطلق على القواب لا يجوز له ترك التيمم وكما إذا قدر العاجز عن القيام في القن
 على الجلوس لا يجوز له الاضطجاع أو قدر على الاضطجاع على اليمين أو اليسار لا يجوز له الاستلقاء
 أو قدر على الاستلقاء لا يجوز له الاكتفاء بنحو الأيماء بالعينين أو قدر على الأيماء بالعينين لا يجوز
 له الاكتفاء بأجزاء أفعال الصلاة على قلبه كما هو مقرر في كتب الفقه كحل مرتبة من هذه المراتب
 بالنظر لمقابلهما كالعزيمه مع الرخصة لا يجوز له النزول إليها إلا بعد عجزه عما قبلها والله أعلم و
 المحم لله رب العالمين

﴿فصل﴾ ثم لا يخفى عليك يا أخي أن كل من فعل الرخصة بشرطها أو المفضل بشرطه فهو على
 هدى من ربه في ذلك ولولم يقل به إمامه على أي شيء في الأصول إلا الآية من التفصيل ثم إن من فعل
 الغزيرة أو الأفضل بكلفة ومشتقة فهو على هدى من ربه في ذلك ولولم يكلفه الشارع ترك ذلك من
 حيث عظم المشقة فيه اللهم إلا أن يأتي عن الشارع ما يخالف ذلك كقول صلى الله عليه وسلم
 ليس من البر الصيام في السفر فإن الأفضل للمسافر في مثل ذلك المنظر للصوم الحاصل وهو
 المعلوم أن من شأن الأمور التي تقترب بها إلى حضرة الله تعالى أن تكون النفس مشرحة بها صحة
 لها من كراهة وكل من يأتي بالعبادة كإرهاقها أي من حيث مشتقة فقد خرج عن موضوع التقرب
 الشرعية المتقرب بها إلى حضرة الله عز وجل لا سيما في مثل المسألة التي نحن فيها فإنه صلى الله
 عليه وسلم نفى البر والتقرب إلى الله تعالى بالصوم الذي يضر المسافر ويحزن تابعون للشارع ما نحن
 مسترغون فلا ينبغي لأحد التقرب إلى الله تعالى إلا بما أذن له الشارع فيه والشجرة نقس به من
 سائر المنذوبات وما يريأذن فيه فهو إلى الاستدعاء أقرب ما كل بهته ليشهد لها طاهر الكتاب
 والسته حتى يتقرب بها وتأمل يا أخي هني الشارع عن الصلاة حال الغفاس عرف ذلك لأن
 الغفاس إذا غلب على الصلابة وتكلف الصلاة صارت نفسه كالمركب عليها ولا يخفى في ذلك من
 نقص الثواب المرتب على حجة الطهارة فاحل ذلك يا أخي وأعمل بالحرص بشرطها فإن الله تعالى
 يحب أن تولى رخصه كما ينبغي عن أمته كما مر به الحديث الذي رواه الطبراني وعبد الله
 المحم لله رب العالمين

﴿فصل﴾ إن قال قائل فعلى ما قرأتم فهل رأيتم في كلام أحد من العلماء ما يؤيد هذه الميزان
 من حل كلام الأئمة على ما بين ورجعه إلى الشرعية قلنا نعم ذكر الشيخ في الدين في المنقوبات المكينه
 وغيره من أهل الكشف أن العبد إذا سلك مقامات القوم متفتناً بجل هيب واجد لا يرى قبله
 فلا بد أن يفتي بذلك المذهب العيني الذي أخذ إمامه منها أقواله وهنالك ترى أقوال جسيمه
 الأئمة تعرف من بحر أحد فينبق عنه التيقن من جبروته ويحكم ببقاوى المذاهب كلها
 في الصلحة خلاف ما كان يعتقد قبل ذلك قال الشيخ في الدين ونظيره قلناه القول بتفصيل

الرسول بعضهم على بعض بالاجتهاد ثم زاد وصل الى شهود حضرة الوحي التي اخذوا منها الحكم
 ثم انهم انفت عنه القصبيل بالاجتهاد وصار لا يفرق بين أحد من رسله الا من حيث اكشف
 الله تعالى عنه حكمه اليقين لا الظن فهدى الظل للقلد اذا اطلم على العين الحق اخذ الاثمة
 المجتهدون من اجيهم منها انتهى وكذلك مما يؤيد هذه الميزان قول الشيخ بن رالدين الزركشي
 في آخر كتاب القواعد له في الفقه اعلم وفقك الله طاعته ان الاجتهاد الرخص والاعتناء في
 عمل كل عين بما مطلوب فاذا قصد المكلف بفعل الرخصة قبول فضل الله عليه كان افضل كما
 اشار اليه حديث ان الله يحب ان اتوفى رخصه كما يجب ان توفى عزائمه فاذا ثبت هذا الاصل
 عندنا يا محي فاعلم ان مطلوب الشرع الوفاق ورد الخلاف اليه ما يمكن كما عليه عمل الاثمة من
 أهل الورع والتقوى كما في مجاز الجوفي واضرابه فانه صنف كتابا المحيط ولم يترجم فيه المتي على
 مذهب معين قال ذلك في حق الورع والتقوى من باب الاعتناء كما ان العمل بالاختلاف فيه عندهم
 من باب الرخص فاذا وقع الجد في امر ضروري وامكنه الاخذ فيه بالعزيمة ففعله فله وله
 تركه وكان ذلك بالفعل الشاهد عليه من باب القوة والاعتناء كما ان كان راحيا وابن لم يكن
 الاخذ فيه بالعزيمة اخذ بالرخصة كما ان له الاخذ بالقول الضعيف في بعض المواضع فلا يكون
 ذلك منه من باب مخالفة المحضة قال الزركشي وبعد ادخلت هذا الحديث فترى ان احدا من
 الاثمة الاربعة وغيرهم لم يتقلدوا من المسلمين في القول برخصة أو عزيمة الا على حد ما ذكرناه من
 هذه القاعدة فيبغى لكل مقلد الاثمة ان يعرف مقامهم انتهى كلام الزركشي رحمه الله
 في اخر قواعد وهو من اعظم شواهد احصته هذه المبرور فلم يقل لنا عن أحد من الاثمة الاربعة
 ولا غيرهم فيما بلغنا انه كان يطرد الامر في كل عزيمة قال بما أو رخصته قال بما في حق جميع
 الاثمة ابدا وانما ذلك في حق قوم دون قوم وقد بلغنا انه كان يقضي الناس بالمازهاب الاربعة
 اثني الامم الفقيه المحدث الحسن الاصولي الشيخ عبد العزيز الديري وشيخ الاسلام عز الدين
 ابن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين البرلسي الشهير بابن الاقطم رحمه الله
 والشيخ علي بن الحسين الصري ومقل الشيخ الجلال السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة من اصحابنا
 انهم كانوا يفتون الناس بالمذهب الاربعه كاسما العوام الذين لا يتقيدون بمذهب ولا مذهب
 قواعد ولا خصوصه يقولون حيث وافق فعل هؤلاء العوام قول عالم فلا بأس انتهى فان قال
 قائل كيف يصح من هؤلاء العلماء ان يفتوا الناس بكل مذهب مع وزم كانوا مقلدين ومن شأن
 المقلد ان لا يخرج عن قول امامه فاجواب محتمل ان يكون أحدهم بلغ مقام الاجتهاد المطلق
 المنتسب الذي لا يخرج صاحبه عن قواعد امامه كما في يوسف ومحمد بن الحسن وابن القاسم
 واشيب والمزني وابن المنذر وابن سرح فهو لا يكلهم وان افتوا الناس بما لم يصح لهم امامهم
 يخرجوا عن قواعدهم وقد نقل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ان الاجتهاد المطلق على قسمين
 مطلق غير منتسب كما عليه الاثمة الاربعة ومطلق منتسب كما عليه كبار اصحابهم الذين ذكرنا
 قال ولم يدع الاجتهاد المطلق غير المنتسب لعل الاثمة الاربعة الا امام محمد بن حريز الطبري ولم

يعلم له ذلك المتأنيق فيقول ان هؤلاء العلماء الذين كانوا يفتون الناس على الذنوب رغبة اطعمهم الله تعالى عن السج
 الاولي ويشهد اتصال جميع احوالهم بالجنة والجنة التي فيها كانوا يفتون الناس بحكمهم وتبقى الميزان لا يحكم العموم
 فلا يامرون قويا بخصه ولا ينهاه عن غيره كما هم باوامر اهل الذنوب لا يفتون في تقوية افعالهم واطلعي
 على جميع اذنتهم وقد بلغنا حصول هذا المقام ايضا كما عرفت من علماء السلف كالشيخ ابو محمد الجوهري والامام ابن عبد
 البر لما اتوا من الدبل على ذلك بالعلم صنف كتابه الحسني الهبوط ولم يفتد منه بذهب كما هو عن الزركشي وكان
 ابن عبد البر ان يقول كل محدث مصيب فلما ان يكونا فعلا او قالوا ما ذكره الاطلاع على الترقية الكبرى
 وتقرير احوال جميع العلماء منها كما اطلعنا بحمد الله تعالى واما ان يكونا ذلك من حيث ان التنازع قد رجع
 اليه من الذي يستنبط من كتاب الله عز وجل ويستند رسول صلى الله عليه وسلم وقد بلغنا عن الشيخ عز الدين
 ابن جماعة انه كان اذا فقه علميا يحكم على من هبهم بآمره بفعل جميع شرط ذلك الامام الذي اقامه بقوله
 ويقول له ان ذكرت شرط من شرط علمه فمعه عبادك على من هب ولا غيره اذا العادة المتفق من جهة من اهاب لا يتم الا اذا
 جمعت شرط تلك الذنوب كلها انتفى ذلك منه احتياط للدين وخرفا ان يتسبب في نقص عبادته احد من المسلمين
 فان قلت فهل ينبغي لمن يفتي على الاربعين اهاب لا يفتي المقلدين الا بالاربعين من حيث النقل او يفتيهم بما شاء من
 الاقوال فالجواب الذي ينبغي ان لا يفتي الناس الا بالاربعين لان الحكم ما سأله الا يفتي بما لا راجع من فروع
 لا بما عساه هو المأمور الا ان يكون المروج هو شرط في دين السائل فلان يفتي بما راجع ولا حرج ولما ادى الحلال
 السبوطي رحمه الله معلوم الاختصاص المطلق المنسوب كان يفتي الناس بالاربعين من هذا العلم الشافعي فقالوا له لم تفتيهم
 بالاربعين على فقال لهم يشاؤني ذلك وانما شاؤني بما عليه الامام او اصحابه فيمنع من يفتي الناس على الاربعين اهاب
 يعرف الراجح عند اهل كل مذهب يفتي بالمقلدين الا ان يعرف عن السائل انه يفتي بجملة ودينه ويشترط صدق ما يفتي
 ولو كان روحا عنه مثل هذا لا يفتي بالاربعين على الاطلاع على احوال كل من هب في ذلك

(فصل) وما يوضح ذلك صحة تعلق الميزان ان نظر المقلد حديث ورد او قول استنبط الى مقابلة فاذا نظر
 فلا بد ان يجد احدها خفيا والاخر مشهورا في ذلك لا يكون ثم ان الحديث او القول المخفف قد يكون هو الصحيح والراجح
 مذهبيا وقد يكون هو الضعيف المرجوح ولا يخلو حاله في العمل به من ان يكون من اهل مذهب من يفتي
 الميزان دون المرتبة الاخرى بالشرط التي تقدمت في فعل الوضوء في التفتيح فتفق كل احد بما يناسب حاله ولو لم
 يفتي لنت به كذلك لانه هو الذي خطب به فلم يملك افعاله او فت غيرت ما هو اهل فليس لمن قدر
 على سهولة الطهارة ان يمس في جهاد اكان شافعيًا ويصلي بلا تحريك طهارة تقليد الابي حنيفه
 كما انه ليس له ان يصلي فرضاً ونقله بغير الفاتحة مع قدره عليها وان يصلي بالذكي

مع قدرته على الفؤاد كما سيأتي إيضاحه في توجيه أقوال العلماء ان شاء الله تعالى على ان ذلك يعني ان نصوصه التي
فعل الغريم المشقة ان اخبرت ذلك على وجه المجاهدة لنفسك كما ان ذلك ايضاً ان نزل الى الوضعية بشرطها
في هذه الميزان هو المحرر عن غيرهما حساً أو شرعاً فقط وتكون على هدى من ربك في كل من المرتبتين ثم انه قد يكون
في حكم الواحد أكثر من قولين فالحاذق يرد ما قارب التشديد الى التشديد ما قارب التخفيف الى التخفيف كالقول
المفصل على حال سواء كما قدمناه في خطبة الميزان وهو حال الذي يوجد ليدل ان قولان مشددان أو متحققان
لا يلحق أحدهما الآخر ولا يدخل فيه فان شئت فامتحن ذلك في أقوال من هبكت مع بعضها بعضها وان شئت
فامتحن ذلك في مذهبت ومقابل من جميع المذاهب المختلفة لا تخبرها الايمان عن تخفيف وتشديد لكل
منها رجال في حال مباشرة الشك اليك كما مر في الميزان وكذلك أو وجه المحذور أو وجه بلجته تارة كل وجه المترتبة
فان مقابل المحرر عند التزم الشامل للرد في قال بعضهم ما أو وجه المحذور ما هو موقوف في مرتبة الاولى ومقابل
في مرتبة خلافاً الاولى لا نلبس لغير الشارع ان يحرم أو وجه شيئاً انتفى الحقان ليحتمل المطلق ان يحرم ويوجب
والعقل ليعلم العلماء على ذلك بل ولو قلنا يقول خلا البعض فهو يرجع الى المرتبتين ايضاً اذا الاولى في مرتبة التشديد
غالباً فيجوز المطلوب في الجملة سواء كان ذلك لا الى خلا أو تركاً وخلافاً لا الى في مرتبة التخفيف غالباً فان
قالوا انك متى أين جعلت كمال المحررين من جملة الشريعة من الشارع لم يصح بما استنبط في الجواب انه يجب
احكامهم على انهم علواً ذلك الوجوب المحررين من قوائم الأدلة أو علواً مراد الشارع من طريق كسهم لا بل
من أحد هذين الطريقين وقد يحمقان عند بعض المحررين فان قالوا انهم يقولون فيما ورد فرح من الآية
والا قول الجواب في مثل ذلك لمقابل اليل هو شرع فجمع عليه فلا يأتي في مرتبة الميزان في ذلك الحديث الذي نسب مقابله
أو كالقول الذي يجمع عنه المحررين وأجمع العلماء على خلافاً فليس فيما ذكرنا الامور متباعدة بجميع المكلفين لعدم وجود
مشقة على أحد في جعله فجمع على مشقة توكلا خلافاً فيه المشقة المذكورة فانه يحكي فيه التخفيف والتشديد كالامر بالمعروف
والنهي عن المنكر مثلاً فانه ورد في كل منها التخفيف والتشديد والتشديد كونه عن بعضهم لا يسقط عن المكلف في
على نفسه وماله التخفيف سقوط عنه بخلاف المذكورين في الاول في حق الاقرباء في الدين كالعطاء والصالحات
والثاني في حق الصغلة من العلوم في الايمان اليقين فان قالوا في كل ثاني المرتبتان في حق من غير المنكرين وجب
يقبل الله تعالى من الاولياء فيكسر لواء المحرم ويمنع الزاني من الزنا عجلوا له بما كان يذبحه من فريضة الزانية مثلاً في الجواب
ثم ان في المرتبتين من الاولياء من يرضى بوجوب التوجه الى الله تعالى في ذلك فيكون بذلك ان قال على ان الله المتكبر
منهم من لا يرضى بوجوب ذلك بل يكره الاطاعة بكشفه على المنكرات الواقعة في الوجود غير المتعاجرين بمصايبهم وذلك
لما فيه من الاطاعة على عورات الناس لئلا يكسبوا ذلك بالكشف الشيطان في عند بعض القوم وان

يجب على صاحبه سؤال الله تعالى ان يحول بينه وبينه فان قال قائل فما تقولون فيمن لعل
 يحويه من اهل المنكر اذا نكر عليهم وسئلنا فزعمهم هل يجب عليه تغييره باليد او اللسان اعتدا
 على ان الله تعالى لا يجذله ولا يجلب من حيث ان الحق تعالى لا يقبل عليه فاجواب مثل هذا ان
 فيه امرين فاما الاول فانه من الزعم بذلك اذا علم ان له عالما يحويه ومنهم من لم يلزمه بذلك نظر
 ما قالوا فيمن قد روي ان يوصل الى مكة في خطوة والحمد لله رب العالمين

• (فصل) • قال قلت فمن يقول ان اقياس من جملة الادلة الشرعية فهل ثابته بذلك من
 الميراث ان الجواب نعم ثابته فيه فان من العلماء من كره القياس في الدين ومنهم من اجازته في
 غير كراهة ومنهم من منع فانه طرقة علمة وما يلائم العمل بان اشارة قد لا يكون اذ اورد تلك العلم
 واما ترك ذلك الامر خارجا عن ذلك الحكم توسعة على ائمة وذلك كقياس الله في البرق
 باب الروايات في الامور الاقياس فان الشارع لم يبين لنا حكمه الا في الزمان الاول بالادب عن بعض اهل
 الله تعالى اقله على عدم دخول الرواية في كراهة الحديث وسكت عن اشياء رخصته كقولهم
 يقول بقياس الارز على البرمشدرو من يقول بعلم قياسه مخفف وقد كان السلف اصحاب
 الصحابة والتابعين يقدرون على القياس ولكنهم تركوا ذلك اذ ابا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومن هنا قال سيف الدين التوري من الادب اجازة الاحاديث التي خرجت لمخرج الزجر والتغير على
 ظاهرها من غير تأويل فاما اذا رويت خرجت عن مواد الشارع كحديث من غشنا فليس منا
 وحديث من نظير او تطير له وحديث ليس منا من نظم الحد ودون شق الجيوب ودعا بدعوي
 المجاهلية فان العلماء اذا رويها بان المراد ليس منا في تلك التخصيص فقط اذ عومنا في غيرها كان
 انقاسق الوقوع فيها وقال مثل مخالفة في خصلة واحدة امر بهل فكان اربب المشلف الصالح
 لعدم التأويل اولى بالابتلاء للشارع وان كانت قواعد الشريعة قد تشدد بعضها لذلك ان تأويل
 وقد دخل بعض المصادق ومقاتل بن حيان وغيرهما على الامام أبي حنيفة وقالوا قد بلغنا ذلك
 نكث من اقياس في دين الله تعالى اول من قاس ابليلس ملا نقس فقال الامام ما اقول ليس
 هو قياس وانما ذلك من القرآن قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلنا وقياس
 في نفس الامر انما هو قياس عن من لم يعط الله تعالى الفهم في القرآن انتهى ومن هنا يعلم ان
 اهل الكشف غير محتاجين الى القياس لاستغنائهم عنه بالكشف فان اورد عليهم شخص
 نحو عزم ضرب الوالدان فانه ليس في القرآن النص في مجرم ضربهما وانما اخذ العلماء
 ذلك من قوله تعالى فلا تقل لهما ان الذي عن جهل بهما من ياب اولى فاجواب ان هذا
 لا يرد على اهل الكشف لان الله تعالى قال والوالدين احسانا ومعلوم ان ضربهما ليس باحسانا
 فلا حاجة الى القياس + وسمعت سيدي عبد الحواس رحمه الله يقول بعزم دخول القياس
 عن من احتاج اليه عند من لم يخرج اليه فيم تبق الميراث فان كل انسان بالخصص عن
 الادلة واستخراج النظائر من القرآن شدد ومن لم يكلفه بذلك فقد خفف ولم يزل في اناس
 من يقدرون على الاستنباط ومن يخرج عن ذلك في كل عصر وكان ابن خوم يقول جميع ما استنبطه

الجهتدون معد ومن الشريعة وان خفي دليله على العوام ومن تكرد ذلك فقد سبب الائمة
الى الخطاء وانهم يشعرون بالمزيد من الله وذلك صلاحي من قائله عن الطوق والحق انه
يجب اعتقاد انهم لا يراوا في ذلك دليلا ما شرعوه فزعموا ان ذلك في قضية الاستبطاء الى مرتبة الشريعة
بما يقاس فمن اثارنا لم يتبع كل ما شرعنا لجهتدون فقد شرعوا من لم يامرهم الامام حجت به بالشرعية
وامرهم عليه العلماء فقد خفف في الجملة لانه من باب فمن تطوع خيرا فهو خير له والحمل لله رب
العالمين

فصل من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها وترى العمل بجميع الاقوال
المرجوة نقصان الثواب غالبا وسوء الادب جميع اصحاب تلك الاقوال والوجه من العلماء
عكس ما يحصل لمن عمل بالميزان فان ذلك المرجوح الذي لم يرد هذا العمل به لا يكون اما ان
يكون احوط الدين فهذا لا ينبغي ترك العمل به واما ان يكون غير احوط فقد يكون رخصة والله
يتجمل ان تؤتى رخصة كما تشرع به الحديث اى بشرطه ويكون على علم الاخوان ان كل سنة
سنة المجتهدون او بعد حجة حرموا المجتهدون رخصة في الجنة ودركا في النار وان تفاوت مقامهم ونزل
عنا من الشارع او كره كما صرح به أهل المشقة فاعلموا ذلك واعمل بكل ما سنه لك المجتهدون
واترك كل ما كرهوه ولا تظالمهم بدليل في ذلك فانك تجلس في دارهم ما دمت لم تنصل
الى مقامهم لا يمكن ان تنقلهم الى الكتاب والسنة وتأخذ الاحكام من حيث أختل واما بداهة
وسمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اعملوا بكل اقوال الائمة التي ظاهرها المخالفة
لبعضهم بعضها عن اجتماع شروط العمل بها فيكم لنحوه والثواب الكامل فائز مقام من عمل بالشرعية
كلها ممن يرد غالبها ولا يعمل به اذا المذهب الواحد لا يحتوي ابداء على جميع الأدلة ولو قال صاحب
في الجملة اذا صح الحديث فهو مذهبي بل ربما ترك اتباع العمل باحاديث كثيرة صحت بعد
امامهم وذلك خلاف مراد امامهم فافهم انتهى فان توقف انسان في حصص الثواب
بما سنه المجتهدون وطالبنا بالدليل على ذلك قلنا له اما ان تؤمن بان ما رواه الائمة المسلمين على
هدى من ربهم فلا يسع انسان بحجج الاعتقاد الا ان يقول نعم فنقول له فيجيبه ائمتنا
على هدى من الله تعالى وان هذا هو حقيقة لزومك الايمان بالثواب لكل من عمل بها على وجه
الاخلاص وحصول المراتب لمن عمل بها في الجنة وان تفاوتت المقام فلا بأسه الشارع اهليها
سنة المجتهد لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم من سبني حنت قلته اوجها واوج من عمل بها الى آخره
ما قال عليه الصلاة والسلام فافهم والله اعلم

فصل ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل بكل حديث ورد وبكل قول استنبط
اى بشرطه لانه لا يخرج عن مرتبة الميزان ابداء وسمعت سيدى عليا النخوص رحمه الله تعالى
يقول كل ما تروونه في كلام الشارع وكلام احد من الائمة تحالفوا لا آخر في الظاهر فهو محمول
على حاليين لان كلام الشارع يحيل عن التناقض وكذا لكلام الائمة لمن نظر فيه بعين العلم
والايفاض لا يعين الجمل والتعصية كما قال وتأملوا قوله صلى الله عليه وسلم لمن سأل من احاد

الصحة كيف رأيت ذلك فقال نوراني أراه وقال الإمام العبدية رأيت ربك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
الاخوة عليهم ان يتبعوا في جليل الحق تعالى لا يلبق به ونظير ذلك تقريده صلعم اياكم على وجهه عن ماله كله
وقوله العبد بن مالك حين اراد ان يخرج من ماله ما تاب الله عليه امسك عليك بعض ذلك فهو خير لك
نظير ذلك ايضا حين تبدل بنفسك ثم عن قول من حذر الله تعالى المؤمنين على انفسهم فقولوا لا ينفسد
خطاب لكل عملا بحديث الاقربون اولوا المعروف ولا اقرب اليك من نفسك واما قوله تعالى وترون على انفسهم
فهو خطاب لغير اياكم بالصحة واما من حرم على ذلك يخرج من ربة الشجر الذي فتحوا عيونهم عليه الدنيا
فاذا خرجوا عن ذلك اثموا بالبدعة فانفسهم لا يهاوون بغير الله تعالى عنهم بخلاف غير ما ليس هو وديقة
عنهم واما هو جازهم وسمعت يسيل عليها النواصير يقول اذا ظلم الكمال ذاته بتقديم غير ما عليها
احذره الله بذلك يخرج من العدل المأمور به بخلاف المريد كانه مسامح بظلم نفسه ومضاهة الله تعالى وتحميها
فوق طائفة من المجاهد ابن ثار على ذلك اذا وصل الى النهاية السلوك التي عبثا به بلوغه من وصل دار الملك
وعرف من لم يجد حاجته من حيث لا يحسن الى نفسه لها كانت مطبقة في الوصول الى حضرة ربه اما ما ورد من النبي
صلوات الله عليه السلام يخرج على من من الجوع وغو من المجاهد فانما ذلك تزيلا وتشرعا لاحل الاكل فلا نه صلعم
وقف مع مقام الشرف الذي يعامله ربه ولم يتنزه عن العسر غلبته الصدق والايمان من يتلاءم في
(فصل) ان قالوا كيف الوصول الى الاطلاق على عين الشريعة المطهرة التي يشهد الانسان انما هي جمع
للمجتهدين عندهم منها ويشهد تساويها في الصحة كتنها وبقينا الايمان وتسلما حفظ طاعتنا وتحمينا والحوادث
الوصول الى ذلك هو السلوك على شئ عارف به ليدان كل حركة وسكون بشرط ان يسلم نفسه فيصرف في احوالها وعيها
كيف يشاء مع انشراح قلب المريد لذلك كل الانشراح اما من يقول له شئ طلق امرأته أو سقط حقل من ماله
أو وظيفته مثل ان يتوقف فلا يشتم من طريق الوصول الى عين الشريعة لئلا يورث الحجة ولو عبد الله تعالى اربع
بالحاجة غلبا فان قلت فهل تفرق شروطا في حال السلوك بالحواجز من الشرط ان لا يمكن خطوة على حد
في ليل أو نهار ولا يطرأ سؤلته الا لضرورة ولا يأكل شيئا فيه ربح من أصله ولا يأكل الا من حصله ومقتضى
الاضطرار ولا يأكل من طعام الله لا يتورع في شئ يكون له يطعم الناس جوعا ولا يورع في ربه ولا يورع في ربه ولا يورع
من الفرائض أو ان الولاية وأن لا يسلم نفسه للفتنة عن الله خطوة بل يديم مراقبة ليل ونهار افتاءه يشهد نفسه
مقام الاحتكاك تبرى ربه تارك يشهد نفسه مقام الايقان بعبد الاحسان فيرى ربه ينظر اليه على الدوام ايمانا
يدلك لا مشهود اود لك ان هذا الحقل في مقام التنزيه لله عز وجل من شهود العبد كانه يرى ربه لانه لا يشهد
الاما قام في محيطة ونقالي الله عن كل شئ يحظر بالبال فافهم فان قال قائل فما كان كيفية سلوكه حيا

هذه الميزان قالوا باني أخذتها أولا عن الخضر عليه السلام علمنا ايمانا وتسلما ثم اني أخذت في السلوك على
 يد مسيل على الخواص حتى طلعت على عين الشريعة ذوقا وكشفنا لا أشك فيه فاجلها في نفسي
 كذا كذا استندت وجعلت اجلا في سقف خلوتي أضعت في عنق حتى لا أتم من علي الارض وبالغت
 النور حتى كنت أسفل القراب في المرحل طعما يليق عقابي الذي انا عليه الورع وكنت أجد اللزب ساء
 لهم اللحم أو السم أو اللبن وسبقني إلى نحو ذلك ابراهيم بن آدم رضي الله عنه فمكت عشر بن يوايف
 التراب بين فخذ الحلال للمشاكل لقائه حتى كنت لك كنت لا أتم في ظل عماره أحد من الولاة ولما عمل السطح
 الغوري السايط الذي بين مدرسته وقبلة الزرقاء كنت أدخل من سوق الوراقين وأخرج من سوق
 المشركين لا أتم تحت ظله وكل ذلك الحكم في جميع عمار الظلم والمباشرين والامراء وعوامهم وكنت لا أتم من
 الاعين تفتيشي وفي غاية التفتيش لا ألتقي فيه برخصة الشرع وأنا على ذلك بعد الله تعالى الآن ولكن مع
 اختلاف المشركين فاني كنت فيما مضى انظر إلى اليد المالكه لذلك الآن انظر إلى لونه وأورثته وطعمه
 فأدرك الحلال را حطية والحرام را حطية وللشبهات رائحة دون الحرام في الخبز فأتز ذلك
 عن هذه العلاما فاعتناني ذلك عن النظر إلى صاحب اليد ولو عول عليه فله الحمد على أن فلدا انتهي سري
 اليه هذه المحرود وقتت بعين قلبه على عين الشريعة المطهرة التي تفرع منها قول كل علم ورأيت لكل عالم
 جرد لا ورأيت لكل هاشم لمحضوا علمت وشققت أن كل محمد مصيب وكشفنا لا طنا ونجينا وألبر
 مذهبنا في الشريعة من مذهب لو قام إلى ألف مجادل مجادل في على ترجيح مذهب علم من غير دليل وأخبر
 لا أرجع اليه في قلبي وأنا ارجع اليه رجوع من ردة الحجارة أو قول نعم من هبل أرجح عنده هو
 عندي أنا ومن جملة ما رأيت في العيان جد أول جميع المجتهدين الذين اندرست من هبل لكننا ليست صلات
 حجارة ولم أر منها أحد لا يجري سوى جد أول الأئمة الا يقفنا قلت ذلك ليقول من هبلهم الموقد العتاة
 ورأيت أقوال الأئمة الا يقفنا من داخل الجداول كما سباني صوته في فصل الامتد لا يقفنا من هبلهم
 بالشريعة وايصلها العامل بها إلى الجنة ان شاء الله تعالى جميع هذا لان عند مقابلة محل الشريعة انضبا
 الا هبلهم بالكف والصلب والشخصي بحيث على عقلة الذي كنت اعتقه قبل ذلك من ترجيح مذهب علي عاره وأن الصديق
 من الأئمة ولعل لا بعينه سر في الأئمة الشرع فما حجت تستسلم أربعين وتسعة سألت الله تعالى في الحج فتراب
 الكعبة زيادة من العلم فسمعت أن يقول من الجواما يليل انا أعطيتنا أن نأقرا بما سائر أقوال المجتهدين وأتينا
 اليوم القيامة لا ترى لها أن أقام أهل عمر كقلبت نجس استر بك انتقي ما قلت فادرجح بعضنا المقدرين
 شهود عين الشريعة الا واما هو علمه حجاب لكل الحرام والشبهات وانك الجاهل الجواما وهو كذلك فان قلت

فنه حكم من اكل الحلال قول المعاصي وسلوك بنفسه من غير شيخ فهل يصل الى هذا المقام من
 الوقوف على العين الاولى بشرقة الجواب لا يصلح الوصول الى المقامات العالية الا بالحد
 امرين اما بالجلد بالاعلى واما بالسلك على يد الامشياخ المهادقين لما في اعمال العباد من
 العمل بل لو قدر زوال العلل من عبادة فلا يصلح الوصول الى الوقوف على عين الشريعة بحسبه
 في دائرة التقليد امامه فلا يزال امامه حليما له عن شهود عين الشريعة الاولى التي تشهد لها
 امامه لا يمكن ان يتقدمه ويشهد لها الا بالسلك على يد شخص آخر فوقف في المقام من كبار ائمة
 العارفين كما هو الحال عليه ان يعتقد ان كل مجتهد مصيب الى السلوك انما يكون حتى يسلم عليه
 في مقام الشهود فان قلت فاذن من اشرف على عين الشريعة الاولى يشارك المجتهدين في الاخذ
 من عين الشريعة وينقل عنه التقليد والجواب نعم وهو كذلك فانه ما شرع احد حتى له قدم
 الولاية المحمدية الا بصياد يأخذ الاحكام شرعا من حيث اخذها المجتهدون وينقل عنه من
 التقليد بحجم العالم الا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ان قل عن احد من الاولياء ان كان
 شاعيا او صفييا مثله ذلك قبل ان يصل الى المقام الكمال وسمعت سيدي عليا الجاوي
 رحمه الله تعالى يقول لا يبلغ الولي مقام الكمال الا ان صار يعرف جميع منازل جميع الاحاديث
 الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف من أين اخذها الشارع من القرآن العظيم
 الله تعالى قال لا يفرط في الكتاب من شيء فجميع ما ينبت الشريعة من الاحكام هو ظاهر المأخذ
 لولي الخصال من القرآن كما كان عليه الائمة المجتهدون ولو لا معرفتهم بذلك ما قدر لهم العمل
 استنباط الاحكام التي لم تخرج بها الشريعة قال في مقتبة عظيمة لكامل حيث صار يشارك
 الشارع في معرفة منازل اقراله صورة من القرآن العظيم بحكم الارث له صلى الله عليه وسلم
 انتهى فلان قلنا فهل يجب على الجواب عن الاطلاع على العين الاولى بشرقة التقليد بمذهب معين
 فالجواب نعم يجب عليه ذلك لئلا يضل في نفسه ويضل غيره فانه ربا في التقليد بين المجتهدين اذا
 انكشف حجابان في قلوبهم المصديق احدهما امامي والباقي لمحق محتمل الصواب في نفس
 الامر في كل مسألة فيها خلاف ونزل قول كل من قال كل مجتهد مصيب على من انتهى سيرة وخبر
 عن التقليد وشهد اعتراف العلماء كلهم علم من عين الشريعة ونزل قول كل من قال المصيب
 واحد لا يجيبه والباقي لمحق محقق الجواب على من لم ينته سيرة ولا تخرج فلا منها على الاخير
 وانكروا ذلك على ذلك والحمد لله رب العالمين فلعلم من جميع ما قرناه وجوب اتخاذ الشيخ
 لكل عالم طلب الوصول الى شهود عين الشريعة الكري ولو اجتمع جميع اقرانه على علمه وعمله
 وزعمه وورعه وفتوه بالقضية الكبرى فان لطرق القوم شرطا لا يعرفها الا المحققون منهم
 دون الدجيل منهم بالاعلى والادهم وربما كان من لقبوه بالقضية لا يصلح ان يكون مراد
 للقضية بل قال بعض المحققين ان القطب لا يحيط بمقامات نفسه فضلا عن غيره وذلك لان
 صفات القطبية في الجودية تعادل صفات الزمنية فكلا تنحصر مقامات الربوبية كذلك
 لا تنحصر صفات العبودية انتهى والله رب العالمين

(فصل)

فان قلت فاذا انقلبت قلبك لولي عن التقليد ورأى المذهب كلها متساوية في الحق لا غتر اعمها كلها من بحر الشريعة كشتفا وبقينا فكيف تأمر المراد بالتزام مذهب معين لا يرى خيرا منه فالجواب انما يفعل ذلك مع الطالب رحمة به وتقريرا للطريق عليه فيحجم ثبات قلبه ويدين ومعية الميسر في مذهب احد فيحصل الى عين الشريعة التي وقف عليها امامه واخذ منها مذهب في اقرب زمان لان من شئت ان الجتهن ان لا ينسب قوله على قول مجتهد آخر ولو سلم له صحة مذهب حفظ القلوب يجتمع عن التثبت وقدرة الواحك من تيقنه مذهب له ثم من مذهب آخر له وهكذا حكم من سافر بقصد موضع معين بجهد فوصل كماله بلغ تلك الطريق اذ اده اجتهاده انه لو سلك الى مقصده من طريق كذا كان اقرب من هذا الطريق فيخرج عن سيرة وجود قاصد البتاء السير من اول تلك الطريق فاذا بلغ ثلثها مثالا اده اجتهاده الى ان سلوك غيره ايضا اقرب بمقصده ففعل كما تقدم له وهكذا افعل هذا رعا في عمرك كله في السير ولم يصل الى مقصده المعين الذي هو متا عين الشريعة التي وصل اليها امامه او غيره من اصحاب تلك المذاهب على ان انتقال الطالب من مذهب الى مذهب في قدح في حق ذلك الامام الذي انتقل عن مذهبه على تفصيل سيئا ان شاء الله تعالى في فصل الحكم المنتقل من مذهب الى مذهب ولو صدق هذا الطالب في صحة هذا الاضفاء في ان سائر الاثمة المسلمين على هدى من ربه لما طبل الانتقال من مذهب الى مذهب بل كان يشهد ان كل مذهب عمل به وبقيد عليه وصله الى باب الجنة كما سيأتي بيانه آخر هذا الباب في فصل الامثلة المحسوسة ليمتد ان شاء الله تعالى وسعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما اعم علماء الشريعة الطالب بالتزام مذهب معين وعلماء الحقيقة المريد بالتزام شيخ واحد تقريرا للطريق فان مثال عين الشريعة او حضرة معرفة الله عز وجل مثال الكف ومثال مذاهب المجتهدين وطرق الاشياء مثال الاصابع ومثال ازمنا الاستغفال بمذهب ما وطريق شيخ ما مثال عقد الاصابع لمن اراد الوصول الى مس الكف لكن من طويق الاستغناء بحس عقد الاصابع فكل عقدة من عقد الاصابع الثلاث بمثابة وصول الطالب الى ثلث الطريق الى سلوك عين الشريعة او عين المعرفة التي مثلناها بالكف فاذا كان مدة سلوك المريد الطالب في العبادة ثلاث سنين ويصل الى عين الشريعة او حضرة المعرفة بالله تعالى فبقيد بمذهب او شيخ سنة ثم مذهب آخر سنة ثم آخر سنة ففوت على نفسه الوصول ولو انه جعل الثلاث سنين على يد شيخ واحد لا وصله الى عين الشريعة او حضرة المعرفة بالله تعالى فضاوى صاحب مذهبه في العلم او شيخه في المعرفة لكن فوت على نفسه مذهب من مذهب او شيخا الى آخر لما تقدم له انه لا يصح ان ينسب مجتهدا او شيخا له مذهب غيره او طريق غيره فكذا مقيم مدة سيرة الثلاث سنين في اول عقدة من عقد الاصابع التي كتبت عن ثلاث الطرق ولو انه دام على شيخ واحد لوصل الى مقصوده ووقف على العين الكبرى للشريعة واقر سائر المذاهب المقصود بها

بحق فافهم والحمد لله رب العالمين

(فصل)

فان قلت هذا في حق العلماء باحكام الشريعة والحقيقة فما تقولون في اقوال

اشتهر الاصول والنحو والمعاني والبيان ونحو ذلك من قواعد الشريعة هل هي من تلك على مرتقى الميزان من خفيف
وتشديد الحكم الشرعي أم لا فالجواب هو من تلك لأن الآلات الشريعة كلها من لغز ونحوه وأصول وغير ذلك
تجسم الى تخفيف وتشديد فان من اللغات وكلام العرب ما هو قوي وقوي وأضعف منها ما هو ضعيف وأضعف من كلف
العوام من اللغة الضعيفة في غير القرآن أو الحديث فقد شغلهم من سألهم فقد خفف وأما القرآن والحديث
فلا يجوز قراءتهما بغير الحفظ إجماعاً إلا أنه لم يكن إلا من السليم لجملة ما ذكره من تركه في كتب الفقهاء من أمر الحكماء
أيضاً بالتحري في نحو علم الحول فقد شغلهم من كلفه معرفة الأعراب والادب ومخارج العبادة فتم خفف وقد ينقسم
لغز هذه العلوم الى فرض كفاية والى فرض عين ففرض الكفاية ظاهر في مثل فرض العين في ذلك لأن يخرج الشريعة بهذا
يبدأ علمها في معاني القرآن والحديث فان علم هذه العلوم حينئذ يكون في حق العلماء الذين هم أهل الاجتهاد في العلم
في مسائل المناظرة فمن عين فان يخرج الشريعة بهذا أو يخرج وليقين على جملتها كان علم هذه العلوم في حق غيرهم لقابض
عليه من العلماء فرض كفاية فان الشريعة كالمدينة العظيمة وهذه العلوم كالمبانيق التي على سورها تقيم العدل والنحو
التي بها يفسر فيها فافهم فان قلت هذا الحكم فما اذا وجد الطالب حجتين أو قولين أو أقوالاً لا يعرف النافعة من القول
ولما المتأخر من القولين أو الأقوال ماذا يفعل الجواب سهل أن يعمل بهذا الحديث أو القول أو تارة وبالقول الآخر أو
ويقدم الأول منها على غيره في الأمر الذي يشترطه بعضنا أنه يترك العمل بغيره جملة وان كان أحدهما مستواً ووجهه على غيرها
في نفس الأمر فلا يترك في العمل فان قلت قد تقدم أن الولي الكامل لا يكون مقولاً أنا يا أحمد علمه والعين التي أخرت
الجهل من هذا بهم ونرى بعض الأدباء مقول البعض لا يثبت فليجواب قد يكون ذلك الولي لم يبلغ الكمال أو بلغه
ولكن أظهر فتية في تلك المسألة من بعض الأئمة أدباً مع حجة سبقه الى القول بها وحصل الله تعالى ما أمانت في
واشتهر في الأرض ومنه وقد يكون عمل ذلك الولي قال ذلك الجهد لا طلاقاً عليه العمل بقول ذلك الجهد على وجه
التقليد بل لو اقتصد أحد أي كسفة فخرج تقليد هذا الولي للشارع لا لغيره وما شئ في أخذها إلا من الشارع وغيره
أن يخطو خطوة في نحو الإبراهيم بن أبيه أمامه مرة قد قلت مرة لسيد علي بن الحواشي رضي الله عنه كيف سمع من تقليد سيدك الشيخ
صاحب النور الجليل الإمام أحمد بن حنبل وسيدكم في الحنفية الشاذلي الإمام أبي حنيفة سمعتم أنهما أبا القطينة الكوفي صاحب هذا المقام
لا يكون مقولاً إلا للشارع وحاصل فقال رضي الله عنه قد يكون ذلك منهما قبل بوجهنا للمقام الكمال ثم لما بلغنا إليه استعجب
الناظر في ذلك القليل حقهما ثم خرجوا من التقليد انتهى فاعلم ذلك

فصل

في ما إذا كان الأئمة المجتهدين قد كانوا من الكمل بقين لا طلاقاً لهم على عين الشريعة كما تقدم
فكيف كانوا يفعلون بحال المناظرة مع بعضهم بعضاً أم أن ذلك إنما في مقام الشريعة على عين الشريعة الأولى رأى
انتهال لأهل المجتهدين كلها يعني الشريعة فليجواب قد يكون مجلس المناظرة بين الأئمة إنما وقع منهم قبل بلوغ العلم الكسفة

الدين ولا تنفردوا فيه أي بالأراء التي لا يشهد لها فقهاء كتاب ولا سنة وأما ما شهد له الكتاب
 والسنة فهو من جملة الدين لأن لفظة ومن الدليل على ذلك أن بعضا قوله تعالى يريد الله
 بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى فاقنوا
 الله ما استطعتم وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا وسعها وقوله تعالى إن الله بالناس
 لرؤف ويعلم وأما الأحاديث في ذلك فكثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم
 الدين يسر ولن يشاد هذا الدين أحد إلا غلبه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لمن باعته
 على السم والطاعة في المشط والمكروه فيها استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم
 إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم يسر أو لا تسر
 وبشر أو لا تنفر وأمرها قوله صلى الله عليه وسلم لا خلاف أمتي رحمة أي توسعة عليهم
 وعلى أتباعهم في وقائع الأحوال المتعلقة بغير الشريعة وليس المراد باختلافهم في الأصول
 كالوحدانية وتوابعه وقال بعضهم المراد به اختلافهم في أمر معاشرهم وسيأتي أن السلف كانوا
 يكرهون فقط الاختلاف ويقولون إنما ذلك توسعة خوفا أن يفهم أصل من العوام من
 الاختلاف خلاف المراد وقد كان سفيان الثوري رحمه الله تعالى يقول لا تقولوا اختلف
 العلماء في كذا أو قولوا قد وسع العلماء على الأمة يكنز ومن الدليل على صحة
 مرتبة المؤمنين أن أيضا من قول الأئمة قول أماننا الشافعي وغيره رضي الله عنهم
 أن أعمال المؤمنين أو الأقوالين بحملها على حالين أو على من الغاء أحدهما فعلم
 أن من طعن في صحة هذه الخبرين لا يخلو إما أن يطعن فيما شددت فيه أو خففت
 فيه لكون إمامه قال بصحة فقل له إن كلا من هذين الأمرين جاءت به الشريعة
 وأما ما لا يجهل مثل ذلك فاذا أخذ إمامك بتخفيف أو تشديد فهو مسلم لمن
 أخذ بالمرتبة الأخرى ضرورة فيجب على كل مقلد اعتقاد أن إمامه لو عرض عليه حال من عجز
 عن فعل العزيمة التي قال هو بها لاقتناه بالوصية التي قال بها عزمه إجماعا منه لهذا
 العجز لا تقيد بذلك الإمام الذي قال بها أو كان يقر ذلك المجتهد على الفتوى بها
 وكل من أعين النظر في كلام الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم وجد كل مجتهد يخفف تارة
 ويشدد أخرى بحسب ما ظفر به من أدلة الشريعة فإن كل مجتهد تابع لما وجد من كلام الشارع لا يخرج في
 استنباطه عنه أدبا وغاية كلام المجتهد أنه أوجز كلام الشارع للعامة لئلا يفهموا أن كل مجتهد
 الذي هو كناية هنا عن علم التوفيق لما يحتاج إليه من طرق الفهم الذي يفتقر معه إلى توفيق كلامهم
 من الخلق سوى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم اتبعت عنه ولو أن حجاجهم رفع لفهمهم
 كلام الشارع كما فهمه المجتهدون ولم يحتاجوا إلى من يشرحه لهم وقد قلنا اتفاقا أن أصل من
 المجتهدين لم يشدد في أمر ولا يخفف فيه إلا بتعال الشارع فإن رأى الشارع شدد فيه شدد وما إذا
 خفف فيه خفف فيما لو اجتهدوا الذين سواه أو وقع التشديد في فعل الأمر أما اجتناب
 النهي وجميع المجتهدين على ذلك كما يعرف من سائر ما فهم من أيضا ذلك أن كلاما

رآه الأئمة فيجعل شعار الدين فضلا أو تركا بقوة على التشديد وكلما رآه وأن به كمال شعار الدين
 لا يغير ولا يظهر به نقص فيه أبقوه على التخصيف اذهب أمتاء الشارع على شريعته من بعده وهم الحكماء
 العلماء فافهم فإن قلت أن بعض القائلين يزعم أن إمامه إذا قال بعزيمة لا يقول بالرخصة أبدا
 وإذا قال برخصة لا يقول ببقائها من العزيمة أبدا بل كان إمامه ملازما قولا واحدا بطرده في حق
 كل قوى وضعيف مخفى مات والله لو عرض عليه حال من عجز عن فعل العزيمة لم يقف به بالرخصة
 أبدا فالجواب أن هذا اعتقاد فاسد في الأئمة ومن اعتقد مثل ذلك في إمامه فكأنه يشهد على
 إمامه بأنه كان مخالفا لجميع قواعد الشريعة المطهرة من آيات وأخبار وأثار كما مر بيانه
 آنفا وكفى بذلك قدرا وجوحا في إمامه لأنه قد شهد عليه بالخروج بجميع ما أضوت عليه الشريعة
 من التخصيف والتشديد والحق الذي يجب اعتقاده في سائر الأئمة رضي الله عنهم أنهم إنما
 كانوا يفتنون كل أحد بما يناسب حاله من تخفيف وتشديد في سائر أبواب العبادات والمعاملات
 ومن نازعنا في ذلك من المقلدين فيأتيانا بنقل صحيح السند عنهم بأنهم كانوا يعملون في الحكم الذي
 كانوا يفتنون به الناس في حق كل قوى وضعيف ونحن نوافقهم على ذلك ولا يبعد في ذلك
 نظرهم من مقصود السند منهم إليه لترجمة محنة أنه أدل على هذا الوجه أي بل لا بد لنا من القدرة على
 الله تعالى على القدر فيهم ذلك المقتدر لعبارة ذلك الإله رضي الله تعالى عنه فإن من المعلوم أن
 جميع أقوال المجتهدين تابعة لأدلة الشريعة من تخفيف وتشديد كما مر آنفا بحكم المطابقة فما
 بحرحت الشريعة بحكمه لا يمكن أحدا منهم الخروج عنه أبدا وما أخلصنا أي ذكرته ولم يتبين مرتبه
 فإن المجتهدين يرضون فيه إلى قسمين قسم يخفف وقسم يشدد بحسب ما يظن لهم من المدرك أو قوة
 العرب كما يعرف ذلك من سيرة أهل الأئمة وذلك نحو حديث أنما الأعمال بالنيات أو حديث لا وضوء
 لمن يذكر اسم الله عيا أو صلاة الأبرار في الكتاب أو صلاة لجنا المسجد إلا في المسجد فلي
 من المجتهدين من قال صلاة أو لا وضوء لمن ذكر نية أصلا ومنهم من قال لا صلاة كاملة ولا
 وضوء كامل ولفظ الأحاديث المذكورة يشهد لكل إمام لا يسيل لصلها أن يحكم قول الآخر جلة من غير
 انحراف احتمال أي معنى يجازي في ذلك أبدا أو أقرب معنى في ذلك أن الحكم لله تعالى
 في حق كل مجتهد ما ظهر له في المسائل الشرعية ولا يطالب بسوى ما يظهر له أبدا فإن قلت
 فإذا كان من كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم التي اخضعت بها النبايات على ما ذكر من التخصيف
 والتشديد الذي لا يثبت على الأئمة كل تلك المشقة وبذلك ونحوه كان صلى الله عليه
 وسلم رحمة للعالمين في تخفيف دينهم ودفع ما فيه مشقة عليهم فليجوز أنهم وهو كذلك فرحم
 صلى الله عليه وسلم أقرباء أمته بأمرهم بالكتائب الفضائل والمراتب العالية وذلك بفضل العزائم
 التي يترقون بها في درجات الجنة ورحم الضعفاء بعلم تكليفهم ما لا يطبقونه مع ثبوت أجورهم كما
 ورد في حق من مر من أو سافر من أن الحق تعالى يأمر بالعدل والإحسان ليقيم الله وكان يعمل صحيحا مقيما
 فعلم أن الشريعة لو كانت جاءت على إحدى مرتبتي الميزان فقط لكان فيها حرج شديد على
 الأئمة في قسم التشديد ولم يظهر للدين شعار في قسم التخصيف وكان كل من قلنا ما في مسئلة قال

بهما بالشك بل يجوز العمل بقول غيرهم في مضائق الأمور والأصوات فكانت المشتقة تعظم على الأصلين ذلك فالحل لله الذي
 جلت شريعته بقيننا على الله عليه وسلم على كل حال بحكم الاعتدال فلا يوجد فيها شيء يمشى على شئ ولا يوجد فيها شيء آخر
 في الضعيف والياشع أو ذو قوائم أو قول من هذا المذهب من جهة ضعف عنه فإن قلت هذا الجواب إننا زعمنا أنه في الأصل
 من المقلدين الذين يعتقدون أن الشريعة جاءت على رتبة واحدة وهي أصلها مائة فقط ويؤيد غير قول الله خطأ
 بحمل الصور قلنا الجواب أننا نقيم على الحق من فعل نفسه ذلك إننا نراه يقلل غير مائة في بعض المواضع فنقول وهل
 صار من هذا أصل فأمسك حال علمك يقول غيرهم وهذا الغير صحيح أم من هذا باق على صحة حال علمك يقول غيرهم
 ولعل لا يحل له جوابا سريلا يحيل به أبدا على وجه الحق وسعت سيدى عليا الخواص حملة تعاقبوا يقول لا يحل
 لمؤمن العمل بالشريعة كلها وهو متقدم بهذا الأصل ولو قال صاحبنا إذا صح الحديث فهو من هذا الأصل ذلك المقلد
 الآخر بأحاديث كثيرة صحته عن غير مائة وهذا من ذلك المقلد في العبارة عن طريق هذه الميزان علم
 فلهذا الكلام مائة صلى الله تعالى عليه وكان مائة رضى الله تعالى عنه يقول من نفسه الشريعة أنه أدرى بشأني من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل أصل لما كان يقول صلى الله عنه إذا صح الحديث أى بعدى فهو من هو الله أعلم
 استوفى هو كلام نفيس فإن الشريعة أتمتلك أحكامها بضم جميع الأحاديث والمذاهب بعضها إلى البعض حتى يبينها
 مذهب أحد دو مرتدين وكل من اتسم بنظره وتبحر في الشريعة وأطلع على أقوال علمائها في سائر الأدوار وحل شريعة
 منسوجة من الآيات والأخبار والآثار سلاها ولحمها منها وكل من أخرج حديثا أو أثرا أو قولاً من أقوال علمائها
 عنها فهو قاصح محل ونقص عليه بذلك وكان عليه كالنوب الذي نقص من قيامه وألحقت سلكه وأكثرت مجيها
 يقتضيه لئلا فالشريعة الكاملة حقيقة هي جميع المذاهب الصحيحة بأقوالها المعقل واستبصر فهم يأخذ
 جميع أحاديث الشريعة وآثارها وأقوال علمائها إلى بعضها بعضا ويحكمون بظهورها كمال عظمت الشريعة
 وعظمت هذه الميزان ثم انظر إلى ما بعد الضم فبحرنا كلها لا يخرج عن مرتبة تقوية وتشديد أبدا وقد
 تحققتنا بهذا المشهد والله المحسن من سنة ثلاث وثلاثين وتسعين ثم قلنا فما أصنع بالأحاديث التي
 صححت بغير موت مائة لم يأخذ بها فالجواب الذي ينبغي لك أنك تعلم بها فإن أممك لو ظفرت بها وصحت
 عنه لم تكن أممك بها فإن الأمة كلها أسمى في يد الشريعة كما سيأتي بيانه في فصل ترويض من الركون
 ومن فصل مثل ذلك فتنحل الميزان بآية من قال لا عمل بحديث إلا أن أخذ به ما في فانه خير كثير كما عليه
 كثير من المقلدين لأئمة المذاهب كان الأول لهم العمل بحديث صحيح بل العلم تقيدوا وصينوا لأئمة قلنا اعتدنا
 فيهم أنهم لو عاشوا وظفروا بآثار الأحاديث التي صححت بضمهم لأخذوا بما وعلموا بها وتركوا كل ما سواها فاسو
 وكل قول كانوا قالوه وقلنا بلغنا من طرق صحيحة أن الإمام الشافعي أرسل يقول لإمام أحمد بن حنبل إذا صح عندكم

حديث فاعلموا به لناخذ به ونترك كل قول قلناه قبل ذلك وقاله غيرنا فانكم احفظ الحديث ونحن اعلم به انتفى
 فان قلت فاذا قلتم ان جميع هذا هو المجتهدين لا يخرج شئ منها عن الشريعة فابن الخطأ الوارد في حديث اذا اجتهد
 الحاكم واخطأه اجوز ان اصاب فله اجوز ان سخط العلماء كلهم من مجاز الشريعة فاجوز ان المراءى بالخطأ هذا هو
 المجتهد في عدم مصادفة الدليل في تلك المسئلة لا الخطأ الذي يخرج به عن الشريعة لانه اذا خرج عن الشريعة
 فلا يجوز له القول بحكم الله عليه كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد انتفى قد ثبت الشارع له الاجواز فابن لا لأن معنى الحديث
 ان الحاكم اذا اجتهد فيه نادى بقول الدليل الوارد في ذلك عن الشارع فله اجوز ان سخط العلماء كلهم من مجاز الشريعة
 وان علم بمصادفة الدليل وانما مصادفة حكمه فله اجوز واحد وهو التبع فالمراءى بالخطأ هذا الخطأ الاضافي
 لا الخطأ المطلق فاقوم فان اعتقادنا ان سائر ائمة المسلمين على حد من دينهم في جميع احوالهم ما لم ياتوا من
 عين الشريعة واقرب بعينها وابعدها بطول السند وقصره وكما يجي علينا الايمان ببعض جميع شرائع الانبياء
 قبل نسخها ثم انما افترقا في اشياء منها لظاهر شريعتنا فكل ذلك يجب على المقلد اعتقاد صحة ذلك جميع
 المجتهدين الصحيحة وان خالف كلهم ظاهر كلام ائمة فان الانسان كلما بعد عن شعاع نور الشريعة يخفى
 مدركه ونوره وظن فيه ان كلامه خارج عن الشريعة وليس كذلك لعل ذلك يصدق بضعف العلماء كلام
 بعضنا في سائر الادوار الى عصرنا هذا فنجد أهل كل دور يطعن في صحة قول بعض الادوار التي مضت قبله فابن
 يخرج بصورته في هذا زمان جميع الادوار التي مضت قبله حتى يصل الى مشاود انصارها بين الشريعة الاولى التي هي كلام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من هو مجرب عن ذلك فان بين المقلدين الآن وبين الادوار الاولى من الصحابة نحو خمسة عشر
 من العلماء فان قلت فهل هذه البيران دليل في جعلها على المرتبتين من حضرة الوحي الاطهر قبل ان ينزل
 بها جبريل فلو اجابهم اجمع أهل الكشف الصحيح على ان احكام الدين الخمسة نزلت من امان مختلف لا من محل واحد
 يظن بعضهم فنزل الوحي من العلم الاعلى المنسوب من اللوح والحرام من العرش المكروه من الكرمي المباهل من
 والواجب شئ بالمرتبة الشديدة المنسوب بشئ بالمرتبة التحقير وكذلك القول في الحرام والمكروه واما المباح فهو
 برزخ جعل الله تعالى حمله الوجه على عبادته ليس شريحا بفعلة من جملة مشقة التكليف والتجوير ولا يكونوا تحت
 امر لا متى اذ تقيد التبرير بان يكون تحت التجوير على الدوام فملا طاقه له به ولكن بعض العارفين قد قسم المباح
 ايضا الى تخفيف وتشديد النظر الاولى من الاول فيكون ذلك عنده على قسمين كالحرمة والرضوخة كما تقدم
 فان قلت فما الحكمة في تخصيص نزول الاحكام الخمسة من هذه الاماكن المتقدمة فاجواب الحكمة في ذلك ان كل عمل
 صاحبه عايفه فيكون من اتم الاماكن نظر الى التكليف الواجبة فيه اوصحابها يعجب ما لا يكون من
 العرش نظر الى المحظورات فيه اوصحابها بالرحمة لان العرش مستوى الاسم الرحمن فلا ينظر الى

أهل حضرة الإلهين الحق كل واحد بما يناسبه من مسلم وغيره لرحمة الإلهاد ورحمة الله
 أو رحمة الله بالحقوتة ويكون من الكرمي نظرا إلى الأفعال والمكروهة فيسرع إلى أهلها
 بالعفو والتجاوز ولهذا كان يوجب تارك المكروه ولا يؤاخذ فاعله وأما السدرة فمضى إلى مرتبة
 الخامسة وإنما سميت منتهى لأنها لا يجاوزها شيء من أعمال بني آدم بمقتضى الألهام والنسب
 يقول من قلوا إلى نوح لا عرش إلا كرمي إلى سدرة تدرى بعد ذلك بظلم المكلفين فليس
 للأحكام محل يجاوز السدرة للاستقرار فيها وبين مظاهر المكلفين أبعاد من تهين
 مستقبات الألهام في العالم العلوي فليتأمل . وسمعت سيك عليا الخواص رحمه الله تعالى
 يقول الباسم قسم النفس هو خاص بالسدر واليه انتهى نفوس عالم السعادة وإلى أصولها
 وهو الزوم تنتهي نفوس عالم الشقاء الأبدى فاعلم ذلك فإنه نفس الحق لله رب العالمين
 (فصل) فان دعوى أحد العلماء ذوق هذه الميزان والذين بها هل يصدق أو يتوقف
 في تصديقه بالجواب انما سألته عن منازعة قول ما ذهب إليه المستعجلة والمندرجة فان قورها
 كلها وردها إلى مرتبتين وعرف مستنداتها من الكتاب والسنة كاصحابها صدقناه وان توقف
 في توجيه شيء من ذلك تبيين أنه لا ذوق له فيها وإنما هو عالم بها مسلم لا أهلها ولا من يعلم أن
 ما نادى بجنوع كل قول سئلناه مثال ذلك قول بعض العلماء بتجريم رؤيته وجهه الأدمج الجليل فهذا
 القول منشأه الاحتياط ودليل هذا الخطأ نحو قوله صلى الله عليه وسلم دع ما يوبك الما لا يوبك
 قال بعضهم ومن تأمل نحو قوله تعالى ولا تقربوا ما بينكم وبين الله تعالى من شيء من شيء
 عن القرب بغير الوجه المطلوب إنما هو تنبيههم على العلم يؤدي إلى البين لأضرار بالبين وماله لا حرج
 اسرار منازعة قول العلماء العالمين والائمة المجتهدين فليتأمل والله أعلم وقد تقدم ان الله
 تعالى لما من على بالاطلاع على عين الشريعة رأيت للمذهب كلها متصلة بها ورأيت هذا المذهب
 الاووية تجر مجادولها كلها ورأيت جميع المذاهب انما رست قد استقرت حجارة ورأيت
 أطول الائمة جلا ولا الإمام أبي حنيفة وبليه الإمام الشافعي وبليه الامام أحمد ابن حنبل وأتصم
 جد ولا مذهب الإمام داود وقد انفرد في القرن الخامس فأولت ذلك بطول زمن العمل
 عذاهم وقصر فكما كان مذهب الإمام أبي حنيفة اول المذاهب المدونة تدوينها
 فذلك المذهب يكون آخرها انقراضا وبذلك قال أهل الكشف ثم لما نظرت إلى مذهب المجتهدين
 وما انفرد عنها في سائر الادوار إلى عصرنا هذا لم أفكأ فخرج قول واحد آمن أقوالهم عن
 الشريعة لتبوي ارتباطها كلها بعين الشريعة الأولى ومن أقرب مثال لذلك شبكة صباد
 السمك في أرض مصر فإن العين الأولى منها مثال عين الشريعة لطهارة فانظر إلى العيون المنتشرة
 منها إلى البحر الادوار التي نحو مثال أقوال الائمة المجتهدين ومقدمهم إلى يوم القيامة تحت علم
 معجزة ارتباط أقوالهم بعين الشريعة وشيئا بكل عين مرتبطة بما فوقها حتى تنتهي إلى العين الأولى
 فيسأل من أطلع الله تعالى على عين الشريعة الأولى بما اطلعنا ورأى أن كل عجة مصدرة في فورة
 ويكرهه سرور ادعاء جميع العلماء يوم القيامة وأخذوا به وتسمي في وجهه وصار

كل واحد يبادر الى الشفاعة فيه ويراجع غيره على ذلك ويقول ما ينبغي فيه الا انا وبان امة من فخر
في السلوك ولم يعمل اليهم يهود العالين الاولى من الشريعة وبان امة من مقال المصديب واحدا الباقي
مخفي فان جميع من خطاهم يعصبون في وجهه فخطت لهم وتجرحهم بلجول وسوء الادب
وفهمه السقيم فاسم يا اخي الى الاستقبال بالعلم على اجمل الاخلاص والورع والعمل بكل
ما حلت حتى تقوى ذلك الطريق بسرعته وتشرق على مقام المجتهدين وتلق على العين الاولى التي
اشرف عليها ما ملك وتغار له في الاخرة ان منها ما كنت مستبعا لرجال سلوكك مع حجابك
عن العين التي سينظر منها ما كان للثبوت مستبعا له في الاخرة ان من العين التي اغترف منها ثغارا
حدثت ذلك المقام فاستعجب شهود العين الاولى وما غرغ منها في سائر الادوار ثم توجه جميع
اقوال العلماء ولا رد منها قول واحد اما الصيغة دليل كل امة منهم عندك من تخفيف او تشديد
واما اليهودية صيغة استنباطهم وانصافها بين الشريعة وان قلت في آخر الادوار فخرج الامر
في ذلك كله الى طريق الشريعة من تخفيف وتشديد ولكل منها رجال وقد كان الامم احبها
يقول كثرة التقليد في البصرة كانه بحث العلماء على ان ياخذوا احكام دينهم من عيان
الشريعة ولا يتبعوا بالفتوى من خلف حجاب احد من المجتهدين فالحمد لله الذي جعلنا من وجه
كلام جميع علماء الشريعة ولا يردهم اقول انهم شيئا الشهود انا اقول انهم كلهم علماء بين الشريعة
ويؤيد علمنا ذلك على كماله يوم اقيم احكامهم انتهى وهذا الحديث وان كان يمتنع
عند المجتهدين فهو صحيح عند اهل الكشف ومعلوم ان المجتهدين على حد رتبة الصمابة سلوك
فلا يجوز المجتهد الا وسلكته مستهدفة بصحة قال بقوله او يجازة منهم فان قلت فلا يجوز فدا
العلماء كلام المجتهدين من غير الصمابة على كلام اما د الصمابة من المجتهدين من غير
الحجاب اما قد علم العلماء كلام المجتهد غير الصمابة على كلام الصمابة في بعض النظم لان المجتهد
لثاغره في الزمان احاط علما بجميع اقوال الصمابة او غالبا منهم فخرج الامر في ذلك الى مراتب
التيان من تخفيف وتشديد لان ما عليه جمهور الصمابة وبعضهم لا يخرج عن ذلك وسمعت
شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول هو ارا عين الشريعة كالبحر فمن شئى الجواب اعترضت
منه فهو واحد وسمعت ايضا يقول يا كره ان تبادروا الى الاتجار على قول المجتهد او الخطئة
الامر احاطتكم بادلة الشريعة كلها ومعرفكم بجميع لغات العرب التي احنوب عليها الشريعة
ومعرفكم عيانها وطررها فاذا اسقطتم بها كما ذكرنا ولم تجدوا ذلك الامر الذي انكرتموه
فيها فحينئذ انكم الاتجار والبحر لكم وفي لكم بذلك قد روى الطبراني في معجمه ان شريعتي
جاءت على ثلثة ائمة وسين طريقه منها الامية انتهى والحمد لله

العاين

فصل

ان اريد ان يوصل اليه معرفة للثبوت وذاو تغيير فقررنا باب المجتهدين
ومقتضى ما يفي بها الصمابة فاسلك كما طريق القوم والروايات على يد شيخ صادق لدون
في الطريق يعلمك الاخلاص والصدق في العلم والعمل ويزيل عنك جميع الرغوبات النفسية

التي تليها من غير اعتناء لبتاؤه الى ان تصل الى مقامات الكمال السبق في تفسيره في القاموس كلهم فاجاب ان انت
 فتوى شيخنا كانت عارفاً ان سلكك كان الصفت لك ان شاء الله تعالى وهو في اسرع وان حداثة الى شيوخه عن الشيخ
 الاول الذي يفرغ منها قول كل علم ولسان شيخه فليس فالبان الى رتبة والجلال والجلال على الدنيا ولو بالقدري غير لفظ
 فليس هو بل الى ذلك لو شهد الجميع اقوالنا بالقبول فلا جدوة هذه الشهادة وقد اشد الى ذلك الشيخ محي الدين في الابل
 الثالث والسبعين من الفتوحات فقال في سلك الطريق بغير شيخ ولا ورع عاوم الله تعالى فلا حصول له الا معرفة
 الله تعالى المعرفة المطلوبة عند القوم ولو عبد الله تعالى لوح عليه الصلوة والسلام ثم اذا وصل اليه معرفة الله
 تعالى فليس له الله صري في الارض في بعد ذلك فهنا ان يطعم كشتا وبقينا على حضرات الاسماء الالهية ولوى جميع انصاف
 اقوال العلماء بحضرة الاسماء ويوقع الحرافة عنده في جميع مذاهب المحدثين لاشهودة اقبال جميع اقوالهم بحضرة
 الاسماء والصفات لا يخرج عن حضرة ما اقول احد من اقوالهم انتهى وهذا الظهور ما تراه في عين الشريعة الكبرى
 وسمعت سيدنا الخواص في جملة ما يقول انه انتهى سؤل المراد من المثلثة فقلت ان القبول بالقرآن وتسلية عمر
 معنى قوله تعالى لا تفرق بين احد من رسله وعرف هذا ان كل من فضل بعقله بعض الرسل على بعض من غير كشف
 صحيح فقد فرق بخلاف من فضل بالكشف فله يشهد وصحة الامور في عين الجمع في عين الفرق كما ان السالك
 من طلبة العلم يسأل جميعا او جنبا شامها متصرا على زهد واحد بعينه بين الله تعالى لا يرى في مخالفة فيتهون له
 هذا المشهور الى مقام يصير بغير نفسه فيه جميع المذاهب غير فان اى شهودة اغتراف جميع المذاهب من عين المقلد
 انتهى كلام الشيخ وهو شاهد عظيم للبرهان مقول للقولين في مسئلة هل كل مجتهد مصيد لا فعل ان كل من كان
 في حال السلوك فهو لم يقف على العين الاولى فلا يقدر على ان يتقفل ان كل مجتهد مصيد بخلاف من اتقى سلوكه فانه
 يشهد يقينا ان كل مجتهد مصيد فيكشف لك انكار عليهم من عامة المقلدين متى صرح لهم بما يعتقد في الحجة
 عن شهود المقام الذي حصل اليه ثم معرفة روي من وجه غير معرفة دين من وجه اخر حيث لم يردوا صحة
 علوم ذلك الى الله تعالى فانه ما قد نال من اخبر بديكلام اهل الكشف ايد لا عقلا ولا نقلا ولا شرعا ان الكشف لا ياتي
 الا موثقا بالشرع دائما اذ هو جابر بالامر على هو عليه نفسه وهذا هو عين الشريعة وسمعت سيدنا الخواص في جملة ما
 يقول العلوم اللدنية كلها لمن انواع علوم الحضرة عليه السلام لا يخفى عليك ما قدم من انكار السيل على الصلوة والسلام
 ولكن لمسلت موسى عن انكاره عليه السلام ان موسى عليه الصلوة والسلام اطلعوا الله على الظلم عليه الحضرة
 عليه السلام والا فاما ان يسوغ له السكوت على ما يراه منكرا عنه فان خرق سيفه قدم بغير اذنه خوفا ان يسبحها
 غلاما وقتل غلام خوفا ان يرهق الوبي طبعيا نا وكذا لا يجوز مثل الشريعة انتهى قد اشار الى شهود ذلك الشيخ
 محي الدين اوائل الفتوحات فقال من علامة العلوم اللدنية ان عجزها العقول من حيث انكارها ولا يكاد

محمد من غير أهلها يقبلها إلا بالتسليم لأهلها من غير ذوق وذلك لأنها تأتي أهلها من طريق الكشف
 لا الفكر وما تعود العلماء أخذ العلوم إلا من طريق أفعالهم فإذا تأمل علم غير طريق أفعالهم فمكروه لأنه تأمل من طريق
 غير ما لو فقه عندهم انتهى من هنا تعلية بأشئ من أنكره الميزان من المحجوبين فهو معذور لأنها من العلوم الدنيوية
 التي أوتيتها الخضر على التسليم يبين فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين **فصل**
 في بيان تقرير قول من قال أن كل مجتهد مصيب أو للمصيد واحد لا يبينه وحمل قول على التبيين أو غير هذه
 الميزان ؟ أعلم أن مما يؤيد هذه الميزان ما أشجع عليه أهل الكشف صرح به الشيخ على الدين في الكلام على السطر
 من الفتاوى حيث فقال لا ينبغي لأحد حفظ أن يخفى مجتهد أو يطعن في كلامه لأن الشرع الذي هو حكم الله تعالى لا يورث
 المجتهد فصار شرعا لله تعالى بقوله تعالى إياه قال وهذه مسئلة يقع في حضورها أكثر من أحدا بل لا تذهب لعدم
 استحضارهم ما بينناهم عليهم كونهم مالم ين فكل من خطأ مجتهدا بعينه فكان خطأ الشارع فيما قرأ حكما
 انتهى في هذا الكلام ما يشعر بالحاق أقوال المجتهدين كلها بنصوص الشارع وحمل أقوال المجتهدين كإنها
 بنصوص الشارع في جواز العمل بها شرطه السابق في الميزان ويؤيد ذلك أيضا قول علماءنا ووصلى إنسان أربع
 رجعات لأربعة جهات بالاجتهاد فلا يقتضاهم أن تراث جهات منها غير القليلة يبين ولكن لما كانت كل رجعة
 مستندة إلى الاجتهاد قلنا بالاحتياط ولو تكن جهة أولى بالقبول من جهة وهي تؤكد ذلك أيضا ما أجمع عليه أهل الكشف
 من أن المجتهد بنهم الذين وردوا الأنبياء حقيقة في علوم الوحي حكما أن النبي معصوم كذلك وأرثه محفوظ من الخطأ
 في نفس الأمر وإن خطأ لم يرد ذلك الخطأ أصلا في حفظ العلم اطلاع على دليل أن جميع الأنبياء والرسول في منازل
 رفعة لم يرد عنهم فيها إلا العلماء المجتهدون فقلنا اجتهادهم مقام نصوص الشارع في وجوب العمل به فإنه صلوات الله
 والاجتهاد في الأحكام تنبع أقواله تعالى وورد ذلك إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلم الذين يستنبطونه منهم ومعلوم
 أن الاستنباط من مقام المجتهد بنهم رضي الله عنهم فهو تترى عن أمر الشارع حكما فكل مجتهد مصيب من حيث تشرع
 بالاجتهاد الذي أقره الشارع عليه كما أن كل بنى معصوم انتهى فوسعت بعض أهل الكشف يقولون تأتبع الله تعالى
 المجتهدين بالاجتهاد ليصل لهم نصيب من التشرع ويثبت لهم فيه القدر الواجب فلا يقيم عليهم في الآخرة سوى ما
 عمل صلوات الله عليهم من علماء هذه الأمة حفاظ هذه الشريعة للطرق العارفين بما بيننا في صفوف الأنبياء والرسول في صفوة
 الأمم فأم من بنى أو رسول أو جماعة من علماء هذه الأمة أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر وكل عالم منهم له درجة أو شأنا
 في علم الأحكام والأحوال المقامات والمنازلات التي حقاها الذي يخرجهم من الجهل إلى العلم ومن هنا تعلم
 أن جميع المجتهدين تابعون للشارع في التحفيف والتشديد فإياك أن تشدد أمام مذهبك
 في أمر فأمم جميع الناس أو تخفف في أمر فأمم جميع الناس فإن الشريعة قد جاءت على مرتبتين لا على مرتبة

واحدة كما مر في الميزان ولله الشك في قولهم بان الله تعالى لم يجعلنا عبادة بما يشق ابدا
 بل هو صلي الله عليه وسلم على من شق على الله بقوله اللهم من ولي أمر امتي شقق الله فم فارق
 اللهم به ومن شق على امتي فاشقق اللهم عليه ولم يأتنا انه صلى الله عليه وسلم دعا علي من قبل
 عليهم ارباب كان يقول لا يصحبه الا كوفي - تركتموه خوفا عليهم من كثرة نزل الاحكام اقل لئلا لونه
 عنها فيخرجون عز العمل بها قالوا عالم الدائم رفع الحرج دائرهم الاصل الذي ينتهي اليه امر الناس
 في الحجة بخلاف الدائم الحرج فانه دائرهم امر عارض يزول بزوال التكليف فان قلت فاذن
 من التزم الناس بالتقيد بذهب واحد فقد ضيق عليهم وشق عليهم فاجوب انه ليس
 في ذلك مشقة في الحقيقة لان صاحب ذلك المذهب لم يقل بانوام الضعيف بالعمية
 بل جاز له الحرج من مذهبه الى الرخصة التي قال بها غيره فخرج مذهب هذا الا بما
 لم يبق الشريعة فلا تصيق ولا مشقة على من التزم مذهبا معينا فان لم تقدم الشريعة
 هكذا فاقوت ولا كان حولا للقد اعتقاد ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم بل كان
 يخاف قوله جانه وذلك معدود من صفات النفاق وقد تقدم انما وضعت هذه الميزان
 في هذه الصلح سالا انتصار للذاهل الاثمة مقلد لهم خلافا لاشاعة عن بعض الكسبة من قولهم
 تأمل في هذه الميزان وحدها تحكم بنحطية جميع الميزان قال لان كل مجتهد لا يقول بقول الآخر
 بل يخطئه فيلزم من ذلك تحطئة كل مجتهد في الحقيقة الاخر انتهى كلام هذا الكاسد فالحق في
 جميع الناس على قولهم ان مجتهد الا ينكر على مجتهد ولا كل واحد يلزم العمل بما ظهر له انه الحق
 وقد رسل البيت بن سعل في الله عنه على الامام الى الامام مالك بيتا له عن مسألة فكتب اليه الامام
 مالك اما بعد فالت يا بني اقم هذا وحكم الله تعالى في هذه المسألة هو ما قام عندك اتفق وما ذلك
 الا خلاص كل مجتهد على عين الشريعة الا والى التي يتفرع منها كل مذهب ولولا اطلاعه لكان
 من الواجب عليه الانكار ويقتل من خطئه غير من الاثمة انما وقع ذلك منه قبل بلوغه
 مقاما اكتشف كما نفهم فيه كثير من يتقل كلام الاثمة من غير ذوق فلا يفرق بين ما
 قاله العالم ايام بداءته ولوسطه ولا بين ما قاله ايام نمائه فامل في هذا الفصل فانه ناطق
 بصفة هذه الميزان ومن اذهب المجتدين كلوا المتقير الشارح حكمه باستناده الى الاجتهاد
 والله به رب العالمين

والله اعلم بالصواب فانظروا في هذا

فصل

لا يلزم من تقيد كامل من الاولياء والمجتهدين بالعين بقول دون آخر ان يكن يرى
 بطلان ذلك القول الذي لم يجل به فيقول انه انما ترك العمل به لكونه ليس من أهله سواء
 كان ذلك في العرفية ام الرخصة فان كل كامل ومجتهد يرى استمالة اسائر المذاهب من عين
 الشريعة سواء المذهب المستحالة والمند رسته كل قول لا يعمل به لعدم أهليته له فهو في حق
 كل واحد من المستحالة وفي حق غيره كالحدوث الحكم والمعين الكامل من المقلدين لتحكم حكم
 من كان متعبدا بشريعة علي لم يتدل مثلا ثم نسخت بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم فانه

بل فيه العمل بشريعة محمد وتكون ما نسخ من شريعة عيسى فإرى العلماء بعيدون بقول من
 أن الزمان قد يفتقر إلى قول آخر هو أنهم دليله عند من لا أول فيكون أول ويعملون
 بالثاني ويصرح أول عند من كانهم حديث منسوخ مع أن علماء هذه المذاهب قد وافقوا
 بذلك القول زمانا واقفا بمخالص حق ما توافقت كما صحت أن تعبد بذلك القول القديم لا الجديد
 إلى ذلك وإيضاح ذلك أن الله تعالى إذا أراد أن يعبد عباده بأحكام أخرى على ما كان عليه
 غير ذلك كما قال في كتابها أظهر لهم وأهم وجه ترحيم أقول غير ذلك قول الذي كان يجرى فيها
 فبادر إلى العمل بما ترحم عند من وتبينهم للقدرون لهم في الترجيح على ذلك ما استراح صدور
 هؤلاء إلى أن الغرض الذي أذهب ويؤيد ذلك قول السيد عمر بن الخطاب رضي الله عن الله
 عز وجل يحدث الناس أقضية بحجة ما تهمروا أحوالهم وتبصر على ذلك عطاء وما هذا إلا ما
 مالئت فكانوا يفتنون فيما يسألون عنه من الوقائع إلا أن وقع ويعملون فيها للرفيع إذا وقع
 ذلك فعلماء ذلك الزمان يفتونهم فيما ينبغي ودعا يكون في باطن ذلك أيضا رحمة
 كما قال الحق تعالى وما علم من أهل ذلك الزمان الملل من العمل بذلك الحكم فيرضيهم من
 الظاهر من كنههم ما خدع عن من حنهم ولا لقطع الوحي رحمة منه تعالى بهم حيث كان يمشي
 في كل ما من من الشريعة أحكاما يلقونها بالقبول وميل النفس إلى ما في العمل به مشقة
 في العمل وقد يقال والله تعالى أعلم أن ذلك إذا كان من الله تعالى يقع لعلماء هذا المذهب
 ما وكم هؤلاء نبياء الذين هم ورثتهم من ظهورهم بشريعة كالجذب لكل رحمة من الزمان يشبه
 النسب شريعة من قبلهم من غير أن يفتقر وقد سمعت سيدنا عليا الخواص رحمه الله تعالى
 يقول ما من قول من أقوال المذاهب المستعملة والندى يستلزم وقد كان شرا على بني تقدم فأراد الحق
 تعالى بفضله ورحمته أن يجعل لهذا الأمة نصيبا من العمل ببعض تشريع الأنبياء ليحصل لهم
 بعض هذه الجليلة كان يحصل لها ملين فهو ما علوا به من شرائع الأنبياء خصوصية لهذا الأمة
 من حيث أن شريعة نبيهم حاوية لجميع أحكام الشريعة المتقدمة انتهى فالحكمة لا يلزم من
 ترك العمل بالعمل بقول أن يكون ذلك لكونه بامخالصا عن الشريعة لأن ذلك القول
 للزوم كما يخرج عن كونه رخصة أو عن غير وجهه من الزماني من تقي التحفيق والتشديد في سمعت
 سيدنا عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول أيضا اعتقادنا في جميع هذه من العلماء أنهم ما سلموا
 لبعضهم بعضا أن علمهم صحيح أقوالهم ومستنداتهم وأنها لها عين شريعة لا حسنا
 للظهور من غير اطلاع على صحتها وانصافها بين شريعة وقد أقدم أن بعض أتباع المجتهدين
 إلى شويعين الشريعة الأولى وقال كل من يجهل مصداق ابن عبد البر المالكي والشيخ أبي محمد بن أبي
 عبد العزيز الديلمي وأضرابهم يدعي أن الشريعة بالحق صفة كتابه المسمى بالمحيط الذي تقدم ذكره
 لم يتقبل فيه من هذا كذا الشريعة عبد العزيز الديلمي صفة كتابه الدار للالتقاط في المسائل
 المحظرة أفتى فيها على المذهب أربعة فلو كان اطلاع على مستنداته في أربعة كان
 ليس بغيره أن يبقى على مذهبه كما هو على أمثال هؤلاء على أنهم كانوا يفتنون على كذا مذهب

الايمان والتسليم من غير ان يعرف احد منهم مستندات اصحابها بما فيها من اركانها او اهلهم بعيدا عن مقامهم وكذلك
 القول فيمن اختار غير ما نص عليه ما لم يحتمل الله انما اختاروا لاطلاعهم على انفسهم في القول بعين الشريعة المطهرة كما انفسها
 قول العامة على ما رواه الامام الفقيه ابو يوسف اشهد ابن القلم والنور في الواقع والواقع وغيرهم من اتباع المجتهدين
 ويحتمل ان كل من فقه واختار غير قول امامه لم يظلم على ادله امامه اذ لا يفتقر لاعتقاده صحة قول ذلك الامام الا في
 نفس الامر فلو ان كل من قبل اطلعه على عين الشريعة المطهرة الا وهو بالاعتقاد من جهة لا يدرى انفسه لاقول الاثمة
 كلها اصحها ما وضع فيها بعين الشريعة الكبرى وان اظهر القليل من جهة احد فاما ذلك لكونه من اهل تلك الملة
 التي يقتضيها من تخفيف او تشديد رجاؤه المذهب لا يحيط في الدين بمباغضة من في طاعة الله تعالى من باب القول
 في قوله تعالى من ظنوه غير الله فخره الى نحو ما ذكرناه اشار الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه بقوله ما جاء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم اني هود في فعل الراس العاين ما جاء عن اصحابه بخبرنا وما جاء عن غيرهم فهم رجال الشريعة
 انما اشارة الى ان المصداق مختار من المذاهب لا يختار من غير وجه لا عليه اذ كان من اهل ذلك المقام وكان يسير على
 الخواص من الله تعالى انما سأل انسان عن القليل من جهة عين الان هل هو واجب ام لا يقول الساجد عليه القليل من
 ما لم يزل يقبل الى شهود عن الشريعة الاولى فوما من الوقوف في الصلاة عليه انما هو اليوم فان وصلت الى شهود عن الشريعة
 الاولى فهذا لا يجزئ عليك القليل من جهة عين الشريعة انما هي اجماع من اهل المجتهدين بها وليس من جهة ما من مذهب
 في وجه الامر عند المعيشة الى ما تبقى التخصيص والتشديد بشرطها وان سبيل الى الخواص من الله تعالى يقول ايضا ما لم
 قول من اقول العلماء الا وهو مستند الى اصل من اصول الشريعة لم يزل ان ذلك القول ما ان يكون راجعا الى
 ما هو ثابت او لا واما قياس صحيح على اصل صحيح لكن من اقول الله ما هو مأخوذ من صريح الايات او الاخبار او الآثار
 ما هو مأخوذ من المأخوذ او من المفهوم فمن اقول الله ما هو قريب ومنها ما هو اقرب ومنها ما هو بعيد ومنها
 ما هو ابعد ومن رجوعها كلها الى الشريعة لا فها فتنبه من شعاع نورها واما لما فرغ من تقريره من غير
 اصل ابد الله به انه في الخلقة وانما العالم كما بقول عين الشريعة ضعف نورها بالنظر الى نور اول مقبوس من عين
 الشريعة الاولى من قربها وسعت سبلها الخواص من الله تعالى يقول ايضا كل من اسمع نظره من العلماء ورا
 عين الشريعة الاولى وما فرغ منها في ما اثر الادوار واستصحب شهود ما فرغ منها في ما اثر الادوار وهونان الى آخر
 الادوار او ينجح مجسم من اهل الامة ومقلد من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم في عصره هو انتم
 وسيأتي مثاله في فصل الامثلة المحسنة ان شاء الله تعالى من تبتل في الباطنة او شبكة الهياكل وغيرها من العمل

دعيا العالين

(فصل) * واما فيما اثنى من طالب العلم من طلبته العلم الآن بعد ان اعتقاده في ان كل مجتهد

معيد بادام من كبد الحنظل وحقق لاسيما حنظل الذي يشوهها كما انما يعرفون ان قالوا عن ان ادم في جبال القليل
 لاهامه فانه عجوبه واهامه عن شواهد العين الاولى التي افرزها لاهامه لا رها ابل بل من السلوك على بين شجر ماردي بطي
 القوم وبالعوالم التي تروق الطالب عن الوصول الى منتقى السير فاذلهم النهاية وشهد مناه العلماء كلها اشارة الى
 العينين مجرا ولها كمالا في بيانها في الامثلة المحسوسة وهذا لا يقوله من اهل البيت العظمى بل من اهل البيت العظمى فيقول
 كل من صيد قبل بلوغه الحزب المقام فلا يجوز له صيد من القيد بغيره بل انما لو هبته عن ذلك فيصيد
 لان من لا زمان يقول المصيد احدا نفس الامر واهله من جبالنا واصلنا في غطاه لا يعقل في ذلك غير ذلك يقول الحق
 وانه غير متقبل ويحمل الشريعة على مرتبة واحدة لا على مرتبتين وان الصبي من الشريعة هو ما أخذ به امامه سواء
 كان خفيضا أم رشيدا والحق ان الشريعة جاءت على مرتبتين بقرينة صحة أدلة كل من المرتبتين فالباقي أحاديث
 لا تصح كما ينبغي بيانه في فصل الجهر بين الحديث ان شاء الله تعالى وكثيرا ما يقول البيهقي وغيره كلاما هذا الزيلعي من
 أدلة المذاهب ثمانية أشهر من رجم أدلته بكثرة الرواة وصحة السند عن الدلائل ان كان صحيحا فأحاديثه وهذا
 أحسن سند وأكثر رواة ومما قاله في هذا الخبر عن تضعيفه من الخلف واحدته بالكلية ولو أن هذا القول
 من البيهقي وأضوه اطعم على أهلنا عليه من ان الشريعة للمرتبة جاءت على مرتبتين تضعيف وتشد يد من يخرج الى
 أحاديثنا أحسن وأكثر بيان من ذلك حديثنا وقول خالفنا الآخر إلى أصل مرتبة الشريعة كذلك القول في مرجح المذاهب
 مقتضى الأمر مما قالوا قلنا الصريح كذا وكذا إلا لاهام اطلاعهم على مرتبة الميزان ولو أنهم اطلعوا عليها ما جعلوا
 في أقوالهم أنهم أحسن وجهي وأظهر مظهر بل كانوا يقولون بحجة الأقوال كلها ويردونها الى مرتبة التخصيف
 المستبرين واهله كل مسائل ما يناسب حاله من قوة أو ضعف أو خفاء وعزيمته وكان يفتي أحدهم على الارتقاء من ارباب
 فان قال لنا شافعي في هذه الميزان في ان أصلا اذا مست ذكرى بلا محمد بن وضوء قلنا لا نعم ذلك لكن بشرط ان
 تكون من أهل هذه الرخصة لا مطلقا وذلك كما اذا اتى الشخص بكثرة الوسوسة في الموضوع لصلاة الصبح مثلا
 كاد الوقت يخرج فلما فرغ هذا من الموضوع مس فرجه بغير قصد في مثل هذه الصورة لقليل الامم أي حنفية
 في الصلوة بهذه الطهارة التي تقع فيها من التخرج بشرطها تفصيلا لفعل الفريضة وفرتها فان المقاصد اكد
 من الوسائل عن جهل العلماء لاسيما ما وقع في الحديث هل هو الا بضعف مناه ولا يشك عن من قال بذلك
 نسخ على اصطلاحنا في الامر في هذه المسئلة الى مرتبة الميزان تضعيف وتشد يد فليس يجوز من لم يتدل
 بالوسواس ان يصلي اذا وس فرجه وليس أحببته مثلا الا بعد تحديد الطهارة فان قال لنا أصل من قد
 الامام أباح حنفية رضي الله عنه ان امانا لا يقول بطلونية الطهارة من فرجه أبدا سواء كان من عبس
 عليه بن يد الطهارة أم لا قلنا له هان لنا عند ذلك بسن متصل منك اليه في هذه المسئلة انه صرح بذلك

ومع ذلك لا بد إلا سيما وقد نفعنا في كل شيء على ذلك ولا في الشريعة من جهة
من الخلاف في كل عبادة أداها هذه القاعدة هي مبدأ اصطلاح هذا
الميزان وهناك نقول لأن ذلك تنهاة عنك على ما منك بالجهل بمن ينشئ الشريعة وعدم
اطلاعه على العين ولا في من الشريعة كما اطلع عليها بقية المجتهدين ونقول له ايضا ان اعتقاده
في ورع امامات الذي كان المبدون مسئلة واحدة مما استنبط من الكتاب والسنة حتى يعقد
ها مجلسا للعامة ويقول أن تظنون هذا فإذا قالوا نعم فقال لا في يوسف وأجل من الحسل كبر
ذلك وان لم يرضوه تركه واعتقاده في جميع الآفة المجتهدين انهم كانوا كذا فيقولون لم يرضوا
في الشريعة لا عند فقهاء النص في ذلك من الشارع فلو أن الامام أبا حنيفة ظف من محدث من
فهم فليتوضعا فقال به أبصا وحمله على أهل العافية من الوسوس مثل أبي علي إلا كما يرى من العلماء
والصالحين وزن الحديثين على مسمى الميزان وقس على ذلك يا أي كل ما كان واجبا للفعل أو تركه
في ذلك هبك فك فعله ان كنت من أهله ولك ولك ان عجزت عن فعله حسا أو شرعا فالتفكير
معروف والعجز الشرعي هو كما دارأيت الماء مثلا وحال دونه ما لم من سبع أو فاطم طرية
مثله وقد تقدم ما دللنا ان مرتبها على الترتيب الوحيي لا على التصريفات ان تدخل
عن ذلك وكذلك تقدم ان كل من نادى من المقلدين في حمله الدليلين أو العلولين على حالين
واحد ان امامه كان يطرد القول بالتشديد بدأ والتصنيف في حق كل قومي وضعيف طائفة أو
الصحيح عن امامه أخطأ ما في هذا ادعى وكل من نور الله تعالى عليه وعرف مقامه في حجة
في الوجود وعدم القول بالزاي في دين الله تعالى شهيد لهم كما كان احد منهم كان ينبغي احدا
بخصته إلا ان رأى حاجزا ولا بعزيمة إلا ان رآه قادرا وان لم يكن صاحب لواءه حاضرا عدلا
حين أفتى للناس بذلك حتى ان صاحب هذا النور يعرف جميع المسائل التي أفتى بها امامه لا فيقول
والضعفاء على المصصيل وقد تحققت بحرفة ذلك والحمد لله اذا علمت ذلك فيقال لكل مقلد
امتد من الجهل بقول غير امام في مضائق الآمال امتناعك هذا نصت لا وبع لا نقول لنا
ذلك تصديقنا سائر أئمة المسلمين على هذا من دهرهم وانما على علمه بقوله منهم فانت على
هذه من ذلك فيه وذلك لا غتوات إلا تمتد كلهم وهذا هم من عين الشريعة شران جميع ما نصت
منها لا يخرجهم عن مرتبة الميزان ذلك كما لا يخرج انت عن أن تكون من أهل واحدة منها ففعل ما أنت
أهله من بخصته أو بغيره كما سيباني بطله في الجمع بين أوال أئمة للذهب ان شاء الله تعالى فان
قال الشافعي ايضا فعلى ما عرفت في هذه الميزان ولان اصل بلك فرة فاعلم الكتاب مع القدماء
عليها فلنا له هي غيرة فان قدرت على قراءتها لم يكن بك غيرها وان كنت عاجزا عن قراءتها
فاقرأ لغنها وعلى ذلك مع اصطلاح المتقدم قريبا يحمل قول الامام أبي حنيفة
نعيها وان عزمه مقلده الحكم في ذلك للقادر والعاجز فانهم والحمد لله رب العالمين
(فصل) وما يدل على صحة استماع جميع اقوال علماء الشريعة بسيرة الشريعة
كارتباط الضل بالشاخص ما يفصلوه والجمل في الشريعة فافصل عالمها اجمل في

الى كلام من قبله من الادوار الاصل من الشارع صلى الله عليه وسلم فقلت وذاك
 حقيقة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو الشارع لا اله الا هو الذي اعطى العلماء تلك المادة
 التي فصلوا بها ما اجل في كلامه كما ان المنة بعد كل دور من تحتها فلو قدر ان اهل دور
 قد وامن فوقهم الى الدور الذي قبله لا تقطعت فصلتهم بالشارع ولم يمتدوا الى ايهما شكل
 ولا تفصيل مجمل وقابل يا ابي لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل شريعته ما اجمل
 في القرآن بقى القرآن على جماله كما ان الائمة المجتهدين لو لم يفصلوا ما اجمل في التوقيفات
 السنة على احوالها وهكذا الى عصرنا هذا فلو ان حقيقة الاجال سارت في العالم كله من العلماء
 ما شرحت الكتب لا ترجمت من لسان الى لسان ولا وضع العلماء على الشرع حواشي كانت
 للشرح فان قلت فما الدليل على ما قلت من وجود الاجال في الكتاب والتفصيل له في السنة
 قلنا قوله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم لتبين للناس ما نزل اليهم فان البيان وقع بعبارة اخرى
 عبر بعبارة الوحي الذي نزل عليه فلان علماء الامة كانوا يثبتون بالبيان وتفصيل المجمل
 واستخرج الاحكام من القرآن فكان الحق تعالى انتم من رسوله صلى الله عليه وسلم بالتبليغ
 للوحي من غير ان يامر ببيان به سمعت شيخنا شيخ الاسلام زكرياء رحمه الله تعالى يقول لو لا بيان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجتهدين لنا ما اجمل في الكتاب والسنة لما قدر احد منا
 على ذلك كما ان الشارع لو لا يبين لنا ببيان الحكم الطهارة ما امكننا ان نكتفي بها من القرآن
 ولا قدرنا على استخراجها منه وكذلك القول في بيان عدد ركعات الصلوات من فرض ونفل
 وكذلك القول في احكام الصوم والحج والزكاة وتبينها وبيانها بظواهرها وشرطها وبيان فرضها
 من سنتها وكذلك القول في مسائل الاحكام التي وردت بمجمل في القرآن لولا ان السنة بينت لنا
 ذلك ما عرفنا الله تعالى في ذلك حكمه واسم ربه عرفها العارفون انتهى قال سيدي علي النجاشي
 رحمه الله تعالى ومن هنا تعلموا ولدي ان السنة فاضية على ما تفهمه من احكام الكتاب
 ولا عكس فانه صلى الله عليه وسلم هو الذي ابان لنا احكام الكتاب بالفاظ شريفة
 وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى وفي القرآن العظيم فان تنازعتم في شئ فمن الله
 والرسول يعني الى الكتاب والسنة واعلموا بما وافقها اثنوا فحق احد ما عندكم انتهى وسمعت
 سيدي عليا النجاشي رحمه الله تعالى ايضا يقول لا يجمل معام العالم عندنا في العلم حتى يرد سائر
 احوال المجتهدين ومقتلهم في سائر الادوار الى الكتاب والسنة ولا يصير عندنا مجمل بمنزلة قولهم
 منها وعرض عليه قال وهذا يخرج عن مقام العوام ويستحق التلخيص بالعام وهو اول مرتبة
 تكون للعلماء بالله تعالى ثم يترقى احد منهم عن ذلك درجة بعد درجة حتى يصير استخراج حجب
 احكام القرآن واذا به من سورة الفاتحة فاذا قرأها في صلاته لم ياكلون ثوابه كقولنا ابليس في
 القرآن كله من حيث احاطة معانيه ثم يترقى من ذلك حتى يصير يخرج احكام القرآن كله واكثر
 الشريعة جميع اقوال المجتهدين ومقتلهم الى يوم القيامة من أي حرف شاء من حروف الهجاء ثم
 يترقى الى ما هو ابلغ من ذلك قال وهذا هو العالم الكامل عندنا انتهى وسمعت مرارا يقول

الحلال في التبرع من ثيابا المعلق ذكره ابيه ادم حاضرا في الخبرين ~~الذين~~ وقال قال تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
بحسبكم انما شجره ثم لا يحل وافي انفسهم خرجا عن حيزه ~~سبيل~~ احتيل في حق الايمان عن حيز الشجره عليه السلام
بالشجره جلد صفيقا وقال صلى الله عليه وسلم عن علي بن ابي طالب في قوله الاشارة لعلمه شجره وجعل العلم
طريقا حاضرا يحجم الحق على كماله ان صلى الله عليه وسلم وان تغلقوا المقام في العلم فان العلماء على من رزق الرسل
درجوا وكما يحجب عليا الايمان ولقد ايقى بكل اجابات به الرسل وان لم يفهم حكمته فذلك يحجب عليا الايمان والصدق في قوله
الايمنة وان لم يفهم علمه حتى ياتيناعن الشارح ما لا يفهمه فقد تقدم نقل الاجماع على حيزه الايمان والصدق في منبره
الرسل كلهم ان اختلفوا في التفسير وانما اختلفوا في بيانها وكذا القول في من اهل الكتب المحترمين ~~الذين~~
يخرجون على سائر القديسين الذين يشهدون بتبانه واتفقوا في معنى الله تعالى عليهم بالاشارة على عن الشريعة المطهرة
الكبرى واتصال جميع اقوال العلماء بها فهاذا الجرح اجمعهم من اهل المحترمين ومقتضى بهم توجههم الى الشريعة المطهرة
لا يخرجهم عنها من اقوالهم قول واحد لا يجمعها الى ما تبقى الشريعة المطهرة من تخفيف وتشديد هاتر عن هذا
المشهد فخطئه لاحد من العلماء في قوله اصلها ابدان وان وقع ان احدا من القديسين خطا احد في شيء من ذلك فليس
خطئه في فضل الامامة فخطئه عند قطب العلماء من رزق عليه كونه وورودنا عن الامام الشافعي رضي الله عنه انه كان يقول
السليم نصف الايمان قال له الريم الجحزي بل هو الايمان كله يا ابا عبد الله فقال هو كذلك كان الامام الشافعي
يقول من كان ايمان العبدان لا يبحث في الاصول ولا يقول فيها لا كيف فقل له ما هي الاصول فقال هي اركان الشريعة
واجتماع الامة انتهى اى فقول في كل ما جاء ناعن ربنا او نبينا انما يندلج على علم ربنا فيه يقاسرون له اجابوا عن علماء
الشريعة فنقول انما يكلام اعني ما خرجت فيه ولا جدال فان قلت فقل يصح لاحد الان الوصول الى مقام احد
من الائمة المحترمين فلما اجمع لان الله تعالى على كل شيء قدير ولما دليل على صحة ولا في نفس الادلة الضعيفة
هذا ما نقصه وبنين الله تعالى وقد اقر بعضهم ان الناس ان يصلون الى ذلك من طريق الكشف فقط لا من طريق
النظر الا استدلال فان ذلك مقام لا يدرجه احد من الائمة الاربعة الا الامام محمد بن جابر ولم يسلموا ذلك كما روي
من ادعى الاجتهاد المطلق انما مراده المطلق المستب الذي لا يخرج عن قواعد امامه ما كان ان القاسم واصبغ مع ذلك
وتفهم وافي يوسف مع الى حقيقة كالمزني والريم مع الشافعي اذ ليس في قوة أحد من الائمة الاربعة ان يتفكر
الحكام ويتخرجها من الكتاب السنة فيما فعلوا بها ومن ادعى ذلك قلنا لا فاستخرج لنا شيئا لم يسبق لاحد من
الائمة استخرجته فانه يخرج فليتنامل ذلك مع ما قدمناه اقام من سعة قدره الله تعالى كما سيموا القرآن لا يفتقر
عجائبه ولا أحكام في نفس الامر فاعلم ذلك الجمل لله رب العالمين

فصل في مدحها وبها من غير ان علم الخواكا بول العلماء في كل عصر على من اشق من رتبته على الامن حيثما

يُنْقِلُهُ إِلَى الْأَذْهَانِ مِنْ تَوْحِيدِ الطَّعْنِ فِي ذَلِكَ الْأَمَامِ الَّذِي خَرَجَ مِنْ مَذْهَبِ الْأَعْيَانِ بِإِلْهِ تَقَرُّرِهِمْ لَنَا لِمَا نَقْلُهُ عَلَى الْكَلِمَةِ
الَّذِي تَقَعَلُ الْيَدُ الْمَذْهَبِيَّةُ عَنْهُمْ طَرِيقَ الْمَذْهَبِ كَمَا سَيَأْتِي أَمَّا الْأَمَّةُ الْمُحْسِنُونَ شَوْكَةَ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِمْ مِنْ سُلْطَانِ
طَرِيقِهَا أَوْ صِلَتُهُ إِلَى السَّعَادَةِ فَجَعَلَهُمْ وَكَانَ الْأَمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الَّذِي تَقَعَلُ لَمْ يَلْقَ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَمَّةِ
أَنَّهُ أَمَرُ أَهْلِهِ بِالْقَرَامِ مِنْ مَعِينٍ لَا يَرَى حَقَّهُ خِلَافَ الْمَقُولِ مِنْهُمْ تَقَرُّرِهِمْ لَنَا عَلَى الْعَمَلِ يَنْفَوِي بَعْضُهُمْ
بَعْضًا الْأَمَامُ كَلَّمَ عَلَى هَذِهِ مِنْ رِبِّهِمْ وَكَانَ يَقُولُ يُضَاهِي لِقَاعًا فِي حَيْثُ يَجِيءُ وَلَا يَضَعُفُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
لَهُ عَلَيْهِ سَلَامٌ أَمَّا كُلُّ مَنْ مِنَ الْأَمَّةِ بِالْقَرَامِ مِنْ مَعِينٍ لَا يَرَى وَفِيهِ مَا لَمْ يَلْزَمُ كُلَّ مَجْمُوعٍ مُصِيبٌ يَنْفَوِي نَقْلُ
بِقَرَأَةِ الْأَجْمَاعِ مِنَ الصَّحِيحَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى أَنْ مِنْ أَسْبَابِ الْبُكَوِّ وَبَعْدَ اللَّهِ عَنْهَا وَقَدْ هَامَ بِهَذَا ذَلِكَ أَشْ
يَسْتَفْتِيهِمْ هَامَ الصَّحَابَةُ وَيَعْلَمُ بِهِ مِنْ غَيْرِ كَثِيرٍ أَجْمَعُ لَهُ عَلَى أَنْ مِنْ سَلَّمَ فَلَهُ أَنْ يَقْلَمُ مِنْ شَوْكَةِ الْعُلَمَاءِ بِغَيْرِ
حُجَّةٍ وَمِنْ ذَلِكَ دُخْرُ هَذِهِ الْأَجْمَاعِ فِيهِ الدَّلِيلُ الْمُنْتَقَى الْأَمَامُ أَنْ يَنْتَهِى بِأَمَّةٍ إِسْلَامِيَّةٍ يَقُولُ يَحْتَاجُ تَقْيِيدَ كُلِّ
أَهْلٍ الْمَذْهَبِ فِي النِّوَانِ لَكِنَّ ذَلِكَ يَحْتَاجُ الْأَنْتِقَالَ مِنْ مَثَلِ ذَلِكَ يَنْتَهِى بِشَرْطِ الْأَمَامِ فِيهِمْ
عَلَى مَجْمُوعِهَا الْأَجْمَاعُ كَمَا تَرَوْنَ بِغَيْرِ صِدْقٍ وَلَا وَشَرِّجَانِ فِيهِ الصَّوَرَةُ لَمْ يَلْزَمُ بِأَهْلٍ لَنَا أَنْ يَقْتَضِ
بَنِي يَقْلَمُ الْفَضْلُ بِلَوْغِ أَجَارِهِ الْإِلَهِيَّةِ أَنْ لَرَاهُ عَوْنِي مِنْ دِينِهِ بَنِي يَقْلَمُ فِي الرَّحْمَةِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْإِنْتِقَا
قَالَ الْقَوَائِمُ يَحْتَاجُ الْأَنْتِقَالَ مِنْ جَمِيعِ الْمَذَاهِبِ إِلَيْهَا بَعْضُهَا فِي الْأَنْتِقَاصِ فِيهِ حُكْمُهُ وَذَلِكَ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ
تَنْتَهِى خِلَافَ الْأَجْمَاعِ أَوَّلُهَا وَالثَّانِي وَالْثَلَاثُ وَالْأَوَّلُ الْأَمَامُ تَقَرُّرُهُ لَدَيْنِ السَّيِّدِ حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ
يَنْتَقِلُ مِنْ هَذِهِ الْأَمَامِ مِنْ غَيْرِ تَكْرِيهِ عَلَيْهِ مِنْ مَلِكٍ عَصَاهُ الشَّيْخُ الْغَزِيْرُ ابْنُ عِمْرَانَ الْخُرَاسَانِيُّ كَانَ مِنْ أَكْبَارِ
لِلْمَالِكِيَّةِ فَلَمَّا قَامَ الْأَمَامُ الشَّافِعِيُّ بَعْدَ تَعَيُّنِهِ وَقَامَ عَلَيْهِ تَعَيُّنُهُمْ فَجَاءَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ
أَنْ عَلَى هَذَا كَيْفَ مَا لَمْ يَلْزَمُ الْأَمَامُ الشَّافِعِيُّ إِلَى مَثَلِ الْقَوْلِ الْمَوْجِبِ صَادِقٌ بِحَسَبِ النَّاسِ عَرِيبًا يَقُولُ
بِالْخَوَارِجِ هَذَا الْمَيْسُ عَرِيبًا هُوَ شَرْعِيٌّ كُلُّهُ وَكَانَ الْأَمَامُ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ سَدِّحٌ إِلَى هَذَا سَبِيلٌ فَلَمَّا مَاتَ الْأَمَامُ
لِشَّافِعِيٍّ جَمْعُ مَا قَالَ لِشَّافِعِيٍّ وَكَانَ يَنْظُرُ أَنْ الْأَمَامُ يَخْتَلِفُ عَلَى حَتَّى دُرْسَ بَعْدَهُ فَمَا اسْتَخْلَفَ الْبُوطِي
رَجَمَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَصَحَّتْ قِرَاءَةُ الشَّافِعِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَهُمْ أَيْضًا مِنْ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ وَكَانَ يَنْفِي مَا قَامَ الشَّافِعِيُّ
بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ مَذْهَبِهِ بَعْدَهُمْ أَوْ تَرَكُوا رِجَالَهُ مِنْ هَيْئَتِهِ فَلَمْ يَكُنْ يَتِمُّ الشَّافِعِيُّ مِنْهُمْ بِمَجْمُوعٍ يَنْظُرُ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُ
بِالْعِرَاقِ كَانَ كَذَلِكَ حَقِيْقًا فَاجْتَمَعَ رَأْيُ قَائِمِي الْقَوْلِ أَنَّ هَذَا الشَّافِعِيَّ فَتَقَرُّهُ عَلَى وَجْهِهِ مِنْ أَحْمَدَ الشَّافِعِيٍّ
وَمِنْهُمُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّيْبِيُّ كَانَ شَافِعِيًّا وَتَقَرُّهُ عَلَى خَالِ الْمَرْبُوعِ تَرْتِجُوهُ حَقِيْقًا بَعْدَ ذَلِكَ وَمِنْهُمُ الطَّبِيبُ
الْبَغْدَادِيُّ الْحَافِظُ كَانَ حَنْبَلِيًّا ثُمَّ عَلَّمَ شَافِعِيًّا وَمِنْهُمُ ابْنُ قَارِسٍ صَاحِبُ تَقَاتِبِ الْجَلِّ فِي اللُّغَةِ
كَانَ شَافِعِيًّا تَبَعَ الْوَالِدَ ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ وَمِنْهُمُ الْبَيْهَقِيُّ الْأَصْلِيُّ الْمَشْهُورُ كَانَ حَنْبَلِيًّا ثُمَّ انْتَقَلَ

الى مذهب الشافعي ومنهم الشيخ محمد بن الدين بن خلف الملقب بسفي كان حنبلياً ثم رفق
 على الشيخ موفق الدين ودرس في مدرسته الى عمر ثم تحول شافعيًا وارقم شافعيًا
 ومنهم الشيخ محمد بن الدهان القوي كان حنبلياً انتقل الى مذهب الشافعي ثم تحول حنبلياً حين
 طلب الخليفة نحوياً ليعلم ولده القوي ثم انه تحول شافعيًا حين شغرت وظيفة تدريس النحو
 بالنظامية ثم صار طاعماً ان لا ينزل فيها الا الشافعي المذهب لم يكن هناك احد علمه بالفقه
 والنحو ومنهم الشيخ نفي الدين بن دقيق العيد كان اولاً مالكيًا ثم اتى والده ثم تحول الى مذهب
 الشافعي ومنهم شيخ الاسلام جمال الدين بن يوسف المصنف كان حنبلياً ثم انتقل الى مذهب
 الامام الشافعي ومنهم الامام ابو حيان كان اولاً على مذهب أهل الظاهر ثم عمل شافعيًا انتهى كلام
 الجلال السيوطي رحمه الله تعالى وقال صلح جامع الفتاوى من الحقيقة يجوز للمحنى ان ينتقل
 الى مذهب الشافعي وبالعكس لكن بالكلية اما في مسألة واحدة فلا يمكن كما هو خروج دم من بدن
 حنفى وسال فلا يجوز له ان يصل قبل ان يغسله اقتداء بعمل مذهب الشافعي في هذه المسألة
 فان صلى بطلت صلاته وقال بعضهم ليس تعالى ان يقول من مذهب الى مذهب حنبلياً كان
 او شافعيًا والمشر وغيره كما سيأتي وقال بعضهم يجوز للشافعي ان يتحول حنبلياً ولا عكس قال
 السيوطي وهذه دعوى لا رها فيها وقد ادرنا عدله وادعاه لا يبايعون في الشك على من كان
 مالكيًا ثم عمل حنبلياً وشافعيًا ثم تحول بعد ذلك حنبلياً ثم رجع بعد ذلك الى مذهب مالك واما
 يظهر من التكرار على المنقلب الى مذهب السلف وجزم الراجح يجوز ذلك وتبعه النووي وصحابة
 الروضة اذ ادعوا ذلك لطلب فضل يجوز من مذهب الى مذهب آخر ان قلنا يلزمه
 الاجتهاد في علمه لا علمه وعلمه على ظنه ان الثاني اعلم فينبغي ان يجوز له ان يرجع الى مذهب
 فينبغي ان يجوز له ايضا كما هو في القبلة هذا ايما وهذا ايما انتهى كلام الروضة فلا
 ان علماء السلف ادعوا انه ليس بذلك باس ما قرءوا من انقل من مذهب الى غيره ولو لا
 علم بان الشرع يقتضي المذهب كلها وتعمها لا تكفر اعمليه أشد التكرار ثم لا يحلوا امر السلف
 من امرين اما ان يكونوا قد اطلعوا على عين الشرع بغيره وراوا اتصال جميع المذاهب
 بها او سكتوا على ذلك ايمانا بصحة كلام الائمة وتسلها اليهم وان قال احد من المالكية الموقر
 بنشر ما يسم من ينقل من مذهب الى غيره قلنا له بل يشترط ما قلت انت لان ما من مذهب
 جمال الدين الحارثي رحمه الله تعالى الامم الفراء في حرم الله تعالى حوزا ذلك فتقول
 هذا غير محض فان الائمة كلهم في الحق سواء فليس مذهب اولي بالشرعية من مذهب
 سئل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى عن حنفى يقول يجوز للانسان ان يتحول حنبلياً
 ولا يجوز للمحنى ان يتحول شافعيًا ومالكيًا او حنبلياً فقال قل تقدم اننا قلنا ان هذا الحكم من
 قائله لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولم يرد لنا في حديث صحيح ولا ضعيف ثبوت احد من ائمة
 المذاهب على غيره على التعيين والاستدلال بتقدم زمن الى حنفية رضى الله عنه لا
 ينهض بخفة ولو صح لوجب تقليد على كل حال ولم يجرى تقليد غيره البتة وهو خلا الاجماع و

فتشعر في الدين بالحق
 ومنهم من انتقل الى مذهب
 المالكية

خلافاً للإجماع وظلوا يرواه اليدين في كتاب المداخل عن ابن عباس رضي الله عنهما
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهما أوتيتكم من كتاب الله فاعملوا به واجب
 لا ملل لأحد في تركه فان لم يكن في كتاب الله فستة لي ماضية فان لم يكن في سنة
 لي فما قال أصحابي لان أصحابي كالجفوم في السماء فأجابوا بغيره فقد اختلفوا
 واختلاف أصحابي **كم** رجة انتهى قال الجلال السيوطي انه يلزم من تخصيص
 تحريم الانتقال يذهب الأما إلى حقيقة طرذ ذلك في بقية المذاهب فيقال بتحريم
 الانتقال من مذهب المتقدم بالزمان إلى مذهب المتأخر كالشافعي يقول مالكيا والحنسلي
 يقول شافعيان والعكس وكل قول لا دليل عليه فهو مردود على صاحبه قال صلى الله
 عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد انتهى ورأيت فتوى أخرى له مطولة قد حث
 فيها على اعتقاد ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وان تقوا وتوا في العلم والفضل
 ولا يجوز لأحد التفضيل الذي يؤدي إلى نقص في غير إمامه قياساً على ما ورد في تفضيل الأنبياء
 عليهم الصلاة والسلام فقد حرم العلماء التفضيل المؤدى إلى نقص بني أو احتقار
 لأسماء ان أدى ذلك إلى خصام وروقي في الإعراض وقد وقع الاختلاف بين الصحابة
 في الفروع وهم خير الأمة وما بلغنا ان أحد منهم خاص من قال بخلاف قوله ولا
 عاداه ولا نسب إلى خطأ ولا قصور نظرو في الحديث اختلاف ائمة رجة وكان الاختلاف
 على من قبلنا عزابا وقال هاركا انتهى ومع رجة أي توسعة على الأمة ولو كان
 أحد من الأئمة مخطئاً في نفس الأمر لمكان اختلافهم رجة قال وقد استنبطت من
 حديث أصحابي كالجفوم يا أيهم اقتديتم اهتديتم اتنا اذا اقتدينا بأبي امام كان اهتدينا
 لانه صلى الله عليه وسلم خيرنا في الأصل يقول من شئت منهم من غير اثنين وما ذلك إلا
 لكونهم كلهم على هدى من ربهم ولو كان المصعب من المجتهدين واحداً والباقي مخطئاً لكانت
 الهداية لا تحصل لمن قبله الباقيين وكان محلاً حرم يقول في حديث اذا اختلف الحاكم وأخطأ فلي
 احر وان اصاب فله اجر ان المراد بالخطأ هنا عدم معصاة الله الدليل كما تقدم لا الخطأ الذي
 صاحبه عن الشريعة لم يحصل له به اجر انتهى وقد دخل هارون الرشيد على الإمام مالت
 رضي الله عنه فقال له دعني يا عبد الله افرق هذه الكتب التي ألفتها وانشرها
 في بلاد الاسلام واحمل عليها الأمة فقال له يا امير المؤمنين ان اختلاف العلماء رجة من الله على
 هذه الأمة فكل يتبع ما وجد دليل عنده وكل على هدى وكل يؤيد الله وكان الامام لا يقول اكثر مما توارى
 هارون الرشيد ان يعلق كتاب الخطأ في الكتبة ويحمل الناس على فيه فقلت لا تفعل لان أصحابي
 اختلفوا في الفروع وقرروا في البلاد وكل مصيد في الامت الله توفيقاً يا عبد الله انتهى فانظر يا أي
 ان كنت مالكيا إلى قول امامك بكل مصيد في الامت الله توفيقاً يا عبد الله تعالى يقول لما حج
 المنصور قال للإمام مالت اني عومت على ان امر بكتبت هذه التي وضعها فاستخبرتها فبعت بها الف
 مصر من أصحاب المسلمين وأمرهم ان يعملوا بما فيها ولا ينفذوا إلى غيره فقال الامام مالت

رحمة الله تعالى لا تقتل ذلك أمير المؤمنين كان الناس قد سبقت اليهم قاييل صنعوا أحاديث وروايات أخذ كل
قوم عباسيق اليهم ودأبوا الى الله تعالى فيهم الناس اختاروا لانفسهم في كل بلد انتفى رأيت بخط الشيخ جلال الدين السيوطي
رحمة الله تعالى ما نفي جين شغل عن الانتقال من مذهب الى آخر الذي اقول بان المنتقل أحوالاً أصحها أن يكون له عامل له على الانتقال
أمر دينيوا اقتضت الحاجة الى إرفاقه باللائقة بحجوه وظيقتنا ومرة أوقرب من الملو وأما إيراد الدين فقد علمه
حلمه وأجرام قيس لأنه لا ضمن مقاصد الثاني أن يكون العامل له على الانتقال مواد ينوي أن لا يتركه على ما يعرف الفقيه
وليس له من مذهب سوى الاسم كمال المباشرين وكان الدلالة وعلاهم وعلاهم المدرس فست هذا امره خفيف إذا انتقل عن
مذهب الذي كان يوم الله مستقيد به ولا يعلم المحال التحريم لأنه لا الآن على ولا مذهب فهو كمن أسلم جديلاً التمن هيب
مذهباً من مذهب الأئمة الثالث أن يكون العامل له أمر دينيوا لأن ذلك ولكنه من القدر الزائد عادة علم يلقى بحاله وهو
فقيه في مذهب وأراد الانتقال الغرض الذي هو من شهورات نفسه للمزوجة فهذا أمر الشدور وما وصل الى المحال التحريم
لما عبره بالاحكام الشرعية لمجرد خروج الدنيا مع عدم اعتقاده في صاحب المذهب الأول أنه على كل حد من مذهب لا لا لاقعة
على كماله على انتقال عن مذهب الويلم أن يكون انتقال الغرض ديني ولكنه كان فيه مذهباً وأما انتقال التحريم المذهب الآخر
عن المذهب من مذهب أدلة وقوة من الله فهذا المذهب عليه الانتقال ويجوز له كما قاله الأفاضل وقد أقر العلماء من
الي من حيث الشافعي حين قدم مصر وكانوا خلقاً كثيراً مقلدين للأمام مالك الحابس أن يكون انتقال الغرض ديني ولكن
كان عارياً من القفوة فلا اشتغل به فله يحصل منه على الشيء ووجه من مذهب غيره أسهل عليه بحيث يرجو سرعة إدراكه
والشفقة فيه فهذا المذهب عليه الانتقال قطعاً ويحرم عليه الخلف لأن ثقة مثل علم من هذا من الأئمة الأربعة خير من
الاستمرار على الجهل لا لتبليس له التمسح سوى الاسم والأفاته على الجهل نقص عظيم في المؤمن وقولان لقم مودة
قال الجلال السيوطي بواطن أن هذا هو السبب في قول الطحاوي خفياعاً كان شافعياناً فإنه كان يقرأ على
خالد الأمام المزي في تفسير يوم عليه القرم فحلف المزي أنه لا يبيع عند شئ قال نقل المذهب للأمام أبي حنيفة ففهم الله تعالى
عليه مصنف كتاباً عظيماً شرح فيه المعاني والآثار وكان يقول لو عاش خالي ورأى اليوم لكفر عن عيلته انتهى السادة
أن يكون انتقال الغرض ديني ولا ديني بان كان مجرد عن الفصلين جميعاً فهذا يجوز مثله على ما أفاضه
فيكون له أو غيره منه لأنه قد حصل ثقة ذلك المذهب على واجب يحتاج الى من آخر ليحصل فيه ثقة للمذهب الآخر
فيستغنى عن الأمر الذي هو العمل بما حكمه قيل ذلك وقد يموت قبل يحصل مقابلة مودة من المذهب الآخر
قالوا ولما نقل هذا من ذلك انتفى كلام السيوطي رحمه الله تعالى فقد بان أن أئمة من جميع ما قرناه في هذا المقام
سنة ثم أجاز أهل العصر على من انتقل من مذهب إلى آخرتهم كانوا يرون الشريعة واسعة وإن جميع الأئمة
أصلهم من ربه وقبائلهم أهل الكشف على ذلك ولا يجوز أن يحكم مثلهم على ضلالة وقالوا كل قول من أقوال علماء

فإن الأئمة موافق للشرقية في من الأمور التي لم ينظر لبعض المقلدة ذلك كما أن كل قول من أقوال العلماء من المشرقة موافق للشرقية
 من تقدم وأن من عمل بما اتفق عليه العلماء كلهم فحاز على ما لبث ثأتم الأبداء وربما كان له من الأجر كل يوم عظيم
 نبأوا كلهم أو أمالاً محمد صلى الله عليه وسلم وسمعت سبل علياً الخواص رحم الله تعالى يقول كل من نور الله تعالى عليه
 هو أن سكوت العلماء على من انتقل من مذهب إلى آخراته هو تعظيم بان الشرقية تقدم كلهم وتشمهم فيقول من حج
 إلى ماله على غيره على أنه لم يبلغ إلى مقام الكمال حال قوله ذلك قد قد منافي أيضاً الميزان وجوب اعتقاد الترخيم
 بكل من لم يصل إلى الاشراف على العباد الأولى من الشرقية وبمصر حرام الحرمين وابن السمعتا والغزالي والكيلى
 راسي وغيرهم وقالوا السلام من يحب عليكم العقيد بزم مذهب الملكة الشافعي ولا عدل لكم عند الله تعالى العرف
 لم ينتق ولا خصوصية للأمام الشافعي في ذلك عند كل من سم من التصديق بل كل مقلد من مقلدي الأئمة سيجتنب
 معتاد ذلك في أمته ما دام لم يصل إلى شهوة عين الشرقية الأولى أما قوله صلى الله عليه وسلم الأئمة من قرئ شئ فخطب
 أن يكون مرادة المخالفة ويحتمل أن يكون مرادة إمامة الدين وذا الطريق الاحتمال سقط الاستدلال وقد فلتش
 علماء فوجدوا غالب الأئمة المجتهدين من الموطأ كالإمام أبي حنيفة والإمام مالك بن أبي بصير والفضة من الفخر وهم
 من الذين لا من قرئ من محمد بن الحسن والإمام أحمد شيبانين وحما من ربيعة لا من قرئ من لا من مذهب والنور
 حتى نور بن عمرو بن أدوكن ذلك المحلح والاوزاعي من الموالى واصلهم والحمد لله رب العالمين

فصل في بيان استحقاق خروج شئ من أقوال المجتهدين عن الشرقية وذلك لأنهم بنوا قواعدهم
 بالحقيقة التي هي على مرتبة الشرقية كما ينوها على ظاهر الشرقية على ما ساءوا وانهم كانوا على ما بالحقبة أيضاً
 لأن ما يظنه بعض المقلدين فيهم فكيف يصح خروج شئ من أقوالهم عن الشرقية ومن نازعنا في ذلك
 وجاهل عظام الأئمة فوالله لقد كانوا علماء بالحقيقة والشرقية معاوان في قدرة كل واحد منهم أن ينشر
 دلة الشرعية على مل مذهب مذهب غيره بهكم مرتبى هذه الميزان فلا يجتاز أحداً إلى النظر في أقوال
 بغير نكته رضى عنهم كانوا أهل أهدأ وأهل كشف فكانوا يعرفون أن الأمر ينشر في علم الله تعالى على عدة
 هب فخصومة لا على من هب أحد فابق كل واحد من بعد عدة مسائل عرف من طريق كشفها فكانوا من
 لمة مذهب غيره فذلك لا يفتد بها من باب الإيضاح وإتياء لما اطلعهم الله تعالى عليه من طريق كشفه
 مراد له تعالى لمن باب الايضاح بالقراب الشرعية والرواية عن السنة كما اطلعهم الأولياء على قسمة الأوز
 سموتة لكل إنسان فانظروا يا أئمة المذهب المجتهد أحلهم من خفف في مسئلة شدد
 بمسئلة أخرى وبالعكس كما سيأتى بسط في توضيح أقوالهم في أبواب الفقهاء ثلثه الله تعالى
 سمعت سبل علياً الخواص رحم الله تعالى يقول أما أي أئمة المذهب المجتهد بالمشي على قواعد الحقيقة

مع الشريعة اعلوها لاتباعهم باتم كانوا علماء باطن بيقين وكان يقول لا يخرج خرج من قول من قول
الائمة المجتهدين عن الشريعة ليداع أهل الكشف قاطبة وكيف يصح خروجهم عن الشريعة
مع اطلاعهم على مواد أقوالهم من الكتاب والسنة وأقوال الصالحين ومع الكشف
الصحيح ولم اجتمع روح كلهم بروح رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤلهم
عن كل شيء توقفوا فيه من الأدلة هل هذا من قولك يا رسول الله أم لا فقفه ومشاهاة
بالشرط المعروف بين أهل الكشف وكذلك كانوا يسيئون صلى الله عليه وسلم عن كل شيء
من الكتاب والسنة قبل ان يد وقوه في كتبهم ويدينوا الله تعالى به ويقولون يا رسول الله
قد فهمنا كذا من آية كذا او فهمنا كذا من قولك في الحديث الفلاني كذا فهل توضيحه
ويعملون بمقتضى قوله اشارته ومن توقف فيما ذكرناه من كشف الاقمية المجتهدين ومن
اجتمعهم برسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الارواح قلنا له هذا من جملة كرامات الاولياء
بيقين وان لم تكن الاقمية المجتهدون اولياء فاعلى وجه الارض ولي ابدى وداشهر من كثير من
الاولياء الذين هم دون الاقمية المجتهدين في المقام بيقين أنهم كانوا يجتمعون برسول الله صلى
عليه وسلم كثيرا ويصلونهم على ذلك كسيد الشيخ عبد الرحيم الفتاوى وسيد الشيخ
أبي حنين المغربي وسيد أبي السعود أبي العباس المصطفى وسيد الشيخ ابراهيم الدسوقي وسيد
الشيخ أبي الحسن الشاذلي وسيد الشيخ أبي العباس المصطفى وسيد الشيخ ابراهيم المصطفى
وسيد الشيخ جلال الدين السيوطي وسيد الشيخ احمد الزواوي المصطفى وجماعة ذكرناهم
في كتاب طبقات الاولياء ورأيت ورقت بخط الشيخ جلال الدين السيوطي عند أحد اصحابه وهي
الشيخ عبد القادر الشاذلي رسالة لشخص سألته في شفاعته عند السلطان قايتباي رحمه الله تعالى
أعلم يا أخي اني قد اجتمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتي هذا تحسنا وسبعين مرة يقظة
ومشاهدة ولولاخ في من احتجابه صلى الله عليه وسلم عن سبيل دخول لولاة اطلعت للقلعة
وشفعت فيك عند السلطان واني بعلم من هذا ما حدثه صلى الله عليه وسلم واحتاج اليه
في تحقيق الاحاديث التي ضعفتها الحدوث من طريقهم ولا شك ان نعم ذلك أجمع من تفعلت
يا أخي اني وبؤيد الشيخ جلال الدين في ذلك ما اشهر عن سيد محمد بن زين المادح لرسول الله
صلى الله عليه وسلم انه كان يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقظة ومشاهدة لما حج كل من
دخل القبر ولم يزل هذا مقامه حتى طلعت منه شخص من الخرافة ان يشفع له عند حاكم البلاد
فلما دخل عليه اجلس على بساطه فانقطع عنه الرواية فلم يزل يطلب من رسول الله صلى الله
عليه وسلم الرواية حتى قرأ له شعرا فتراءى من بعيد فقال تطلب في حق مع جلوسك على بساط
انظرك لا يسيل لك الى ذلك فلم يلبث ان رآه بعد ذلك حتى مات انتهى وقد بلغنا عن الشيخ أبي
الحسن الشاذلي وتلميذه الشيخ أبي العباس المصطفى وغيرهما أنهم كانوا يقولون لما احتجبت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم طرفه مني ما احسننا من حجة المسلمين فاذا كان هذا قول
أحد الاولياء عن الاقمية المجتهدين اولى بهذا المقام وكان سيد علي الخواص رحمه الله تعالى يقول

لا ينبغي لخلدان يتوقف في العمل يقول من أقوال أئمة الهدى ع بالبرهان على ذلك لا بأسوا بدب في حقهم و
 كيف ينبغي التوقف في العمل بأقوال قد بينت على أصل صحيح الأحاديث وعلى الكشف الصحيح الذي لا يخفى الشريعة
 أين كان علم الكشف لغير الأئمة لا يعرف على غير ما هو عليه في نفسها وهذا إذا حقهته وجدته لا يخفى الشريعة في حق الأئمة
 بعينها فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخفى إلا ما أقم لعصمة من الباطل والظن انتهى في بيان ذلك
 قريباً إن شاء الله تعالى وسمعت سيدي علياً المهدي رحمه الله يقول مراراً كان أئمة الهدى ع في الله عنهم وأئمة
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم في علم الأحوال وعلم الأقال مع اختلاف ما بينهم وبعض المتصوفة قالوا إن الله
 علم برؤس رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم القال فقط حتى انهم قالوا جميع ما علمه الخبيرين كلهم يعلم كل ما علمنا
 في الطريق إذا به من العلم حتى يتحقق فيهما والاتباع بالخبرة الأربعة قولنا هو الأول والأخو الظاهر الباطن
 هؤلاء الخبيرين لم يتحققوا بسوء علمهم حقيقة الظاهر فقط لا علمهم بعلم حقيقة الأزل والأبد ولا علم الحقيقة انتهى قلت
 وهذا كلام مجمل بمحاول الأئمة الذين هم أوتاد الأرض في قواعد الدين والله أعلم وسمعت سيدي علياً الخواص أيضاً
 يقول نحن نور الله تعالى قلبه وهذا أئمة الهدى ع وأتباعه كل ما تنصلي برسول الله صلى الله عليه وسلم في علمهم من طريق
 السنن الظاهر والباطن ومن طريق أهل الأئمة الذين هم أئمة الهدى ع في علمهم من طريق السنن الظاهر والباطن
 مشكاة نور قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم سمعت يقول مرة أخرى من قولنا أقوال الخبيرين ومقلديهم الأول
 سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يجرب بل ثم حقيقة الله فخرج من القبح عن التكليف من طريق السنن الظاهر
 والسنن الباطن الذي هو علم الحقيقة المؤيدة بالعصمة من نقل علم أهل الحقيقة ويعلم حقيقة في قولنا أقوال أئمة
 الخطاء في طريق الأرض عنها فقط فما يقال لجميع ما رواه الحدوث بالسنن الصحيحة المتضمنة بنسبة إلى الخبيرين
 الحق وحده فلا تكل ذلك يقال في اعتقاد أهل الكشف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لان جميع مصابيغ علم الظاهر
 والباطن قد انقضى من نور الشريعة فامس قولنا أقوال الخبيرين ومقلديهم الأول وهو مؤيد بأقوال أهل الحقيقة
 لا شك عننا في ذلك انتهى وهذا سيدي علي بن إمام أئمة الشريعة بنورهم في كلامهم كل ما علم الحقيقة في كل مثله
 من بار الظهور إلى أحوال الباطن مما يتبين في ما أن شاء الله تعالى ولا أعلم أحد استغنى إلى التمام ذلك في كل
 ذلك بقوة لقولنا الطلبة من مقلدي الخبيرين لم يعلموا كلام أئمتهم على يقين وبيان إذا والحققة توشح
 الشريعة المستنبطة وعلمه انتهى وسمعت أخى الشيخ الفضل الدين وقد جادلني فقط في مسألة
 يقول والله ما ينبغي أحد من أئمة الهدى ع لأهل فواع الحقيقة المؤيدة بالكشف الصحيح
 ومعلوم ان الشريعة لا تتخالف الحقيقة أبداً وإنما تختلف الحقيقة عن الشريعة في مثل حكم الحكم
 بشهادة شهود الزور الذين اعتقدوا بحاكمهم عن الله فقط فلو كان شهود عن الله ما تختلف

الحقيقة عن الشرع في كل حقيقة شرعية وعكسه ايضا ذلك ان الشارع أمرنا بأحوالنا على الظاهر
 ونهانا عن أن نتفقد في قلوبهم رخصته هذه الا ان كانت رخصة في حق شخص لا تسبق الرخصة العنصر
 الا بكونه وقوع الناس في المعاصر والورد وزيادة ذلك على الطاعة والصدق فانهم وعمل الذي يورثه يكون
 اجزاء احكام الناس على الظاهر من الشرع المقرر بتقرير الشارع وتطوره لا ايضا التفتا من المتكلف بفعل المكلف
 ظاهر او قد يكون في باطنه ذلك في ظاهره لئلا وان كان راد الشارع بشرعية حقيقة اياه هو وان
 فيه الظاهر الباطن فمن شهد دورا او صلو غير من فليس هو على شرع مطلقا في نفس الامر حتى يقال بل حقيقة
 انما ذلك باطل من غير الدين فان فهمت يا أخي ما قورته لك انقول لك الجهر في الحقيقة ان الحكم الحاكم بقدر ظاهره وانما
 وبين من يقول انهم في ظاهره فقط أي في الدنيا دون الآخرة وقد يتم الجهر بقا المنصب للشرع فينفذ حكم الحاكم
 بتأدية الزور وظاهرا وباطنا وبذلك بعض الأئمة فيسألوه شروا في الآخرة ويعفونهم ويمنح حكم الحاكم في
 مشائهم كما يفتي شهادة العرف في حق الخصوم كل ذلك فضلا من رخصته بعباده وسننا على فضائهم عند بعضهم بعضها
 وفي الحديث ان خصما مات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فشهدوا له بالصلوات الا بالكره الصلوات في
 الله عنه فواحي الله تعالى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذين شهدوا في خلاف بالسوء ما دقون ولكن الله تعالى
 اجازته ان يكرهه للمنفعة في ذلك المقام الصديقية تقتضي أن لا يرى صاحب من الناس الا محاسنهم قياسا على
 باطنه هو فانهم سمعت يسلم على الخواص رضي الله عنهم لا يكلل ايمان العبد بان سأل أئمة المسلمين على هذا
 من درهم الا ان سلك طريق القوم وأما أصحاب الحجة الكثيفة من عالم القلدين فمن لازمهم سوء الاعتقاد
 في غير ما هم أو يسلم في قولهم في قلبهم من خراة فليأكلوا أن تكلفوا أحدا من هؤلاء المجنحين بهذا الاعتقاد
 الشريف الأبعد السلوك وانما سلكت يا أخي في قول هذا فاعرض عليك قال المذاهبة قل لكل واحد واحد
 يقول غير ما مات فانه لا يبعد في ذلك كيف يعلم في ذلك وانت تريد أن تقول له عند ربهم وسلم لا ظاهر الاقين على
 انشر له قلبه لا يلبس قال قد يلحقان من وراء المهرج غرض الشافعية والخيفية يفترون في نهار رمضان
 ليتقوا على الجلال ادم من بعضهم حج بعض النبي قد قرأ في فضل انتقال القلدين من من هلك من جهة تحقيق
 المبنا في ذلك اعلم يا أخي أن الأئمة المجتهدين في مسموعنا ذلك لا يدل أحكم وسعه في استنباط الأحكام الخاصة في
 الكتاب السنة فان الاجتهاد مشتق من الجهد المبذول في تعاقب الفكر وكثرة النظر في الأدلة فانه تعالى عن جميع
 عن هذه التعريف فانه لو لا استنباط الألفاظ الاحكام من الكتاب السنة ما قدر أحد من غيرهم على الحكم فان
 قلت فماد دليل المجتهدين في زيادة الاحكام التي استنبطوها على صريح الكتاب السنة وهل كانوا وقفوا على
 ما ورد صريحا فقط ولا يزيدوا على ذلك شيئا كالحديث ما تركت شيئا يقر بكم الى الله الا وقد أمرتكم به

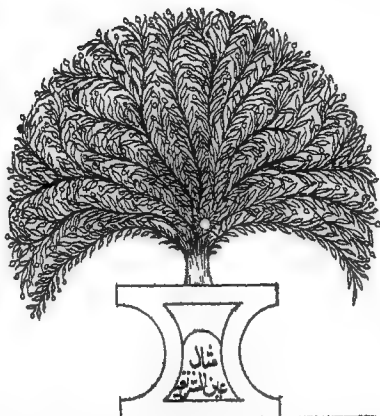
ولا يشك في حصوله من الله الا وقد بعثتكم عنه فالجواب دليلهم في ذلك ما لا يتعلم لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 بتبيينه ائجل في القرآن مع قوله تعالى فاطنا في الكتاب شيئا فانه لو لا بد لنا كيفية الطهارة والصلاة والحج وغير
 ذلك امكننا احد من الامة للمعرفة استخراج ذلك من القرآن ولا كنا نعرف عدد ركعات الفرائض ولا النوافل
 ولا غير ذلك مما سياتي في الفصل الا في عقبه ان شاء الله تعالى ان الشارعين لنا بسنة ائجل في القرآن فكل ذلك
 الامة المحمديون يبنوا انما ائجل في احاديث الشريعة ولو لا بيانهم لنا ذلك لبقيت الشريعة على حالها وهكذا الحق
 في اهل كل ور بالنسبة للذي قبلهم في اليوم القيامة فان الاجال لم يزل ساريا في كلام علماء الامة الى يوم القيامة
 ولو لا ذلك لان شريعتنا لا على الشريعة حاشا كما مر فافهم فان قلت فهو واقف من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليلة الامر من المخرج في شأن الصلاة كان اجتهاد ائمتنا لا للجواب كما قاله الشيخ في الدين كان ذلك منه اجتهاد فان
 الله تعالى ما فرغ من ائمة المحسنين صلاة نزليها الى موسى لم يقل شيئا ولا امره من لا قال هذا كثيرا على حق فلما قال له
 موسى ان اشدك لا يقين ذلك امر كما لم احجبه بقول صلى الله عليه وسلم في سحر من حيث وفور شفقة على امته ولا يميز
 الى امرهم ربه فافهم في التوجيه في أي العالمين اولى هذا هو حقيقة الاجتهاد فلما ترجم عنه انه يباحم ربه رجع
 بالاجتهاد الى ما وافق قول موسى وامضى ذلك في ائمة باذن من ربه عز وجل فان فهمت ما ذكرناه علمت ان في تشرية
 الله تعالى اجتهاد المحمديين تأييدا لصلى الله عليه وسلم كي لا يستوحش منه ايضا التامس به كما ان في اجتهاد صلى الله عليه وسلم
 ايضا تأييدا وجر القلب على عبادة الصلاة والسلام لانه ربما ندم اذا رجع الى نفسه وتامل فوجد الله ارحم بعباده من ولوانه
 كما ان في عليهم المحسنين صلاة كان يقوم على فعلها فانه تعالى لا يحل نفسا الا وسعها كما ان الله تعالى قلب موسى
 حين استشعر انهم على قوله يقول تعالى ما يسيل القول في فافهم موسى ان اجتهاد موسى كانت في عملها تكون القول
 كما ان في تعالى على سبيل الرادة اظهار ربه على رسول صلى الله عليه وسلم لتشرية له فسر هذا الذي علم ان في الحضر
 الالهية ما يقبل التبدل والتغير ومنه ما لا يقبل ذلك ففهم بان لئلا ياتى بما قرناه من اجتهاد المحمديين وهو كلام
 نفيس وعلل الاجتهاد في كتابك الحمد لله رب العالمين

فصل ان قال قائل أي فائدة في تأليف هذه الميزان ومن العلوم ان اهل جميع المذاهب يعلمون ان كل
 من عجز عن الترييح يجوز له العمل بالرضخه فالجواب ان ما قاله هذا القائل صحيح لكن اهل المذاهب اعملوا بالرضخه كما
 سبها وعندهم من منحصروا في نفوسهم لعدم معرفة تبويجها وموافقها للكتاب والسنة بخلاف ما
 هذه الميزان فانه يعمل بها امر الفقيه القلب لم فرقة تبويجها وموافقها للكتاب والسنة واين من هو على
 يقين من صحة عبادته فمن هو على شك فيها فاعلم ذلك والله تعالى اعلم والحمد
 لله رب العالمين

وهذه مصورة الامثلة المحسوسة الموعودين كوهاضمال حشر الوحي ونزع جميع الاحكام عنها او منها هكذا

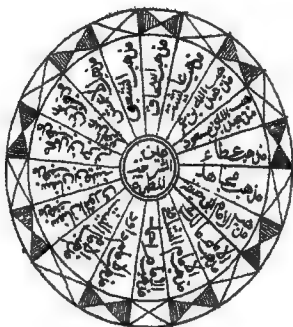


فانظر يا اخي في هذه الحضرات واقسم اني اعلمها ببعض ما عدل حضرة الوحي فانه لا يغفل كصفة انصافها
 ياخذ قلل الله اذ قد فاهوا لم يجعل منها احد ولا متصلا بما تحتها كما فعلنا في جميع الدوائر والافعال لم يجعل
 للقرآن حضرة وللشريعة الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حضرة انارة الى اننا
 لا نتعقل من معنى القرآن الا ما اخبرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم بحقيقة قوله تعالى ومن
 ينظم الرسول فقد ام طاعة الله وان كان الحق تعالى جعل له صلى الله عليه وسلم ان يشرع من قبل
 نفسه ما نزل كما في حديثنا ثم شجره فكذلك فان علمنا رضى الله عنه لما قال له يا رسول الله
 الا الاخر فقال صلى الله عليه وسلم الا الاخر ولو ان الله تعالى لم يجعل له ان يشرع من قبل
 نفسه لم يخرأ صلى الله عليه وسلم ان يستثنى شيئاً مما حرمه الله تعالى فانهم والله سبيروا ونبينا اعلم

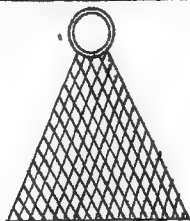


فانظروا أيها العيون التي في أسفل الشجرة وإلى الفروع والأغصان في التماثل يحملها متفرعة من عين
 الشريعة فالفروع البكر مثل أقوال محمد المذهب والفروع الصغار مثل أقوال كبار المقلدين والأغصان
 المتفرعة من جوانب الفروع مثل أقوال طلبة هؤلاء المقلدين والنقط الحمر التي في أعلى الأغصان الصغار مثل
 المسائل المستخرجة من أقوال العلماء في كل دور من أدوار الزمان التي يخرجها المذهب عليه السلام فيبطل في عصره
 التقييد العمل بقول من قبله من المذاهب كما يوضح العمل المكتشف ويظهر الحكم بشرعية محمد صلى الله عليه وسلم
 بحكم المطابقة بحيث لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم موجودا لأقوة على جميع أحكامه كما أشار النبي حديث
 ذكره الله بقوله فيقولوا ترى لا يخطئ ثم إذا نزل على علي عليه السلام أنقل الحكم إلى أمر آخر وهو أنه يوحى إلى الميسل عليه
 بشرية محمد صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل عليه الصلاة والسلام فيخرج أحد عن حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم
 لأن الأئمة والأئمة السابقين والأخمين فكل الأئمة والأولياء تحت أئمة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم
 وسلم وعلم متفرع من عين شريعة وسجرة علي وامن قول من أقوال أئمة شريعة الأئمة متفرع من هذه الشجرة
 وفروعها وأغصانها كما يعرف ذلك من تأمل في هذه الشجرة وكل من تأمل في هذه الشجرة
 ومع النظر فيها لم يجد قولاً لها غير متصل بما قبله بل والله أعلم وأجل لله وحده

وهذا مثال أول اتصال سائر مذاهب المجتهدين ومقدمين بين الشريعة المطهرة فتأمل .



فانظر يا أخي إلى العين الوسطى التي هي مثال عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها كل قول من أقوال المجتهدين ومقدمين إلى يوم القيامة ومثال مذاهب جميع المجتهدين المذكورة والمستعملين مثال الخطوط المتشعبة إلى العين الوسطى في سائر الجوانب فتأمل في ذلك عرف ما أردناه بقولنا أنه ليس من ذهب إلى الشريعة من مذهب لم يرجع إليها إلى عين واحدة لهم وتقليد ذلك أيضا شبهة الصياد فان كل عين منها تنضل بالعين الأولى في سائر الأدوار وهل أمثالها



فانظر يا أخي إلى العين الأولى المتفرعة منها في سائر الأدوار التي هي مثال عين الشريعة ومثال اتصال أقوال علماء الشريعة كلها إلى عين الشريعة فانظر قول من أقوالهم يخرجهم من عين الشريعة أي كما ترى فكل عين فتمسكت بها أو وصلت إلى العين الأولى ومن شهد هذا المشهد تساوى عنده جميع الأقوال في الصحة والخطأ والله سبحانه وتعالى أعلم انتهى

وهذه مثال صورة انصار اهل البيت من اقوال مقلد لهم ينسخ الكتاب والسنة من طريق
السند الظاهر فتأمل

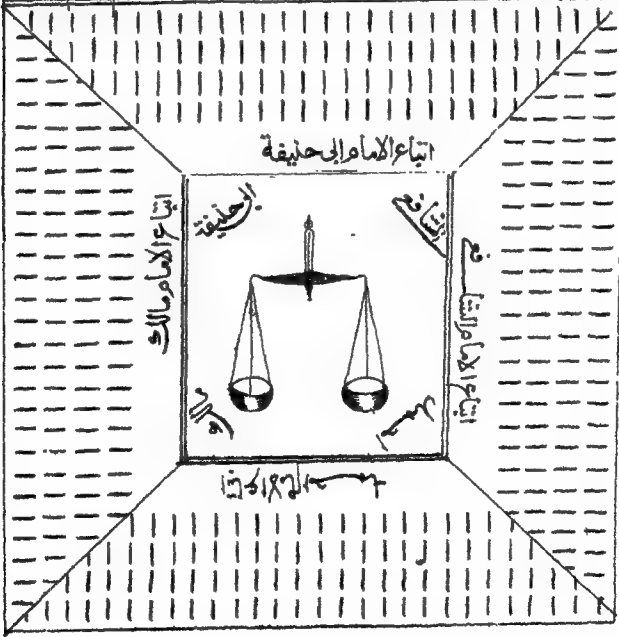
الامام الى حنيفة عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل
انظر يا اخي احاطة الشيعة بالجمعة ابتداء وانتهاء

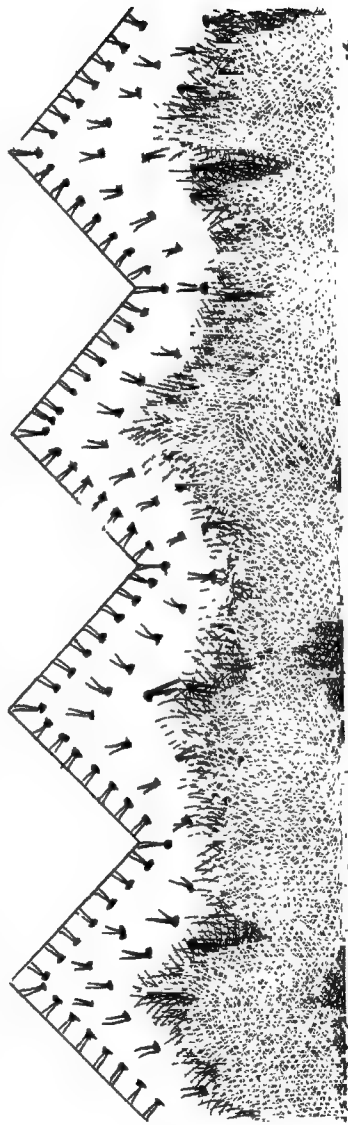
مثال زوفق الائمة الاربعة وغيرهم عند الحساب والميزان وابتاعهم خلمهم ليشفقوا



مثال صراط من استقام على الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه

ومثال موقوف الامنة الجاهلين بالخطيئة على الصراط حتى يصلوا الى الجنة من غير وقوع في النار

مثال صراط من تقوى عن الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه ومعلوم ان الصراط في نفس الامر واحد في نفسه لكنه يتشكل لكل من حصل فوقه بمقتضى علمه وعمله
ومنه قال اصل المكشوف ان الجنة على الصراط حقيقة اما هو هذا الامنة في الجنة كل انسان ثم عمله فمن ذلك علم الشريعة هذا زلت قلوبنا انقلوبنا اذا هذا وقادير الله



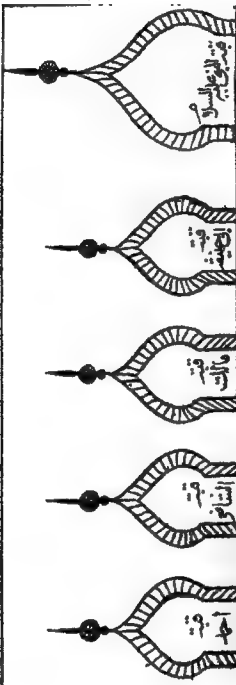
وهذا مثال طريق من عبادة الأئمة المجتهدين إلى أبواب الجنة وإن كان من غير ما يجب بها خاصة أو صله إلى باب الجنة

طريق البناء إلى الجنة
طريق البناء إلى الجنة
طريق البناء إلى الجنة
طريق البناء إلى الجنة
طريق البناء إلى الجنة
طريق البناء إلى الجنة
طريق البناء إلى الجنة
طريق البناء إلى الجنة



وقد كونا في كتاب الجوبة عن أئمة الفقهاء والصوفية أن أئمة الفقهاء والصوفية كلهم خيفوا في مقاديرهم و
ويلطون أحدهم عند ظهور روحه وعند سؤال الفكر ونكبر له عند النشر والخشوع الميزان والمراعاة لا يتعد
عنهم في موقف من الموقفة لسمات شيخنا شيخ الإسلام الشيخ ناصر الدين النقي رأه بعض الصالحين في المنام فقال له
ما فعل الله بك فقال لما أتيت في المكان في القبر ليس إلا أنا هو الإمام ما الذي قال مثل هذا تجابه إلى سؤال في إيمانه
بالله ورسوله فاجابه ففتحها عنقه وأذا كان مشايخ الصوفية يلطون اتباعهم ومريد يرم في جميع الأحوال الشرائع
في الدنيا والآخرة فكيف يشتم للذاهب الذين هم أوتاد الأرض وأركان الدين وأمناء الشارع على أئمتهم رضي الله عنهم
أجمعين خطب ففسا يا أخوتي فزعينا بقليل كل إمام شئت منهم والحمد لله رب العالمين

وهذا مثال قباب الجنة المحتردين على نهر الحياة في الجنة الذي هو مظهر حيا الشريعة المطهرة في الدنيا وإنما ذكرنا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قباب الجنة لا رتبة لأنهم ما نالوا هذا المقام إلا بتابع شريعة فكان من كان بغيرهم في الجنة شهود ذلك الله صلى الله عليه وسلم قسامة تسمى أن شاء الله تعالى



أقول إنما اقتصرنا على قباب الجنة لا رتبة من المحتردين لأنهم هم الذين دام تدوين مذاهبهم إلى عصرنا هذا وكانوا أوليا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هداية أمة إلى شريعة حكاه صلى الله عليه وسلم لم يمت إلى يوم القيامة فذلك جندنا قبابهم بجليلت قببته صلى الله عليه وسلم فلا يقارون صلى الله عليه وسلم في الدنيا ولا في الآخرة وما رسمت هذه القباب بعقل وإنما رسمنا على صورة ما رأينا في الجنة في بعض الوقائع فالحمد لله رب العالمين وليكن ذلك آخر فصل الأمثلة

والتشريع في دين الله تعالى فتقول بالله التوفيق

فصل

الامام ابو حنيفة اعلم انني انما قدمت هذا الفصل على بعض من الحكماء من الاحاديث والا قول
لا يندب طالب العلم على شدة تلو جميع المجتهدين من القول في دين الله بالذي يقبل على العمل
بجميع أقوال الأئمة المجتهدين بطيب نفس واشترج صدره على كل من يتلقى الميراث فان أقوالهم
كلها لا يخرج عن موثوقي أمير ان تخفيف وتنسب وقد كان الأئمة المجتهدين كلهم يحثون
أصحابهم على العمل بظاهر الكتاب السنة ويقولون اذ ابرأيت كلامنا يخالف ظاهر الكتاب السنة
فاعملوا بالكتاب السنة واضربوا بكلامنا الجائز اهم وانما قالوا ذلك احتياطاً لا اذ اذ ايام
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزيد أحدهم في شريعة صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يزد ولم
يؤمنه وهو ان يكتب فيهم من جملة الأئمة المضلين اذ ازيد في الشريعة شيئاً ما ذكرنا
قلت فها هو القول الذي لا يرضاه الله ورسوله فالجواب عنه ان يخرج عن قواعد الشريعة
التي أتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بكل ما شئت له الشريعة بالصحة وموافقة القواعد
فهو معدود من الشريعة وان لم يصح به الشارح وعبارة اليه في باب القضاء سنة الكبرى
اعلم ان الواو المذموم هو كل ما لا يكون منهم بأصل قار على ذلك في كل ما جاء في ذكر
الواو اذ اعلمت ذلك فاعلم ان الشريعة منقصة على ثلاث أقسام اولها ما في به الوسخ
من الاحاديث مثل حديث يجرم من الرضا عما يجرم من النسب مثل حديث لا تنكح المرأة على
عمتها ولا خالتها ومثل حديث الإجماع في الرضاة المصنوعة ولا المضنون ومثل حديث الدين على
العاقلة وما جرى مجرى ذلك من الاصول الثابتة في الشريعة فانه كالقوان من حيث العقاد
الاجام على عدم مخالفتها القسم اثباتاً ما باح الحق تعالى للبيهة صلى الله عليه وسلم ان يبينه
على رايه هو على وجه الاشارة لامتة كتحريم الخمر على الرجال وقوله في حديث تحريم
الكفة الا الاذخر حين قال لا عبد العباس الا الاذخر يا رسول الله ولولا ان الله تعالى كان يحرم
جميع نبات الحرم لم يثبت صلى الله عليه وسلم الاذخر لما سأل الله عبد العباس في ذلك ومخو حديث
لولا ان اسقى على امي لخرت العشاء الى ثلث الليل ومخو حديث لو قلت نعم لوجبت ولم تستطع
في جوابي قال له في رخصة الحج اكل عام يا رسول الله قال لو قلت نعم لوجبت لكانت
وفد كان صلى الله عليه وسلم يخفف على امتة حسب طاقته وينهاهم عن كثرة السؤال ويقول
انك لو كنتم تتركهم حوا من كثرة تنزل الاحكام عن سؤالهم فيعجزون عن القيام بها القبيح
الناكح ما جعل الشارح فضيلة لامتة وتاديباً لهم فان فعلوا كما حازوا الفضيلة وان ترووه فلا
عليه وذلك كتمهية صلى الله عليه وسلم عن كسر الحج وتكملة بالمسح على الخفين بل لا عن غسل
الوجوه وكنهية النساء عن ثبارة القبور وعن لبس الحر ومعلوم ان السنة قاضية على الكتاب
ولا انعكس من حيث انها بيان لما اجل في القرآن كما ان الأئمة المجتهدين هم الذين يبنون النامان
السنة من الاجال كما ان اتباع المجتهدين هم المبيحون لتناما عمل في كلام المجتهدين وهكذا الى

القبالة وسبعت شين حميا الخواص حملا لله تعالى قول لولا ان السنة مبيت لنا ما تبصيل في القرآن
ما قدر احد من العلماء على استخراج أحكام المياه والطهارة ولا عرف كون الصبح ركعتين والظهور
والعصر العشرة أربعاً ولا كون المغرب ثلاثاً ولا كان يعرف أحكام التوجه الا فتاحه لا عرفه النبي
ولا ذكر الكون والوجع والسجود والاعتزالين ولا ما يقال في جلوس التتمدين ولا كان يعرف كيفية صلاة العبد
ما للسوفين ولا غيرهم من المصنوعة الصلاة المحمالة والاستسقاء ولا كان يعرف كيفية الزكاة ولا أركان الصيام
والحج والبيتم الفحاح والحجر والاضحية سائر أو الفقه وقول قال رجل لعمر بن حبيب لا تتقن معنا الا
يا القرآن فقال لعمر انك لا حق هل في القرآن بيان عدد ركعات الفرائض أو وجهها في كذا أو ثلثا فقال الرجل
الا فحج عمر انهم وروى البيهقي أيضاً في باب صلاة المسافر من سنة عن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن قصر
الصلاة في السفر قيل له انما التجز في كتاب العزير صلاة الخوف ولا تجز صلاة السفر قال لا لئلا ابن اخي الله
أرسل اليها لعمر رضي الله عنه لم ولا تعلم شيئا وانما انفس ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل قصر الصلاة في السفر
سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم فما من ذلك فانه نفيس

قصر في بيان ورود في ذلك الرأي عن الشارع وعنه أصحاب التابعين وتابعي التابعين فهم من
اليوم الدين وروينا في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بتيقن وشدة الخلقاء من بعض خلفاء
عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة وكان صلى الله عليه وسلم
يقول كن على ليس عليه أمرنا فهو رد وروى البخاري عن ابن مسعود وأهل كتاب الفرائض من صحبه أنه قال قالوا
العلم قبل الظاهر أي الذين تجل في دين الله بالظن الواثق فانظر كيف في عبد الله بن مسعود
عن المتجليين في دين الله بالآي في التوراة في باسطة حسن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا هيوية أن لا
ان لا توقف على الضرر ضرورة عين فلا تحدث في دين الله شيئا بآيكم وكان عبد الله بن عباس وعجابه
وعطاء وغيرهم يجادلون في قول النوا في أقوالهم أشد الخوف حتى ان عبد الله بن عباس وعجابه بن سيد
سما اذا وقع أحد في عرضها أو سألها أن يعالجه قال له ان الله تعالى قد فرغ من أمركم المؤمنين فلا تخلفوا
ولكن عفر الله لك أي قال بعض الحارفين وهو من قديم الورع وعجابه التصريح في البصاح ذلك ان الغيبة
ومثل ذلك يقع في الصدر وهما وجبتان بالله تعالى من حيث خلق حردده ولا يدخل العبد فيه وجبتان بالصدر
يواخذ الله تعالى بالحكم اذا وقعت المشاحة في الآخرة من الصيام وركو اليه عن عبد الله بن مسعود أنه
كان يقول لا يقبلن رجل رجلا في دينه فان آمن وآمن وان كفر كفر يعني في نفس المرء وانظر في ذلك وكان
عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا فحق الناس يقول هذا رأي عمر فان كان صوابا فمن الله ان كان خطأ فمن عمر وروى
عن عطاء عطاء انما كان يقول ان من حمل الا وما أخذ من كلمة مردود عيدا لا رسول الله صلى الله عليه وسلم

قلت وكذلك كان ما للثابت بن امرئ سر الله تعالى يقول حقيقا في الفصل الذي سبوا ان شاء الله تعالى وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول متينا قوم يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنة فان أمتها بالسنة أهل بكتا بالله عز وجل قال الخطاب في أصحاب السنة هم حفاظ الحديث والمطالعون عليها لأئمة المجتهدين وكذلك بناءهم فأنهم هم الذين يفهمون ما يقضيه السنن من الأحكام معهم الإمام أحمد بن أبي سفيان السبيعي فذكر يقول للمؤرخ حديث الشافعي قالوا بالعلم فقال له الإمام أحمد كذا كان كذا جاز علينا أن نسير في التوراة النبوية أصحابه وقالوا قد أئدوا الحديث أناس لا يدخلون في هذا الناس فأنظر يا أيها كيف وقع من أمهات الرجال العظيم لمن قال لا من حيث اشتغلا بالعلم كما قالوا لا من حيث اشتغلوا بالعلم بل من حيث اشتغلوا بالعلم فأنظر يا أيها كيف وقع ما لك بن أسد يقول بغير إيماء الضاع فقال المصنف وهذا لما ذكره امتداد من عزم في بن عبد الملك والله يا أيها المحدثين ما كان الشيخ إبراهيم رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوجد من ربه عز وجل وقد قال تعالى الحكيمين الناس ما أرا الله لهم قولا عايت يظهر فلو كان الدين بالوحي كان رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتمل له لا وحى وكل الحق تعالى أمر أن يعمل به عايت الله تعالى حين جرم محله نفسه لم يحرم في قصته ما رآه وقال يا أيها النبي لعزمتهم ما أحل الله لك الآية فأنه كان هذا كلام المصنف في ذلك الزمان في الإمام ما كلفه كلام غيره من العلماء العاملين في ذلك الزمان وتقييدهم بانكتاب السنة وما ذكرته في أي شيء هذه الحجة عن المصنف الألبان لكلامهم بغير ما صدر من السلف على الكلام في دين الله بالوحي لا من كلام المجتهدين بالاجماع والتصديق ولو لم تعرف من أين أخذوا واستنبطوا من الكتاب والسنة ونفقة ابن الإمام ما كان ولا رأى في السنة ما فيه من التحريم القتل وسلمة أفعى به وكان الإمام حمدان بن سهل رضي الله عنه يقول لو كنت فاحيا لجسست كل من هذين الرجلين من يطلب الحديث ولا يطلب الفقه أو يطلب الفقه ولا يطلب الحديث ويقول انظر إلى الأئمة المجتهدين كيف طلبوا الحديث مع الفقه لم يكتفوا بأحد ما وكان الإمام جعفر الصادق رحمه الله تعالى يقول من أعظم فتنة تكون على الأمة قوم يقيسون في الأمور برأيهم فيحرمون ما أحل الله ويحلون ما حرم الله أم وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول الذي نفس عمر يريد ما يقض الله تعالى روحه بنبي صلى الله عليه وسلم ولا رضى الوحي عنه حتى أغنى أمته كلهم عن الرأي وكان الشعبي يقول سمعني قوم يقيسون الأمور برأيهم فينهزم الإسلام بذلك وينتشر وكان وكبير رحمه الله تعالى يقول عليكم بالتمسك لأئمة المجتهدين والمحدثين فانهم يكتفون بالعلم ما صلبهم بخلاف أهل الأهواء والرأي فانهم لا يكتفون قط ما عليهم وكان الشعبي وصبر الرجل بن هدى بن جوفان كل من رأى ما يتدين بالرأي وينتشران

دين الباقى محل مختار * نعمر المطية للفقى الآثار *
لا ترض عن الحديث أهله فالوأي ليل والحديث غارة

وكان أحمد بن سريج يقول أهل الحديث أعظم درجة من الفقهاء لا يختارهم بضبط الأصول *

وكان عامر بن قيس يقول لاذهب الدين اخي عيسى الى الجبل لعل الله بن سعد يقول من شل عن
 علم لايعلمه فليقل الله علمه فان الله تعالى قال محمد صلى الله عليه وسلم قل ان الله اعلم من كل متكلمين
 يعني في الجواب عما سألتني عنه وكان يقول من اتقى الناس في كل ما يسألونه فيه فهو محمود وكان مرق اذا سئل
 عن مسئلة يقول السائل هل وقعت فان قال القائل اعفني منها حتى تكون وكان مجابا يقول لا تكلموا عني بكل
 ما اقلعه في افاكيته الحديث ولعل كل شيء اقلتهكم باليوم ارجع عن هذا وكان الامام رضي الله عنه يقول عليكم
 بلازمة السنة وعلموها للاطفال فانهم يخطون على التاميم فيهم اذ جاء وقتهم وكان يومهم رجلا الله تعالى يقول
 ذا الجمل الرحيل في الحديث كان الناس عنه بالقرعة كان ابو بكر بن عياش يقول اهل الحديث كل ان كان اهل الاسلام مع اهل
 الايمان والاراد اهل الحديث في كلامه ما سئل اهل السنة من الصحابة وان لم يكونوا حفاظا وكان ابو سليمان
 الخطابي يقول عليكم بذكر الجمل في الحديث واقر الائمة فان الله تعالى يقول ما يجادل في آيات الله الا الذين
 كفروا وما كانت فتان ذرية او ببهة او كفرا او حجة على الله تعالى الا من قبل الجمل وعلموا كلامه وكان عمر بن عبد
 العزيز يقول اذا رأيتم جماعة يتناجون سرا فيما بينهم فامسهم ان ذلك من اجل ببهة وكان يقول كابا الناس
 هم اهل السنة واصغرهم هم اهل البدعة وكان سفيان الثوري يقول المراد بالسواد الاعظم هم من كان
 اهل السنة والجماعة ولو لم يكن فاعلموا ذلك ، وامامنا نقل عن الائمة الاربعة رضي الله عنهم اجمعين فيهم الراي
 فاولهم تبارك من كل راى يخالف الظاهر الشريعة الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه خلاف
 ما يضيفه الي بعض المتصدين وياضيفه يوم البقاء من الامام اذا وقع الوجه الوجه فلا يكون في قلبه ولا يقرأ
 ان يذكر احدا من الائمة بسوء واين المقام من المقام اذا اتممت النجوم في السماء وغيرهم كاهل الارض الذين
 لا يعرفون من النجوم الا حياها على جمل الماء وقد روي الشيخ عجل الدين في الفتوحات الملكية بسند الى الامام ابي
 حنيفة رضي الله عنه انه كان يقول يا اكرموا القول في دين الله تعالى الراي عليكم الراي عليكم باتساع السنة فمن
 هذا اصل فان قيل ان المجتهدين قد روجوا الاحكام في اشياء لم ينص عليها الشرع فيقرها ولا يوجبها لغيرها واما وجوب
 فالجواب انهم لو اهلوا من قرائن الادلة فيقرها او وجوبها ما قالوا به القرائن المحقق الادلة وقيل يحل ذلك
 بالكتشاف ايضا فتأيد به القرائن ام وكان الامام ابو حنيفة يقول القدرية محسوس هذه الامة وشيخنا الجليل
 وكان يقول حرام على من لم يعرفه ليلى ان يفتي بكلامي وكان اذا اتى يقول هذا الذي ابي حنيفة وهو احسن
 ما قدرنا عليه من جملة ما حسن منه فهو اولى بالصواب وكان يقول يا اكرموا راي الرجال ودخلوا بقرعة رجل
 اهل الكوفة والحديث غير اعزده فقال الرجل عونا من هذه الامة في حجة الامام اسئل الخبر وقال له لو لا السنة
 احسننا القرآن ثم قال الرجل اسئلك في لحم الفخذ واين دليل من القرآن فالحق الرجل فقال لا اراهم فما تقول

انتم فيه فقال ليس بوجه الاقام فالنظر يا اخي الى المناصاة الامام عن النبي وزوجه من عرض له بلور النظر في
احاديثه فكيف يتفق لاحد ان ينسب اليه القول فدين الله بالوحي الذي لا يشهد له شاكه ولا يستوي في الله
عنه يقول عليكم يا ابا بكر راي الرجال ان زعموه به بالقول ان الامر بخلي من يخلي انهم على طاعتهم
وكان يقول يا ابا بكر الدين والعتيق والتظلم وعليكم بالامر الاول العتيق وخلف شخص الكوفة بكنان بن ابي كاد
ابو حنيفة ان يقبله وقال له الكتاب غير القرآن والحديث وقيل لم يجره ما تقول فيما اخبرنا ان الناس الحكماء العرف
والكبر والجم قال هذه مقالات افلا سمعتهم فاعلمكم بالاول وطريقه السلف ويا ابا بكر وكل محدث فانه ينزل وقيل في
قولك الناس العتيق الحديث واقتلوا على سماعه فقال صلى الله عنه نفسهم لم يجره الحديث عمل به وكان يقول لم تنزل
الناس في صلحهم ما دام فيهم من يطلب الحديث فاذا اطلبوا العلم فلا يخشون ان يكونوا على الله عنه يقول فانك
الله عمر بن عبيد فانه قهر للناس ان يخشوا في الكلام فيما لا يعينهم وكان يقول لا ينبغي لاحد ان يقول قولاً لا
يعلم ان شرا يقدره رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبله وكان يجمع العلماء في كل شئ لم يجدوا من خشي في الكتاب في السنة
ويعلم ما يتفقون عليه فيها وكان ذلك كما يفعل اذا استبطحوا فلا يكتفي حتى يجمع عليه علماء عصرهم فمما روي
قال لابي يوسف كبره صلى الله عنه فمن كان على هذا القوم من اتباع السنة كيف يجوز نسبته الى الوحي فاذا
الله ان يقع في مثل ذلك عاقل كما يستلزم في الاجابة عن ان شاء الله تعالى قال صلح الفتاوى السلفية
اتفقوا في حذيفة من الحديث لما لم يتفق لغيره وقيل فيه من جهة ثوري ولم يستدل بوضع المسائل وانما كان
يلقبها على اعيانهم مشددة في غير شئ اثبت الاصول كلها وقول ادرك من غير ما خرجت عنه اعيان القرائم لم
الشيخ كمال الدين بن الحارث عن اعيان أبي حنيفة كمال أبي يوسف وعونهم في المسائل كما او ايقولوا فقلت في مشددة
قولا الا وهو ان ابتداء عن أبي حنيفة واقسموا على ذلك انما ناصطفة فلم يتحقق اذ في الحق جعل الله لكل
ولا فذهب اليه صلى الله عنه كيفما كان ما نسب اليه فهو من ابي حنيفة وان نسب اليه فهو من ابي حنيفة
الحارث لموافقة فهو كقول القائل قولك لولا اني كنت ههنا فمما ان من اخبر قول احد من الصحابة في حنيفة
فخو أخذ بقول أبي حنيفة صلى الله عنه والحال لله رب العالمين

في سنة ثمان مائة وثمانين

وقال في حنيفة

(فصل) فيما نقل عن الامام مالك من ذم الرائي وملا عنه في الوقوف على ما حدثت
الشرقية المظهرة كان رضى الله عنه يقول يا ابا بكر وراى الرجال الان تجسموا عليه وابتغوا
ما انزل اليكم من ربكم وما جله عن نبيكم وان لم تفهموا المعنى فسلموا العلماءكم
ولا تجادلوه وهم وان الجدل في الدين من بقايا النفاق قال ابن القاسم بل هو النفاق
كله لان الجدل بالمباح في الحق مع العلماء كالجدل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم من حيث ان الحق شرع صلى الله عليه وسلم وان تفاوت مقام الجاهل في الدين اهل وكما ان
يقول سلوا الائمة ولا تتجادلوا بهم فلو كنا كلنا جاهلنا رجل اهل من رجل التبعنا لمخفنا ان نقع
في رد ما جاهد به جبريل عليه السلام وكان صلى الله اذ استنبط حكم يقول لا يصحابه انظر و
فيه فانه دين وما من اهل الا وما مؤمن بكلامه وروح عليه الا صاحب هذه الروضة يعني بيده رسول
الله صلى الله عليه وسلم ونقل ابن خرم عنه انه لما حضرته الوفاة قال لقد وددت الا ان اتي امرئ على
كل مسكة قلتي يا ربني سوطا ولا اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا زدتني في شريعة او خالفت
فيه ظاهرها قال من هنا من رضى الله عنه رواية الحديث بالمعنى للعارف خوافان يزيد الراوى
في الحديث او ينقص ام قلت وقد رايت اليق صلى الله عليه وسلم مرة في جملة مبشر في
وقال لي عليك بالاطلاع على افعال امام دار هجرتي واوقوف عندها فانه شهد اثارى لم فامثلة
ثم رضى الله عليه وسلم وطاعت الموطا والمدون والكبرى ثم انقصر قها وفيها المسائل
التي تميز بها عن بقية الائمة عملا باشارته صلى الله عليه وسلم ورايته رضى الله عنه
يقف عندها لشره لا كما يدقها وحملت بذلك ان الوقوف على حل ما ورد اولى من
الابتداء ولو استحسن فان التشارع قد لا يرضى بتلك الزيادة في التحريم او في الوجود

والحمد لله رب العالمين

فصل

فيما نقل عن الامام الشافعي رضى الله عنه عن ذم الراوى المتبرى منه روى
يسنده الى الامام الشافعي انه كان يقول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغن بنفسه اذ
هم يعني انه لا يحتاج الى قول يصدقه اذ اصح دليله لان السنة فاضلة على القرآن والعكس في مبدئه
لما جعل منه وسئل الشافعي مرة عن محمد قتل زينار فقال وما اناكم الرسول فخذوه وما
نهاركم عنه فانتهوا وقال الامام محمد الكوفي رضى الله عنه رايت الامام الشافعي عملة ويفتر
التاسع رايت الامام احمد واسحاق بن راهويه حاضرين فقال الشافعي قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار فقال استحق رويانا عن الحسن والاهل
انما لم يكونا بريانه وكذا لك عطاء وجهاد فقال الشافعي لاسحاق لو كان غيرك
موضعت لفرقت اذ نه اقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقول قال عطاء وجهاد الحسن
وهل لاحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة باي هو واهي وكان الامام احمد يقول سالت
لامام الشافعي عن القياس فقال عند الضرر رات وكان الشافعي رضى الله عنه يقول لو لا اهل
الحج لم كطبت الزنادقة على المنابر وكان رضى الله عنه يقول الاخذ بالاصول من افعال اذ
الغفول ولا ينبغي ان يقال في شيء من الاصول لم ولا كيف فيقول لمرة وما الاصول فقال لا كذا
والسنة والقياس عليهما وكان يقول اذا قبلت بكم الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم
فهو السنة ولكن الاجماع اكثر منه الا ان تواني يعني الحديث وكان يقول الحديث على ظاهر
كمه اذا احتمل عدة معان فاولاها ما وافق الظاهر كان يقول اهل الحديث في كل زمان كالسنة
في زمانهم وكان يقول اذا رايت صاحب حديث فكأنني رايت احمد من اصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول إياكم والأخذ بالحديث الذي أناكم من بلاد أهل الرأي الأبعد المتغيرين
 وكان رضى الله عنه يقول من خلص في علم الحكم فكانه دخل البحر في لحيته فقيل ليا أبا عبد الله أنه رضى الله عنه
 فقال قد سألت عما كان على التوحيد فقلت إياكم وأخذوا به الرجل الإمام وعصمهم ومو الله هو قول الرجل لشهد أن لا إله
 الله وأشهد أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول إذا رأيتم الرجل يقول الإمام غير المسمى أو عينه فاستر له عليه
 بالزور فتروى الحكيم البهيم عن الإمام الشافعي أن كان يقول إذا صير الحديث فهو من جني قال ابن خزم أرى صح عنه
 أو صنفه من الأئمة وفي رواية أخرى إذا رأيتم كلاً في مخالفة كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا بكلام رسول الله
 الله عليه وسلم وأما أبو بكر في الحائط وقاعة للبيبر يا أبا اسمعوا لا تفكروا في كل أمة أو انظر في ذلك لنفسك فلهذين
 وكان رضى الله عنه إذا توقف في حديث يقول لوجه ذلك فقلته وروى البهيم في حديث المستأجر
 تفصل عنها أو أوالدم وقيل ثم توصلها ثم صلاها وقال لوجه هذا الحديث فقلناه كان يحج البنا من القبا من
 سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الوضوء على كسر من قبل أو دبره وكان يقول إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأى هو
 وأما في شيء لم يكن لنا نزلة وقيل في باب رسم البدن لو كنا نثبت مثل هذا الحديث لمخالفاته وفي رواية أخرى لو
 ثبت مثل هذا من النبي صلى الله عليه وسلم لأخذنا به فانه أولى الأمور بنا ولا حجة في قول أحد من رسول الله صلى الله عليه
 وإن كثر وأدلى في قياس لا شيء إلا طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بالتسليم وذكره البهيم في سنة في باب
 الرهجين موت ولم يفر من صدق أو روى عنه أيضاً في باب السيرة أنه كان يقول إن كان هذا الحديث ثبت فخرجنا
 وكان رضى الله عنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعمل في عين من يحب علياً فحق به وقال الشافعي في باب الصبر
 من الإمام كثر في مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسقط ولا يقوم معه في لا قياس أن الله تعالى علم هذا يقول رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فليس من أحد منكم ولا مؤخر منكم ولا مؤخر منكم قال في باب المعلم يأكل من الصيد إذا ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه
 لم يكن نزلة في شيء أبداً وقال في باب العتق من الأم وليس قولنا أن كانوا صدق اسم النبي صلى الله عليه وسلم هذه المصلحة
 عليه من الواضع التي نقلت عن الإمام الشافعي في تزيده من الرأي وأدبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بروينا عنه
 بتأديب من أقاله **ص** الصحابة والتابعين فضل عن كلام سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم فقل
 ابن الصلاح في علوم الحديث أن الشافعي قال في رسالتنا القديمة بعد أن أثنى على الصحابة بما هم أهلها والصحابة
 رضى الله عنهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وفي كل أمر استدراك به علم وأداهم لنا أحمد وأولى
 من رأينا عنه إلا اقتسناهم وروى البهيم أن الشافعي استغنى فيمن دناهم من الكعبة وحسن ما عفى
 بكثرة بين فكان السائل توقف في ذلك فقال الشافعي قد قال بهذا القول من هو خير من عطلة من
 إلى رياح رضى الله عنه وسبكت في فصول الإجماع عن الإمام أبي حنيفة وبينان مقامه في العلم أن الشافعي

قول القنوت بعد الركعة والصلوة عليه وآله وقال كيف أفنت مجزة الامام وهو لا يقول وان الامام الشافعي
 انما يقول ذلك بعد ايراد الصلاة عليه وآله في جميع قوالهم على العمل المستوعب وعلى انهم ما قالوا قولا
 الا يكون هم اطلعوا على دليل من كلام الشارع صلى الله عليه وسلم فلا ينافي ذلك قول الشافعي فيما تقدم من الاجتهاد
 لقول احمد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم على ان بعضهم قال ان الشافعي فعل ذلك الاباحة دونه
 فادى اجتهاده الى ان الادب مع الامة المجتهدين واجب فقد فعل بعض السنن لما يتبع عليه من قولهم في ذلك
 نقول ان الامام الشافعي رضي الله عنه يروي القنوت لمحمد بن الادب مع الامام الجعفي رضي الله عنه قول الامام الشافعي
 مسند يحيى بن زبير عن اسامة بن الادب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يروي قال بل يروي قال غيره وحاشا
 الامام الشافعي رضي الله عنه من ان قالنا نقول ان تروا الامام الشافعي رضي الله عنه القنوت عند زيادة قول الامام
 ابي حنيفة عرف الله عنه انما كان موافقة في اجتهادهم لمصلحة ذلك الوقت ويكون ذلك من اهل الكرامات
 الجليلية المعروفة الامام ابي حنيفة رضي الله عنه ولا ينفرد في ذلك مقام الامام الشافعي رضي الله عنه من الامام ابي حنيفة
 رضي الله عنه واما ذلك في رواية بعض المقايين على انه قد نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه في عظيم الامام ابو حنيفة
 والادب مع ما يقتضيه وكيفية نقل ذي الكرامات رضي الله عنه ان شاء الله تعالى في هذا الكتاب ان ادقوا بعضهم لا يدع
 حملنا تروا القنوت على الادب لمحمد بن الادب مع ما اثم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان للشافعي مع اخيه انا هو
 متكبر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بامر الله فليتلأ وتيسر في فعل الاجوبة عن الامام ابي حنيفة قول الامام
 مالك الشافعي عن الامام الجعفي ما تقولون في رجل لو اظفر في ان نصف من الاسطوانة يخرج ونصفها فضة لقال
 بحجة وكذلك قول الامام الشافعي اناس كلهم في الفقه عيال على الامام ابي حنيفة فقام ما اثنى اورد في بعضهم
 بعضها واقدمهم في ذلك وآباءه والنقص كما لم يحمي جليل من غير ليل في خط طريقه او او من يراهم
 اما فيهم القناعة وتقدم قول الامام الشافعي مالك في مسألة أرسلوا ابن عمر عن حكم الله تعالى في هذه المسئلة عند
 ان الامام مالك في مسألة التي تبصر الحلال لله والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يجوز فاني احيوا اهل دين الله تعالى
 في هذه المسئلة فافهم عن اهل العلم فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين

فصل في بيان من الامام احمد من ذمته الرأي في تقيده بالكتاب والسنن في الجاهل عن ان كان اذا
 سئل عن مسألة يقول اولها كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا انه لم يردن له كلاما
 كبقية المجتهدين خوفا من يقع في رأي يخالف الشريعة وان جميع مذهبا هو مطلق من حد وحي
 الرجال وبلغنا انه وضع في الصلاة نحو عشرين مسألة هكذا اخبرني به شيخ الاسلام شهاب الدين
 الحنبلي القنوي رضي الله عنه وبلغنا انه لم يأكل البطيخ حتى مات وكان اذا سئل عن

فقلت يقول لم يفتخر كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بأكله وكذلك بلبقاعته انما خفف
 أيام الحجة في مسلة خلق القرآن ثم خرج بعد اليوم الثالث فقيل له انهم الآن في طلبك فقال
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكث في الغالرين احقق من الكفار اكثر من ثلاثة أيام
 وحاله في العمل بالسنة مشهور وكان يتنكر كثير من رأى الرجال ويقول لا نرى أحدا ينتظر في
 كتب الرأى غالبا الا وفي قلبه دخل وكان ولد عبد الله يقول سألت الامام سمع عن الرجل يكون
 في بلد لا يجد فيها الا صاحب البيت لا يعرف صحبته من سقمه وصاحب أى من يشال منها
 عن دينه فقال يشال صاحب الحديث ولا يشال صاحب الراى وكان كثيرا ما يقول ضعفت
 الحديث ألبنا من رأى الرجال وكذلك نقل عن الامام داود وكان رضى الله عنه يقول انظر
 في أمر تملك فان التقليد غير المعصوم من مور وفيه عيب البصيرة وكان يقول فيهم على من أعطى شقة
 يستغنى بها ان يصرفها وعيش محتال على غيره مع قدرته على النظر في الأدلة واستخراج ذلك الحكم من الله
 أعلم وبلغنا أن شخصا استشاره في تقليد أحد من علماء عمه فقال لا تقلدني ولا تقلد ما لك ولا
 الاوزاعى والا اتعنى ولا يعزهم وخذ الاحكام من حيث أخذوا ام قلت وهو محمول على من له قوة
 على استنباط الاحكام من الكتاب السنة والافتادى صرح العلماء بان التقليد واجب على
 العاوى مثلا يفتل في دينه والله أعلم فقل بان تلك يا اخى مما افتتاه عن الامتثال رغبة وغيرهم
 ان جميع الامم المحدثين دائرون مع أدلة الشريعة حيث جازت وانهم كلهم منزّهون عن القول
 بالرأى في دين الله وان من اهلهم كلها محروبة على الكتاب والسنة كتحريم الذهب والجوهر وان
 قولهم كلها ومن اهلهم كالنوب المنسوخ من الكتاب السنة سواه ولحجتها وما بقى ذلك هذا
 في التقليد لاى من ذهب شككت من خرافهم فافهمها طوبى الى الخينة كما سبق بيانه او الفاضل
 قبله وانهم كلهم على مدى من ربهم والله ما طعن أحد في قول من اقولهم الى الجملية اما من حيث
 دليله اما من حيث دقة ما ذكره عليه (اسما الامام الاعظم ابو سفيان النعمان بن ثابت رضى
 الله عنه الذى اجمع السلف والخلف على كونه عليه وورعه عبادته ودقته اركه واستنباطاته
 كما سبق بسطه في هذه الفصول ان شاء الله تعالى وحاشاه رضى الله عنه من القول في دين الله
 الراى الذى لا يشهد له ظلم كتابه لاسنة ومن فيه الى تلك فينته وبيته الموقف الذى
 يشيب فيه الملوود وسمعت سيدنا عليا الخواص رضى الله عنه مرة يقول يجب على كل مفكر الادب
 من ائمة المذاهب كلهم وسمع مرة بعض الشافعية يقول في هذا الحديث رد على أى حقيقة فقال
 تعلم الله لسانك مثلك بقول هذا اللفظ انما الادب ان يقول ولم يطعم الامام على هذا الحديث
 وسمعت مرة اخرى يقول مدارك الامام أى حقيقة دقيقة لا يكاد يطعم عليها الا أهل
 الكشف من اصحاب الاولياء قال وكان الامام ابو حنيفة ذا رأى ماء الميضأة يعرف
 ماثر الذنوب الق خزن فيه من كيا بر وصفا تر ومكروهات فلهذا جعل ماء الطهارة
 ذا ظهور به المكلف له ثلاثة احوال أحدها ان كالمضامة المغلظة احتياطا لاحتمال
 ان يكون المكلف ارتكب كبيرة الشك ان كالمضامة المتفهمة للاحوال ان

يكون المكلف ارتكب صغيرة الثالث انه طاهر في نفسه غير مطهر لعيبه ولا حرام
ان يكون المكلف ارتكب كبرها أو خلاف الاولى فان ذلك ليس ذنباً حقيقة بل هو
ارتكابه في الجسدية وفهم حجة من مقلديه ان هذه الثلاثة أقوال في حال واحد والحال
انها في أحوال كما ذكرنا بحسب صهر الدين الشريفة في ثلاثة أقسام كما ذكرنا ولا يخفى غالب
المكلفين أن يتركب ما عليهم إلا نادراً انتهى وسيأتي بسطه في الحجم بين أقوال العلماء
في باب الطهارة إن شاء الله تعالى إذا علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق

دفع قول في بعض الأجوبة عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه
علم الفصل الاول في شذوذه الأئمة لم يفرقة العلم وبين أن جميع أقواله وأفعاله عقايد مشبهة بالكتاب
والسنة اعلم يا أخي اني لم أجعل الإمام في هذه الفصول بالعبد ولحسن الظن فقط
كما يفعل بعضهم وإنما اجبت عنه بعد التتميم والخص في ثبوت الأدلة كما أوضحت ذلك في حطية
كتاب المنهج المبين في بيان أدلة هذا المحدثين ومن عباد الملل الهنك وبناؤها آخرها ان
كما قال بعض أهل الكشف قد اختاره الله تعالى أمالاً دينة وعبادة ولم تزل ابتاعه في زيادة
في كل عصر الى يوم القيامة لو حيل احدهم وضرب على ان يخرج عن طريقه ما أوجب فرغى الله عنه
وعن ابتاعه وعن كل من نرم الادب معه سائر الأئمة وكان سبيلى على الخواص رحمه الله
تعالى يقول لو أنصف المقلدون للإمام مالت والإمام الشافعى رضي الله عنه لم يضعف أحد
منهم قولاً من أقوال الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه بعد أن سمعوا من أقوالهم أو بلغهم ذلك
فتقدم عن الإمام مالت أنه كان يقول لوقاظنى أبو حنيفة في أن يصف هذه الأسطورة ذهب
أوقفه فلم يحجته وكما قال وتقدم عن الإمام الشافعى انه كان يقول للناس كلهم في الفقه عيال
على أبي حنيفة رضي الله عنه انتهى ولو لم يكن من التنوية رفعة مقاصد الاكون الإمام الشافعى
توالت القنوت في الصبر لما صلى عند قبره مع الإمام الشافعى قائل باستخارته كان فيه
كفاية في لزوم ادب مقلديه معه كما مر انتهى وأما ما قاله الوليد بن مسلم من قوله قال لوط
ابن أسن رحمه الله تعالى ايل كرو أبو حنيفة في بلادكم قلت نعم فقال ما ينبغي لبلادكم ان تشكروا
فقال المحفوظ المرفوع في حجة الله تعالى ان الوليد هذا ضعيف انتهى قلبي ونشهد بشيخوته ذلك
عن الإمام مالت فهو مؤول أى ان كان الإمام أبو حنيفة في بلادكم يكره على وجه التقيد
والالتزام له فلا ينبغي لعالم أن يسكنها لا تشكروا بلادكم لعلم أبي حنيفة واستغناء الناس عنها
في جميع أمور دينهم عن سؤال غيره فإذا سكن أحد من العلماء في بلاد صارع له معطلا عن الله
فينسب له الخروج الى بلاد أخرى يحتاج اليه لبيت علمه في أهلها هذا هو الاثر بقوم كلاً
الإمام مالت رحمه الله تعالى ان ثبت ذلك عنه البراءة الأئمة عن الشيعنة والبغضاء لبعضها
ومن حمله على ظاهره فعليه الخروج من ذلك بلين يلقى الله عز وجل يوم القيامة فان مثل الأئمة
مالت لا تقع في تقصيص امام من الأئمة بتقريته ما تقدم عنه من شهادته بقوة المناظرة وقوة
الحجة والله أعلم وأما ما قلنا بذكر الإجماع من بعضهم أنه شغل عن مذهب الإمام أبي حنيفة

رضي الله عنه فقال لا ربي ولا حديث وشأن عن الإمام ما لك فقال لا وضعيف حديث صحيح وشأن عن إسحاق
 بن راهويه قال حديث ضعيف ورأي ضعيف وشأن عن الإمام الشافعي قال رأي صحيح حديث صحيح انتهى فكل
 ظاهره النصرة على الأئمة بإجماع كل منصف من علم النقاد من أن الحديث لا يصدق هذا القائل في ذلك قال الحق الإمام
 أبو حنيفة وقد تتبعته بحمد الله أقواله أقوال أصحابها ألف كتاب في ذلك المذهب لم يجد فيه حديثاً من أقواله أو
 أقوال أتباعه إلا وهو مستند إلى آية أو حديث أو أثر أو إلى معنى ذلك أو حديث ضعيف كثر من غيره أو إلى
 فيه من صحيح على أصل صحيح فمن أراد الوقوف على ذلك فليطالع كتاب المذاهب وبالحكمة فقد ثبت تحضية الأئمة
 المجتهدين لم ينه عن إمامهم ما إلا الإمام الشافعي فلا نقاش في قولهم وفي حديثهم وأتباعهم مسكين
 على الخواص جميعاً استدلوا يقولون إمامنا يتبع على إمامنا أن يعطوا لكل من بعده إمامهم لأن المذهب
 مدرج على ما وجب على جميع أتباعه أن يمينوا بتقليد الإمامهم وإن يتوهوا عن القول في دين الله بالبرهان وأن
 بالخواص في تحضية لا ينفصل لأن كل مقلد قل وجب عليه نفساً أن يقلد ماله في كل ما قاله سواء أفهم دليله
 بفهمه من غير أن يطالبه بالدليل من جهة ذلك وقد تقدم في فصل الانتقال من مذهب إلى مذهب أنه يحرم
 على المقلد أن يفاضل بين الأئمة تفضيلاً يؤدي إلى التفتيق لأحد من علم أن جميع المقرضين على بعض
 أقوال الإمام رضي الله عنه دونه في العلم يبقين ولا ينبغي أن يكون مقلداً لأن من يقرض على إمام آخر لا كل
 واحد تابع أسلوباً ممن يصل ذلك المعلن الشريعة المظهرة التي تفرع عنها قول كل الحاكم بأمره وكل من
 ترك التقصير ونظر في أقوال المجتهدين من بعدهم تلك النجوم في السماء ومن المقرض عليهم كالذي ينظر في
 تلك النجوم على جبل للماء فلا يعرف حقيقة ما ولا مدركها فالله تعالى رزق جميع إخواننا من المقلدين للعلماء
 الأقدم مع جميع أئمة المذاهب وما وقع لي أن شخصاً دخل علي من بني بني علي العلم أنا الكاتب مناقب الإمام
 أبو حنيفة رضي الله عنه فظهر فيها وأخرجني من كبر ليس قال لي انظر في هذه فظهرت فيها لغيت فيها الرد
 على الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه فقلت أنت مثالي فم كلام الإمام حتى يرد عليه فقال فما أخذت ذلك من
 للفخر الرازي فقلت له إن الفخر الرازي بالنسبة إلى الإمام أبو حنيفة كطالب العلم أو كاحاد الوحيه مع السلطان
 الأعظم أو كاحاد النجوم مع الشمس كلهم العلماء على الوحيه الطعن على إمامهم الأعظم لا يدل وأصح
 كالشمس عند ذلك يحرم على المقلدين الاعتراض والطعن على إمامهم في الدين والاسبق وأصح لا محتمل
 التأويل فمقتضى وجود قول من أقوال الإمام أبو حنيفة يظهر من المقرض دليله قد لا القول من الاحتجاج
 يبقين فيقول المقلد على مقلد غيره يظهر خلافه وكان بعض العلماء من مثاليهم الجامع الأذهن فكر على أن
 زيد الفيراني فقال يوماً أن بعض الأطفال يقدر على ألف مثل رسالة فخر من الجامع الأذهن فليجتهد في

اختلغا فيه وجعلناهم قدامنا كلهم وقولوا يا ركبته وقالوا له انت سيد العلماء
 فاعف عنا فيها معنى منكم وبعثنا فيك بعينه علم فقال عفا الله لنا ولكم جميعا قال ابو جعفر
 وما وقع فيه سيقان انه قال قل حل البهيفة عري الاسلام عروة عروة فاياك يا اخي ان تفت
 الكلام على ظاهره ان تنقل مثل ذلك عن سيقان يعني ان سمعت رجوعه عن ذلك واعتزاه
 بان الامام ابا حنيفة سئل العلم وطالب الفقه وان اولت هذا الكلام فلا يحتاج الامر الى رجوع
 ويكون المراد ما نه حل عري الاسلام ابي مشككاه مشكلة يعني مشكلة لا يبق في الاسلام
 شيئا مشككا لغزاة فقهه وعلمه وما كان كنهه الخليفة ابو جعفر المنصور الى الامام ابي
 حنيفة بلغني انك تقدم القياس على الحديث فقال ليس الامر كما قلت يا امير المؤمنين لهذا
 عمل ولا يكون الله تومنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثريا فقيته ابي يكون عمره غدا على
 رضى الله عنه ثم يا قضيته ببقية الصحابة ثم اقليس يعني ذلك اذا اختلفوا وليس بيننا وبين
 خلفه قرابة تنق ولعل مراد الامام بهذه القول انه لا مراعاة لاحد في دين الله عز وجل دون احد
 بل الحق واجب صلاه على جميع الخلق والله اعلم بما اده وقد اطل الامام ابو جعفر الشينى امارى
 الكلام في تبوية الامام ابي حنيفة من القياس بعينه ضرورة ورد على نسب الامام الى تقديم القياس
 على المض قال اما الرواية الصحيحة عن الامام تقديم الحديث ثم الآثار ثم القياس بعد ذلك
 فلا يقس الا بعد ان لم يجد ذلك الحكم في الكتاب والسنة افضيته الصحابة وهذا هو
 النقل الصحيح عن الامام فاعلموا واحم سمعت وبصره قال لا خصوصية للامام ابي حنيفة
 في القياس بشرطه المذكور بل جميع العلماء يقيسون في مضائق الاحوال اذا اوجبوا وفي الشك
 بغير كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا افضية الصحابة وكذلك لم يزل مقلداهم يقيسون الى وقتنا هذا
 في كل مشكلة لا يجدون فيها بغيره غير ما يبينهم بل جعلوا القياس احد الدلائل الاربعة
 فقالوا الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقد كان الامام الشافعى رضى الله عنه يقول اذا
 تجد في المشكلة دليلا فسنها على غير ما انتى حتى اعترض على الامام ابي حنيفة في عمله بالقياس
 لומר الاقرض على الائمة كلهم لانهم يشاركون في العمل بالقياس عند تقديم المضيق
 والاجماع فظهر من جميع ما قرناه ان الامام لا يقتضى بدياهم وجود المض كما يزعم بعض
 المتعصبين عليه وانما يقتضى عند قدر المض وان وقعنا وسجلنا المشكلة التي قاص فيها هاتان
 كتابا سنة فلا يقدح ذلك فيه لعدم استحضار ذلك حال القياس لو اننا استحضروا لما احتاج
 الى قياس ثم تقبل وقوعه رضى الله عنه في القياس مع وجوده لا يقدح ذلك فيه
 ايضا فنقل قال جماعة من العلماء ان القياس الصحيح على الاصول الصحيحة قوى من خبر
 الاحاد الصحيح فكيف بخبر الاحاد الضعيف وقد كان الامام ابو حنيفة يشترط في الحديث
 المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به ان يرويه عن ذلك الصحابي جميع الثناء
 عن شلهم وهكذا ادوا اعتقادنا واعتقاد كل منصف في الامام ابي حنيفة رضى الله عنه بقرينة
 ما رويناها انفا عنه من ذم الراى التي منه ومن تقديمه النص على القياس انه لو كان

حتى دوت احاديث الشريعة وتبعيل الحفظ في جميعها من البلاد والشعوب وظهورها الاخذ بها
 وترك كل قياس كان قاسه وكان القياس فل في من هية كما قل في مذهب غيره بالنسبة
 اليه لكن لما كانت ادلة الشريعة مفرقة في عصرهم من التابعين وتابع التابعين في المداين
 والقرى والشعوب كثر القياس في مذهبه بالنسبة الى غيره من الائمة ضرورة لعدم
 وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها بخلاف غيره من الائمة فان الحقاظ كانوا اقل صلوا
 في طلب الاحاديث وجمعها في عصرهم من المداين والقرى ودونوا هاتجوايت احاديث الشريعة
 بعضها بعضها فهدى كان سلبكثرة القياس في مذهبه وقتله في مذهب غيره وهما ان كان
 اضاف الى الامم ابى حنيفة ان يقيم القياس على المصطفى بل لك في كلامه مقلد به الذين
 يلزمون العمل بما وجد من عن امامهم من القياس يتركون الحديث الذي يحرم موت الامم
 فالامم معذورون واتباعه غير معذورين وقولهم ان امامنا لم يلقن بهذا الحديث لا يضر في
 الاحتمال انه لم يظفر به او ظفر به لكن لم يجر عنده وقد تقدم قول الائمة كلهم اذا علموا
 فهو مذهبنا وليس لاحد معه قياس ولا حجة الاطاعة الله ورسوله بالتسليم له انتهى وهذا
 الامر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا وجدوا عن اصحاب امام مسئلة جعلوها مذهبها
 لذلك الامم وهو قور فان مذهبه الامم حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات الامم
 اصحابه من كلامه فقد لا يصح الامم ذلك الامر الذي فهموه من كلامه ولا يقول بل هو عوفي
 عليه قلم ان من عزي الى الامم كل ما فهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة المذهب على ان كل
 اقيسة الامم ابى حنيفة رضى الله عنه من القياس الجلي الذي يعرف به موافقة الفرع للامم
 بحيث ينتفي اقتراحهما او نقضهما كقياس غير الفارة من الميتة اذا وقعت في التمن
 على الفارة في غير السمن من سائر الماشيات والجمادات عليه وقياس الغائط على البول في الماء
 الراكد ونحو ذلك جعلهم ما قرأناه ان كل من اعترض عن شيء من قول الامم ابى حنيفة
 رضى الله عنه كان الفخر الرازي فانما هو كخفاء عدل الى الامم عليه قد تنبعت انا الحمد لله تعالى
 المسائل التي تقدم فيها اصحابه القياس على النص فوجدتها قليلة جدا وبقيت المذهب كله في تقدير
 النص على القياس ونقل الشيخي الذي عن بعض المالكية ان كان يقول القياس عند مقدم
 على خبر الاحاد لا نأمنه احد نأيد ذلك الحديث الانحس الظن وروايت قد مرنا الشارح ضبط
 جوارحا وان لا تروى على الله احد وان وقع اننا ركنا احدا فلا نقطع بتركه وانما نقول قطنة
 كذا او نحسبه كذا بخلاف القياس على الاصول الصحيحة انتهى قال الامم ابو جعفر الثوري
 رحمه الله تعالى وقد تنبعت المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الامم ابى حنيفة والامم ابى
 رضى الله عنه فوجدتها يسيرة جدا نحو عشرين مسئلة انتهى ولعل ذلك بحسب اهل البيت
 القياس عليها الامان وكذلك القول في خلاف بعض المذاهب لبعضها بعضها في
 الاقيسة عيسى بن جابر والباقي كله مستند الى الكتاب والسنة والاثار الصحيحة بقولنا
 الائمة كلهم وما انفردوا من صلحنا لبعض احاديثهم في تلك الشريعة ليس بمحت

كأمره في القبول فالعاقل من أقبل على العمل بأقوال خيم الأئمة فاشترح صدره لا يحيا
كلها لا يخرج عن مرتبة الميزان تحقيقا وتزيد اللهم اني أبرأ اليك من كل من اغترض على
أقوال الأئمة وأكره عليهم في الدنيا والآخرة والحمد لله رب العالمين

من ضيف في تضعيف قول من قال ان أدلة مذهبه لا ما إلى حقيقة ضعيفة غالبا اعلم يا أخي
انني طالعت بحل الله تعالى أدلة المذاهب الاربعة وغيرها لا سيما أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة
رضي الله عنه فاني خضعت منه بمن يدين اعتقده وطالعت عليه كتاب يخرج أحاديث كتاب الهداية
للمحافظ الرطبي وغيره من كتب المرحوم فزيت أدلة رضي الله عنه وأدلة أصحابه ما يليح محسنة
أوجس من ضعيف كثر طريقة حتى لم يبق بالحسن أو الصريح في صحة الاحتجاج به من ثلاثة طرق
والأكثر عشرة وقد اجتمع جمهور الحديثين بالحديث الضعيف اذا كثر طرقه والحقوة بالصحيح
بإارة بالحسن اخرى وهذا النوع من التضعيف يوجد كثيرا في كتاب المسند الكبير للبيهقي الذي
ألفه بقصد الاحتجاج لأقوال الأئمة وأقوال أصحابهم فانه اذا لم يجد حديثا صحيحا أو
حسنا لينتد به يقول ذلك الإمام أو قول أحد من مقلديه يصير يروي الكل بثبوت الضعيف
من كل أكثر طريقا ويكتفي بذلك ويقول وهذه الطرق يقوى بعضها بعضها فيبقى يروى بوجوه ضعيف
في بعض أدلة أقوال الإمام أبي حنيفة وأقوال أصحابه فلا خصوصية له في ذلك بل الأئمة
يتشاكرون في ذلك ولا يؤلموا الأعلى من لينتد به حديث واحد بمرة جاء من طريق واحدة وهذا
لا يكاد أحد يجده في أدلة أحد من المجتهدين فيما منهم أحد اسند بضعيف الا بشرط عيشة
طريق وقد قلنا اني لم اجد على الإمام أبي حنيفة وغيره بالصدر وحسن الظن كما يفعل ذلك
غيري وانما يجي عنه بعد التبع والفحص عن أدلة أقواله وأقوال أصحابه وكتابي المسند بالمعجم
المبين في بيان أدلة مذهب المجتهدين كاقول بذلك فاني جمعت فيه أدلة صحيح المذاهب المستعمل
والمتدرسة قبل دخول مجتهد طريق القوم وروفي على عين الشريعة التي يتفق عن منها أقوال جسيم
المجتهدين ومقلديهم وقرن من الله تعالى على عطاء مساند الإمام أبي حنيفة الثلاثة من نسخة
صحيحة عليه بخطوط الحفظ آخرهم المحافظ الديلمي في رأيه لا يروى حديثا إلا عن
خيار التابعين العادل المتقات الذين هم من خير القرون بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم
كالأسود وعطاء وعكرمة ومجاهد ومكي بن الحسن البصري وأصحابهم رضي الله عنهم
اجمعين فكل الرواة الذين بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول نقات اعلام أهل
ليس منهم كذاب لا منهم كذاب وانما هي يا أخي بعدالة من ارتقا لهم الإمام أبو حنيفة رضي الله
عنه لأن ياحزن عنهم أحكام دينه مع شدة تورعه وتحيزه وشقافته على الأمة المجتهدية ومن قبلنا
انه مثل يومئذ الأسود وعطاء وعطاء وعطاء رضي الله عنهم افضل فقال الله ما نحن بأهل أن ذكرهم فكيف
نفاضل بينهم على انه ما من داو من رواة الحديثين والمجتهدين كلهم إلا وهو يقبل الجرح كما يقبل
التعديل لو اضيف اليه ما عدل الصحابة ولكن التابعون عدل بعضهم لعدم العصمة او الحفظ
بعضهم ولكن لما كان العلماء رضي الله عنهم أمساء على الشريعة وقد مو الجرح أو التعديل على

مع قول كل الرواة لما وصف به الأمر لتمامه وانما قدم حمداً لهم التقدير على المخرج وقالوا
 الأصل العدالة والمخرج طارحاً لثلاث ذهاب غالباً حديث الشريفة قالوا أيضاً ان لصلاً
 الظن بجميع الرواة المستورين اولى وما قالوا ان مجرد الكلام في شخص لا يسقط طوبى فلا بد
 من الشخص عن حاله وقد خرج الشيخان لما في كثير من تكلم الناس فيهم اثاراً لا تثنى الاذلة
 الشريفة على فيها الحيوان الناس فضل العمل بها كان في ذلك فضل كثير للامة افضل من
 تحريمهم كما ان في تضعيفهم للاحاديث ايضا راحة للامة بتخفيف الامر بالعمل بها وان لم يقم
 الحفظ ذلك فانهم لو لم يضعفوا شيئاً من الاحاديث وصححها كلها لكان العمل بها واجباً غير
 عن ذلك غالب الناس ما علموا ذلك قال الحافظ المزي في الحفظ التلويح رجماً لله تعالى وعن
 حزم لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان الضبي والحارث بن عبيد بن
 قاتل الحبشي وخالد بن محمد القسوطيني وسويد بن سعيد الخداني ويونس بن ابي اسحق
 السبيعي وابي اويس بن المشيخي شروط في الرواية عن تكلم الناس فيهم لا يرون
 هذه الامايق عليه وتظهر شواهد وعلموا ان له اصلاً فلا يرون عنه ما انفرد به او خالف فيه
 الثقات وذلك كحديث ابي اويس الذي رواه مسلم في صحيحه فروا يقول الله عز وجل تمت
 الصلاة بيني وبين عبدي نهيان الحديث مع انه لم يفرجه بل رواه غيره من الثقات كذلك
 الامام مالك وشيخه وابن عيسى رضي الله عنهم وصار حديثه متابعاً للحافظ الربيعي و
 الديلمي وهذه الادلة قد راجحت على كثير من الحافظ لاسيما من استدرك على الصحيحين كما في
 عبد الله الكوفي فكثر ما يقول وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين او احدهما مع ان فيه
 هذه العلة اذ ليس كل حديث صحيح رواه في الصحيح يكون صحيحاً اذ لا يلزم من كون رواه
 محققاً به في الصحيح ان يكون كل حديث وحده له يكون صحيحاً على شرط الصحيحين ذلك الصحيح
 فقد شرط من شرط ذلك الحافظ كما في مناه في احد اعراضها ذلك الصحيح لم يفرج عنه
 الشروط في الصحيح عليه انتهى فقد بان لك انه ليس لنا ذلك حديث كل من تكلم الناس فيه
 بمجرد الكلام ثم ما يكون قد توبع عليه وتظهر شواهد وكان له اصل وانما التزم ما انفرد به
 وخالف فيه الثقات ولم يظهر له شواهد ولو اتفقت باب التواتر لحديث كل راو تكلم بعض الناس
 في مجرد الكلام لذهب معظم الحكم الشرعي كما مر هذا الذي الامر على مثل ذلك فالواجب على
 جميع اتباع المحدثين احسان الظن بوجه جميع ادلة المذاهب المختلفة لتمامهم فان جميع ما رووه
 لم يخرج عن مرتبة الشريعة الملتزمين لها التحقير والتدبير وقد قال الشيخ تاج الدين السبكي
 في الطبقات الكبرى ما فيه ينبغي انك ايها المسترشد ان تسلك سبيل الادب مع جميع الائمة
 الماضية وان لا تنظر الى كلام بعض الناس فيهم الا بمرها وانهم ثمة ان قدرت على التأويل
 وتحسين الظن بحديثك فاعمل والا فامض به عما ترى بينهم فانك يا احبي لم تخلق
 مثلهن او انما خلقت للاشغال بما يعينك من امر دنك قال لا يزال الطالب عدلي بيلحقه بخير
 فياجري بين الائمة ملحقه الكابة وظلمة الوجه فايالك ثرايات ان تقضي لما وقع بين ابي حنيفة

وسيدان التوفيقين مالت وابن أبي ذبيبة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل
والبحار والحاوي وعلم حلال زمان الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تقي الدين بن الصلاح
فإن كان فعلت ذلك خفت عليك الحلال فإن القوم أمثـهـ اعلام ولا قوا لهم محامل ربما يقعها
جزمهم فليس لنا إلا التوقيف عنهم والسكوت عما جرى بينهم كما نسكت عما جرى بين الصحابة رضي الله
عنهم جميعا قال كان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول إذا بلغك أن أحدا من الأئمة سئل
الشيء على أحد من أقربائه فأنما ذلك خوف على أحد أن يفهم من كلامه خلاف مراده لا سيما
علم العقائد فإن الكلام في ذلك أشد وقد احتق أحمد بن حنبل في دار إسماعيل بن إسحاق
السراج وكان الحارث الهاشمي يماضيه هو وأمه أبيه فباصلا العشرة ذكروا في الطريق
وبكوا فبكي أحسنهم فلما أصبح قال رأيت مثل هؤلاء القوم ولا سمعت في علوم الحقائق شيئا يشبه
كلام هذا الرجل مع هذا فلا أرى لك يا سميل صحبتهم خوفا عليك أن تفهم عنهم غير ما فهم
انتهى كلام ابن السكيت فلو أن كل دليل ورد مناقضا للدليل آخر فليس هو مناقض حقيقة
وأما هو قول علي بن جابر من وجوب نذب أو تحريم وكراهة أو أحل الحلالين منسوخ كالأبد
من ذلك إذا التناقض في كلام الشارع ممنوع كما مر من قال إن حديث من مس ذكره فليقتض
يناقض حديث هل هو إلا بضعة منك فما حقق النظر في حديث التقيض بمس الفرج خاص
بما رواه المؤمنين وحديث هل هو إلا بضعة منك خاص بالعوام كما سيأتي بسط في توجيه كلام
الأئمة إن شاء الله تعالى فإن قيل إذا قلنا بأن أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس
فيها شيء ضعیف لسلافة الرواة وبينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين
من المخرج فما جوابكم عن قول بعض الحفاظ عن شيء من أدلة الإمام أبي حنيفة بأنه ضعيف
فأجاب يجب علينا حمل ذلك جرمنا على الرواة النازلين عن الإمام في السناد ومنه رضي الله عنه
أخبروا وأدلت الحديث من طريق غير طريق الإمام أذكر حديث وجدناه في مسانيد الإمام الشافعي
فهو صحيح لأنه لو لا صحه عنه ما استدلل به ولا يقدح في وجود ذلك أب أو مذهب بكنب مثلاً في سنده
إنما زل عن الإمام وكذا أنا صحة الحديث استدلال بحديثه به ثم يجب علينا العمل به ولو لم يروه
غيره فمالم هذه الدقيقة التي نهت عن فعلها فلعلك لا تجد ما في كلام أحد من الحديثين وإيات
إن نأدر إلى تضعيف شيء من أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة إلا بعد أن تصالغ مسانيد الثلاثة و
تجد تلك الحديث فيها وتحمل أن يكون مراد القائل في شيء من أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة ادلة
مذهب الصحابة الذي ذكره بعده وفهموه من كلامه لحمل هذا الحقيقة المذهب إذا مذهب الإمام
حقيقة هو ما قاله ولم يرحم عنه إلى أن ما فهم من كلامه كما مر وأكل الفصل وهذا الحمل يتم
فيه كثير من طلبة العلم فضلا عن غيرهم فيقولون عن مذهب أصحاب الإمام أنه مذهب لمع
أن ذلك الإمام ليس في تلك المسئلة كلام وقد دأبنا مثل ذلك من قلته الورع في المسطق وسوء
التصريف والوا من تركه لعلوم المعرفة به عبس وكل قول إلى القائل على التعيين لينظر العلماء
فيه ويكونوا على ثقة في عروءه البطلان فمخوف لهم قال بعض العلماء كل أفانه عز وناقص في

العلماء من جعل الله تعالى على كل إمام القبول ومنهم من لم يجعل عليه بقولا فيطعن فيه الناس وما أنا
 قوابل لك عن صحة أدلة مذهب الإمام الأعظم إلى حنفية رضي الله عن جميع ما استدلل
 به المذهب أخذ من غيرنا لا تابعين وإنما لا يقبل في مذهبه شخص منهم مذهبهم بكنز أبيه
 وإن قيل بضعف شيء من أدلته من مذهب ذلك الضعيف إنما هو بالنظر لإرواة النازلين عن سنده
 بعينه وذلك لا يقدر فيما أخذ به الإمام عن كل من استصحب النظر في الرواة وهو صاعد إلى
 النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك نقول في أدلة مذهب أصحابه فلم يستدل أحد منهم بحديث
 ضعيف فخرج لويات الأمن طريق واحدة أينكم تتبعنا ذلك إنما يستدل أحدهم بحديث
 صحيح أو حسن أو ضعيف قل كثرة طرق حتى لا يقع له رخصة الحسن وذلك أمر لا يخص بأصحاب
 الإمام أبي حنيفة بل يشترك فيه جميع المذاهب كلها كما مر من إضاحه فالتزم بأحق التعصب
 على الإمام أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين وإياك وتقليد الجاهلين بأحواله وما
 كان عليه من الورع والرهف والاحتياط في الدين فنقول إن أدلته بضعيفة بالتقليد فتعسر مع
 المخاسير وننتبه أدلته كما تتبعناها نعرف أن مذهبهم رضي الله عنهم من أحوال المذاهب كبقية
 من أذهب المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين وإن شئت أن يظهر لك صحة مذهبك الشخص في الظهور
 ليس دونها سحاب فاسلك طريق أهل الله تعالى على الإخلاص في العلم والعمل حتى تقف على عين
 الشريعة التي قد مرنا ذكرها في أوائل الكتاب فهناك ترى جميع مذاهب العلماء واتباعهم
 تنفر منها وليس مذهب أبي بها من مذهبك لا ترى من أقوال المذاهب قولاً واحداً خارجاً
 عن الشريعة فخرجهم الله تعالى من إرمز الأدب مع الأئمة كلهم واتباعهم فإن الله تعالى جعل لهم
 قدوة للمعاد في سائر أفعالهم والأصناف كلها هدى من الله تعالى ونور وطريق إلى دخول الجنة
 وعن قريب يقدم عليهم في الآخرة من لم يرم الأديبهم ويظهر ما يحصل له من الفرح والسرور
 حين يأخذون بيده ويستغفون فيصعد ما يحصل لهم من أساءتهم الأدب والحمد لله رب العالمين

فصل في بيان ضعف قول من قال إن مذهب الإمام أبي حنيفة نقل المذاهب عتباطاً في
 الدين أعلم بما نحن في هذا قولنا ضعفه على الإمام رضي الله عنه وليس عن صاحبه ذوق في العلم
 فإني بحمد الله تتبعته مذهب فوجدته في غاية الاحتياط والورع لأن الكلام صفتا المتكلم وقد
 أجمع السلف والخلف على كثرة ورع الإمام وكثرة احتياطه في الدين وخوفه من الله تعالى فلا
 ينته عن من الأقوال إلا ما كان على كونه حاله على نفسه من إمامه لا ووقد شد في شيء وتوكل
 انتشاره في شيء آخر توسعة للإمام كما يعرف ذلك من سيرته بهم كلها مثل ما سئلها فبقدر
 وجود قلة الاحتياط في شيء من مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فلم يخصه وصيته في ذلك
 فأمتن بما نحن ما قلته لك في جميع أبواب الفقه من باب الطهارة إلى آخرها إلا بواب تعرف صحتها
 قوي لا سيما في الأموال والأبضاع فأنك احتياطهم لا تشتري قل احتياطه للناظر وإن أعتد
 إماماً لوقوع الطلاق من الزوج قل احتياطه لمن يزوجها بعده وبالعكس فقد لا يكون
 الطلاق وفيه من ذلك اللفظ الذي قاله الخالف وقص على خالف سائر مسائل الخلاف ثم إن ما ساد

هذا المقدم من قلة احتياط من الامام الى حيفته رضي الله عنه ليس هو بقلة احتياط وانما هو ليس
وتسهيل على الامة بتعالما بلغه عن الشارع صلى الله عليه وسلم فانه كان يقول يسروا ولا تعسروا
يقع في كل شئ لم يفرج به شريعتي والا فليفتي حرجي به الشريعة ليس فيه تضيق ولا مشقة
على احد ابدا فخرج الامر في مثل ذلك الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد بتعالما ورد عن
الشارع سواء وقد كان طلحة بن مصرف والد وسفيان الثوري وغيرهم يكرهون لفظ التعلل
بين العلماء ويقولون لا نقولوا المتدبرين العلماء وقولوا توسعة العلم وقد قال تعالى ان اقبيل
الدين ولا تنقر فوا فيه انني يجب على كل مقلد ان يميز عن علي قول المجتهد خفف او شدد فانه
ما خرج عن قواعد الدين ولا عن مرتبة الميزان السابقة الجامعة بتجسيم اقوال المجتهدين
واعتبارهم وكذلك يجب عليه الاعتقاد الجازم بان ذلك الامام الذي خفف او شدد على هدي
من ربه في ذلك حتى عين الله تعالى عليه بالوقوف على عين الشريعة المطهرة التي تنفرد بها كل قول
من اقوال علماء الشريعة وقد اجمع اهل الكشف على ان الدائم رفع الحرج عن الامة وولي
من الدائم رفع الحرج عليهم لان رفع الحرج هو الحال الذي ينبغي امر المخلص اليه في البحتة
فيستقيمون منها حيث شاءوا ولا يحكي في حاله على احد كس الحال في الدنيا والحمد لله
رب العالمين

رب العالمين

فصل

في بيان ذكر بعض من اطلب في الثناء على الامام الى حيفته من بين الاشياء
الخصوصية وبما توسع على الامة وسقته على كثرة ورعه وصاحبه وعفته وغير ذلك من اوصاف الامام
الوجيز الشيرازي عن شقيق البلخي انه كان يقول كان الامام ابو حنيفة من اروع الناس
واعلم الناس اعد الناس اكرم الناس واكثرهم احتياطا في الدين وادبرهم عن القول بالواو
في دين الله عز وجل وكان لا يضيغ مشقة في العلم حتى يسمع صاحبها عليه او يفتد عليه صاحبها
فاذا اتفق اصحاب كلهم على موافقتها للشريعة قال لبي يوسف او غيره فضعها في الباب الفلاني
انتي قد فرغلت في الفصول السابقة فانظرا في سدة ورعه هذا الامام وخوفه من الله ان يؤذيه
في شرهما لو قتله شرافة نبيه صلى الله عليه وسلم وروى ايضا بسنده الى ابراهيم بن عكرمة
الخضري رحمه الله تعالى انه كان يقول ما رأيت في عمري كله علما اودع ولا ازهد ولا أعبد ولا أعلم
من الامام ابو حنيفة رضي الله عنه وروى الشيرازي ايضا عن عبد الله بن المبارك قال
دخلت الكوفة فسالته علماءها وقتلت من أعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم الامام
ابو حنيفة قتلت لهم من اروع الناس فقالوا كلهم الامام ابو حنيفة قتلت لهم من اروع الناس فقالوا
كلهم الامام ابو حنيفة قتلت لهم من اعدل الناس واكثرهم استغفار للعلم فقالوا كلهم الامام
ابو حنيفة فواسايتهم عواقب من الاخلاق الحسنة الاوقاوا كلهم لانهم احدا لا تفتي بل لا تفتي
الامام ابو حنيفة رضي الله عنه وكان شقيق البلخي يمدح ابو حنيفة وبنى عليه كثيرا ويقول على
رؤس الاشهاد في الملا العظيم من مثل الامام ابو حنيفة في الورع كان اذا اشترى احد من ثوبا
وخلط عنه على الغلة فركه عليه يعطى صاحب الثوب جميع الغلة التي عنده ويقول قد اخلطت

والله اعلم

مكان يجوز له استعمال شيء من الأزياء والأباريق والشقق والزاد والقلل والكبران والظواهر
 والكواكب ورواد الخيالة الذي ينبغي به وقد بلغنا أن جميع ما ذكرنا من خلط بالسحر جازي ليس
 تمامه كبل لا ينادى لك وشاهدنا من صانعي الفخار والشقق ولو لا تقليد الناس للإمام أبي حنيفة
 رضي الله عنه في قولهم يستعمل الفخار المكنى كور لتكدر عيش الناس وضاعت مصالحهم وقيل
 استنبطت لقول أبي حنيفة رضي الله عنه في ذلك دليل وهو ما ورد من تطهير عصاة المسلمين بالنار أو
 ذلك يدل على أن الحجة كان من شأن الحجة أن لا يدخلها إلا المطرون من الدنس الظاهر والباطن
 فكما كانت لنا مطهرة من الدنوب المحنوية فكذلك تكون مطهرة من الأمور المحسوسة كما استنبط
 الذي يحسن به الفخار فإن قلت فما تقولون فيها كان نجسا من أصل خلقة أعظم الخنازير
 وبقية أفراسه إذا حرقت عند من يقول يستعمل من أصل الخلقة إذا وصفته فأجواب مثل
 ذلك لا ينبغي إصافه إلى الإمام أبي حنيفة لأنه نظير أجسام الكفار فلا يطهر أو حواشي النار
 كجسدي في بطنه في توجيه أقوال العلماء أن شاء الله تعالى فلهذا يجب على كل مكلف أن
 يشكر الله تعالى على ما هداه من الهدى إلى حنيفته رضي الله عنه في الدين ليوسع على الناس بقا
 لتيسر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وجميع ما سألنا الله عنه ولم يعرض فيه
 لأمر ولا منى فهو عافية وتوسعة في الأمة فليس لأحد أن يحجم عليهم ثم إن وقع من علم بحججه
 في منزله كان على ميل الاستنزه والتورع كما ملى النبي صلى الله عليه وسلم أهل بيته عن الشر
 المحرم مع قوله صلى الله عليه وسلم عليه السلام لا تأثروا الرجال والعلماء أملاء الشارب على رعيته
 من بعده فلا اعتراض عليهم فيما بينكم المخلق واستنبطوا من الشريعة ليعلم الإمام أبو حنيفة
 رضي الله عنه فلا ينبغي لأحد الاعتراض عليه بكونه من أجل الأئمة وأقدم تدوين المذهب
 وأقرهم سندا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشاهير الفحول أكابر التابعين من الأئمة
 رضي الله عنهم أجمعين وكفي يلقي بأمثالنا الاعتراض على إمام عظيم أجهم الناس على جلالة
 وعلمه وورعه وهداه وعفته وعبادته وكثرة مراقبته لله عز وجل وخوفه من طول عمره
 ما هذا والله الأعمى في البصيرة لأن جميع ما وسع به علينا مما هو من توسعة الشارع بتقديروا علم
 انصرح الشريعة بذلك وهو من باب اجتهاد ونور قلبه إمام عظيم يوسع علينا بجهته مع شدة
 ورعه واحتياطه في دينه وشدة احتياجه إلى ما وسع به علينا كيف يسوغ لمسلم عاقل أن يعرض
 عليه مع شدة احتياجه هو الإمام وسع به الإمام عليه السلام لنهارا فأعلم ذلك وتأمله فإنه نفس
 وإياك أن تخوض مع الخائفين في عرض الأئمة بغير علم فتخسر في الدنيا والآخرة فإن الإمام
 رضي الله عنه كان متقيا بالكتاب والمستميتا من الرأي كما قلنا مناه لك في عدة مواضع من
 الكتاب من قلنت من هبه رضي الله عنه وجده من أكثر المذاهب احتياط في الدين ومن قال
 غير ذلك فهو من جهة أبا علي المنعبيين المتكبرين على أئمة الهدى بفهم السقيم وحاشي ذلك
 الإمام الأعظم من مثل ذلك حاشاه بل هو إمام عظيم متمم إلى إقرار المذاهب كلها الخبير في
 به بعض أهل الكشف الصحيح وتباعد عن الزوايا في زيادة كمال تقارب الزمان وفي عرض

عباد في قوله واقتوال تباعه وقد فسرنا قول امامنا شافعي رضي الله عنه الناس بهم عيال
 في الفتحة على الحقيقة رضي الله عنه ومن ضرب بعض ابناءه وحسب ليقول غير من الائمة
 يفعل ما ذلك والله سدى ولا جلوة بكلام بعض المتعصبين في حق الامام ولا يقولهم انهم
 جعله اهل الراي بكلام من يطعن في هذه الامم عند المحققين بشبه الخديايات واولا هذا الذي
 طعن في الامام كان له قدام في معرفتنا زعيم المجتهدين ودقة استنباطاتهم لقد قدم الامام انا
 في ذلك على غالب المجتهدين لبقاء مدرسته رضي الله عنه واعلم يا اخي انني ما لبسطت لك
 الكلام على ما قبل الامام في صفة اكثر من غيره الا زعم المتأخرين في دينهم من بعض طلبة المذهب
 الخاطلة انه فاتهم ربما وقعوا في تضعيف شيء من احوال الصنفاء مدرسته عليهم بخلاف غيره من
 الائمة فان وجوه استنباطاتهم من الكتاب والسنة ظاهرة لغالبة العلم الذين لهم قدام
 في تفهم ومعرفة هذا ذلك واذ بان لك تباري الائمة كلهم من الراي فاعلم بكل ما تحقه من كلام
 الائمة باشتراط صريح ولو لم تعرف مدرسته فانه لا يخرج عن احد من تلميذي الميزان ولا يخرجوا
 تكلوا انت من اهل مرتبة متناهية والتوقف عن العمل بكلام احد من الائمة المجتهدين
 رضي الله عنهم فانهم ما وضعوا قولهم من احوالهم الاجل المبالغة في الاحتياط لا يقسم ولا يفت
 ولا تفرق بين الائمة المذهب بالجليل والتعصب فان من فرق بين الائمة فكانه فرق بين
 المرسل كاهن ريانك في الفصول قبله وان تقاوت المقام فان العلماء ورثة المرسل وعلى حزم
 سلكوا في من اهلهم وكل من استمع نظره واشرف على عين الشريعة الاولى وعرف ضارعه اقوال الائمة
 ورأى هم كلهم بغضه فون احوالهم من بين الشريعة لم يبق عنده توقف في العمل بقول امامهم
 من كان لشريعة السابق في الميزان وقد تحققنا بذلك والله الحق فليس عندي توقف في العمل
 بربهم قال بها امام اذا حصل شرطها ابدل ومن لم يصل الى هذا المقام من طريق الكشف
 وجب عليه اعتقاد ذلك في الائمة من طريق الايمان والتسليم ومن فهم ما ذكرناه من هذا
 البيان العظيم يتقوله من رافى الخلف عن اعتقاده ان سائر الائمة المسلمين على هذا من ربه
 ابد او يقال لكل من توقف عن ذلك الاعتقادات هؤلاء الائمة الذين توقفوا عن العمل بكلام
 كانوا اهل علم منك واوضح يبين في جميع ما دونه في كتبهم لا نابعه واد دعبت انك علمهم
 بسبك الناس الى الجنون اوالكذب ومجاد وعناد وقد اتفق علماء سلفك تلك الاقوال التي لو اها
 انت ضعيفة ودانوا الله تعالى بها حجة ما تو افلا يفتح في علمهم ووعدهم جعل مثلنا زعم خفا
 مدراكهم ومعلوم بل مشاهد ان كل عالم لا يضع في مؤلفه عادة الا ما يقتضيه ضرورة وزعمه
 الادلة وقواعد الشريعة وحرره تحريرا الذي ذهب الجوهر فاياك ان تقبض نفسك من العمل بقوله
 من احوالهم اذا لم تعرف منزعه فانك عاين بانفسيتهم والعاين ليس من مرتبة الانحياز على
 العلماء لان جاهل بل اهل راى بجميع احوال العلماء ولو مرجحة او خصته بشرطها المعروف
 بين العلماء وشاكل بعضها بعضا ونفسك نفسك فريار ايتها اتقم في الكبار من غل وحسبك
 ومكر واستزاع باناس وعيلة فيهم واكل حرام فضلا عن الشبهات وغير ذلك من الكبار فاضلا

د عن الصفات والمكرهات ومن يقع في مثل ذلك فاني دعواه الورع وصل في حق تورع
د العل يقول لمجمل لا يعرف دليل ما هل والله الاجمالي وحجة جاهلية كيف يقع في ما عرف
دليل تحريم من الكتاب والسنة واجماع الامة ويتورعوا من كلام الله المحمدي فليتنا افع
زال تكدر من وقوعك في هذه الكبار كما زالك تكدر من تقليد غير امامك او من امرك
بالاشغال من من حيثك الى غيره وبالميت ذنوبك كلها مثل ذنوب امثالك من مذهب الى مذهب
او مثل عليك بقول ما لم تعرف دليل او عمل بقول ضعيف فاعتقادك يا اخي الصحة في كلامه
المحمدي اوجب عليك ما دمت لم تتكشف لك الحجاب ولم تقف على عين الشريعة الاولى التي تلتزم
منها قول كل عالم كما تعزم بيانه في فصل الامثلة المحسوسة وكل من نظر بعين الانصار وصحوة
الا اعتقاد وجد جميع مذهب الامة كانها نسيج من الكتاب والسنة سداها وجمع بينهما
واكمل لله رب العالمين

(فصل) قال المحققون ان الله لم يوضع الاحكام حيث شئوا بالاجتهاد بحكم الارض لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فكان ان للشارع صلى الله عليه وسلم ان يبيح ما شاء ويعتد به على قوم آخرين فذلك ان
العلماء ان يقولوا مثل ذلك فمعصية الله او عصيانه او غيرهما في باب وشيخ ذلك في باب آخر مع
اتحاد التعديل والباين نظار ذلك قولهم بوجوب الفسل على النفس لو كان الولد ميتا معتقدا ومعهم قوم
بوجوبه اذا الفت المرأة بينه او رجلاه فقط مع ان البلاء والرجل من مقتضى الاشراك فمن اعترض
عليهم في ذلك قلنا لان العلماء تابعون للشارع في ذلك دليل ما نقله الميتا في الخصائص
النبوية من انه صلى الله عليه وسلم اوجب على نفسه ما باعه لأمته وصور عليهم ما
باعه لنفسه باذن من ربه عن رجل اذ العلماء آمنوا به صلى الله عليه وسلم عشر عشرة من
فلا ينبغي لاحد ان يعترض عليهم اذا تناقض كلامهم في ابواب الفقهاء المتأد العلل والجمال
وبالعلمين

(فصل) في بيان بعض ما اطلعت عليه من كتب الشريعة قبل وضع هذه الميزان الشريفة
فتقدم في بيان ما في ذلك ان طلبت الاحاطة بها ذوقا اذ العلم قد يختلف عن صلبه ويحب عنه
مخلاف الذوق ولعل قلنا يقول من أين اطلع على هذه الميزان على جميع ما دونه المحدثون
من الاحاديث والفقهاء من المذهب في سائر اقطار الارض حتى قد ان يودعها كلها الى قلوب
ضعيف وتشديد فاذا اطلع على الكتب التي طاعتها وحفظها وشرحتها على مشايخ الاسلام من
الشريعة فربما سلموا واقتدى بي في مطالعة هذه الكتب التي اذكرها ان شاء الله تعالى وكلها اجمع
الى ثلاثة اقسام عظم متون وشرحا ومطالعة لنفسهم مراعاة العلماء في المذاهب كلت منها
(القسم الاول) في ذكر الكتب التي حفظها عن ظهر قلب وعرضها على العلماء فذكرت
كتاب المنهاج للنووي وكتاب الروض لابن المقرئ وعظم المروضة الاباب القضاء على الغائب
وكتاب جسيم النجاشي في اصول الفقه والدين وكتاب الفقيه ابن مالك في النحو وكذلك تخصص المختار
في المعاني والبيان وكتاب الفقيه العراقي في علم الحديث وكتاب التوضيح في النحو لابن هشام وكتاب

وصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن قولنا صلى الله عليه وآله وسلم
وقيل قوله صلى الله عليه وآله وسلم
وهو من انتم في الصفات والصفات
للذين والذين في الصفات والصفات
منهم من لم يطلع على الصفات والصفات
في قولنا صلى الله عليه وآله وسلم
ميتين بين يدي يميني
فاقول يا الله انتم في الصفات والصفات
انتم في الصفات والصفات
على علمين اول من اطلع على الصفات والصفات
كما قال الامام الشافعي والشافعي
لان كلام الشافعي في الصفات والصفات
عن التناقض في الصفات والصفات
الميزان في الصفات والصفات
احكام كل كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
مقابل من كل كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم على كل كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
الذين والذين في الصفات والصفات
شك في كل كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم لسانه ان كان مثل ذلك
لا يطلع على كل كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما في كل كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
شك في كل كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
سابق في كل كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم

القطبية

الشاطبية في علم القراءات وغير ذلك من المصنفات **القسمة الثاني** ما شهته على لعلماء
 فقرأت بحمل الله شرح جميع هذه الكتب على العلماء رضي الله عنهم من أقرأه بحث وتحقق
 حسنة طبعي ومن تقي فقرأت شرح المنهاج للشيخ جلال الدين المحلى على الاشياخ منهم يتجهم ابن قاضي عجلون
 مع مطالعته شرح الموجود في معشر مشهورات وقرأت شرح الروض على مؤلفه سيدنا ومولانا
 شيخ الاسلام زكريا كاملا وقرأت عليه شرح المنهاج أيضا وشرح البهجة الكبير وشرح القاري و
 شرح التقي وشرح رسالة القشيري وشرح آداب البحث واداب القضاء وشرح البخاري
 المؤلف وشرحه الشيخ شمس الدين الجوزي وكتاب القوة للاذري والقطعة والتكملة
 للزركشي قطعة السبكي من المنهاج وكتاب التوشيح لولد وشرح ابن الملقن على المنهاج والنبذة
 وشرح ابن قاضي شهبة الكبير والتهذيب وقرأت شرح الروض على الشيخ شهاب الدين الزملي وكنت
 أكتب على كل درس منها زوايد شرح **القسمة الثالثة** من زوايد المحامد وزوايد المنهاج وزوايد
 شرح المهذب وغير ذلك حتى كان الشيخ يتجهم من سرعة مطالعته هذه الكتب يقول لي ولا كتابات
 زوايد هذه الكتب كانت أظن أنك طالعت كتابا واحدا من هذه الكتب لما قرأت شرح الروض
 على مؤلفه شيخ الاسلام زكريا كنت أطلع عليه جميع المواد التي تسرت لي من القراءة وتخوير
 جميع عباراته من أصولها كلها حتى أحطت علما بأصول الكتاب التي استعمل منها في التمرح
 كالمهمان والمحامد وشرح المهذب والقطعة والتكملة وشرح ابن القاضي شهبة والرافع
 الكبير والبسيط والوسيط والوجيز وقناوى القفال وقناوى القاضي حسين وقناوى ابن
 الصلاح وقناوى القرطبي وغير ذلك وكنت أئنه الشيخ على عبارة عقلها مع اسفلت شئ منها وطلعت
 على التلخيص عشرة مسئلة ذكرها من زيادة الروض على الروضة والمحال انها مذكورة في الروضة
 في غير زوايدها والمحقق الشيخ شرح واطلعت على مواضع كثيرة ذكرها من المحامد زوايد
 غيره في المحامد والمحال انها من أقوال الأصحاب فأصلحها في الشرح وقرأت شرح ألفية
 ابن مالك كان لمصنفه المسمى بالبصير ابن أم قاسم والمكودي وابن عقيل والاشموني
 مرارا على الشيخ شهاب الدين الحسائي وغيره وقرأت عليه شرح التوضيح للشيخ خالد وكتاب
 المغني وحاشيته وغير ذلك وقرأت شرح الفيتا العراقي مرارا فقرأت شرح المؤلف على الشيخ
 شهاب الدين الرملي وشرحها للسفاوي على الشيخ أمين الدين الامام بجامع الغنوي ثم اخفصته
 وقرأت شرح جلال السيوطي وشرحها للشيخ زكريا عليه مرة واحدة وكذلك علوم الحديث
 لابن الصلاح وفتح النور وقرأت شرح جميع النجوا مع الشيخ جلال الدين المحلى وحاشيته
 لابن أبي شريف على الشيخ نور الدين المحلى وكنت أقرأ الحاشية والشرح عليه على
 ظهر قلمي اذا سئلت الكراس في البيت والشيخ نور الدين ماسك الحاشية وكان يتجهم من عني
 حفظي لذلك وحسن مطالعته وقرأت العنود وحاشيته على الشيخ عبد الحق السبكي على
 وقرأت المطول وفتحهم على الشيخ العلامة ملا علي العجفي باب القرافة وحاشيته وقرأت شرح
 الشاطبية للسفاوي وابن القاص وغيرهما على الشيخ نور الدين الجارقي وغيره وقرأت من

كتبت التفسير سوادها تفسير الإمام المفوى على شيخ الإسلام الشيخ شهاب الدين الشيشي
 الحنبلي وقرأت الكتب في حواشيه وتفسير البضاوي وحاشيته للشيخ جلال الدين السيوطي
 على صحيح الإسلام وكرهاه وواحدة وكتبت أطالع على ذلك تفسير ابن زهرة وتفسير ابن عادل
 وتفسير الكواشي وتفسير الواحدى الثلاثة وتفسير الشيخ عبد العزيز الديري الثلاثة وتفسير
 الثعلبي وتفسير الجلال السيوطي المسمى بالدر المنثور وغير ذلك ونشأت من قلوبى الحاشيات
 التى وصفتها شيخ الإسلام المذكور على تفسير البضاوي وقرأت شرح البخارى للشيخ شهاب الدين
 الفسطلاوى على مؤلفه المذكور وكتبت أطالع عليه تفسير القرآن العظيم لأجل ما فى
 البخارى من الآيات لأعرف مقالات المفسرين فيها وأطالع عليه أيضا شرح البخارى
 للمعافى بن حجر وشرحه للكرمانى وشرحه للمعنى وشرحه للبرماوى وغير ذلك وقرأت عليه
 شرح مسلم للإمام النووى وشرحه للقاضى عياض والقطوط التى شرحها الشيخ شهاب الدين
 المذكور على مسلم وقرأت كتاب الأهودى على شرح الترمذى لأبى بكر بن العربى المالكي
 وكذلك قرأت عليه كتاب الشفا للقاضى عياض وكتاب المواهب اللدنية فى الفهم المحلّة وغير ذلك
 من القسم الثالث مما فاطت على نفسي وكتبت أراجع الأشياء فى مشكلات فقهية على
 على الأئمة من الكتب المتقدمة كلها طاعت شرح الروم نحو خمس عشرة مرة وطاعت
 كتاب الأم للإمام الشافعى رضى الله عنه ثلاث مرات وكتبت أطالع عليه استدركات الأصم
 وتفسيره على شرحهم ونفا ليعلم وطاعت مختصر الترمذى وشرحه الذى وضعه عليه شيخ
 الإسلام زكريا كذا مرة وطاعت مسند الإمام الشافعى رضى الله عنه مرات والحماوى مرة
 واحدة وطاعت كتاب المحلى لابن نوم فى الخلاف العالى وهو بلا تون مجلدا وكتاب الملل والمحل
 له وكتاب العللى مختصر المحلى للشيخ عفى الدين بن العربى وطاعت الحماوى لما وردى وهو عشر مجلدات
 وكذلك الأحكام السلطانية له مرة واحدة وطاعت فروع ابن الحنابلة وكتاب الشامل لابن
 الصباغ وكتاب العدة لابن المحلى الجوينى وكتاب المحيط والفرقى له مرة واحدة وطاعت
 الزاوى الصغير مرة واحدة وطاعت شرح المذهب للنووى والقطعة للسبكي عليه
 نحو خمسين مرة وطاعت شرح مسلم للنووى خمس مرات وطاعت المهمات والاعتقادات
 عليها مرتين وطاعت التاج من مرتين ونصفا وطاعت الفوت للأدعى والتوسط والفقه له مرة
 واحدة وطاعت كتاب العدة لابن الملقن والحجالة وشرح التبيين له مرة واحدة وطاعت تفسير
 الجلال بن نحو ثلاثين مرة وشرح المنهاج للجلال المحلى نحو عشر مرات وطاعت فتح البارى من البخارى
 مرة وشرح العيني مرة وشرح الكرماني ثلاث مرات وشرح البرماوى مرتين والتفهم للنزكسى
 ثلاث مرات وطاعت شرح الفسطلاوى ثلاث مرات وشرح مسلم للقاضى عياض مرة وللدارسى
 مرة وطاعت تفسير البغوى ثلاث مرات والحازن خمس مرات وابن عادل مرة والكواسى ثلاث
 مرات وتفسير ابن زهرة ومكى مرة واحدة وتفسير الجلال السيوطى الماء فو نحو ثلاث مرات
 وطاعت الكتب فى حواشيه نحو حاشية الطيبي وحاشية التفتازانى

وحاشية ابن المنيذ عليه ثلاث مرات وعرفت جميع المواضع التي وافق عليها أهل الاعتزال
وجمعها في جزء وطالعت على الكشف أيضا البحر الحلي جيان وأغراب السمين وأغراب
السفاحي وطالعت تفسير البضاوي مع حاشية الشيخ زكريا عليه ثلاث مرات وطالعت
ابن النقيب المقدسي وهو مائة مجلد وطالعت تقاسير الواحد في الثلاثة وتقاسير عبد الغني في
الثلاثة كلهم مائة مرات وطالعت من كتب الحديث ما لا أحصى له عدد في هذا الوقت من المسانيد
والأجزاء كموطأ الإمام مالك ومسند الإمام أحمد ومسانيد الإمام أبي حنيفة الثلاثة وكتاب
البخاري وكتاب مسلم وكتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي وصحيح ابن خزيمة
وصحيح ابن جبان ومسند الإمام سعيد بن عبد الله الأزدي ومسند عبد الله بن حميد
وإبني دنانير ومسند الفردوس الكبير وطالعت معاجم الطب في الثلاثة وطالعت من
الجوامع للأصول كتاب ابن الأثير وحوامير الشيخ جلال الدين السيوطي الثلاثة وكتاب السيرة
للبيهقي ثم اختصرتها وقد قال ابن الصلاح ما له كتب في السنة حجم للرد من كتابي السنن الكبرى
للبيهقي وكان له ليرتلك في سائر أقطار الأرض حديثا لا وقد وضعه في كتابه انتهى وهو من أعظم
أصول التي استمدت منها في الجمع بين الأحاديث في هذه الميزان كما سبق في الفصول وطالعت
من كتب اللغة صحيح الجوهري وكتاب النهاية لابن الأثير وكتاب القاموس وكتاب تهذيب
الاسماء واللغات للنووي ثلاث مرات وطالعت من كتب أصول الفقه الدين خوسبعين
مؤلفا واحطت علما عليه أهل السنة والحجفة وباعية المحقرلة والقدرية وأهل التشيع من
عزلات المنصوفة المتفصلين في الطريقت وطالعت من فتاوى المتقدمين والمتأخرين إلا أنني
له عدد أكتاوى القفال وفتاوى القاضي حسين وفتاوى الماوردي وفتاوى القرطبي وفتاوى
ابن المحلاد وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى ابن عبد السلام وفتاوى السبكي وفتاوى
البليقي وكل من هاتين الأجزاء مجلدات وطالعت فتاوى شيخنا الشيخ زكريا وشيخنا
الشيخ شهاب الدين وعزاد ذلك كفتاوى النووي والكبرى والصغرى وفتاوى ابن
إبراهيم وفتاوى ابن أبي شريف وغير ذلك ثم جمعتها كلها في مجلد باسقاط المتداخل منها
وطالعت من كتب القواعد قواعد ابن عبد السلام الكبرى والصغرى وقواعد العلائي وقواعد
ابن السبكي وقواعد الزركشي ثم اختصرتها معني الإيجاز وطالعت من كتب السيرة كثيرا
كسيرة ابن هشام وسيرة الكلاعي وسيرة ابن سينا والناس وسيرة الشيخ محمد الثاني معي جميع
كتاب في السيرة وطالعت كتاب المعجزات والخصائص للجلال السيوطي ثم اختصرته وطالعت
من كتب المنقوش ما لا أحصى له عدد الآن كالقوت لأبي طالب المكي والوفاة للحارث المحاسبي
ورسالة التشييد والأجلاء للقرطبي وحوارف المعارف للشهرستاني ورسالة النور لسبكي وجل
الزاهد وهي مجلدات وكتاب منحة الله لسيد محمد الغفرى وهوست مجلدات وكتاب الفتوحات
الملكية وهي عشر مجلدات ثم اختصرتها وطالعت كتاب الملل والمحل لأبي خرم كذا مرة
وعرفت جميع العقائد الصحيحة والفاسدة ثم رقت الهمة إلى مطالعة تقييد كتب الملل والأديان

فطاعت من كتب المالكية التي عليها العمل كتاب المدونة الكبرى فاحفظ منها فطاعت
 الصغرى وكتاب ابن خزيمة وابن رشد وكتابنا شرح رسالة ابن أبي زيد التنائفي والشيخ جلال الدين
 ابن قاسم وكتابنا شرح المختصر لميرام والتنائفي وغيره وابن الحبيب وكنة أراجه في مشكلاتها
 ابن قاسم والشيخ شمس الدين اللقاني وخواه الشيخ ناصر الدين واحطت علما على الفتوى في
 من هبهم وما آفروا به الإمام مالك عن بقية الأئمة من مسایل الاستنباط وطاعت من كتبت
 الحقيقة شرح القدوري وشرح فهم البحران وشرح الكنتي وقاوى قاضي خان ومنظومة
 الشنف وشرح الهداية وحقن دماء أفاضلها الحافظ الزيلعي وكنة أراجه في مشكلاتها
 الشيخ نور الدين الطرابلسي الشيخ شهاب الدين بن السبلي والشيخ شمس الدين الغزي و
 غيرهم وطاعت من كتب الحنابلة شرح المحرق وابن بطة وغيرهما من الكتب وكنة أراجه
 مشكلاتها شيخ الإسلام الشيباني الحنبلي وشيخ الإسلام شهاب الدين الفتوي وغيرهم من هذه
 المطالعة كانت ينبغي وبين الله تعالى وبارك الله تعالى في وفقه فهدى أما استقصيته في هذا الوقت
 من الكتب التي طالعها ومن شك في مطالعتها من الأقران فليأتني بأي كتاب يشاء من هذه الكتب
 ويقرؤه علي أنا أجعله لي غير مطالعة فان الله تعالى على كل شيء قدير وقد أخبرني سيدي علي
 المصنفي رحمه الله تعالى أنه قرأ في يوم وليلة ثلثمائة ألف نسخة وستين ألف خلقه هذا الكلام لي
 رضى الله عنه وذكر الشيخ جلال الدين السبوي رحمه الله تعالى أن عمر بن جبر الطبري جاسيه
 الجبار قبل موته على ألف رطل جرد وثلاثة أطنال انتقى وقد كنت أطالع الجزء الحامد من شرح المهذب
 أو المهيأ وأكتب زوايده على درسي في الروضة في ليلة واحدة وكان غالباً قرأني يظن
 أنني تولت الاشتغال بالعلم لكوني كنت لأحضر روساً شياخهم ويقولون لو أن فلاناً دام
 على الاشتغال بالعلم كان من أعظم المفتين في مصر الآن وكنة أراجه وروسم في بعض الأوقات
 أفلام بحث ولا أتكمه ولا استشكل مسألة من المسائل لكوني أعرف المنقول فيها فطالعها يا أخي
 مثل ما طالعته من هذه الكتب أن أردت الإحاطة بأقوال العلماء كلها والحمل لله
 رب العالمين وللمشعر في الحجم بين الرعايت الشريفة وتنزيلها على مرتبتي الشريفة للطرق
 من تحقيقه رتبته يدعها يقول الإمام الشافعي وغيره أن أعمال أكثر من يحملها على ما بين
 أمولى من الغلو أحدهما فأقول وبالله التوفيق من الرعايت التي خلفت العلماء رضى الله عنهم
 في معناها حديثاً يليق مرفوعاً خلق الله تعالى الماء طهوراً لا ينجس شيء ويثبت اليه بقى أيضاً
 عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في التين قرمة طيبة
 وماء طهور ثم توضأ صلى الله عليه وسلم به صلى مع حديث ابن جابر وغيره الماء طهور لا ينجس شيء
 إلا ما غلب على طبعه ولو أنه ورجمه ومع حديث أبيه بقى مرفوعاً المصعبين الطيبين وضوء المسلم ولو لى
 عشرين سنين حتى يجبل الماء فاذا وجد فيلحسه حيلة فانه خير من ثلثين الأول لحققان والحديثان
 الآخران مشهوران فخرج الأمر على ما بيني وبين من قد روى الماء الخالص أو المتغير
 بسببه أو بوطر غير وزيد فيدان يدينهم بالتراب فالمراد بالبين الذي قال الإمام أبو حنيفة يعني

الوضوء به بقا الشارح والمخرج المجلد الفقام كان المراد بسلم ليس بجامع لقوله في حديث
عبد الله بن مسعود عن مرة طيلة وملطوي فافهم ومن ذلك قول صلى الله عليه وسلم
في حديث مسلم وغيره في الشاة الميتة هل أخذتموها بأذن عفتوه فانتفعلت بهم قوله صلى الله
عليه وسلم في حديث أبيه في عن عبد الله بن حكيم أنه قال كتب اليك رسول الله صلى الله عليه
وسلم قبل موته بشهر أو بأربعين يوما لا تتفغوا من الميتة بأذن ولا بعصر في الحديث الأول
فيه التحفيف على من احتاج الى مثل ذلك الجلد بقرينة ان الشاة كانت يلمونه وهي من الفقراء
كما في بعض طرق الحديث وكانوا يفتدونها بها عليها الحديث الثاني محمول على من احتاج الى مثل
ذلك من الأغنياء وأصحاب الرفاهية فراجع الحديثان الى مرتبة الميزان من تحفيف وتشديد
ومن ذلك قول صلى الله عليه وسلم في حديث أبيه في ادقنوا الاظفار والدم والشعر أنه ميتة مسع
حديث أبيه في أيضا مرفوعا لئلا يسهل الميتة لئلا يسهل الميتة لئلا يسهل الميتة لئلا يسهل الميتة
غسل بالماء ففي الحديث الأول نجاسة الشعر الذي على الجلد الذي يوضع وفي الحديث الثاني اخذ
متجسس يظهر بفصل بالماء وبقال الحسن والحجة لمجد يث مسلم في ذبائح البرية والجوس من قوله
صلى الله عليه وسلم في جلد ذبائحهم دبا عظموا فقتل الشعر الذي على الجلد فيجمل الحديث
للاول على أهل الرفاهية الذين لا يحتاجون الى مثل ذلك ويحلى الثاني على المحتاجين الى مثل
من ذوى الحاجة نظرا لما تقدم في أهلية الميتة فراجع الحديثان في شعر الميتة الى مرتبة
الميزان في التحفيف والتشديد ومن ذلك قول صلى الله عليه وسلم في منع الادها بما في عظم
العاج كما رواه مسلم وغيره عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذى
من السباع مع حديث أبيه في عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشتري
لقطة فلا دة من عصب وسوارين من عاج ومع حديث أبيه في أيضا عن أنس كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يمشي بالليل في الحديث الأول منه استعمال عظم العجل وفي الحديث الثاني
وما مع جواز استعماله فيجمل الأول على الذين يجدون غيره أو على استعماله فيما فيه رطوبة ويحتمل
الثاني على أهل الحاجة اليه واستعماله في الشوق للحاج فراجع الامر الى مرتبة الميزان من تحفيف
وتشديد ومن ذلك حديث المسور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بمزادة من
فراة المشركين فأسقى أحياها منها وحديث أبيه في عن جابر بن أنس وامر رسول الله صلى
الله عليه وسلم فضيذب من كل أنية المشركين واسقيتهم وضمتهم بها فلا يجار عليتها مع حديث
أبيه في عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يني عن الشرب من
أواني المشركين وفي رواية للشيخين أن أبا شبله قال قال رسول الله أنابا أرض أهل كتاب أفتا كل
في أنيةهم فقال صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غير أنيةهم فلا تأكلوها فيها وان لم تجدوا غيرها
فأغسلوها وكلوها ففي الشق الأول التحفيف وفي حديث عائشة التشديد فقط وفي حديث أبي
ثعلبة التشديد من وجه التحفيف من وجه التحفيف في حق من وجد غير أنيةهم والتحفيف في
حق من لم يجد غيرها كما ترى فراجع الامر الى مرتبة الميزان لكن في حديث أبيه او ما يدل على

أن الامور وقع حيث علم بحجاسة آياتهم فليتناول + ومن ذلك حديث البهقي مر فوعا لا وروى
 لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه من حديثه أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى
 صلاته أملا حتى يسبح الوضوء كما أمر الله تعالى انتقى والمراد بقوله كما أمر الله تعالى يعني في القرآن
 وليس فيها أمر الله تعالى التسمية على الوضوء فحق الحديث الأول المستدل به في الصحة والكمال
 وفي الثاني التخييف فوجه الحديثان إلى ما تبقى الميزان أن كسبائي بسطه في الجمع بين
 أقوال المجتهدين + ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البهقي من توعدا
 فليتم بعض واستشفق مع حديث مسلم مر فوعا عشر من الفطرة وحدها المصنعة و
 الاستشفاق فالحديث الأول مشدد لما فيه من صيغة الأمر والحديث الثاني مخفف فوجه
 الأمر إلى ما تبقى الميزان + ومن ذلك حديث ابن عباس الذي رواه البهقي أن ابن عباس
 كان إذا توضأ قضى قبضتين يملأ ثم يقض يده فسمع به راسه وأذنيه ثم يقول هكذا كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ مع حديثه أيضا باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ الأذنين يملأهما الماء الذي أخذ له رأسه وكان عمر إذا
 توضأ يعيد أصبعيه في الماء ليسبح بهما أذنيه فالحديث الأول فيه تخفيف والحديث الثاني و
 جعل ابن عمر فيما تشدد به فوجه الأمر إلى ما تبقى الميزان + ومن ذلك حديث البهقي عن المسند أنه روى
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم عليه وهو يتوضأ فلم يرد عليه صلى الله عليه وسلم السلام
 فأتاه ما توبع ما بعد فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من وضوئه قال انه لم يعبه وإن الله عليه
 الأمانى كرهت أن أذكر اسم الله تعالى إلا على الطهارة مع حديث مسلم عن عائشة قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يدرك الله تعالى على كل أحيائه فالحديث الأول مشدد والثاني مخفف
 فيصل الأول على أهل الكمال في الأدب والثاني على من دونهم فوجه الأمر فيما إلى مرتبة
 الميزان + ومن ذلك حديث البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أيها
 حديث البهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبول وهو جالس قال عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه لا تلبس ثوبا قبل أن يبول ما ن قال الأول فيه تخفيف فقد صلى الله عليه وسلم لبيان
 الجواز والحديثان الآخران فيما تشدد به بالنظر كمال أهل كمال الأدب والعبادة وحال غيرهم
 فوجه الأمر إلى ما تبقى الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين مر فوعا من استحب فليوتر وحديث
 البهقي إذا استحب أحدكم فليستحب ثلاثا مع حديثه أيضا من استحب فليوتر من فعل فقد أحسن
 ومن لا فاحرج فالحديثان الأولان فيما تشدد به والحديث الثالث فيه تخفيف فوجه
 الأحاديث إلى ما تبقى الميزان + ومن جعل الوترية في الحديث الثالث صلى يكون من الوترية أو لا
 فهو راجع إلى موته أن تشدد وكذا قلت رواية أنه صلى الله عليه وسلم رد الوترية وقال النبي صلى الله
 تشدد به بالنسبة لم شئت هذه الزيادة ومن ذلك الاستيفاء بالقراب لم يثبت فيه شيء عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وإنما جاء عن الصحابة والتابعين فبعضهم منه فشد وبعضهم جوز مخفف
 ومن ذلك حديث البهقي وغيره مر فوعا العتقان وكاء السنة فمن نام فليوتر أو لم يوتر فليوتر

جعل يمينه يمينه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتضنه من خلفه وهو جالس فيحيط برأسه
 فقال يا رسول الله وجب على عضو قال لا حتى تضع جنتك فالاول عام في تقض وقعود النائم
 وهو جالس متمكنا والثاني في عدم تقض وضوء من قام جالسا وعليه فخل الاول على حال
 الا كما برهن أهل الدين والورع ويحل مثله على حال غيرهم فخرج الامر الى مرتبة الميزان تخفيف
 وتشد يد + ومن ذلك تفسيره صلى الله عليه وسلم قوله تعالى ولا تسمة النساء بغير الجماع
 بقوله لما حرمت قلت أو لمست مع حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 يقبل بعض نساءه فيخرج للصلاة ولم يتوضأ فالحديث الاول يشير الى تقض الوضوء باليسر الثقيل
 والثاني صريح في عدم التقض فيحل التقض على حال من لا يملك اليه وعدم التقض على من ملك + ربه
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان على قياس ما قاله العلماء في نظيره من قبلة الصائم وكذلك
 الحكم في الملبوس + ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث اليه في وغيره موقوف عام
 اذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ وفي رواية فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية لمن مس فرجه
 فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية اليه في أيما امرأة مس فرجها فليستوضأ مع مثل طلق بن عدي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين سأله عن مس ذكره هل هو الايضق فقلت فالحديث
 الاول بطريقه مبتدأ محمول على حال الا كما بر حديث طلق تخفف محمول على حال غيرهم بدليل
 كون طلق كان راجعا لابل قوم وقد كان على بن أبي طالب يحنى لله عنه يقول لا بالي مست
 ذكرى أو ما ذكرني فرجم الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث اليه في وغيره ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم احتجم فضلى ولم يتوضأ مع حديث اليه في مرفوعه اذا قاء أحدكم في صلاته
 أو قلس أو رغب فليستوضأ ثلثين على معنى من صلاته ما لم يتكلم فالاول تخفيف والثاني
 مشد وكذا ذلك القول في حديث الفقيه في الصلاة الذي رواه اليه في من أن عي وقم في حفة
 واليه صلى الله عليه وسلم في الصلاة فضحك لواء من الصحابة فامر النبي صلى الله عليه وسلم من
 صلحت ان يصلي الوضوء والصلاة مع قول فقهاء المدينة وغيرهم من الصحابة انه يصلي الصلاة
 دون الوضوء هو رجع الى مرتبة الميزان + ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه في حديثه صلى الله عليه وسلم ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم فخر مكة بوضوء واحد في رواية اليه في ان صلى خمس
 صلوات بوضوء واحد مع حديث البخاري وغيره عن أنس رضي الله عنه ان رسول الله صلى
 كان يتوضأ عند كل صلاة وكان أحسن ما يكفيه الوضوء ما لم يحدث فالحديثان الاول والثاني
 فيهما التخفيف الحديث الثالث فيه التشديد بل يتوصل الى الله صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك مخرج
 الامر الى مرتبة الميزان + ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما في ترك البصق والاستنشاق
 في غسل الجنابة اعادة الصلاة مع قول الحسن لا يصلي الا في الاول مشد والثاني تخفيف + ومن
 ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائشة من ناء واحد
 من الجنابة قالت فكان بيدي قبلي في روايته تختلف أيدينا فيه مع حديث اليه في وقال رجلا
 فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني أن تغتسل المرأة بفضل ظهور الرجل أو يغتسل الرجل

بفضل ظهور المرأة فالحديث الأول يعنى التخييف والتخفيف والثاني يعنى التثديد فخرج الأمر إلى
 مرتبة الميزان وذلك لأن قول عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يغسل الرجل ولا يغسل
 حتى يغسل الرجل وطوبى له ولا يغسل فهو يرجع إلى التثديد والتخييف + ومن ذلك
 حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يغسل الجنابة قبل أن ينام وتارة يتوضأ
 ينام مع حديث أبي هريرة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينام وهو جالس
 ولا يغسل ماءً فيحتمل أنه لا يغسل ماءً أصلاً ويحتمل أنه لا يغسل ماءً لغسل فالحديث الأول مشدّد
 والثاني مخفف + ومن ذلك حديث أبي هريرة عن عمار بن ياسر قال أثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم في التيمم عيسى بن مريم والكنين وفي رواية أخرى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لما
 حين سأله عن التيمم بعد أن كان تمسك في التراب إنما كان يلقيك هكذا أثر ضرب
 بيدك الأرض ثم تفرغ منها ثم مسح وجهه وكفيه ثم لم يجاوز الكوع مع حديث أبي هريرة أيضاً أنه
 مسح يديه إلى المرفقين فالحديث الأول مخفف والثاني مشدّد وهو أقوى إذا القياس أن يكون
 البطلان من الشيء على صورته فخرج الأمر إلى التثديد والتخييف + ومن ذلك حديث الشيخين
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسل جماعة من الصحابة في طلب قلادة لعائشة كانت
 فقدتها فادركتهم الصلوة فهدأوا بغير ضوء فلما أتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم شكوا ذلك
 إليه لم ينكر عليهم صلى الله عليه وآله وسلم مع حديث أبي هريرة لا يقبل الله تعالى صلاة بغير طهور
 فكما أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر عليهم حين صلوا لحمة الوقت فكذلك غيرهم إذا علم الحكم
 والتواب فالحديث الأول مخفف في أمر الطهارة مشدّد في أمر الصلاة والحديث الثاني مشدّد
 في أمر الطهارة ولكل منهما وجه فخرج الأمر إلى الميزان + ومن ذلك حديث أبي هريرة
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤمر المتيمم المتوضئين وكرم ذلك على ابن عمر رضي الله
 عنهما ابن عباس يجمعه من الصحابة وهو متيمم وبه قال سعيد بن جبير والحسن وعطاء والزهرى
 فالأول وأما غيره فتشديد وإنه لا يبرئ منها التخييف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان + ومن
 ذلك حديث أبي داود في المراسيل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغتسل في أي ياقة على منكبيه
 لم يصبها الماء فأخذ خضلة من شعر رأسه فغصوها على منكبيه ثم مسح يده على ذلك المكان وحسن
 أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح رأسه بفضل ماء كان في يده مع حديث عطاء عن
 ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأخذ بكل عضو مما جدد
 فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويحتمل أن الماء الذي عصره صلى الله عليه وآله وسلم من شعره
 كان من ماء الغسل الثانية أو الثالثة فرجعت إلى التثديد بهذا الاحتمال إلى واحدة + ومن
 ذلك حديث مسلم مرفوعاً أن أولم الكلب في أناء أهل كرم فلذبة فمضضه سيم مرات أحداهن
 بالتراب بمكات ثلاثه وابن عباس أبو هريرة يفتون الناس مع حديث أبي هريرة فغسلوا ثلاثاً
 أو خمساً أو سبعاً فالأول مشدّد والثاني مخفف فيجهد الأول على التقدير على السبعم ويجهد
 الثاني على العاجز عنها + ومن ذلك حديث مالك وغيره مرفوعاً أن الهرة ليست ينجس وقول

عاشته رضي الله عنهما أيت رسول الله صلى الله عليه وسلم تنوصنا بفضلهما مع قول أبي هريرة رضي الله
عنه يغسل الأمان من الهرم يغسل من الكلبة في روايته عنه إذا ولغ الهرم في الأمان غسل مرة
أو مرتين بعد أن يقرأ فاتحة الكتاب الأولى فيه التحفيف ومقابلته من قول أبي هريرة رضي الله عنه
فيه الشغل يد أن كان أبو هريرة رأى في ذلك شيئاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فرجع الأمر إلى المرتبة
الميزان ومن ذلك حديث البيهقي فروها ما أكل لحم فلا بأس بشوره وفي روايته له أيضاً
لأنه من بول ما أكل لحم مع الأحاديث التي تعطي النجاسة في سائر أبواب الحيوانات فلا وكل
تحقيق والأحاديث مقابلته مشددة فرجع الأمر في ذلك إلى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث
الماء طهور لا ينجس شيء وفي رواية الماء طهور كله لا ينجس شيء رواه البيهقي وغيره ثم قال هو
المخصوص بالإجماع أنما تغير بالنجاسة فهو نجس قبل الإجماع وأكثر إزجيم الحديث قبل الإجماع
والإجماع إلى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
جعل الماء الحنف ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للفقير الحديث بجميع طرقه حديث
البيهقي رضي الله عنه عن فرقة قال جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ولو استودت
لناذلي يحيى المسيح على الحنف وفي رواية له وإيم الله لو مضى السائل في مسئلة لجهلها خمساً
وفي رواية للبيهقي عن أبي عارة رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أمس على الحنفين قال نعم
فقلت يوماً قال ويومين قلت قال ثلاثة قلت يا رسول الله وثلاثة قال نعم وما بعد ذلك
وفي رواية قال نعم وما سئتلت وفي رواية قال نعم حتى عن سبعة قال صلى الله عليه وسلم نعم ما بعد ذلك
حديث مسلم وغيره فيه تشديد وحديث البيهقي بجميع طرقه فيه تحفيف ويعجز حل الأول على
حال الإكابر والثاني على حال غيرهم وبالعكس من حيث قوة حياة الأبدان وضعفها بفعل
الطاعات والمعاصي فرجع الأمر إلى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن معمر رضي الله
عنه إذا تمخرق الحنف ونزع منه الماء من مواضع الوضوء فلا تحس عليه قول الثوري أمس على الحنف
ما تعلقا بالقدم وإن قرأوا فالكل كانت خفاف المهاجرين والأضرار حرقته مشقة فقول
معمر فيه تشديد وقول الثوري فيه تحفيف ولم أجعل في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم إلا ما ورد في غير الحرم الذي لم يجد المغلين ووجد الحنفين من أمر صلى الله عليه وسلم المحرم
أنه يقطعهما أسفل من الكعبين فإن في ذلك دلالة على أن الحنف إذا لم يغتسل جميع القدم فليس
هو حنف يجوز المسح عليه فرجع الأمر في ذلك إلى المرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشافعيين
غسل الجمعة واجب على كل محتلم وحديث البخاري إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل مع حديث
البيهقي فروها من توضأ يوم الجمعة فيها أو نعمت ونجرت عن الفريضة ومن اغتسل فالتغسل
أفضل فالأول فيه الشغل يد والثاني فيه التحفيف وحمل بعضهم الأول على من كانت راحته تود
الناس الثاني على من ليس له راحة كرجحة فرجع الأمر إلى المرتبة الميزان قال بعضهم وأما خصص
الله صلى الله عليه وسلم وجوب الغسل بالاحتلام لأنه هو الذي يظهر منه الصنات الذي يوذى الناس أو
يضرب جسده بارتكاب المعاصي ومن شأن الغسل أن يزيل القدر وينعش الأبرز فلذلك أمر

المختلعة ومن ذلك اليه بقي وخبره على الحائض أصنعوا كل شيء إلا الجماع مع حديث عائشة
أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يبشر بالحائض إلا من وراء الثوب أو بالاذن أو به اليه بقي فالأول
فيه التحفيف والثاني فيه التشديد وحل بعض العلماء الأول على من يملك تجريبه والثاني على من
عانت أربعة فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك قول ابن عمر عذرة في المستحاضة أنها
تغتسل من الظهر إلى الظهر وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها تقتل عن كل يوم مضلا
واحد مع قول علي وابن عباس رضي الله عنهما توفضا المستحاضة عند كل صلاة وكانت
أوصيته بثلث تغتسل عند كل صلاة من قبل صلتها لا بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
فهو بين تحفيف وتشديد فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان

وفصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الأخبار والأثر من كتب الصلاة

من ذلك حديث اليه بقي عن ابن عباس رضي الله عنهما في أمامة جبريل بالنبى صلى الله عليه وسلم
إن جبريل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء حين غاب الشفق وأنه صلى به في المرة
الثانية حين مضى ثلث الليل الأول وقال الوقت ما بين هذين يعني ما بين مغيب الشفق إلى ثلث
الليل الأول مع حديث ابن عباس أيضا وقت العشاء إلى الفجر فالحديث الأول فيه التشديد
لأمامته خروج الوقت بمعنى الثلث الأول من الليل وفي الثاني التحفيف لتأخوه إلى طلوع الفجر
فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان وكذلك القول في حديث أمامة جبريل بالنبى صلى الله عليه وسلم
في صلاة العصر والصبح وقوله فيها الوقت ما بين هذين مع قوله عليه السلام في العصر وقت العصر
مالم تغرب الشمس مع قوله في الصبح مالم تظلم الشمس فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك
قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن إلا متوضئا وقيل أنه من قوله أبي هريرة مع حديث عائشة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل أحيائه ومع قول إبراهيم النخعي كانوا لا يؤذن
بأسا أن يؤذن الرجل على غير طهر وفي رواية موضوعه فالحديث الأول مشدد والثاني مالمع
تحفف فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث اليه بقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم قال من أذن فهو يقيم وفي رواية إنما يقيم من أذن مع حديث أيضا في قصته سلب
مشقة عتمة الأذان أن عبد الله بن زيد قال يا رسول الله أرى الويل لي في كيفية الأذان ويؤذن
بلال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقم أنت ففي الحديث الأول تشديد وفي الثاني
تحفيف فرجهم الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث مسلم وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يحرم بين الأذان والأقامة لكل صلاة ليلة المنزلة مع حديث مسلم أيضا
أنه صلاها بهاذان واحد واقتبلين ومع حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم
صلى المغرب والعشاء بأقامة واحدة لكل صلاة ولحميد في الأولى وفي رواية
ولحميد في واحدة منهما قال اليه بقي وهي أصح الروايات عن ابن عمر فالحديث
الأول وما وافقه فيه التشديد ومقابله فيه التحفيف فرجهم الأمر في ذلك
إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث اليه بقي عن عائشة رضي الله عنها

وفي روايته لما لك اذا اكبر للركوع مع حديث اليه في عن قوله في حديثه قال لا بد من ركعتي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة وقم يديه فركعا يصير وم قول ابو مسعود لما جعل بالكتابين لأهل بيت بكر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فركعتهم واحدة ومعلوم ان ذلك في حكم المرفوع فالحديث الاول مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى ما يلقى الميزان ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ديننا لك الحمد وقوله كان عبارة عن دوام ذلك وبه قال علي وابن سيرين وعطاء والوردية مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ديننا ذلك الحمد وفي رواية اليه في اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فليقل من خلفه ديننا لك الحمد مع اخذ الشافعي حيث استحب للمؤمنين الجمع بين الاثنين فالاول مشدود والثاني مخفف بالنظر لما هو المفضل فمن رأى الامام واسطه بيده وبين الله تعالى في الاجازة عن كونه تعالى قبل حل المؤمن قاله رينا ذلك الحمد على ذلك ومن حجب عن حل المشهد قال سمع الله لمن حمده فقاؤ لا يقبل حمله فوجع الامر الى ما يلقى الميزان ومن ذلك حديث اليه في وغيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد تقم ركبته قبل يديه واذا رفع رقبته قبل ركبته وفي رواية لابن داود فاذا نهض نهض على ركبته واعتمد على فخذه مع حديث ابن داود واليه في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد احدكم فلا يترك كليله البعير ويعنه يديه ثم ركبته فالحديث الاول مشدود والثاني مخفف باقتضاه على يديه اذا قام من السجدة فرجع الحمد يتان للمتابع الميزان ومن ذلك حديث اليه في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بوضع الكفين في السجدة يعني مكشوفتين وحديثه ايضا شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حوائض مضاء في جاهدنا واقتضاها فيمكنهم حديث اليه في عن بعض الصحابة انه كان يسجد على الف والاطويل الكمين للشفقة في اواخر يديه وكان الخضر يقول كان الصحابة يصلون في بشا اتهم ورايتهم وطيا لستم ما يخرجون ادينهم وروى اليه في انه صلى الله عليه وسلم صلى وعليه كساء ملصق يصنم يديه عليه فقيه بود الحصباء وفي رواية شيعي بالكساء بود الارض بيده ورجله فاليك الاولان مشدودان وساقا لهما مخفف فرجع الامر الى ما يلقى الميزان ومن ذلك حديث البخاري وغيره في صفة قيام النبي صلى الله عليه وسلم عن الجالس عن مالك بن الحويرث انه كان يصل للناس صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس ثم اعتمد على الارض مع حديث اليه في عن عبد الله بن عمر انه كان اذا رفع رأسه يرجع من سجدة الى سجدة على صدره وقوميه ويقول انما كان صلى الله عليه وسلم يقو بمعتمدا على يديه من أجل ضعف يكان به فالحديث الاول مخفف والثاني مشدود فرجع الحمد يتان الى ما يلقى الميزان ومن ذلك حديث اليه في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قفل في الصلاة وضع ذراعه اليمنى على ركبته ورفع أصبعه اليسارية فلأهلها شيئا وهو يدعوا لها كما مع حديثه ايضا عن ابن حجر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه اليمنى ثلثا يدين عوبها ومع

حديثه ايضا فروى عن ثعلبة في الصلاة مرة مرة للشيطان قالوا ولحقف والشيطان
 مشدد وسياق توجيههما في الجمهورين أقوال الأئمة فرجع الأمر لم يبق الميزان + ومن ذلك
 حديث الشيخين عن عبد الله بن مسعود قال سئل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التشديد في بين
 يديه كما علم في السورة من القرآن الحقيقتان لله إلى أخوه مع حديث عمر بن العاص أن عمر بن
 الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قلنا الإمام أن ركعة من صلاته ثم أحدث قبل أن يتشهد فقد تمت
 صلاته وفي رواية فأحدث قبل أن يسلم فقد جازت صلاته فالأول مشدد والثاني مخفف
 فيحصل الثاني على حال أصحاب النهر رأت والأول على غيرهم كما هو الغالب على الناس فرجع الأمر
 إلى الجمهور الميزان + ومن ذلك حديث مسلم عن أبي موسى الأشعري قال كان أول ما تكلم به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس للتشهد الحقيقتان لله إلى أخوه مع حديث أبيه في عين
 جابر وعن عمر في إحدى الروايتين عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الناس
 بسم الله وبالله الحقيقتان لله إلى أخوه فالأول مخفف بقرآن التسعة والثاني مشدد
 بذكر ما فرج الأمر إلى م يبق الميزان وقال البخاري حديث جابر خطأ فقل ذلك يرجع الأمر إلى
 مراتبة واحدة كالحديث الذي ورد فرج + ومن ذلك حديث أبيه في وغيره السابق
 مرفوعا لصلاة الأيفاقية الكتاب مع حديث الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه واليه يفتي مرفوعا
 من صلى خلفهم فان قراءة الإمام لم تقرأه قلقت وهذا محمول على حال الأكابر الذين يحتملون
 نقولهم على حضرة الله تعالى إذا سموا قراءة أمامهم كما كان من يقرأ القرآن بعد قراءة أمه كما يأتى
 فيقول على حال من لم يحتم بقوله على حضرة لم يقرأه أمه وبالأول قال ابن عباس وباب مسعود
 وابن عمر مع آخر من الصحابة والتابعين وفي حديث أبيه يفتي مرفوعا إلى أن كثر في ذلك
 وراء أمه كما قالوا أجل يا رسول الله قل لا تفعلوا الأفعال التي لا صلاة لمن لم يقرأ بها
 وفي رواية لا تقرأوا شيئا إذا جهرتم إلا بالقرآن انتهى وقال الخطاء فيكون أن على المشايخ
 القراءة يفاليس فيه الإمام دون ما يجهر فيه فرجع الأمر إلى م يبق الميزان + وسياق في توجيه
 الأقوال أن أباحيفه رحمه الله تعالى كان يكتب عن القراءة بذكر اسم الله تعالى في الصلوة ويقرأ
 قوله تعالى وذكر اسم ربك فصلح أن ذلك محمول على من يحصل به جميعا العلياء ذكر اسم ربك +
 ومن ذلك حديث أبيه في وغيره عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كنت شهر ليد عوس على
 قومه ثم قومه إلا في الصبح فلم يزل يفتي فيه حتى فارق الدنيا وفي رواية البخاري أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كنت في الوعدة الأخيرة من الصبح حين ما قال سمع الله لمن حله مع حديث أبيه
 عن عبد الله بن مسعود أنه قال ما كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلاته
 وعن أبي نخل قال صليت خلف عبد الله بن عمر صلاة الصبح فلم يفتي فقلت لا أراك تفتي فقال
 ما أحفظ عن أحد من أصحابنا فالأول مشدد والثاني مخفف عند من لا يقول بالشيخ فرجع الأمر
 إلى م يبق الميزان + ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا عن عروة مع حديث الشيخين أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حصر الأزارع عن فخره فالأول مشدد والثاني مخفف ويصح أن يكون

الاول تشريعا لاهل المروعات والثاني لاحادته فخرج الامر به الى امر يتلى الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في الثوب الواحد فقال لا والحكم ثوبان مع حديث مسلم مرفوعا لا يصلح أحدهما في الثوب الواحد فالاول لمحقق والثاني مشدود فخرج الامر الى امر يتلى الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجد في الصلاة شيئا فقال لا يصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا مع حديث البيهقي مرفوعا اذا قام أحدكم في صلاة أو قلس فليصرفه فليغضضه فليغسل على ما مضى ما لم يتكلم فالاول لمحقق والثاني مشدود فخرج الامر الى امر يتلى الميزان والقلس هو غلبة النقي فمكة الحديث اذا استقاء أحدكم أو غلبته فهو نظير حديث من ذرعه النقي على رأسه وان اختلف حكم الصيام مع الصلاة + ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن جابرا أوردك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فمسا على الله عليه وسلم بيده الى الارض يورده عليه مع حديث البيهقي وغيره ان المصلي يوردها السلام فالاول لمحقق والثاني مشدود فخرج الامر الى امر يتلى الميزان ويصير حل الاول على ما بوللينا من الملوك والامراء والثاني على غيرهم من الاساقفة من اليتامى لا يعرف رد السلام عليه + ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا يقطع صلاة الرجل اذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل المرأة والكمار والحلب الاسود مع حديث مسلم وغيره ايضا عن عاتكة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة من الليل انا مقترنة بين يميني القيلة كاعتراضي المجازاة ومع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي والحجارة ترمي بين يديه والحلب يمر بين يديه لم يزعجه ومع قول عثمان وملي رضي الله عنه لا يقطع صلاة المسلم شيء فالاول مشدود والثاني لمحقق عند من لا يقول بالنسب فخرج الامر الى امر يتلى الميزان + ومن ذلك حديث الامام الشافعي رحمه الله تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى في بيته ثم جاء الى المسجد اذ اجبت فصل مع الناس وان كنت قد جهلت في بيتك ونظاؤك من الزنا حديث الآخرة باعادة الصلاة في جماعة مع حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا صلاة في يوم مرتين وفي رواية لا صلاة مكتوبة في يوم مرتين حتى كان ابن عمر اذا جاء والناس في صلاة مكتوبة به يجلس لا يصلي معهم ويحفل أن يكون المراد لا تصلوا صلاة مكتوبة في يوم مرتين أو لا تصلوها مرتين خوفا ان يأتي من بعدكم فيعتقد أنها فرض عليكم أو لا تصلوها مرتين على اعتقاد أنها فرض عليكم ثانيا فان الحديث الذي يأمر بالاعادة في الجماعة مشدود والثاني لمحقق فخرج الامر الى امر يتلى الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن الحسن انه كان يقول من نسي القنوت في الصبح او في الوتر سجد للسبح قياسا على من قام من ركعتين فلم يجلس مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بالناس فلم يقبض قال البيهقي ولم ينقل عن أحد من الصحابة انه تراء القنوت ثم سجد للسبح ولا حله أبدا فالاول مشدود والثاني لمحقق فخرج الامر الى امر يتلى الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم شهد بعد سجدة في السجود ثم سلم مع جيل

ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً إذا ساء أحدكم المسجد فليقلب نعليه فلينظر إليه فليخشع
 وجهه فيه حينئذ فيلسمها بالامرئ ثم ليصل ويتأخر حديث البيهقي عن أم سلمة رضي الله عنها أنها
 سألت عن المرأة تقيل ذيلها وتخشى في المكان القدر فقالت أم سلمة رضي الله عنها قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يطهر ما بعده وفي رواية له عن الهريزة رضي الله عنه قلنا يا رسول الله
 أن نؤيد المسيح فخطا الطريق فقلت فقال النبي صلى الله عليه وسلم الطريق يطهر بعضها بعضاً وفي
 حديث البيهقي مرفوعاً أن طوطم أحدكم ينقلبه في الأذى قال التراب له طهني انتهى مع ما أخذ
 به الإمام الشافعي وغيره مما يعطى وجوب غسل الثوب والغسل إذا تجسس من القدر في الأرض
 فالأول مخفف والثاني مشدد فخرج الأمر المرتبقي الميزان ومن ذلك حديث مسلم عن
 عائشة رضي الله عنها قالت لقد رأيتني أقول للمني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكا وفي رواية له
 وفي مرفوعة أخرى البيهقي لقد رأيتني وأنا أصيبه يعني المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم وإذا جفحتته مع رواية البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان إذا أصاب ثوبه المنى غسل ما أصاب منه ثوبه ثم خرج إلى الصلاة وأنا
 انظر إلى أثر المني في ثوبه ذلك في موضع الفصل فالأول مخفف والثاني مشدد سواء كان الفصل
 للجاسة المنى وللنظافة فخرج الأمر المرتبقي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن
 أعزباً بال في المسجد فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن يصيب عليه نذوب من مله مع قول أبي قلابة
 من كبار التابعين ومع قول الإمام أبي حنيفة زكاة الأرض بلبسها فالحديث الأول مشدد والأخر
 مخفف ولولا أن أباحنيفة وأبوقلابة رأيا في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما قالوا وصرح بعضهم برفع فخرج الأمر المرتبقي الميزان ومن ذلك حديث الحاكم وقال
 أنه على شرطه الشيخين مرفوعاً من سمع الذاء من جرات المسجد وهو صحيح من غير ذكر فلم يجب
 فلا صلاة له وكان على رضي الله عنه يقول لأصلاة لجرا المسجد إلا في المسجد فقتل له من جاز
 المسجد فقال من سمع المنادى فقال البيهقي وقد روي ذلك مرفوعاً مع ما ورد من تقريبه صلى الله
 عليه وسلم بعض الصحابة على صلواته وحده في بيته ولم يأمر بالعادة فالأول مشدد والثاني
 مخفف فخرج الأمر المرتبقي الميزان ومن ذلك قول ابن عباس يها رواه البيهقي لا يؤمر بالعلام حتى يغتسل
 مع حديثه عن عمر بن سلمة أنه كان يؤمر فومس في القرابض والنجاسات في المساجد وكان يمسح
 أو يستسني فالأول مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر المرتبقي الميزان ومن ذلك حديث
 البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصفيحة فأمراً أن يعيد
 الصلاة مع حديث البخاري أن أبا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركم دون
 الصفيحة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الله حرصاً ولا تقل فالأول مشدد والثاني مخفف
 فخرج الأمر المرتبقي الميزان ومن ذلك حديث حذيفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

ان يقوم الامام فوق ويبقى الناس خلفه وفي رواية لم يروها الا يصلي الامام على النبي صلى الله عليه وآله
 مع رواه البيهقي عن صلواته صلى الله عليه وآله قال كنت أصلي أنا وأبو هريرة فبقي ظهر النبي صلى الله عليه وآله
 الامام وذلك في المكتوبة فالاول متعدد والثاني مخفف ويصح حمل الاول على من فعل ذلك
 تكبر والثاني على غير ذلك فرجح الامر الى موتبق الميزان + ومن ذلك حديث
 البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين
 رجلين قال جماعة من الصحابة والتابعين وحديث البيهقي مرفوعا ليس على ما دون
 الحسين جمع حديث البيهقي عن أم عبد الله الدوسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا بقعة وقال علي بن ابي طالب رضي الله عنه لا جمعة
 ولا شريق الا في مصراعهم ونحو ذلك من الآثار فالاول ومعه مخفف من حيث علم الوجوب و
 الثاني ومعه مشد من حيث الوجوب فوجم الامر الى موتبق الميزان + ومن ذلك حديث الترمذي
 والبيهقي وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر في الصلوة في عيد الفطر والاضحى
 سبعا في الاولى وخمسا في الثانية سوى تكبيرة الصلوة مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في الاضحى والفطر اربعا تكبيرا على الجأزة وكان عبد الله بن مسعود
 رضي الله عنه يقول التكبير في العيد خمس في الاولى واربع في الثانية فالحديث
 الاول مشد والثاني مخفف في العود فوجم الامر الى موتبق الميزان + ومن ذلك حديث
 مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الكسوف في كل ركعة اربع ركعات
 وفي رواية خمس ركعات وفي رواية ثلاث ركعات مع حديث البخاري انه صلى الله عليه وآله وسلم
 صلى لكسوف الشمس يوم مات ابنه ابراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وقال ابن
 عباس رضي الله عنهما المراد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى لكسوف ركعتين في كل
 ركعة ركوعان فالاول مجيب طرق مشد والثاني مخفف فرجح الامر الى موتبق الميزان + ومن
 ذلك حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان لا يصلي للزلازل اذا وقعت ولا
 غير هاتين الايات كالظلمة او موت احد من اهل البيت او غيرة ان عليا رضي الله عنه
 صلى للزلزلة ست ركعات في اربع سجعات وخمس ركعات وسجعتين في ركعة وركعة وسجعتين
 في ركعة وثبت مثل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه ايضا كما ثبت عنه انه خسا من المابلغة
 ان امارة من اوجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ماتت فقيل له ذلك فقال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اذا نيم آية فاسجد واوى آية أعظم من هاب ازل ولب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان
 ذلك قبل طلوع الشمس فاشعر رضي الله عنه مخفف واقر على ومعه مشد ويصح حمل الشك
 على من تؤثرفه الايات ويعظم علة الخوف من الله فيكون السجود كالماء الذي يصب على النار
 يخفف حوها والا على من لم يكن عنده كل ذلك الخوف فرجح الامر الى موتبق الميزان + ومن
 ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا بين الرجل وبين الشربة ولكن تركت الصلاة زاد في
 رواية البيهقي فمن تركها فقد كفر مع ما ورد في الاحاديث بعد كفر الكفر الذي يخرج به

عن الامام قال اول ما تشاهد في الحديث من ضعف فوج الامم الى موت النبي الميزان ٤ ومن ذلك
حديث البخاري وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع شهيداً واحداً بهم ولم يصب عليه
ولم يعطوا امر حديث البيهقي وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على شهيداً واحداً
كان الحديث الاول هو الثابت كان محققاً وان كان الحديث الثاني هو الثابت كان مشكوكاً وان
كان الحديثان ثابتين حملت الصلاة على انها على جماعة ما توابعه القضاء الحرب وعلى الدعاء فقط
ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعاً اذا رايتم الجازة فخذوا حتى تختلفكم وتوضم زد في رواية
البيهقي وان لم يكن احداً منكم ما شئتم ما روى الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مرته
جنازة فقام لها فحينئذ الجنازة يهودي فقال ايتها نفسا في مرة للبيهقي فقامت للملك فقام
ذلك من الامور المشكوك في اتيانها مع حديث الشافعي ومالك ومسلم ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يقوم للجنازة ثم ترك القيام فلم يكن يقوم لها اذا رآها فان لم يثبت ان هذا تابع
لالاول فهو محقق والا لا يشترط فوج الامم الى موت النبي الميزان ٤ ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي وكبراً رباعاً وروى البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى على قنبر فكبوا رباعاً وعنه ذلك من الاحاديث مع حديث مسلم وعنه ان النبي صلى الله عليه
وسلم كبر خمساً في صلاة صلى بعض اصحابه صلى على رضى الله عنه على سهل بن حنيف فكبوا
عليه ستاً ثم انقضى الى الناس قال انه من اجل بدو في رواية البيهقي ان علياً صلى على ابي قتادة
فكبر عليه سبعاً وكان يدرى ان الجلاء وكثر الصلوات على ان التكبير اربعاً فان لم يثبت تسعاً
نراهم على الاربع فالاول محقق والباقي مشكوك فوج الامم الى موت النبي الميزان ٤ ومن ذلك حديث
مسلم وعنه عن عتبة بن عمار قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيها
ان يصلي فيها من الموتى فبين موتاً تأخذ منها وحيداً تصيب النقص المعز وجنتي تغرب مع حديث
مسلم وعنه ايضاً من دفن صلى الله عليه وسلم كثير من اصحابه ليلا وتقريره لهم على ذلك ومن
ما نقل عن عتبة بن زيد لم اذكره في الليل فقال قد دفن ابو بكر بالليل فالاول محقق والثاني
مشكوك لمن يفتي المشتقة في الليل فوج الامم الى موت النبي الميزان ٤ ومن ذلك حديث البيهقي ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم تسليمته واحلة مع حديثه ايضاً عن عبد الله
بن ابي اوفى انه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم عن عيسى وبارك كالصلاة ذات الوتر
وسجد فالاول محقق والثاني مشكوك وكذلك القول في حديث البيهقي عن ابي امامة
بن سهل انه كان اذا صلى على جنازة سلم تسليماً خفيفاً مع حديثه ايضاً ان ابن عمر كان
اذا صلى على جنازة ليسم من بلبه فوج الامم الى تحفيظ وتشد يدكم في
الميزان ويصير حمل الحجر على الاقوياء من الناس وعدم الجهر على من اش
فيه الحزن على ذلك الميت وعمته الحشية والخوف فلم
يستطع الجهمون ما كان عليه السلف السالك حتى ربما كان
احدهم اذا صلى على جنازة لا يقدر على المشي فيرجعون به في القس ٤ ومن ذلك حديث

فوج الامم الى موت النبي الميزان ٤ هو صلاة الجنازة والتخفيف هو الدعاء فقط ٤

مسلم وفيه مرفوعاً عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على سهل بن بيهق ع
 في المسجد فلما أنكر بعض الناس ذلك قالت ما أسهر ما نسى الناس روى البيهقي أن يابن
 وعمر صلى عليهما في المسجد مع عبد النومة عن الهروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى
 على جنازة في المسجد فلا شيء له قال صالح فكانت الجنازة توضع في المسجد فرائت أرب
 هويوة إذا الرعيد موضعها إلا في المسجد الضرف ولم يصح عليها الحديث الأول ومعه
 والثاني مشدود فخرج الأمر إلى المرتلي الميزان أن لم يثبت استحرام أهل الكلبين شيئاً في توجيهم
 ذلك في الجمع بين أقوال المذاهيب ومن ذلك حديث مسلم مرفوعاً فإذا وجت فلا تكلمين
 بالكينة قالوا وما الوجود يارسل الله قال إذا مات من حديث البخاري عن أنس أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لعن جعفر وزيد بن حارثة وعبد الله بن حارثة وعيناة قتلة فاني مع خيرهم
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قتلاً من فكي وأبكي من حوله ثم عث البيهقي أن عمر
 انتمر نساء يسكن من الجنازة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فليكن دعوهن يا عمر فإن العابر
 بأكية دامعة النفس مصابة والعهد قويب ومع الحديث الثابت عنه صلى الله عليه وسلم أن
 الله لا يعذب بالعم العيون ولا يجزئ القلب لكن يعذب مجزاً وأما إلى سانه أو يوم فالحديث
 الأول مشدود بالبعة البلاء إلى الموت فقط والثاني مخفف بالبعة البلاء قبل الموت وبعده
 فخرج الأمر إلى المرتلي الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن أم عطية قالت فحينما عن ابتاع
 الجنازة ولم يرهم حينما حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى شوبة جلوساً
 ينظر من الجنازة قال أتحمل فتمن يحمل قلن لا قال قلن فتمن يدي قلن لا قال فتنسفن
 فتمن يحمل قلن لا قال فاربعين ما زورات غير أجود أو مع حد يشأ أيضاً أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رأى فاطمة راجعة من غزوة لاهل صيت فقال لها والذى نفسي بيده لو بلغت
 معهم الكلداء لقتلوا ما رأيت الكعبة حتى يراها جديك فقول أم عطية ولم يغير مر
 علينا فيه تخفيف وقوله ما زورات غير أجورات وما بعده فيه للتشديد في المنق فخرج الأمر
 إلى المرتلي الميزان

وفصل في أمثلة مرتلي الميزان من الزكاة إلى الصوم فمن ذلك ما رواه البيهقي عن ابن
 عمر قال ليس في مال العبد ولا المكاتب زكاة حتى يقبوع قولاً أيضاً حين شل هل في مال
 المملوك زكاة فقال في مال كل مسلم زكاة في مائتين خمسة فما زاد في الحساب في مائتين درهم
 فضنة فالأول مخفف والثاني مشدود ليصح حمل الأول على من كان عبد الأهل الشمة والبخل
 والثاني من حيث عموم ما للعبد على من كان عبد الأهل الكرم والسخاء من حيث أن الزكاة
 متعلقة بعين ذلك المال لا بالمكلف مع أن الرقيق عبد لله كما أن سيده عبد لله وكما
 أن سيد العبد مستخلف في مال الله فكذلك العبد مستخلف في مال سيده الأصغر فرجع
 الأمر إلى المرتلي الميزان ومن ذلك حديث أودو البيهقي وغيرهما في الصدقات عن
 معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث إلى اليمن قال خذ الحب من

الحب والشدة من الغفر والبعر من الابل والبقرة من النجوم حديث البيهقي عن طاووس قال قال
 معاذ بن جبل اني اقول بحديثي وليس اخذ منكم مكان الصدقة وفي رواية مكان الجزية فانه
 همون عليهم وجزيلهم بالدين فالاول مشدود لتقصيد على اخذ الواجب من عين كل جنس
 ونقله في بعض الاحاديث الى بدل معين في الحيوانات والثاني مخفف لانه من الجنس
 غير الجنس من المتقومات فربما الامر الى مرتبة الميزان ان لم يثبت نسخ لاحدى الروايتين
 ثم وتصح رواية الجزية مكان الصدقة فتدور وليدتها في ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 امر على ناقة مستنة في ابل الصدقة فغضب وقال قال تل الله صاحب هذه الناقة فقال يا رسول
 الله اني اردت ان تباعد بين من موافق الصدقة قال نعم اذ وفي رواية ان رأى في ابل الصدقة
 ناقة كومة فسال عنها فقال المصدق اني اخذتها بابل فسكت فقيه جواز اخذ القيمة في
 الزوات ومن ذلك حديث الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على
 المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وفي رواية للبيهقي وغيره مرفوعة ليس في الخيل والرقى ركاة
 الا ركاة القطر الرقيق مع حديث مسلم وغيره مرفوعة ما من صاحب غنم ولا ضئمة لا يؤدى منها
 حقها الا ان ياتى يا رسول الله بالخيل قال الخيل ثلاثة هي رجل ورجل ورجل فمروا على رجل ستر
 قامة الذي هي له ستر فجل رطبها في سبيل الله ثم لم يبق حق الله في ظهورها ولا رقامها في
 لا ينسى حق الله في ظهورها وبطونها في مسرها وبسرهما ومعدنهما حديث البيهقي مرفوعة في الخيل
 السائمة في كل فليس دينار ومع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب انه ضرب على كل فرس دينار
 دينارا فالاول ما معه مخفف بالضرورة والثاني وما معه مشدود فربما الامر الى مرتبة الشريعة
 ومن ذلك حديث البيهقي عن أبي موسى ومعاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهما لما اجتمعا
 الى اليمن لا تأخذا في الصدقة الا من هذه الاصناف الاربعة الشعير الحنطة والزبيب والتمر
 مع حديث الشافعي ومالك عن ابن شهاب الزهري في الزيتون العشر يؤخذ من عصر زيتونه يوم
 يعصر فيها سقطت السماء والانهاد وكان بعلا العشر فيها سقى برشاء الناضج نصف العشر
 وبه قال عمر بن الخطاب في المصحة خمسة اوسق فيعصرهم يؤخذ من عشر زيتية فالاول مخفف والثاني
 مشدود فربما الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن ابن عمر ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال العسل في كل عشرة اراق رزق وفي رواية له ان رجلا قال يا رسول الله ان
 نحمل قال اذ العشر قال يا رسول الله احمل حبل فجاء له مع ما رواه الشافعي ومالك ان رجلا جاء
 الى عمر بن عبد العزيز فقال هل على في العسل صدقة قال ليس في الخيل ولا في العسل صدقة
 وبه قال علي ومعاذ والحسين فالاول مشدود والثاني ومعه مخفف ان لم يثبت نسخ ومن ذلك
 رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقة وروايته عن علي بن ابي طالب
 بقول صدقة وبه قال عطاء وقال ليس في فروع من الخضراوات صدقة والغواصة كلها صدقة
 في مائة صدقة مع حديث مسلم وغيره فيما سقطت السماء والبيوت وكان عتريا ابي يسعق من اصحاب
 العشر ثم كل نبات فالاول مشدود والثاني مخفف فربما الامر الى مرتبة الميزان

من ذلك رواية مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب ليس في الحل زكاة مع رواية البيهقي
عن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن من من قبلك من سئلوا المسلمين أن
يهدقوا حلهم قال عبد الله بن مسعود إذا بلغ ذلك مائة درهم فالأول مخفف والثاني مشد
فخرج الأمر إلى تقي الميزان ، ويصير حمل الأول على حل المرأة الفقيرة عرفاً والثاني على أهل
التزوة والغنى ، ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن عمر وغيره أنهم كانوا يقولون من أسلف
مالاً فعليه زكاته في كل ما إذا كان في يد ثقة وفي رواية عن ابن عمر وعثمان ما كان من دين
في يد ثقة فهو بمنزلة ما في أيديكم وما كان من دين مظنون فلا زكاة فيه حتى يفضيه
مع قول عطاء وغيره ليس عليك في دينك زكاة وإن كان في يد يدي وبه قال عمر وعائشة ونحو
الأول مشد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى تقي الميزان ، ومن ذلك حديث البخاري و
غيره عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة رمضان صاعاً من تمر
وصاعاً من شعير وفي رواية صاعاً من طعام وصاعاً من شعير أو صاعاً من تمر وصاعاً
من فطاء وصاعاً من زبيب حديث البيهقي وأبو داود وصحاحهما وصاعاً من دقيق فالأول
مشد ومن حيث يمين إخراج الحب والثاني مخفف كما ترى فخرج الأمر إلى تقي الميزان
ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا طعمت المرأة
من بيت زوجها غير مفسدة فلها أجورها وله مثله وفي رواية وللغان مثل ذلك بما اكتسب له
بما أنفقت لا ينقص بعضهم أجور بعض شيئاً مع رواية البيهقي عن البراءة أنه سئل عن المرأة
من بيت زوجها قال لا لأمن قوتها ولا أجر بيتها ولا يجمل لها أن تصدق من مال زوجها إلا
وغير ذلك من الأثقال فالأول مخفف على المرأة والثاني مشد فخرج الأمر إلى تقي الميزان
، ويصير حمل الأول على زوجة الرجل الكريم الراعي بذلك وحل الثاني على زوجة
الفيحل ، ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا تسألوا الناس شيئاً فمن سأل الناس أو ماله
مكثراً فاعلم مثل جبراً فليستقل منه ، وليكثر مع حديث البيهقي وغيره عن الفراء رضي
الله عنه أنه قال النبي صلى الله عليه وسلم سألت يا رسول الله قال لا ولكن كنت
سائلاً ولا بد فاسأل الصالحين وفي رواية المسائل كدوس وفي رواية خوش وفي
صاحبها يوم القيامة فمن شاء بقي على وجهه ومن شاء تركه إلا أن يسأل الرجل في أهله
لا يجده منه بداً وإذا سلطان ومع حديث البيهقي أيضاً ما لم يعط بأفضل من الأخذ إذا
احتاجاً فالأول فيه تشديد ومقابله فيه تخفيف كما ترى فخرج الأمر إلى تقي الميزان

الميزان ،

فصل في أمثلة مرتب الميزان من الصيام إلى الحج ، ومن ذلك ما روى مسلم عن عائشة
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتينا فيقول هل منكم من مثله قالوا لا فيقوله أنى صام
وفي رواية فيقول إذا صوماً مع رواية الشافعي والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه أنه كان
يدأله الصوم بعد ما زالت الشمس صام ومع قول ابن مسعود وأحدكم بالخمار أو يأكل أو يشرب

قالوا ومنه بانقطاع النية قبل الزوال والناسي مخفف يجعل النية قبل الزوال بعدة الى قريب
 الخروج دليل من اوجب تبييت النية في صوم القتل قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت
 الصيام قبل الفجر فلا صيام له فريح الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث ابي الهيثم
 عن عائشة انها اشكته من صوم اليوم الذي يفتل فيه فقالت لان اصوم يوما من شعبان أحب
 الى من أن افطر يوما من رمضان مع حديث ابي الهيثم عن أبي هريرة مرفوعا اذا مضى للمصنف من
 شعبان فامسكوا عن الصيام حتى يدخل رمضان وفي رواية اذا اشتمت شعبان فلا تفطروا
 وفي رواية ابي الهيثم عن أبي هريرة قال قال رسول الله أن يجعل شهر رمضان بصوم يوم أو يومين
 الا رجلا كان يصوم صياما فائقا على صيامه مع قوله في هريرة من صام اليوم الذي يفتل فيه
 ففقه غصوبا القاسم صلى الله عليه وسلم قالوا لم يخفف في الصيام من شعبان والثاني مشهور في
 منه صيامه وسياق توجيه هذا الحديث لا يرتفع في الجمع بين قولهم فريح الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حينا
 في رمضان من جماع غير احتلام فيذكر الفجر فيفطس ويصوم مع قوله في هريرة رضى الله عنه
 في رواية ابي الهيثم من صام حينا فطرد ذلك اليوم فان لم يبيت نسخ قوله في هريرة بريح الامر الى
 مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث أبي الهيثم في قوله في هريرة مرفوعا من ذرعه الفجر وهو في غير
 عليه قضاء وان استغفله فليقض مع رواية ابي الهيثم عن ابي الهيثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم قضاء فاطم ومعه رواية ايضا مرفوعة لا يقطر من قاء ولا مقيء لم يقطر من قاء ولا مقيء لم يقطر
 ومشد ومفصل فريح الامر الى مرتبتي الميزان كما ترى + ومن ذلك حديث ابي الهيثم مرفوعا
 ليس من البر الصيام في السفر مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام
 في السفر في السفر في السفر مع رواية مسلم عن ابي سعيد الخدري قال كنا نقوم مع رسول الله
 في رمضان فاما الصائم وما المظفر فلا يجعل الصائم على المظفر ولا المظفر على الصائم ثم روي
 من وجب قوة صيامه فان له حسن ورون أن من وجب صومه فافطر فان ذلك حتى كان
 الحسن ابن مالك يقول المسائل ان افطرت فحضرته الله وان صحت فحضرته الله قالوا لم يخفف والثاني
 مشدد ولو في أصل شق حديث التخصيص فريح الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث ابي الهيثم
 عن حسين بن الحارث الجعفي قال سمعت خطيب مكة يقول عهد النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم ان شئت للرؤية فان لوتره وشهد شاهد عدل شكتا بشهادته قالوا ان
 من هو صلى الله عليه وسلم وعني وشهد هذا المعنى الامر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يبيده الى
 رجل قال ابي الهيثم هو ابن عمر مع حديث ابي الهيثم أن عمر بن الخطاب الواعظ ابن عازب قلا
 تهاذه رجل واحد ففلا لرمضان وامر الناس بصيامه قالوا لم يخفف من حيث اشتراطه
 في اليهودي مخفف من حيث الصوم واشتبا بالعلم فريح الامر الى مرتبتي الميزان + ومن ذلك
 حديث الشيخين عن عائشة مرفوعا من مات وعليه صيام صام عنه وليه مع رواية ابي الهيثم
 عن عائشة وابن عباس ليعلم أحد عن أحد وفي رواية عن عائشة لا تفطروا عن موتاكم

وأطعموا عنهم قالوا لا تخفف بالصوم والثاني مسألة في الأكل والاعتناء في حق
 أهل الزاوية والعتيق فان الأكل من الصوم فوجع الأمر إلى موتى الميزان ومن
 ذلك رواية اليعاقبة عن عائشة وكلى عينة بن الجراح أنها قالت يقولون من كان عليه قضاء وصوم
 فان شاء فصلاه مفرقا وان شاء متتابعاً مع حديث اليعاقبة عن أبي هريرة مرفوعاً عن كان
 عليه صوم من رمضان فليسر له ولا يضطرب بذلك قال علي وابن عمر قالوا لا تخفف في التتابع من
 فوجع الأمر إلى موتى الميزان ، ومن ذلك رواية اليعاقبة عن عمر بن عبد الله بن أبي رافع أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالاشم وهو صائم وكان يقول عليكم بالاشم فان لم يكن
 المصير ينبت الشعر مع حديث البخاري في تاريخه واليعاقبة عن أبي النضر قال حدثني
 أبي عن جدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكتحل بالماء وأنت صائم كتحل لبس
 الاشم يكلو البصر منبت الشعر قالوا لا تخفف من حيث الأكل في الصوم والثاني مشد
 فوجع الأمر إلى موتى الميزان ، ومن ذلك حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أحجم وهو صائم فمحدث البصر مرفوعاً فطر الحاجم والمحجوم قالوا لا تخفف والثاني مشد
 أن لم ينبت الشعر وسواء في توجيه ذلك في الجموع بين أقوال أئمة المذاهب فوجع الأمر إلى موتى
 الميزان ، ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جلساً فأكل منه وقال قد كنت أصبحت صائماً مع عائشة أنها قالت أكلت إحدى البتات فليس وقد
 أصبحت صائماً فقال صلى الله عليه وسلم قبيح وافق يوماً ما كان فان ثبت أمره لها بالقضاء فلي
 الأول تخفف والثاني مشد فيغفل الدرب لا الوجب وثمة وعليه فوجع الأمر إلى موتى الميزان
 ومن ذلك رواية اليعاقبة عن عائشة وابن عباس وغيرهما الاعتكاف لا يصوم مع حديث
 اليعاقبة عن ابن عمر مرفوعاً ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه قالوا لا مشد
 والثاني تخفف فوجع الأمر إلى موتى الميزان

رفضل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الكتاب الميسر من ذلك حديث مسلم وغيره في
 حديث الإسلام أن جبريل عليه الصلاة والسلام قال يا محمد ما الإسلام قال أن تشهد أن لا إله إلا الله
 وأن محمداً رسول الله وأن تقبل الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتمر وتعتزل من الجنائز
 وتنزع الوضوء وتصوم رمضان الحديث مصدق اليعاقبة عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله
 أبي شيخ ليس له بيت طيمم الحج والعمره ولا الطعن قال الحج عن أبيك وأعمرك وكان عبد الله بن
 عون يقرأ أو تموا الحج والعمره لله فحيى بجهنم الحج انتهى مع حديث اليعاقبة مرفوعاً الحج جهنم
 والعمره نظوء وحديثه عن جابر قال قلت يا رسول الله العمرة وبجنته وفريضة الكفرا بفضة الحج
 كمال لوان تعمر خير لك وكان الشعبي يقرأ أو تموا الحج والعمره لله أي بوضع العمرة ويقول هو تطوع
 قالوا لا مشد في العمرة والثاني تخفف فوجع الأمر إلى موتى الميزان ، ومن ذلك حديث مسلم
 عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس المعصرات المشبهات وهي محقة ليس يتهاز عمران
 ورواية اليعاقبة أن عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالعصم الخفيف وهي محقة مع رواية

داود وغيره أن امرأة جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبي صغير فقال لها رسول الله
 إنني أريد أن أبيعك في هذا الغلام قال لا قال فأمرني فيه فالأول محقق والثاني مشدود ولما
 شق التقصيل فخرج الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك حديث مسلم فروعا أيا يصلي
 حج فقد قضت عنه حجة ما دام صغيرا فإذا بلغ ففعله حجة أخرى مع قول بعض الصحابة
 إن كان قاله عن وقوف أنه لا يلزمه حجة أخرى بعد البلوغ فالأول مشدود والثاني محقق فخرج
 الأمر إلى مرتبقي الميزان

فصل في أمثلة مرتبقي الميزان من كتاب البيع إلى الخراج ومن ذلك حديث مسلم وغيره
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الله صلى الله عليه وسلم قال من اشتري شيئا لم يره فهو بالخيار إذا رآه أن شاء أخذه وإن شاء
 تركه وكان ابن سيرين يقول إن كان على ومعه فله فقد لزمه فالأول مشدود من حيث شموله لما لم
 يره والثاني إن صح الحديث فيه محقق فخرج الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك
 حديث الشيخين فروعا المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفق أو لا يبيع
 الخيار وفي رواية لمسلم ما لم يتفق أو لا يبيع ما لم يتفق أو لا يبيع ما لم يتفق أو لا يبيع
 صفقة أو خيار فالأول محقق لأن فيه التخيير بعد العقد وقبل التفريق وأمر عمر رضي الله عنه
 مشدود إن صح لأنه لم يجعل لهما بعد الصفقة خيارا فخرج الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك
 حديث مسلم وعمر إن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز بيع القمح في سبيل إذا بيع فالأول مشدود في عدم صحته
 كل ما يعمور والثاني محقق إن صح ويكون خاصا استخرج من عام فخرج الأمر إلى مرتبقي
 الميزان ومن ذلك رواية البيهقي والأمام الشافعي عن سعد بن أبي وقاص أنه باع حائطا له
 فأصابته مشربة جالسة فأخذ القمح منه مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال أرايت إذا أصابته المشربة فم يأخذ أحدكم مال أخيه ومع حديث البيهقي عن جابر أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال إن بعث من أخيك غنما فأصابته جالسة فلا يجعل لك أن تأخذ منه شيئا
 ثم تأخذ ما لا أخيك يفرح به ومع حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع
 الجولج فالأول مشدود إن كان سعد بلغه في شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني محقق
 فخرج الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 منى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 صاحب جملته إلى أهله فلما قدم الرجل إلى أهله إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسلم فنقل
 عنه نظرنا من بعض طرق حديث البخاري يدل على أن ذلك كان مشروطا في البيع وبعضها
 يدل على أن ذلك كان متفصلا وكروما ومعروف فابعد البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فإن حدثنا الحديث الأول على أن الشرط كان في صلب العقد كان محققا والآخر مشدود
 فخرج الأمر إلى مرتبقي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

[illegible]

مرتبة الشهداين والجماع الى مرتبة الخفيف ، ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعاً مطلق العني
ظلم واذا البتة أحدكم على فليقتل مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس على مال
امرئ مسلم لو لم يعنى حوالة تنقل برصحة ذلك عن عثمان فان الامام الشافعي قال في الاحتجاج لمحمد بن
الحسن بن عفان قال في الحوالة أو الكفالة يرحم صاحبها الاتواء على مال امرئ مسلم فتنقل بر
توت هذا عن عثمان فلا حجة فيه لانه لا يدري قال ذلك في الحوالة أو الكفالة فان صح ما ذكر
يرحم الامر الى مرتبة الخفيف وتنتقل به حديث الشيخين لا يروى الرجوع على الجبل ووقع عليه
يرى الرجوع على الجبل ، ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي مرفوعاً على اليد ما أخذت حتى
تؤديه وروى البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان بن أمية درعاً فقال
اعضبا لي الجبل فقال لا بلعاً ربه معونة حتى تؤديها اليك فلما اراد ردها اليه نهض منها درعاً فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم صفوان ان شئت عزمناها لك فقال يا رسول الله ان في قلبي شيء
من الايمان ما لم يكن يوم عزك انتي ، وكان ابن عباس يمين من العارية وكذلك ابو هريرة كان
يعزم من استعار يجرأ فخطبته وعينه لك من الاتامع ان البيهقي عن شريح القاضي انه
كان يقول لير على المستعير غير المغلض ان قال اول مشد في الثمان والثاني مخفف في خم
الامر الى مرتبة الميزان ، ومن ذلك حديث البخاري عن جابر قال فقي رسول الله صلى الله
وسلم بالشفقة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحلد وود صرحت الطرق فلا تستغفر لاصحابهم
البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار حق يستغفر قال الاصمعي والشفقة
الذي يقرى ومع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جار الدار أخ بالدار من
غيره فالاول مشد والثاني مخفف يجعل الشفقة الجار وسبيلاً في توجيهه في الجهم بين فقال العلماء
فرحم الامر الى مرتبة الميزان ، ومن ذلك حديث البيهقي وقال انه منكر لا شفقة ليهودى
والاصمعي مع ما رواه البيهقي عن ابياس بن معاوية انه قضى بالشفقة لذي قال اول مشد ان
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومقابلته مخفف فرحم الامر الى مرتبة الميزان ، ومن ذلك
حديث البيهقي مرفوعاً قال انه منكر لا شفقة لقائب ولا صبي ولا شريك على شريك اذا
سبقه بالشراء مع رواية ايضاً عن جابر مرفوعاً وقال انه منكر الصبي على شفقة حتى يدركه اذا
أدرك فان شاء أخذ وان شاء ترك فالاول مشد والثاني مخفف بالنسبة الى الصبي ان صح
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرحم الامر الى مرتبة الميزان ، ومن ذلك حديث مسلم مرفوعاً
الشفقة كل شريك أربعة ومانط لا يصلح أن يبيع حتى يؤزن شريكه فان باع فهو باع حتى يكمل
حتى يؤذن مع ما رواه البيهقي موصولاً الشريك شقيقه والشفقة في كل شيء ومع رواية ايضاً مرفوعاً
ايضاً الشفقة في العبد وفي كل شيء قال اول مشد في انه لا شفقة في الحيوان والثاني مخفف
ان صح الخبر بان الشفقة في الحيوان وفي كل شيء فرحم الامر الى مرتبة الميزان ، ومن ذلك
ما رواه البيهقي عن شريح انه قال الشفقة على قدر الانفصال مع ما رواه عن الفقهاء الذين يمتنعون
الى قولهم في المدنية انهم كانوا يقولون في الرجل لشريكه في دار فيسلم اليه الشفعة الاول

واحدا أراد ان يباحق بقلوبهم من الشفقة فقالوا ليس بذلك اما ان يأخذها جميعا واما ان
 يتوكلها جميعا فالاول لعنف والثاني مشد بالزامه ان يأخذ الكل أو يترك الكل فوجع
 الامر الى مربي الميزان ومن ذلك ما رواه الشافعي رحمه الله عن شريك القاضي انه كان
 يضمن الاموي وصفي خضارا احترق بيته فقال القمقي وقد احترق بيتي فقال شريك اريت
 لو احترق بيتي هل كنت تترك له اجرا في المال الذي عليه كنت من جهة معاملته او غيرهما
 وما رواه اليه عن علي رضي الله عنه انه كان يضمن القصار والصباغ ويقول لا يصح للناس
 الا ذلك مع رواية اليه عن علي من وجه آخر وعن عطاء الله ما قال لا يضمنان صاغا ولا اجارا
 فالاول مشد والثاني مخفف فخرج الامر الى مربي الميزان ومن ذلك ما رواه اليه عن
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه بعث الى امرأة من اليمن في قمحة يدعوها الى المسجد ففزعته
 قال قلت ما في بطنتها فاتي بعض الصميمة انه لا ضمان على عمره قالوا له انما انت مؤدب ثم افتاه
 به علي بن ابي طالب رضي الله عنه من الضمان فالاول لعنف والثاني مشد بتبصير
 الامم في الحدود والمعلم في التاديب فخرج الامر الى مربي الميزان وضل بعضهم في ذلك بل
 ان يكون التاديب بقدر ما لا يضر النفس او مع زيادة على ذلك فعليه في الزاكن الضمان
 الاصل في ذلك حديث ثابت في الشر يقبل ضمان فيه ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا
 ما اخذتم عليا كراكتا لله تعالى مع حديث اليه عن عباد بن الصامت علمت رجلا من القران
 فاهدي لي قوسا فنكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت شحبت ان تقطع
 بطوق من نال فاقبلها وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم قال الهجرة تغدو تباين كنفك وقال
 تقطعها فالاول مخفف والثاني مشد ويصح حمل الاول على من به حضاضته والثاني على اصحاب
 التوبة وعدم الاحتقال مثل ذلك تعقيب العبادة على الامور الدنيوية ولما فيه من حزم
 المروءة فخرج الامر الى مربي الميزان ومن ذلك حديث اليه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم يرفي عن كسب الحرام والقصاص الصائم معرواية ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احتجهم واعطى الحكم اجرة ولو علم خيئا لم يعطه فالاول مشد والثاني مخفف بحمل الحق للتوبة
 فخرج الامر الى مربي الميزان ومن ذلك حديث اليه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن قطع السدر وقال من قطع سدره صود الله رأسه في النار مع ما رواه اليه عن عروة
 وغيرهم انهم كانوا يقطعون السدر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليهم ومع حديث
 اليه عن غيره في الميت المغسولة بماء وسدر لو كان قطع السدر من يدا عنه لكان له امرنا صلى الله
 وسلم يغسل الميت بماء فالاول مشد ان صح والثاني مخفف فخرج الامر الى مربي الميزان ومن
 ذلك حديث اليه عن مرفوعا الاضربوا الاضراس مع حديث اليه عن مرفوعا ايضا من سأل جاره ان يغرس
 خشبة في جداره فلا يمنعه فالاول مخفف والثاني مشد بدلال على اجار الجار على تملكين جاره
 من وضع خشب في جداره مع انه مستقر الدلالة على ان قواعد الشريعة لا يشر بان كل مسلم الحق
 بآله فخرج الامر الى مربي الميزان قال الامام الشافعي رحمه الله عن عمه رضي الله عنه

في امرأة المغفوف من بعض هذه الوجوه التي يمنع فيها الصلح بالمرأة إذا كان الصلح عليها أبين من
 ضيرها إلى بيان موته كما قضى به الإمام علي بن أبي طالب وقال فيها امرأة البليث فلقبتم لا تنكح
 حتى يات بها يقين موته رجحا فخرج الأمر في هذه المسئلة كذا لك إلى تخفيف بالزواج وللشبهة
 بالبصر إلى تيقن موته كما في مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث المغفوف الذي رواه البيهقي من أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قضى بأنها تعرف ستم حديثه أنها تعرف وقتا واحدا ثم لا يكملها أو يقيم
 بها فالاول مشدد والثاني مخفف أن لم يصح وجود الاضطراب للواحد واستدلوا للثاني بأن
 عليا رضي الله عنه وحده يترافق في ماطة فصرحت ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال له ورزق ساقه الله الميكر فاشترى به على ما ودقها وطعنا وأجلوا فان هذا يدل على أن
 عليا انتفى الدينار قبل التعريف في الوقت وأنه عرفه في ذلك الوقت فقط وأفي ذلك كما في
 في التعريف فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي من فوجا من توريث ذوي
 الأرحام مع حديثه كما حكم من عدم توريثهم فالاول مخفف على ذوي الأرحام مشدد على بقية
 الورثة والثاني عكسه وكل من الحديثين فعهن طويلة تركها ذكرها اختصارا فخرج الأمر إلى مرتبتي
 الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا بد أن
 أحب لك ما أحب لنفسي لا تلبس ما لا يلبس مع حديثه كالبخاري أنا وكافل البيت في الجنة كما تبين
 وأشار بالسبابة والتي تليها فالاول مشدد يثبت إلى أن الأولى بالضعيف ترك الأولاد على
 مال اليتيم والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان + ومن ذلك ما رواه البيهقي عن
 الإمام أبي بكر رضي الله عنه من أنه لا ضمان على وديع مع ما رواه عن عمر رضي الله عنه أنه
 ضمن الوديع فالاول مخفف والثاني مشدد أن ثبت أنه ضمن من غير تقرير فخرج الأمر إلى
 مرتبتي الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين من فوجا صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتدفع على
 فقراهم حديث البيهقي من فوجا أن صحرفة نقدوا على أهل الأديان فالاول مشدد بغيرها
 إلى المسلمين فقط والثاني مخفف أن لا يحمل على صدقة التطوع فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان
 + ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره من فوجا وموقوفا لا ينسخ إلا بولي مع ما رواه البيهقي أنها
 موقوفا وموقوفا لا يمحق بنفسها من وليها وانكرت أن في نفسها الحديث وفي رواية
 الشيب بل لا يبر فالاول مشدد والثاني مخفف لأن صلى الله عليه وسلم شارك بين الإيم والأولى
 بترقيها بقوله الحق وقد هم الحد منه فوجب أن يصحها فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان +
 ومن ذلك حديث البيهقي من فوجا لعن الله المحلل والمحلل له وسئل ابن عمر عن تحليل المرأة
 لزوجها فقال لا إلا بالسقار مع ما عليه الجمهور من الصحة إذا أبر بشرط ذلك في صلب العقد
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سماه محملا دل على صحة التحلل لأن المحلل هو المباش
 للحل فلو كان فاسدا لما سماه محملا فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان أن تخفف ولشد يد ويصير محل
 الأول على ذوي المروعة من العلماء والأكابر والثاني على غيرهم كأما العوام + ومن ذلك
 حديث مسلم وغيره لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صخرهم حديث البيهقي وفيه الحديث فزارك

من الأسد فالأول مشدد والثاني مخفف ويصح حمل الثاني على جمعاء أفعال في الإيمان واليقين والهدى
على من كان كاملاً في ذلك فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث الشيخين عن سابق قال
كما تغزل والقرآن ينزل زاد البيهقي فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهها عنه
مارواه البيهقي عن عمر بن علي وعنه ما من النبي عنه فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان مخففت
وتشديد وكذلك القول في رواية البيهقي المفصلة بين الحرة والأمة وهوانه صلى الله عليه
وسلم من من الغزل عن الحرة الأياد بها بخلاف الأمة وهو يصح إلى تخفيف وتشديد + ومن ذلك
حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل تزوج امرأة فمات ولم يزل
بها ولم ير من لها بان لها الصداق كاملاً وعليها العدة ولها الميراث مع حديث أيضاً عن ابن عمر
أنه قضى أن الصداق لها فالأول مشدد يجعل الصداق على الزوج والثاني مخفف فخرج الأمر
إلى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه سلم من علياً أن يدخل
على فاطمة حين تزوجها الأبعد أن يعطيها شيئاً أي من صل ألقها وأنه أعطها ما درعه الخطيب
قبل دخوله بها وكان ابن عباس يقول إذا نكح الرجل امرأة ضمن لها صداقاً فإذا أراد أن يدخل
عليها فليقلق إليها داراً وأختاً إن كان موثقاً حديث البيهقي أن رجلاً تزوج امرأة على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فمهره صلى الله عليه وسلم إليه من قبل أن يتنقلها شيئاً وفي رواية
أنه كان محراً فلما أكره ساق إليها شيئاً فالأول مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان
+ ومن ذلك ما رواه الإمام مالك والإمام الشافعي أن الإمام عمر بن الخطاب قضى في المرأة يتزوجها
الرجل أنه إذا خبت السنور فقتل وجب الصداق مع قول ابن عباس أن عليه نصف الصداق
وليس لها أكثر من ذلك أي لأنه لم يثبت أنه مسها وقضى بذلك شريح لكنه حلف
الزوج بأنه لم يقربها وقال له لك نصف الصداق فالأول مشدد والثاني مخفف
فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان + ومن ذلك حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم من النبي وفي رواية البيهقي من عن نوح القلبي أن حديث البيهقي أنه صلى الله عليه
وسلم تزوج بعض نسائه فتزوج عليه المهر ثم قال بخفض صوت من شاء فلينتهب فالأول مشدد
والثاني مخفف انصح المخرج فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان + ومن ذلك ما رواه البيهقي عن علي
كل الطلاق جائز الاطلاق المعتوه وكان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار يقيان أن إذا
طلق السكوان جاز طلاقه وإن قتل مسلماً قتل به مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان أنه
ليس للمجنون ولا للسكوان طلاق فالأول مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك ما رواه البخاري وغيره أن عثمان بن عفان رضي الله عنه ورث من طلق في مرض الموت
طلاقاً مبنوياً لم يمارواه البيهقي عن ابن الزبير أنه فقي يعلم أمرها فالأول مخفف والثاني مشدد
فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان + ومن ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن علي رضي الله عنه أن
قال امرأة المفقود لا تزوج ما إذا قدم وقد تزوجت مخيئاً أنه إن شاء طلق وإن شاء
أسلم مع ما رواه مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب أنه قال أيماً أمراً

فرضت ذبحها لغيره تدرك ابن عبيد قاتلها فقتل أربع سنين ثم سقطت الرقعة عشرة وعشرون شهرا ثم قتل
 قتيق قاتل ابن عفان بعد عمره فالاول عشرة والثاني مخفف فوجع الاموالى الى مرتضى الميزان ومن
 ذلك عمار واه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة كان فيما أنزل من القرآن عشرة رهط من أهل
 يجر من ثم سبوا فمحمداً يجر من مع ما رواه البيهقي عن علي وابن الزبير وابن مسعود
 وابن عمر أنهم كانوا يقولون يجر من الرضاة قليلة وكثيرة فالاول مخفف والثاني مشدد فوجع
 الاموالى مرتضى الميزان

+ (فصل في بيان أمثلة مرتضى الميزان من كتاب الجراح الى غير أبواب الفقه) فمن ذلك حديث
 البيهقي وغيره مرفوعاً لا يقتل مسلم بكاف وفي رواية أخرى مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قتل مسلماً مسلماً بعهده وقال أنا أكرم من وفي هذا حديث صحيح الحديث والا فاعرف على الصحيح
 في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فوجع الاموالى مرتضى الميزان ومن ذلك حديث
 البيهقي مرفوعاً من قتل عبد قاتلناه ومن جلد عبد عنده ومن خصاه خصيناه مع حديث
 ايضاً مرفوعاً لا يقاد محمول من الله ولا ولد من والده وكان أبو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم
 بعينه ولكن يضرب في بطنه حبس يجر من ثم ان صح الحديث والا فاعرف فالاول مشدد والثاني
 مخفف فوجع الاموالى مرتضى الميزان ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قضى في امرأة ضربت بطنها بغيره عبد أو أمة مع حديث البيهقي وغيره
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجبين بغيره عبد أو أمة أو بطن أو بطن أو بطن
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جبين المرأة بما يشاء وفي رواية ثمانية وعشرين مثابة
 فالاول والثالث بر وأبيته مشددان من حيث الحصر قد تكون الأشياء على قيمة من أهل الله
 والثاني ان صح مخفف من حيث التخيير فوجع الاموالى مرتضى الميزان ومن ذلك ما رواه الشافعي
 والبيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لا تقتلوا كل ساحر وساحرة مع ما نقله ابن عمر
 عن عثمان رضي الله عنه أنه قال من قتل الساحر فالاول مشدد والثاني مخفف وتؤكد
 قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصمو
 مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فوجع الاموالى مرتضى الميزان
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعاً من بدل دينه فاقطعوه يعني في المال مع حديث
 عن علي رضي الله عنه استتاب ثلاث سراة فان لم يبت قتله ومعه حديث مالك والشافعي
 والبيهقي عن عمر أنه قال يحبس ثلاثة أيام ثم يستتاب فالاول مشدد والثاني مخفف
 فوجع الاموالى مرتضى الميزان ومن ذلك حديث الجار والبيهقي في حديث طويل
 يؤخذ منه انه لا يحد الا في قد فصرح بدين مع ما رواه البيهقي وغيره عن عمر أنه كان
 يضرب الحد في التعريض فالاول مخفف والثاني مشدد فوجع الاموالى مرتضى الميزان
 الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن رجلاً قال يا رسول الله ما ترى في عوبيته الخيل
 قال هو مثلها والتمثال قال يا رسول الله فكيف ترى في القم الحلق قال هو ومثله مع

. النكال مع الحديث شافعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ناقة النمر بن عازب
 ان على اهل الاموال حفظها بالنهار وما افسدت الموشى بالليل وهو ضامن على اهلها قال الشافعي
 وانما يضمنون ذلك بالقيمة لا بقيمتين ولا يضمن قول المدعي في مقدار القيمة لقول النبي صلى الله
 عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه فالاول يقتضي تضعيف الغرامة والتثنية
 يقتضي عدم تضعيفها وان عقوبة السارق اغماهي في الابدان لا في اموال فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان . ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على الخفلس لا على
 المتكلم ولا على الخائض وقطع مع رواية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ظلم الخمر ومثله التي كانت تستغير
 الحلي والمنازع على اكثت الناس ثم حُلج فالاول لمحقف والثاني مشددان ثلث ان الخمر ومثله قطعت
 بسبب الخيانة اذ قد يكون اغماهي قطع بسبب السرقة وفي وقت اخر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان .
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا انها كره عن قليل ما اسكر كثره وفي رواية ما اسكر
 كثره فقليل عوام مع حديث البيهقي مرفوعا اسر باوا ولا تسكر واذا لاول مشدد والثاني لمحقف
 ان صح لان علته الخمر غير عدل من قال بذلك اغماهي الاسكار فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك ما رواه البيهقي عن ابي بكر الصديق لما ارسل يزيد بن ابي سفيان أميرا على الغزاة انه
 قال له سمعت قواما زعموا انهم حبسوا نفوسهم في الصوامع لله تعالى فذرههم وما زعموا انهم حبسوا
 نفوسهم له وفي رواية فتركهم وما حبسوا له انفسهم مع رواه البيهقي أيضا عنه ان الصحابة
 قتلوا شيئا فظعن في السن لا يستطيع قتلا ثم اخبروا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلم ينكره فالاول لمحقف على الرهبان والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان .
 ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان يقول أيام التضحية يوم العيد ويومان
 بعده مع ما قاله ابن عباس التضحية ثلاثا أيام بعد يوم العيد مع ما رواه البيهقي مرفوعا الضحايا الى
 اخر الشهر لمن ادا ان ياتي ذلك فالاول مشدد ومثله لمحقف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ومن
 ذلك حديث البيهقي مرفوعا يذبح عن العلام شاة كان مكافئتان وعن الجارية شاة لا يصح كذا ذكر
 ان كان ام آتانا مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن كيشا وعن الحسين
 كيشا فالاول مشدد في عقيقة العلام والثاني لمحقف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك
 ما رواه البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من لحم الارب مع جثث البيهقي
 انه صلى الله عليه وسلم قال في الارب لا اكلها ولا معها فالاول لمحقف والثاني فيه نوع تشديد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . وكذلك الحكم فيما ورد في الضنغ والتغلب والتغلب
 والتغلب والجلالة كله يرجع الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان
 الضنغ اكل على اناة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر اليهم
 باكلون مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم لم ينه عن اكل الضنغ فالاول لمحقف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك حديث الشيخين أيضا ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن شرب الخمر وفي رواية نهى عن شرب الخمر مع حديث الشيخين أيضا ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم أحقهم وأمرهم بالصالحين من طوام فالأول مشدد والثاني مخفف فوجع
 الأمر إلى مرتبقي الميزان ٤ ومن ذلك حديث البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال إن كان في قوم من أدويكم خير فني شريطة الحجام وشربة عسل ولذ عتيار وتوافق الأنداء وما
 أصاب أن أكوني مع حديث البهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كوى أسد بن زرارة من
 السقولة وأكوني ابن عمر من التوقد وكوى ابنه فالأول كالشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى
 مرتبقي الميزان ٥ ومن ذلك حديث الحافظ والبهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن
 فأزة وقت في سمن فقال ألقوها واملأوها وكنوا بها حتى يفتيل يا رسول الله أفرايت أن مكان السمن
 ما نجا فقال لنفقوا به ولا تأكلوه مع حديث البخاري والحاكم من فوعا أن الله ورسوله حرم بهم الحنجر
 وأبسته وأخذوا فقتل يا رسول الله أفرايت تخم الميمنة فإنه يطلى بها السمن ويلهين بها الحلود
 ويستقيم بها الناس فقال لا حرام فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الأول على أهل
 الخصاصة والثاني على أهل الرفاهية والثوة فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ٦ ومن ذلك حديث
 الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الحلف بخير الله وقال لا تحلفوا بأبائكم
 مع حديث الحاكم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل باع من الصلاة وغيرها
 أفعه وأبى أن يصدق فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ٧
 ومن ذلك ما رواه البهقي عن عمر بن الخطاب أنه كان يقبل شهادة القاذف إذا تاب مع
 ما رواه أيضا عن القاسمي شريم وعنه أنهم كانوا يقولون لا يجوز شهادة القاذف أبدا و
 تؤبى فيما بينهم وبين ربه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ٨ ومن
 ذلك ما رواه البهقي عن مجاهد أنه لا يجوز شهادة العبيد لقوله تعالى واستشهدوا شهادتهم
 رجالكم مع رواة عن أنس وابن سيرين وشريم وغيرهم أن شهادة العبيد جائزة وقافا كلهم
 عبيد وأما فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ٩ وكذلك الحكم
 في شهادة الصبيان قد سأل ابن عباس وجوزها ابن الزبير فيما بينهم من الجراح ومن ذلك
 حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يجلف مع البينة ويقول للمختم شاهد
 أو عينة مع ما رواه الشافعي والبيهقي أن عليا رضي الله تعالى عنه كان يرى الحلف مع البينة وبه
 قال شريم وغيره فالأول مخفف والثاني مشدد لاسيما أن قامت البينة على ميت أو غائب أو طفل
 أو مجنون فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ١٠ ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما من فوعا أن الأول
 لمن أعتق قال الحسن فمن وجد لقطا مبنودا فاللقطة لم يثبت له عليه ولا دميعة لئلا يسلمين وعليهم
 جريزته وليس لللقط شيء إلا لأحد مع حديث البهقي عن عمر بن الخطاب أنه قضى لسعيد بن
 المسيب في القاط مبنودا بأنه حر وسعيد ولاؤه وعلى عمر الصلاة فالأول مشدد والثاني مخفف
 إن عمر فرجع الأمر إلى مرتبقي الميزان ١١ ومن ذلك حديث الشيخين أن رجلا من الأنصار اختلق
 مملوكا عن دبره لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم لكونه كان مختارا مع
 ما رواه الحاكم من فوعا المدبر لا يباع ولا يوهب فالأول مخفف بأن مالكه يبيعه متى شاء والثاني

مشددا ان جهده فانه لا يباع ولا يوهب في حرج الامر للمحقق الميزان : ومن ذلك حديث
 الشيخ في عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال بعنا أمهات الاولاد في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأبي بكر فلما كان زمن عمر بن الخطاب قال لعنه الله ذلك فانه تينا فالاول محقق والثاني مشددا وواقفا
 على ذلك جمهور الصحابة فكان كالاجماع منهم على تحريم بيع أمهات الاولاد وقالوا انهم يعتقدون
 بموت السيد والله تعالى أعلم ولما قيل ذلك أو ما أراد الله تعالى من الجبرين الأحاديث التي تظاهر
 التناقض عن بعض العلماء ما يشهد به الشيخ الميزان من التحقيق والتشديد وبهية الأحاديث في حرج
 على الاصل بهذين الآيتين فليس فيها الأمرية ولا يبعد لعدم حصول مشقة فيها على أحد من المكلفين
 فاعلم والحمد لله رب العالمين وأعلم يا أخي انني جازتكم الجرم بين آيات القرآن التي أخذ بها الأئمة
 واختلفوا في معانيها بجهلنا بها وانما ذلك لحفاء ما بارك في المجتهدين بها بخلاف أمهات الشريف
 فانها جاءت بمنية لما جعل في القرآن وأيضا فان قسم التشديد في القرآن الذي يؤاخذ
 به العارفون بقوسهم لا يجاد يعرف أحد من علماء الزمان فظنوا عن عزهم وقد وضعت في ذلك
 تناسيحية بالجمهور المصنوع في علوم كتاب الله المكنون ذكرت فيه نحو ثلاثين آية علم وكتبت
 عليه مشايخ الاسلام على وجه الايمان والتسليم لاهل الله عز وجل ومن جملة من كتب عليه الشيخ
 ناصر الدين النقي المالكى وبعد فقد اطلعت على هذا الكتاب الغريب المثال الغريب المثال قرأته
 مشحونا بالجوهر والمعارف الربانية وعليت انه مختصر لا كساد يضيئ نطاق النطق عن وصفه
 ويحل الفكر عن ادراك كنهه وكشفنا انتي وأخفيت في طيه مواضع استنباطه من الآيات
 غير على علوم اهل الله تعالى أن تداع بين المحجوبين وقد أحله الشيخ شهاب الدين في التبيين
 عبد الحق عالم العصر فكنت عنده شرا وهو ينظر في علومه فخرج عن معرفته موضع استخراج
 علم واحد منها فقال لي وضعت هذا الكتاب في هذا الزمان لاي شيء فقلت وبهذه نفع اهل الله
 عز وجل يكون غالب الناس يسلم الى الجرح بالكتاب والاشقة فقال لي انا قول في نفسي اني عالم
 مصر والشام والحجاز والروم والعجم وقد عجزت عن معرفة استخراج نظير علم واحد من القرآن
 ولا فهمت مما فيه شيئا ومع ذلك فلا أقدر على رد من كل وجه لان صولة الكلام الذي فيه
 ليست بصولة مبطل ولا على انتمى قد استخراج حتى أفضل الدين من سورة الفاتحة ما في ألف
 علم وسبقه وأربعين ألف علم وتسعائة وتسعة وستين علما وقال هذه علوم أمهات علوم
 القرآن العظيم ثم ردها كلها الى البصلة ثم الى البلاء ثم الى النقطة التي تحت البلاء وكان في الله
 عنه يقول لا يملك الرجل عندنا في مقام المعرف بالقرآن حتى يصير استخراج جميع أحكامه وجميع مناهج
 المجتهدين فيها من أي حرف شاء من حروف الحياء انتمى ويؤيد في ذلك قول الامام علي
 رضي الله عنه لو شئت لأوقرت لكم ثمانين بعيرا من علو النقطة التي تحت البلاء فهذا
 كان سبب عدم حجي بين آيات القرآن التي اختلف المجتهدون في معانيها بين محقق ومشددا
 فحقت من ذكر موتبة التشديد التي في القرآن فتراب الانصار على العلماء بالله تعالى وأحكامه
 وأما ما وضعت هذه الميزان ان محمدا لله تعالى الأسد الباب الانكار على الأئمة فاعلم ذلك وانما ذكرت

الاحاديث الضعيفة عند بعض المتقدمين احتياطاً لهم ليعملوا بها فقد تكون صحيحة ونفس
 الامر فاقابل الحديث الصحيح في بعض المواضع بالضعيف الذي اخذ به المجتهد نحو كل ذلك
 ادباً مع ائمة المذاهب رضي الله عنهم على ان من نظريعين الانصاف علم بالفرائض ان ذلك الحديث
 الضعيف الذي اخذ به المجتهد لولا صحه عنده ما استدركه وكفانا صحة الحديث استدلال المجتهد به
 لمذاهبه ومن آمن النظر في هذه الميزان لم يجد ليلاً ولا نهاراً من أدلة المجتهدين وأقوالهم
 عن إحدى مرتبتي الشريعة أبداً ولكن من المرتبتين رجال في حال مباشرتهم الاعمال فمن قولات
 منهم طوبى بالعمل بالشرعيين ومن ضعف منهم غوطب بالعمل بالرخصة لا غلوكا من ايضا حله
 في الفصول الاول والحمل لله رب العالمين انتهى الجمع بين الاحاديث والاشتراف في الجمع بين أقوال
 ائمة المجتهدين وبيان كيفية ردها الى مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد مصدرين عملياً
 الاجماع والاتفاق في كل باب من كتاب الطهارة الى آخر أبواب الفقه وبيان تأثير الشريعة
 بتوجيه أهل الحقيقة وعكسه غالباً وبيان ان ائمة المجتهدين كانوا علماء بالحقيقة كما علموا
 بالشرعية فانهم كلهم ما يوافقوا عن ذاهبهم الاعلى الحقيقة والشرعية معاً بل ان بعض أهل
 الكشف منهم ائمة للبحر أيضاً وان كل مذهب طائفة من البحر يتفقون به لا يدعون عند
 كالاسنقر اعلم ان هذا الامر الذي التزمته في هذا الكتاب لا أعلم أحد سجد الله سيقول
 الفرام من اول ابواب الفقه الى آخرها أمداً كما مر به انه لو انفصلوا سابقاً وتقدم هناك
 ان الحقيقة لا تتخالف الشريعة أبداً عند أهل الكشف لان الشريعة الحقيقة هي الحكم بالامور
 على ما هي عليه في نفسها وهذا هو علم الحقيقة بعينه فلا تتخالف شريعة حقيقة ولا عكسها وانما
 هياتلان زمان كما لا ريب في ظل المشايخ حال وجود نور الشمس وانما يظهر تحالفها فيما اذا
 حكم الحاكم بينية روي نفس الامر وظن الحاكم صدق البينة لا غير فلو ان البينة كانت
 في باطن الامر كظاهره لنقد الحكم باطناً وظاهره في الدنيا والآخرة فعلم ان قول الامام
 علي حيفه ان حكم الحاكم ينقد ظاهراً وباطناً محمول عند المحققين على ما اذا حكم بنية عادلة
 اذ ذلك من باب حسن الظن بالله عوجل انه قد يقتصر لبواب شريعة الشريعة يوم القيامة
 فيعفو عن شهواته وعن الحكم بطلت وعيشي حكمه في الآخرة كما مشاه في الدنيا اذ ابدل
 في النظر في البينة وأما قول بعضهم ان حكم الحاكم ينقد في الدنيا والآخرة ولو علم ان البينة زور
 فقد تأباه قواعد الشريعة وان كان الله تعالى لا يبريد اذ علمت ذلك فاقول والله التوفيق
 (كتاب الطهارة)

أحجم الأئمة الاربعة على وجوب الطهارة بالماء للصلاة مع التمكن من استعمالها حاشاً وشراً
 كما أجمعوا على وجوب اليهم عند حصول فقد ذلك وعلى ان ماء الورد والخلاف لا يطهر عن
 الحدث وعلى ان المتنجس بطول المكث طهور وعلى ان السواك مأثور به هذه مسائل الاجماع في
 هذا الباب وأما ما اختلفت الائمة الاربعة وغيرهم فيه فكل من ذلك فوافقه المصنف كما لهم
 اناء الجمل كلها عن بها واجلها بمنزلة واحدة في الطهارة والظهور مع ما حكمي ان قوماً سغوا

الموضوع على البحر قوماً وأما زوجه الغفيرة ونحوها أجازوا التيمم مع وجوده فالأول لمحقق ما جاز
 فرجم الاموالى يرتبى الميزان ووجهاً الأول إطلاق الماء في قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي
 ومعلوم ان الطهارة ما شرعت بالاهالة الا لاغناش بين العبد من الضيق الحاصل بالمعاصى
 او اكل الشوائب والوقوف في الغفلات فيقوم العبد بعد الطهارة الى ما جاز ربه من حي ويناحية
 بيدنه كذا ويفعل ما شرط الشارع له الطهارة ووجه الثاني ان صاحبها لم يبلغ حد بين هو الطهارة
 ماؤه المحلى ميتة مع كون ماء البحر المالح عقيقاً لا ميتة شيئاً من الزرع ما لا ميتة الزرع لا روحانية
 فيه ظاهرة حتى يغشى البدن ومع حد بين تحت البحر والشارع مظهر غشفي فلا ينبغي للعبد
 أن يتيمم بما قارب محل الغضب ثم يقوم بناحية ربه وهو قريب من الماء في قوله تعالى لو طهرت
 الشارع عن الموضوع منها ومن هنا قدم بعضهم التيمم عليه كما روي في التراب من الروحانية
 اذ هو عبارة الماء كما سيأتي بسطة في باب القصر ان شاء الله تعالى ومن ذلك اتفاق العلماء على
 انه لا يقيم الطهارة الا بالماء مع قول ابن أبي ليلى والاصم بجواز الطهارة بغير انواع المياه غير
 المختصرة من الاشجار ونحوها فالاول مشدود والثاني لمحقق فرجم الاموالى يرتبى الميزان
 ووجه الاول انصرف الذهن الى ان المراد بالماء في قوله تعالى ويتنزل عليكم من السماء ماء ليمسح
 بوجوهكم هو الماء المطلق ووجه الثاني كون تلك المياه اصلها من الماء سواء في السماء والارض
 والبقول والازهار فان اصلها من الماء الذي تشر به العروق من الارض لكنه ضعيف الروحانية
 حد فلا يكاد يغشى الاعطاء ولا يحسبها بخلاف الماء المطلق ولذا لم يمتدحوا الطهارة من
 التطهر به ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لا تقبل النجاسة الا بالماء مع قول الامام أبي حنيفة
 النجاسة تزيل الكل ما لم يغير الادهان فالاول مشدود والثاني لمحقق ووجه الاول ان الطهارة انما شرعت
 لاجزاء البدن أو التوب للبدن أصل والتوب بحكم التيقن ومعلوم ان الماء ضعيف الروحانية
 لا يكاد يحسب البدن ولا يرتبى التوب فان القوة التي كانت فيه قد تشرتها العروق وخبر بها
 الاعضاء والاوراق والازهار والثمار ووجه الثاني كون الماء المختصر من الاشجار مثلاً
 روحانية ما على كل حال أيضاً فان حكم النجاسة أخف من الحدث بابل وورد عن عائشة
 رضي الله عنها انها كانت اذا صاب ثوبها دم جفن بصقت عليه ثم تركته بعرجى ثوبه عليه
 وبديل صحة صلاة المستنج بالبحر ولو بقي هناك انز النجاسة بخلاف الطهارة عن العن لو تيمم
 على السون لغيره كالدن لم يصبها الماء لم يصب طهارته الا بصلها فافهم ومن ذلك قول الامام
 الثلاثة بعدم كراهية استعمال الماء المشمس في الطهارة مع الاصر من هذه الاشياء في كراهية استعمال
 فالاول لمحقق والثاني مشدود فرجم الاموالى يرتبى الميزان ووجه الاول عدم صحة دليل فيه فلو
 انه كان يضر الاقرب بغيره رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو في حليته واجه الاثر في ذلك عن
 عمر رضي الله عنه ضعيف جداً فحق الامر فيه على الاخذ ووجه الثاني ان النجس بالاحوط في الحاملة
 من ذلك الماء المسخن بالنار هو غير مكروه بالاتفاق مع قول المجاهد بكراهية ومع هذا لم يكرهه
 لمسخن بالنجاسة فالاول لمحقق والثاني مشدود والثالث مفصل فرجم الاموالى يرتبى الميزان

ووجه الاول عدم وجوده من الشارع فيه ووجه الثاني ان النار مظنة بقى لا يعين الله بها
 الا العصابة فلا ينبغي لعبد ان يتفكر تأثر بها الا سيما ان يتحقق بالنجاسة قاقم ومن ذلك الماء المستعمل
 في فرض الطهارة هو طاهر غير مطهر على المشهور من علمه الامام أبي حنيفة وعلى الاصح من ذهب
 الامام للشافعية وأحمد بشرطه وفي الرواية الاخرى عن أبي حنيفة انه نجس وهو قول أبي يوسف
 مع قول الامام مالك هو مطهر فالاول مشدد وقول مالك مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ووجه من منع الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون الخطأ باخرت
 فيه كما ورد في الصحيح فهو مستقذر شرعا عند كل من كل مقام ايمانه او كان صاحب كشف فلا يتنا
 كل من كل في مقام الايمان ان يتطهر به كما لا يناسب احد أن يتفكر بالبصاق او اللعاب او الصبغة
 ويقوم بما يجي ربه والعفو تابع للمشقة فمالا مشقة فيه لا ينبغي العفو عنه كما قالوا في دم البراغيت اذا
 عمر الثوب كله او دم البدن غير الرجرين * ووجهان النجاسة وكثر انه لا يعنى عنه ووجه من قاله
 نعم الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون القدر الذي حصل في الماء من خور الخطايا
 امرا غير محسوس لغالب الناس ولا يطالب كل عبد الا بمشاهدة من من الطهارة به للمؤمن فهو توبة
 ومن جوزها به له فهو تخفيف فالاول خاص بما هو الكشف من العلماء والمباحين والثاني عام
 لعامة المسلمين ووجه من قال ان المستعمل للماء كورنجس سواء كانت نجاسة مغلظة او مخففة
 الاخذ بالاحتياط المتوخى به مثالا فانه لو كشف له لراى ماء الميضة التي تستكر الطهارة منها للعلم
 كالماء الذي اتى فيه ميتة كلاب او غيرها من الحيوانات حتى صارت رائحة منتنة فرضى الله عن
 الامام أبي حنيفة ورحمهما اياهما حيث قسموا النجاسة الى مغلظة ومخففة لان المعاصي لا تخرج
 عن كونها كباثا او صغارا فتشال عسالة الكلبات ومثاليته الكلاب او بولها ومثاليته عسالة الصبي
 مثاليته غير الكلاب من سائر الحيوانات الماء كولة او غير الماء كولة فوجه كون العسالة المنيورة
 كالنجاسة المغلظة الاخذ بالاحتياط السامع للموضوع به مثالا لاحتمال ان يكون ذلك عسالة كبيرة
 من الكبار ووجه كون العسالة المذكرة كالنجاسة المتوسطة احسان الظن ببعض الاحسان
 وانه لم يتركب كثيره واما ان يتركب صغرة ووجه من قال انه يجوز الطهارة به مع الكراهة احسان الظن
 بذلك المتحقق اكثر من ذلك الاحسان وانه لم يتركب كثيره ولا صغرة واما واقع في مكروه
 خلاف الروي فمثال الاول ميتة البعوض ومثال خلاف الاولى ميتة البراغيت او الصبي
 ومثالا ذلك لا يؤثر في الماء تغيرنا في العادة وسعت سبيلى عليها المحرصى رحمة
 الله تعالى يقول علميا ان الطهارة ما شرعت بالاصالة الا لتزويد اعضاء العبد نظافة
 وحسنه وتقديسا ظاهرا وباطنا والماء الذي خور فيه الخطايا نجسا وتشتا او تقذر او ايمانا
 لا يزيد الاعضاء الا تقذيرا وتنجسا لتعلم تلك الخطايا التي خورت في الماء فلو كشف للعبد
 لراى الماء الذي ينظف منه الناس في المطاهر في غاية القذارة والنفق فكانت نفسه لا تطيب
 باستعماله كما لا تطيب باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كلب او هرة او فارة او غوز ذلك كالصبي
 والصبيان على اختلاف تلك الخطايا التي خرت من كباثا وصغارا ومكروها

وخلاف الأولى فقلت له فاذن كان الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف من أهل الكشف حيث قالوا
 بغيره الماء المستعمل فقال نعم كان أبو حنيفة وصاحبه من أعظم أهل الكشف فكان إذا رآى
 الماء الذي يتوضأ منه الناس يعرف أحياناً تلك الخطايا التي خولت في الماء ويميز عنسالة الكبار
 عن الصغار والصغار عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الأولى كالأمور المحسنة حسناً
 على من سأل قال وقد بلغنا أنه دخل مطرقة جامع الكوفة فرأى شاباً يتوضأ فظفر في الماء المتكامل
 منه فقال يا ولدي تب عن عقوق الوالدین فقال تبث إلى الله عن ذلك ورأى عسالة
 شخص آخر فقال يا أخي تب من الزنا فقال تبث من ذلك ورأى عسالة شخص آخر فقال يا أخي
 تب من شرب الخمر وسأع آت اللهوف فقال تبث منها فكانت هذه الأمور المحسنة عند
 من سأل من حيث العلم بها ثم بلغنا أنه سأل المتكلم أن يحجب عن هذا الكشف لما فيه
 من الإطلاء على سوات الناس فاجابه الله إلى ذلك فعلم أن الإمام حال كشفه كان قوله في الماء
 المستعمل تابعاً للبراه قد خرم من الخطايا من كبائر وصغائر ومكروهات وخلاف الأولى لأنه كان
 يهوى بالقول بالنجاسة لكل ماء خرم من المتطهرين من سوء كما قد يتوهم بعض مفقديه فأين عسالة
 الزنا واللواط وشرب الخمر وعقوق الوالدین وأكل الرشا والديانة والسعاية وشهو ذلك
 من عسالة النظر إلى الأجنبية والقبلة لها أو مواضعها على الفاسقة أو الوقوع في الغيبة أو أن
 عسالة هذه المنكرات الأخيرة من عسالة استعمال المكروه كالاستنجاء باليمين من غير عذر
 ونقد بر غسل اليد اليسرى على اليمنى مثلاً ولكن الحكم في عسالة خلاف الأولى كتوسيع الأكم
 بغير حاجة وتكثير العامة والتبسط بالأكمل والمشارب وبناء الدور ونحو ذلك كحصول الغفلة
 في حين من الأحيان عن شيء من أمور الآخرة انتهى فقلت لهذا الحكم أهل الكشف وأهل
 الإيمان الكامل فحكموا التمسك في ذلك فقال هم مع ما يقوم عندهم من شهود تلك
 الذنوب التي خرفت في الماء ولا أرى الاحتياط إلا أولى لهم فيجب أن يحرم العسالة لئلا يفتأ
 كما فيها عسالة تباؤاً وصغاراً من غير ساءة ظن بمن هي عسالة وذلك بأن يعمل ذلك الماء معاملة
 ماء من ألقى الكبار أو الصغار من غير أن يفقد وقوه في ذلك وسمعت مرة أخرى يقول الأول
 لكل مقلد أن يحتجب عسالة الماء المستعمل كأنه نجاسة مغلفة أخذت بالاحتياط وإن نزل عن هذه
 الرتبة جعلها كالنجاسة المتوسطة كبول الدواب لا محال أن يجلب صليها شيئاً من الصغار كما هو
 الغالب وإن نزل عن هذا المقام جعلها كالنجاسة الخفيفة جداً لا على أن ذلك المتطهر عما
 أنكب مكروهاً من المكروهات دون الكبائر والصغائر وإن نزل عن ذلك اجتنب في الاستعمال
 كما يجتنب استعمال ماء البطيخ وماء البقل ونحوها مما هو طاهر في نفسه غير مطهر لجزء لا محال أن يكون
 المتطهر تركب خلاف الأولى فقط ومثل ذلك لا يلحق بالنجاسة الخفيفة فضلاً عما فوقها انتهى
 وسمعت مرة أخرى يقول كان الإمام أبو حنيفة من أهل الكشف فكان تارة يرى عسالة الكبر
 في الماء فيحكم بإخراجه أو كشفه بأنها كالنجاسة المغلفة وتارة يرى عسالة الصغيرة
 في الماء فيقول أنها كالنجاسة المتوسطة لأن الصغائر متوسطة بين الكبائر والمكروهات فهي

مرتين يلين النجاسة المظلمة والمخففة تبعاً لأصلها فليست ثم قوال الثلاث ان صحته عن عسالة
 واحدة كما توهم بعض مقلديه وانما ذلك في عسالات مشردة انتهى فعلم ان الأئمة الذين
 ما بين مخفف ومثرد في الماء المستعمل احتياطاً وتوراً وما بين متوسط وما بين مخفف كذا لك
 ويؤيد ما ذكرناه من التقييم حديث عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله حبسك من
 صفة هكذا فعني قصيرة فقال يا عائشة لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لم يحره خيراً وكما قال صلى
 عليه وسلم أي لو قدر رجس ما وطرح في البحر المحيط لعزرت طعمه ولو نسا وأرجمه أو كلبها أو ثنته
 فاذا كان مثله الكلمة يغفر البحر المحيط كل هذا التغير العظم فكيف بالذئب العظام إذا خرجت
 من جيب المتوضئين ومظهرة السحابة مثلاً فوج الله تعالى مقلدي الإمام أبي حنيفة رضي الله
 عنه حيث منعوا الطهارة من ماء المطهر التي لم تستعملها من خطايا المتوضئين وأمرها
 اتباعهم بالوضوء من الانهال والإيراد والبرك الكبيرة أو من الجبال المغطاة التي لا يعود فيها
 ماء المظهورين فان هذا الماء انشأ لأصناف الطهارة لتفاوت كثرة حياته لاسماً أعضاء أمثال
 التي كادت أن تموت من كثرة الخالقات فيها أن ينحشها الماء الذي لم يستعمل فضلاً عن المستعمل
 ولو كثر أعرفنا نعم الله ما فعل صلى الله عليه وسلم من هذا الإمام رضي الله عنه وعنهم فانه أولى بكل حال لانه
 ان كان هناك ضعف للجسد وقوى استغنى وال لو يكن هناك ضعف لادنا الجسد
 حسناً ورضعة + وكان سبباً على الخواص رحمة الله تعالى مع كونه كان شافعياً لا يتوضأ من مطهر
 المساجد في كثير أوقاته ويقول ان ماء هذه المطاهر لا ينشئ جسداً مثلاً لتقديريها بالمخاطبات
 التي خرجت فيها وقارة كان يتوضأ منها ويقول الذي أعطاه لا يكشف أن هؤلاء المتوضئين
 لم يقعوا في ذنب فيتركوا بأفاد ماء طهرتهم كما كان السجادة يفعلون مع بعضهم بعضاً في المطاهر
 بذلك قال مالك وقارة كان يكشف رعا في ذلك الماء من الذي نوحى عنه على عيان وكان يمين
 بين حسنة الذي نوحى يعرف عسالة الحرام من المكروه من خلاف الأولى ودخلت معه مرة مضطراً
 الملهمة الأزهريّة فإذا أن يستنجي من المعطس فظفره ورجم فقلت له لم لا تطهر فقال
 رأيت فيه عسالة ذنب كبير غلوة في هذا الوقت وكنت أأقاراً رأيت الشخص الذي دخل قبل
 الشيخ وخرج فتبعته وأخبرته الخبر فقال الصدوق الشيخ قد وقعت في زنا ثم جاء إلى الشيخ وقال هذا
 أمر شاهدي من الشيخ فان قيل هذا حكم من تطهر من أهل الذنوب فما حكم من لم يقع منه ذنب
 قيل ذلك الوضوء فالحكم الأول أن يترك مثل هذا بمنزلة ما هو ظاهر في نفسه غير مطهر لغيره
 لضعف روحانيته بأزمنة المأثم الذي كان يمنع من الصلاة مثلاً وكما قالوا في
 ماء طهارة الصبي فان قيل فلا شيء شدد الإمام أبو حنيفة في ماء الطهارة
 من الحدث ويخفف في ماء إزالة النجاسة وقال انها تزال بكل ماء مزيل للحجاب
 ان باب الحدث أثبت أصح وباب النجاسة أوسع بدليل ما ورد في الفعل الذي
 يصيب النجاسة من انه يطهره السجدة بالتراب اذا احترق فيه ومشي به عليه
 وفي رواية يطهره ما يعلل ينعى من الارض اذا زالت العين بذلك فان قلت فما وجهه قال

ان النار نظيرة الخامسة اذا احترقت بها فالحجاب عنها القياس على تطهير العصابة من الوحدين
 بالنار ثم يخلون الحجة بعد ذلك فكما انها تطهر العصابة من الذي هو بالمحسوبة كذلك نظير
 النجاسة المحسوبة فافهم وسمعت سيدى عليا الكواصر رحمه الله تعالى يقول من شئت في أن
 مل هذا الكلام الى حقيقته صلى الله عنه اولى بالاتباع من مذهب غيره في الاقتداء من المتطهرين من
 مياضة المساجين فليتوضأ من ماء المبارك والانهار واليهام التي لو تستعمل فيظن انغاش اعضائه
 فانه يحرقها قد انتعشت بذلك اكثر من الماء الذي يختلف فيه ايدى الناس من هنا يتقدم لك
 يا اخي سر الامور بالطهارة بالماء اثر التراب عند فقهه أو العجز عن استعماله وذلك انه اعترض
 لنا الطهارة بالأحياء اعضاءه التي ماتت من المعاصي أو الغفلات كما قال تعالى وجعلنا من
 كل شيء حمى فلا يؤمنون ولم يعلم بعضهم على هذه العلة فقال ان تخصيص استعمال الماء في
 الطهارة تعبدى لا يعقل معناه او الحق ان علة معقولة شهودية وهي لغاس اليد والاعضا
 وحياتها بعد فطورها ومودتها فافهم فان قلت فهل الخلاف الذي في الماء المستعمل يجري في
 التراب المستعمل وهل يخرج خطايا المتبع بالتراب في التراب كما ورد في الماء فالحجاب لم يرد شيئا
 يقتل عليه في ذلك وعلته لضعف روحانية التراب من وجد في كلامهم ثم اجروا ذلك في التراب
 المستعمل فليحتمل بهذا الموضوع من كتابي هذا فمكن اختلفت منازع المجتهدين والحمد لله رب العالمين
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بانتظام الطهارة بالماء المتغير كثيرا بطاهره عن ان وسخه
 مع قول الامام الى حنيفة واصحابه يجوز الطهارة به ان لم يطهر او يغلب على اجزائه فالاول
 مشددة في شأن الماء والثاني مخفف فزعم الامور الى موافق الميزان ووجه الاول ضعف روحانية
 الماء المذكور عن احياء الاعضاء او انما شهاضه تطهرو به فكانه لم يظهر ووجه الثاني ان التطهير
 الى قوة روحانية الماء من حيث هو الا ان يخرج عن طعم الماء بطهر شيء من الطاهر فيه أو كثرة
 التغير جلا بحيث يغلب على اجزائه ويؤثر الاول جلا في الماء ظهور النجاسة في الماء اغلب على
 طعمه أو لونه أو ريحه وقد اخذ أهل الكشف باطلاق الحديث وقالوا لا يحتاج الى حل المطلق على المتغير
 لان الماء في ذاته لا يبرئ من شيء غيره فاذا اصاب على الماء غيره فبنيته بوزن ما من دخول النجاسة في الماء
 ولو لا ذلك لما تاشبهت ولكن لما كان يلزم من ان يقولوا الماء الطاهر ان تغيره شيء من ذلك المخلوط
 انتقصا من استعماله لاطلاقه عليه اسم النجس مثلا بشرط توسع كما ان أهل الكشف يطلقون عليه اسم الطاهر
 كذلك توسعا وفي الحقيقة لا اختلاف بين أهل الكشف وبينهم الا من جهة العلة فاهل الكشف يقولون على ما
 افترقا ذلك النجس من النجاسة ذاته وغيره اهل الكشف يقول العلة في ذلك تجزئة فافهم ومن ذلك ان قالوا
 الأئمة على ما يعبر بالماء بطول الكثرة لا يضر في الطهارة مع قول محمد بن سيرين بنعيم الطهارة به فالاولا
 والثاني مشددة فزعم الامور الى موافق الميزان ووجه الاول ان كل شيء في الماء يحال عليه الضعف روحانية
 ووجه الثاني وجوب التغير من حيث هو كما ان الماء بطول الكثرة فانه قد رشح على ما لا يبرئ من النجس

لا ينبغي حمل الطعام المذنب وكس شئ لا يحقه أهل الطباع السليمة فافهمه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 إن الشمس النار لا يؤثركم النجاسة فظهر ما مع قول الأئمة أبي حنيفة إن النار والشمس يطهران بعض
 الأشياء في بعض الأحوال فاذبح جمل الميتة عنده طهر بلادهم وإذا اتجست الأرض فحقت
 في الشمس ظهر موضعها وجازت الصلاة عليها لا التيمم منها إذا يلزم من كون الشئ طاهرا
 في نفسه أن يكون مطهورا غيره فالأول مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الأول أن الأصل في الطهارة أن تكون بالماء في الحدث والنجس ووجه الثاني أن المراد
 ردوان ذلك بقدر في رأى العين فلا فرق عنده بين إزالة الماء وبين إزالة التطهر الزمان وغير ذلك
 ويدل على قولهم صلى الله عليه وسلم في ذيل الثوب الطويل مرة إذا اصابته نجاسة يطهرها ما بعده
 يعني بالثوب الذي يمس به ويسعد فافهم ومن ذلك نجاسة الماء إذا اقليل أي دون القلتين
 إذا وقعت فيه نجاسة ولو لم يتغير طعمه لأن أبي حنيفة والشافعية وأحمد في إحدى روايتهم
 قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أنه طاهر ولو تغير طعمه فإن تغير طعمه من بلغم قلبي فالأول
 مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان وكذلك الخلاف في الجارية فانه لا يورث عند
 الإمام أبي حنيفة وأحمد وهو محل يد من من غير الشافعية وقال مالك لا ينجس الجارية إلا بالتغير
 قليل كما في الكثير واختاره جماعة من أصحاب الشافعية كالبعوي ولهم الحرمي والغزالي فالأول
 مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه المشدد في هذه المسئلة والحق قبلها
 وجود نجاسة في الجمل فتزهر عنها ولو لم تظهر لنا أدبهم الله تعالى أن نقوم بين يديه مستظريه
 دس إذا باطن عندنا ظاهر عند غيره تعالى من شدد رأي ما عنده تعالى ومن خفف رأي ما عنده
 العباد فافهمه ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن استعمال واتى الذهب والفضة حتى في غير
 الأكل والشرب حرام على الرجال النساء إلا في قول الشافعية مع قول داود أنها يحرم الأكل
 والقرب خاصة فالأول مشدد والثاني مخفف واقف على جمل ما ورد في جمل الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول كمال الشفقة على دين الأئمة والأخذ بها بالحوطية إذا كثر في الموضوع
 منها مثلا كالحديد في الأكل والشرب ولا ينبغي لمن ينظر أن يكون متكبرا معجبا بنفسه
 إذا طهره ومفتاح الصلاة التي هي صورة الله عز وجل التحلته وقد جبر أهل الكشف على أنه
 لا يحرم دخول صورة الله لمن كان فيه شئ من الكبر بل يطرد من القرب منها كما طرد إبليس
 فافهمه وما استعملها في غير موضوع فالأولى لأنه إذا نزل استعمالها في مواطن الطاعات
 من الاحتياط في غيرها من باب أولى فافهمه ومن ذلك المضيب بالفضة ضيقه كعبرة
 حرام عند الأئمة الثلاثة بتفصيل عند الشافعية مع قول أبي حنيفة لا يحرم المضيب بالفضة مطلقا
 فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول كمال الشفقة على دين الأئمة كما مر وذلك أن من
 استعمل إلا ناء المضيب بالفضة أو ناء هب يصلح عليه أنه استعماله وإن كان بعض أجزاءه
 من الفضة والورع التباع عن الأناع المضيب كالنعا عن الأناع الحامل من الفضة ووجه
 الثاني العفو عن مثل ذلك ومن ذلك السواك قد انفق الأئمة لا يرقه على استحبابه

فان اود هو واجب وزاد اصبحت بن راهويه ان من تركه حائل اطلت صلاته لاسيما ان تاذى
 ربه الجليس فالاول عفيف والثاني مشرك ويدل لهما معا قوله صلى الله عليه وسلم
 لا ان اشق على امتي لامرهم بالسوا الا في امر يحب فان فيه راحة كون الامر للوجوب ولكن
 ذلك راحة بالامانة فكانه صلى الله عليه وسلم اشار بقوله لولا ان اشق الى انه واجب
 في الاشقة عليه فيعذر الله من لم يجد فيه مشقة وجب عليه ومن وجد فيه مشقة لا يجب
 عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني مراعاة كمال التعظيم والادب في مناجاة
 ربه عز وجل وهو خاص بالابرار والعلماء والصالحين الذين لا يشق عليهم ذلك في جنب
 ايشهدون ومن عظم الله تعالى ما بسبقه مقام من ربه لما يشق عليهم تركه ووجها
 لا وراعاة حال قلوب المحبوبين عن مثل ذلك المشهد من العوام الجاهلين بما يستحقه مقام
 من منتهى راحة مناجاة فان ايجاب السواك عليهم ربما يشق عليهم الجهم المذكور فان رجعهم
 لا يكاد يتغير لقلبه تلك اللحظة التي تجلي للعلماء والصالحين وهذا من باب قولهم حسنا الا ان
 شيئا بالمقربين فافهم ومن ذلك عدم كراهة السواك للصائغ بعد الزوال عند المجتهد وما كان
 راجح في احدى روايته لا يكره وقال المتأخر واجل في روايته الاخرى لا يكره فالاول وخفف
 اثنا مشرك فجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول من ملاحظة ما تقدم مراعاة المسئلة
 لصر عن جليسه حتى لا يتأذى احد برأيه فقه ومعلوم ان كل ما يؤذى الجليس ينبغي تقدير
 زالة على حصول انقباضه وايضا فان الصائغ بعد الزوال ينبغي له التمسك بالقاء ربه الى
 بين مجلس لا يركل على ما ذكرته مشاهدته هذا هو القاء الصائغ بالنظافة وحسن الرأفة كما
 ورد في حديث للصائغ فرجتان وان كان الحق تعالى لا يوصف بالتأذى بذلك حقيقة اذ هو الخالق
 من ذلك ولكن قد ينزع الشرع العرف في كثير من المسائل وقد ورد في هذه احاديث الاشارة الى التجوز
 في اطلاق صفة التأذى عليه سبحانه وتعالى كما اشار اليه حديث البخاري لا احدا صبر على اذى من الله
 ونحوه حديث من اذى لي وليا فقد اذني واعتقدا ان المراد من نسبتة نحو هذه الصفات الى
 الله سبحانه وتعالى انما هو غايانها كما هو مقرر في محال من ابواب الفقه فافهم ووجه
 الثاني التزعيب في الصوم وكون مثل تلك الرخصة محمودة الا في طرق العباد كما كان صلى
 عليه وسلم يترك الصلاة على بعض المشركين وتوعيب الجاهل في الجهاد فيقول اذا كانت الشهادة
 توصل صاحبها الى مقام لا يحتاج الى احد يدعوه بالغفره والرحمة فلا ينبغي تركه في حاله
 بالجهاد ويؤذي من عند الجبن فاعلم ذلك والله تعالى اعلم

(باب الخامسة) *

اجمع الامم على نجاسة الخمر الا ما عرفت اذ الله قال بطهارتها مع عجزها وكذلك تفقوا
 على ان الخمر اذا تمخلت بنفسها طهرت واجمعوا على ان ميتة الجاهل والساك اطاهرة ولم
 ان الجنب والعاقر والمشرک اذا عمنس يده في ماء قليل فالله باق على طهارته وتفقوا على

ان الرطوبة التي تخرج من المعدة نجسة الاما حلت عن الي حقيقتها امانت كون من مسائل
 الاجماع والاتفاق واما ما استلحقنا فيه فنقول قول الائمة الاربعة ان النجاسة نجسة مع قول
 داود بظهورها فها هم يخرجونها كما هو فالاول مشدد وبطلان في الزجر والثاني محقق من جهة
 عدم وجوب التطهر منها لانه لا يلزم من نجسها نجاسة عليها كما لم يسر الاضمار الا لزام
 وانما هي نجسة من حيث صفتها ومن هذا الباب قوله تعالى اما المشركون نجس فراجع الامر الى
 مرتبتي الميزان وان كان الثاني ضعيفا جافا فاقم ومن ذلك قول الامام المتكلم
 واحمد والي حقيقتها نجاسة الكل مع قول الامام مالك بظهوره فالاول مشدد في نجاسة
 وفي الطهارة من ولو غرس سبعا نجسا لعل الي حقيقتا فانه يقول الغسل مرة ان زالت
 العلل بها والا فلا بد من غسل حتى يغلب على الظن ان النجاسة زالت ولو غسلي مرة واكثر كسبا
 النجاسات الاربعة وقال مالك هو طاهر ويغسل من ولو غرس سبعا لكانت نجاسة بل ذلك نص في العقل
 وكذلك القول فيما اذا دخل الكلب عضو من اغصانه في الاناء فانه كولو غرسه فاما مالك
 فانه خص الغسل سبعا بالولوج فقط فخرج الامر الى المرتبة الميزان ووجه من قال بنجاسة عينه
 وصفته مع عدم صحته انها الصفة عن الذات ووجه من قال بطهارة ذاته ان الاصل في الاشياء
 الطهارة وانما النجاسة عارضة فانها صادرة عن تكوين الله تعالى القدر والظاهر ومن الادب
 قولنا بطهارة عينها ثمر رأينا آثارها يضر استعمالها في بدن او دين اجتنابا لها وقد اجمع أهل
 الكوفة على ان الاكل والشرب من سؤر الكلب يورث القساوة في القلب حتى لا يصير القلب
 يحسن الى موطنه ولا يفعل شي من الخيرات وقد جوب ذلك شخص من أصحابنا المالكية فشرى من
 لبن شرب منه كلب فمكثت تسع اشهر وهو مقبوض القلب عن كل خير حتى كاد ان يموت والحق
 الذي يحصل منه ما ذكره يجب اجتنابه ويجوز لطلاق الجفاسة عليه سواء اردنا الذات مع الصفة
 او الصفة فقط كما اطلق الله تعالى اسم الرحمن على المشركين من حيث صفتهم التي هي الكفر فاذا
 اسلم احد منهم طهر فلو كانت النجاسة نجاسة كان لا يطهر بالاسلام وسمعت بسيدى عليا الخواص
 رحمه الله تعالى يقول ليس لنا دليل على نجاسة ذات الكلب الا ما سمعنا من الشارع من سيرة او اكل
 عنه واما من جهة صفة فهو نجس من حيث ان سورة عيب القلب فيجب اجتنابه كما يجب في
 الاما من حيث صفة طهرها في البدن مع القول بطهارة ذاتها بل هو ولي بالاجتناب لانه يضر في
 الدين قالوا لا بد من تيمم الكلب نجس لانه طاهر من حيث صفة كما سمعنا من الشارع من سيرة او اكل
 والارلام وحمام اجزاء الماء التي تقع على طهارة جسم المشرك وكذلك الماء الذي لا يطهر بالارلام
 يورث في القلب الذي عليه مدار الحسن او ضعفه يخرج من قول الواظظ ان يدخل النجاسة في الماء انما هو علم
 سيما احدها بتوارد قولنا ان النجاسة نجاسة فانه يخرج من الماء التراب الذي اذا اجتمع في الماء
 بالصل من التراب ووضعه سبعا لاني انما يطهره حمة النجاسة كما علمت في الامم بالصل من سبعا

في المستقفة على ديننا والوجه بما ولد الت لا يلقى القول بخجاسة صفة القول بطهارة جسمه
 لعدم انفصال الصفة المذكورة من الذات انتهى فكم اطلاق الامم الشافعي ومن وقفه
 بخجاسته الكلب اذا وصفته توسعا كذا للتسالمات ومن وافقه اطلاق الطهارة على الكلب اذا
 وصفته توسعا وتقليدا لعم انفكاك الصفة عن موصوفها وعكسه كما مر وكان ينبغي افضل الدين
 وجه الله يقول التحقيق ان الكلب طاهر العين بخس الصفة وسمعت سيدي عليا الخواص
 رحمه الله تعالى ايضا يقول لا اعتراض على من قال ان وجوب الغسل من الكلب هو استحبابه
 علمه لا فضل لخفاها على غالب الناس لانه ما اطلع عليه في اهلنا الا بعض اهل الكشاف
 فقط وقال انهم بعضهم من قال ان الغسل من الكلب بقدره لا يعقل بان ذلك يؤدي الى ان
 الشارح خاطئ الا انها لا يفهمون له معنى وذلك بخلاف ان يقول بصفة العيب الذي ينزه
 عنه غضب الشارع وقد امر الله ان يبين للناس ما نزل اليهم اي امرهم بان يبلغوا اليهم وذلك
 لا يكون الا بان يبلغ اليهم اللفظ والمعنى بتبليغا شافيا بحيث يتجلى لهم امرة فلا يلبس عليهم شيء
 وقاله فان لم تفعل فما بلغت رسالته وهو معصوم من عدم البيان مطلقا او قلت وقد ورد
 الا لزام بان مثل ذلك قد يكون جله امتحانا لا يبين بعض الناس بالمعنى المتصور في التقاسير وهل
 مما درون الى مقابل الامر بفعل ذلك الشيء ولو لم يتفعلوا علمه ثم يتفلقون عن المبادرة نحو جلال
 حكمة ذلك وقد لا اهل الكشف ان العمل اذا لم يعمل بشيء كان أقوى في مقام الايمان واعظم
 اجره انه اذا علم لانه رأى ان كل معظم الباعث للكلمة فيحصل على العمل حكمة تلك العلة من
 ثواب غيره لا محض امتثال الامر الله تعالى ورسوله وذلك نقص عن مقام الكمال والله اعلم
 وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يقدر القائل بطهارة الكلب على رد النص
 الوارد في الغسل من ولو غلب بل يرى العمل به واما وقع الاختلاف بين العلماء فاذا كانت مخالفا
 في العلة او في التسليم وعلما بالاختلاف في العلة والعلة واحدة قد لا يفكر في الدين وان
 القائل بطهارة الكلب قائل بالغسل منه كما ورد وما التسليم فحق ولو جعلنا الامر فيه للاستصحاب
 قلنا من بعض به الوجه انه الى الوجوب عليه القائلون بخجاسته فاعلم ذلك فانه يقين و قد
 اتفقا في ذلك مؤلفا وذكرنا ما يرد على ذلك من لطيف الاستدلال والجواب عنها وحاصل ذلك ان
 اهل الكشف متفقون مع اهل النقل على الحكم بخجاسته الكلب والغسل منه انما اختلفوا في
 العلة فقط ومعلوم ان الاختلاف في العلة لا يقدح في الاحكام فغلته الاصلية عند اهل الكشف
 بخجاسته صفة من حيث انها عمت القليل كالحجر والميسر الاضراب والازلام ونص عن ذكائه
 وعن الصلاة وعلمه عند غير اهل الكشف اما بخجاسته عينه وصفته معا وعلته لا تغفل عن من
 قال بطهارته معا والغسل منه يقيد ولا يخفى ما في هذا اذا الامر بالعمل منه سبعا يقتضي
 بخجاسته ولا بد والذكان كلام الشارع كالعيب فلا بد من القول بخجاسته اما اذا ما وصفته انتم
 ومن ذلك قول الامم الشافعي وان حليفة بخجاسته كالحجر وانه يغسل منه سبعا عند الشافعي
 ومرة عند الامم الى حليفة نظير ما تقدم في الكلب مع قول الامم ما لك رحمه الله تعالى

بطهارتها من حيث الدليل فقال في شرح المهذب الرابع من حيث الدليل أنه يكفي في
 بول الخنزير غسله وأصله بلا تراب وبهذا قال أكثر العلماء وهو المختار لأن الأصل عدم
 وجوب الغسل منه كالكلية حتى يرد في الشرع المحاقب الكلية انتهى ووجه من أحققة بالكلية
 في وجوب غسله كونه اجبت بهما وكما من الكلب فقيأسه على الكلب وأخبر ووجه من قال
 بطهارته عدم وروده نص في الغسل منه سيمر مراتب الكلبة وأما حتى يبرأ منه فلا
 يلحقه بالكلية في الجحاسته فقد حرم الله الميتة والخنزير وأمرنا الشارعة بالغسل منها سبعاً
 أحدها من بتراب فاقم + ومن ذلك عدم وجوب الغسل في غسل سائر الجحاستات عند أبي حنيفة
 ومالك والشافعية وأحمد في أصح الروايات مع الرواية الأخرى عنه أنه يصح له الغسل في سائر
 الجحاستات غير الأضف وفي رواية عنه أنه يجب غسل الأضف سبع مرات وفي رواية أخرى ثلاثاً
 وفي رواية أخرى إسقاط الغسل عما عدا الكلبة والخنزير فالأول محقق ومقابلته مشدد
 فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول خاص بعوام الناس الذين لا يراعون الورع ولا الاحتياط
 والثاني خاص بأخبار الناس كالعلماء والصالحين نظير ما ورد في التقصيص من الفرج وعدم
 التقصيص به كما سيأتي بسطه في بابه أن شاء الله تعالى + ومن ذلك قول الإمام الشافعية
 أن جلود الميتة كلها نظهر بالباع الأصل الكلبة والخنزير وما قول من أحدهما
 وهو أصل الروايتين عن أحمد وأظهرت الروايتين عن مالك مع قول الإمام أبي حنيفة
 أن الجلود كلها نظهر بالباع الأصل الخنزير ومع قول الزهري أنه يتيمم بجلود الميتة كلها من
 غير دباغ فالأول مشدد من حيث اشتراط الدباغ وكثرة المستثبات والثاني فيه تخفيف فخرج
 الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول زيادة التنزه عن استعمال ما ساءه الشرع نجساً أديع الله
 تعالى أن يجاسه العبد وهو ملاصق بشئ نجس شرعاً ووجه الثاني أن القائل بأن جلود الخنزير لا يطهر
 بالوباغ المبالغة في التنزه عنه وكونه يستحب قبله مطلقاً بخلاف الكلبة فإن فيه تفصيلاً فكان
 أخف حكماً من الخنزير من هذا الوجه ووجه الثالث أن القائل بجواز الانتفاع بجلود الميتة من غير
 دباغ حمل أحاديث الديباغ على الاستحباب دون الوجوب فالأول خاص بالأخبار من العلماء
 والثاني خاص بمن هو دونهم في التنزه والثالث خاص بأهل الضرورات كما يدل بعض الآثار
 فاقم + ومن ذلك قول الشافعية وأحمد أن الذكاة لا تقتل شيئاً فيما لا يؤكل مع قول أبي حنيفة
 ومالك أنها تقتل إلا في الخنزير وإذا ذكيت عندها سبعاً أو كلب طهر بجلده وحكمه نكح كلبه حرام
 عند أبي حنيفة ومكروه عند مالك فالأول مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول أن ما لا يؤكل لحمه خبيث فلا تؤثر فيه الذكاة طهارة ولا طيباً بل حكمه ذبحه حكم
 موته حنفياً فأنفق قال تعالى في مرجع بني نوح صلى الله عليه وسلم وحرم عليهم الخبائث ووجه
 الثاني أنه لا يلزم من طهارته حله فقد حرم الشئ الطاهر لضرورة في بدن أو عقل وحكمه ما لا يؤكل
 وإن قيل بطهارته يبصر في البدن كما يجزى من شئ فيلحق بول لم يكن إلا أنه يورث كل

البلاد حتى لا يكاد يقيم طاهر الأمور فضلاً عن طاهرها ومن ذلك قول الامام علي عليه السلام
 عن مقدار الدم من الدم في الثوب والبدن اسم قول الشافعي في الجديده انه لا يبعث عنه ومع
 قوله في القديم انه يبعث عمادون الثلث فالاول والثاني مخفف والثاني مشدّد فخرج
 الامر الى تيق الميزان + ومن ذلك قول الامام الشافعي بجماسه شعر الميتة غير
 الادى وهو فها ووبرها مع قول أبي حنيفة وأحمد بطهارة الشعر الصوف والوبر زاد
 أبي حنيفة فقال بطهارة القرن والسبق والعظم والريش اذ لا روح فيه مع قول مالك يطهرون
 الشعر الصوف والوبر مطلقاً سواء كان يؤكل لحمه كالنعمة ولا يؤكل كالجلد والحمار ومع قول الامام
 ان الشعر ونحوه نجس يطهر بالغسل فالاول مشدّد والثاني وما بعده مخفف فخرج
 الامر الى تيق الميزان ووجه الاول عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة ووجه الثاني
 ان سبيل الآية فيما يؤكل لا فيما زاد على اللحم من وجه الاستعمال هذه الاشياء لا تؤكل
 عادة فاستعمل في غير الاكل كاللبس الاقتراح ولو بغسل عن غير الاواني على ان
 التحقيق في الشعر المشرع نحوها ان لها في حال حياة الحيوان وجه الى الحياة من حيث انها
 تنمو ووجهها الى الموت من حيث ان الانسان وغيره لا يتأثر اذا اظلمت فافهم + ومن ذلك
 قول الامام أبي حنيفة ومالك بن الحارث بن زبير شعر الخنزير مع قول الشافعي عنه ذلك وقول احمد بكوافته
 ومع قول الحنفى بالليف حجباً فالاول مخفف والثاني مشدّد والثالث والرابع يتيمما
 راحة تشديد ان لم يدأ أحد بالكرهه المنع فيؤخذ به الا كما يبر من أهل الورع ويسلم به الا باعز
 فخرج الامر الى تيق الميزان ووجه الاول البناء على القول بطهارته ووجه الثاني البناء على
 القول بنجاسه ووجه الثالث والرابع الاخذ بالاحتياط فخرج الامر الى تيق الميزان +
 ومن ذلك قول الامام مالك وأحمد والشافعي في أرجح قوليه بطهارة الادى اذا مات مع قول
 الامام أبي حنيفة والمرحوم من قول الشافعي بانه نجس لكنه يطهر بالغسل فالاول مخفف والثاني
 مشدّد فخرج الامر الى تيق الميزان ووجه الاول شرف ذات الادى روحاً وجسماً
 ووجه الثاني شرف روحه فقط فاذا خرجت من الجسد نجس لانه ما كان طاهر الا بسرايات
 الروح فيه لكونه مركباً لها وهي من امر الله وامر الله طاهر مقدس بالاجماع فكذلك ما جاء
 فافهم واكثر من ذلك لا يقال فان قال قائل ليق قال الامام أبو حنيفة رضي الله عنه بجماسه
 الادى مع حديث ان المؤمن لا ينجس حياً وراميتاً فالجواب يحتمل ان هذا الحديث لم يبلغ
 أو بلغ ولم يصح عنده + ومن ذلك قول الامام الاربعه بطهارة سور البغل والحمار وانظر
 عن توقف أبي حنيفة في كونه مطهر ومع قول الثوري والاوزاعي ان ما لا يؤكل لحمه سورة
 نجس فالاول مخفف ومقابل مشدّد فخرج الامر الى تيق الميزان ووجه الاول كون علة منعه
 الطهارة بسور البغل والحمار لا يطعم عليها الا كما را العلماء بالله مخفف الامر فيه على العوام بخلاف
 الاكابر وبذلك حصل ترجيح الثاني فافهم + ومن ذلك قول الشافعي بجماسه البول والروث
 مطلقاً مع قول الامام مالك وأحمد يطاردتهما من مأكل اللحم ومع قول الحنفى جسيمه ببول

الحيوانات الطاهرة طاهر ومع قول الامام الحنفية في ان الطير اذا اكل اللحم والحمار والعصاة
طاهر وما عداه نجس فالاول مشتد ومقابل لمخفف واولا بالنظر في حق التفصيل فراجع الامر
الى موقفي الميزان ووجه الاول كون البهايم من بيتاغا ان تأكل من الغنم على الله تعالى
فلا تكاد تذكرها وما يريد كرام الله عليه فهو قد شرعها كما هو مقرر في الشريعة وهو خاص
بها بما يراد العلم والاصحاب الذين يثبتون نجاسة الخافقين عن الله ما هم عليه من شق الطهارة
والتقديس بخلاف الاصاغر الذين تقلد عليهم الغفلة فاقم لا يثارتون بفضلات اهل الغفلة
لعدم تقديس ذواتهم وبذلك حصل توسيعا لثاني وقد جاءت الغريزة على مرتبة الخواص
ومرتبة العوام والعلماء ينتمون الى الشريعة ومن ذلك قول الامام الحنفية ومالك يجلسه
المجنون من الامم مع قول الشافعي ووجه الله طاهر فلهذا الشافعي وكل المتق كل حيوان طاهر واما
حكم انتزعه عنه فيجوز عند مالك وطيبا وبياسا وعند أبي حنيفة يعضل وطيبا ويفزل
ببأسا كما ورد فالاول مشد والثاني مخفف فراجع الامور الى موقفي الميزان ووجه الاول
كونه يخرج من الغفلة عن الله تعالى غالبا فلا يجلد الشخص يد كراهة يدي الله ابدانا بل
ثم جسد الغفلة يتعامم اللذة ومعلوم ان اللذة النفسانية تمتد لكل فعل مرت عليه من هنا
امرا الشارب والغسل من فروج المتق لكل البدن الناشئ للبدن الذي الذي قد وضعف مثله
الحجاب عن الله تعالى كما سألني بسط في باب الفصل ان شئت الله تعالى وكل ما يحجب عن الله تعالى فهو
نجس عند الاكابر بخلاف الاصاغر فكل ام الى حنيفة ومالك خاص بالاكابر من العلماء
والاصحابين وكل ام الامم الشافعي واجل خاص بجمام المسلمين فلذلك غسله النبي صلى الله عليه
وسلم نازلة ونزلة اخرى تشرى بالاكابر والاصاغر فاقم ومن ذلك قول الامام الحنفية
في البكر التي يتوضأ منها اذا خرجت منها قارة ميتة انها كانت متفتحة اعاد صلاة ثلاثا
وان لم تكن متفتحة اعاد صلاة يوم وليلة مع قول الشافعي واجل ان كان الملويس اراة من الصلاة
ما يجلب على ظنه انه توضأ منه بعينه وموته وان كان كثيرا ولم يتغير لويون شيئا وان تغير عاد من وقت
التغير وقال مالك ان كان معينا ولم يتغير لويون وصافه فلا إعادة وان كان غير معين فنية ولو ابتا
فالاول ان التشديد خاص بالاكابر والتخفيف خاص بالاصاغر بالنظر لمقامها في الطهارة
والتقديس ومن ذلك قول الامام الشافعي اذا شئت طاهر ونجس اجتهاد تطهيرها من
طهارتها من الاواني مع قول الامام الحنفية انه لا يجزئ الاجتهاد الا اذا كان عند ابتداء
الشرع ومع قول مالك انه لا يجزئ بل يرقى الجميع ويغسلها ويقيم فالاول مخفف والثاني
وما بعد مشد فراجع الامور الى موقفي الميزان وهو محمول على جالين فالاول خاص بالعوام
والثاني وما بعده خاص بالاكابر لشدته تورعهم واعفاهم فاقم والله سبحانه وتعالى اعلم
+ (باب اسباب الحديث) +

اجمعوا على نقض الوضوء بالخارج المعتاد من السيلين وهو البول والغائط والتفق على ان

من مسقوذه أو دبره يعضون أعضاء غير يديه لا ينقض والتقفل على أن يوم المصطحيم والمتكبر
 بشرط ينقض الوضوء وعلى أن القهقهة في الصلاة تبطلها دون الوضوء خلافاً لأبي حنيفة كما
 سياتي وعلى أن أكل الطعام المطبوخ بالنار واكل الخبز لا ينقض الوضوء وعلى أن من يتقن
 الطهارة وشك في الحدث فهو باق على طهارته إلا ما حكى عن بعض اصحاب مالك وكذلك لا تقفوا
 على أنه لا يجوز للرجل مسح المصحف ولا حمله إلا ما حكى عن داود وجعله من الجواز هلما وجدته
 من مسائل أزجاءم والاتفاق وإماما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا ينقض
 الخارج النادر كالردود والحياة والريح من القبل مع قول أبي حنيفة ينقض الريح الخارج من القبل
 وهو الواجب من مذهب الإمام الشافعي فإنه قال بالانقض بالثلاثة فالاول محقق والثاني فيه
 تشديد فرجع الامر الى موتى الميزان ووجه الاول ان الدخول حياة الحياة والحياة من الاكل
 ليست من الطبيعة المتولدة من الطعام وناقض حقيقة انما هو ما نشأ من الطعام ومن لقض
 بالحياة فاما هو من حيث ما كان عليها من الطبيعة كما هو الغالب لانها كما سياتي بسطحة
 في اوائل خاتمة الكتاب ان شاء الله تعالى ووجه من قال بقض الريح الخارج من القبل ندرته
 حتى انه ربما لا يقيم للعد في عمر مرة واحدة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المني
 فاقض للطهارة مع الاصح من مذهب الإمام الشافعي انه لا ينقض الطهارة وان أوجب الغسل
 فالاول مشدّد والثاني مخفف فوجه الامر الى موتى الميزان ووجه الاول ان لذّة خروج المني
 شديدة لا تقادحها لذّة نفسانية ومن لازم ذلك شدة العقلة واليعة عن الله تعالى فهو باق بالانقض
 من خروج البول فانما من حيث اللذة لا من حيث عينه ووجه الثاني كون ذلك خاصاً
 بالاكابر والاكابر الذين يعدون العقلة عن الله تعالى احد تأخيرات التوبة والطهارة فالاول
 بالاكابر والثاني خاص بالعوام فالعلم ذلك تأمل فيه فترى انه لا فائدة في القول بعدم نقض
 الطهارة بالمنى الا كونه منتزاعاً لا دمي لا يعرفان من خرج من المني ممنوع من الصلاة ومحوها
 اشبه من المحدث المحدث لا يعرفان ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لا ينقض الوضوء
 من الفرج مطلقاً على وجه كان مع قول الشافعي والقول الاصح من مذهب أحمد بانقضاء
 الوضوء ببطن الكف وزاد أحمد نقض الطهارة بلس الذكركم يظهر الكف ايضاً ومع قول مالك
 ان مسه بشهوة انتقض والا فلا فالاول محقق والثاني مشدّد والثالث فيه تشديد فرجع
 الامر الى موتى الميزان فالاول خاص بعوام الناس ومقابلته خاص بالاكابر وذلك لان النائم
 حقيقة هو كل ما تولد من الاكل واما النقض بالفرج فاما هو لمجاوزة الفرج الخارج بل وادائه
 صلى الله عليه وسلم كان يخفى سراً وبه لمجاوزتها لمجاورة الخارج مباينة في التزوة وليقتضى به
 خواص فامنه دون عوامهم كما اشار اليه حديث هل هو الايضحة فله وقال الزكاري من مس
 فرجه فليتوضأ كما وضعنا ذلك في كتاب اسرار الشريعة وفي خاتمة هذا الكتاب فاجب
 وسمعت سيلى علياً الخواص حمد الله تعالى يقول افا قال صلى الله عليه وسلم نطق ابن عدى
 حين سأل عن مس الفرج هل هو الايضحة منك لينبهه على ما اجمع عليه أهل

الكشف من ان تناقض حقيقة انه هو متولد من الطاهر ~~والشاهد~~ العرفي ~~الذي~~
 ذات العرفي وكان طلق بن عدى هذا راى بل تقوم تخفف الطاهر عليه خفيه بخلاف الاكابر
 من العلماء والصالحين ثم رجعهم بالوضوء من مس الذكر مشاكلة لمقامهم في التورع والثناء
 عن من تجاوز الحجاب شهروا في الطلحين والزاسين ونحوهم فان مقامهم لا ينقص هذا التذوق
 العظيم فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان فان قال الشافعي ان حديثه حل هو لا ينقصه
 منكم منسوخ قلنا السادة الحنفية لا يقولون بنسخه بل هو ~~مكسوم~~ عندهم فلا بد له
 من وجه يحمل عليه وقد وجه حمله على احاد العوام دون العلماء والصالحين فيلزم بكل متدين
 من الحنفية ان يتوضأ من مس الفرج خروجاً من خلاف الامة ولا ينبغي له ان يمس فرجه
 ويصلي بلا يقيد بطهارة فان قال قائل انكم قلتم ان على النقص بمس الفرج انما هو يكون في
 مجاور الحجاب لا لذاته فلم يلزم وجوب الوضوء بمس نفس الحجاب بل جواب انما يلزمنا الشارع
 بالوضوء من مس الحجاب لانه لا بد في مسه بخلاف توجهه فان العبد يعبد الله وراحة مجزوم
 لها غير البدن فلذلك كان فيه الوضوء كما لا يخلاف من الحجاب الملوث فافهم واما وجه
 نقض الطهارة بلمس الذكر بظهور الكفة او باليد الى المرفق فهو الاحتياط لكون اليد تطلق على
 ذلك كما في حديث اذا ~~نقض~~ احدكم بيده الى فرجه وليس بينهما ستور ولا حجاب فليتوضأ وسعته
 مرة اخرى يقول ليس لنا تناقض للطهارة الا وهو متولد من الاكل حتى التهققة عند من يقول
 بانها تنقض الطهارة اذا وقعت في الصلاة لان لولا شبع ما قففت فان الجوع لا يوجب استنجاء
 عن التهققة انتهى اما من حلفه الدبر فقال ابو حنيفة ومالك لا ينقض الوضوء وقال الشافعي
 في رجم قوله واما من ينقض اخذ البر وابتدأ من مس فرجه فشم القبل والدبر فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحد ينقض طهارة من مس فرجه غيره صغيرا كان المحسوس
 او كبيرا حيا كان او ميتا مع قول مالك انه لا ينقض من مس فرجه التبعيض ومع قول ابو حنيفة
 انه لا ينقض مطلقا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول طلاق نقض الطهارة بمس
 الانسان فرجه نفسه فليس عليه من فرجه غيره بجماعه على القيمة في ذلك فانقض طهارة العبد
 من نفسه كذلك ينقضها من غيره اخذ بالاحتياط ويؤخذ من ذلك توجيه قول الامام ابي
 حنيفة والشافعي واحد ينقض طهارة المحسوس مع قول مالك ينقضها فان الاول يخفف والثاني
 مستند وان الاول خاص بالاصغر والثاني خاص بالاكابر من المتورعين وقد رجم اهل الكشف
 على انه ليس لنا تناقض الا وهو سوء ادب او فيه راحة من سوء الادب مع الله تعالى ومن هنا ورد
 الاستغفار عند الخروج من الخلاء فلا يقع العبد في تناقض الا وهو غائب عن مشاهدة ربه عز وجل
 ولا يكاد يحضره الله عز وجل في حال خروجه من الخلاء او وقوعه بدا وذلك اى عدم المحضو
 حدث عند الاكابر ينظرون منه اجلاء لبدنهم الذي مات باديهاهم عن شهود كونه في حضرة
 ربه فافهم وهذا من باب قولهم حدثت الارادسيات المقربين ومن ذلك قول الامام
 الثلاثة بمن نقض الطهارة بلمس الارض الجبل مع قول الامام مالك بايجاب الوضوء بلمس

وحكي ذلك أيضا عن الإمام أحمد وغيره فالاول لحققت والثاني مشدد ووجه الاول عدم
 ورود شيء من الشارع في ذلك فلو كان ذلك لكانت لوردا لقضا لوردا في حديث واحد وفي الثاني
 كون الركام دأثرة مع العلل غالباً فحكى كانت العلل في النقض بلس المرأة الشهوة للامس
 أو اللوس ولهما عادة احتياط الامام مالك للامس في النقض بالامر الذي يمتنع بتقيد مثلاً لانه
 رضي الله عنه عن أمهم الشارع على شرايعة من بعده فكل امر حدث بعد موت الشارع من
 مستحسن أو مستقيم على ما لم يمتنع أن يلحقه بما ينشأ كاله في الشريعة بالنقض بالامر خاص
 بأردل الناس وعدم النقض خاص بأشرف الناس الذين لا يشتهون الاما أباحة الله تعالى
 لهم فان تارة الاما كارعن مس الامر فهو كمال في التلوي وقد يقال ان عدم النقض على امر
 خاص بوعام الناس والقول بالنقض خاص بابا والعلماء والصالحين مشاكلاً لمقامهم في التباع
 عن كل ما لم يأت ذن بالله تعالى ومن ذلك قول الامام الشافعي بان لمس الياء لم المرأة من غير
 حائل ينقض بكل حال الا ان كانت المرأة محرماً للامس من قول مالك وأحمد انه ان كان ذلك
 بشهوة لنقض الا فلا ومع قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ذلك ينقض بشرط انتشار الذن
 بل ذلك فيتنقض باللمس الا فتشاور مع قول محمد بن الحسن انه لا ينقض وان انتشر ذكره ومع
 قول طائفة ان لمس أجنبية لا يخل بالنقض وان لمس زوجته وامته لم ينقض فالاول مشدد
 ومقابلته لحققت على التقصيل المذكور فيه فراجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول محقق خاص
 بالاكابر الذين يقصون محل الشهوة اذا ضمت مقام وجودها ومقابلته لوجود الشهوة
 بنشئها المذكور ومن العلماء المشدد والمتوسطو المحقق وأما اللوس فمدعي مالكة والاول
 من قول الشارع وحكى الروايتين عن أحمد أنه كاللامس في النقض فراجع الامر الى مرتبة الميزان
 في هذه المسئلة والتي قبلها ووجه من قال بالنقض لمس الأجنبية النظر للنقض بالانزاع من حيث
 هي نكاحاً حدثت ووجه من قال انها لا تنقض الا بقول عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يقوم الى الصلاة ولا يعيد وضوءاً وهذا خاص
 بمن ملك أربه وكان الشئ محمد بن الدين بن العربي رضي الله عنه يقول ووجه من منع النقض بلس
 المرأة بالنظر الى كمالها من حيث المعنى القاهر بها المشار اليه بقوله تعالى وان تظاهروا عليه فان
 الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهيري وهو سر لا يطلع عليه
 الا من أطلع الله تعالى على محل صدور العالم وعرف تلك القوة التي في شخصه وعاشته تحت
 جعل الله تعالى نفسه وأولى العزم من الملائكة والبشر في مقابلةهما وهو سر لا يجوز لتشف
 للمحيين وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول نقض الطهارة بلمس
 النساء خاص باحد الناس من لم يطلع الله تعالى على حال النساء من حيث انهن محل انتاج
 العالم والانتاج بيت الكمال نظير قولهم ان الخبز المتعدى أفضل من القاصور وأما عدم
 النقض بلسهن فخاص بأهل الكمال الذين عرفون مراتب الوجود كشفاً ويقيناً لا الذين
 يشبهون النقض في النساء ولو ان كورة أكمل من الانثة انتهي وسمعت أيضاً يقول

لو لم يكن من حال المرأة وقوتها الاكلونها استدعى بحال اكلها لمولك الدنيا الى صورة السجود
 عليها حالة الوقوع كان في ذلك كفاية في بيان قوتها انتهى وسعته ايضا يقول الاولى القول
 ينقض الحيايز والحماز والصغيرة لان العلة في النقض بها قد لا تكون هي الشهوة وانما ذلك
 الخصوص وصف في الاثني فبقية المتورع على القول بانهم ينقض حتى ياتي لمن ينقض
 عن النقض وقد اطلق الله تعالى اسم النساء في قصته فرعون بقوله تعالى يدعوا نساءهم فيسكن
 نساءهم على الاطفال فانه كان راين في الاثني القربة العهد بالولادة فكما اطلق الله اسم النساء
 على المرأة الكبيرة في قوله تعالى او لامستم النساء من غير تقييد بالبالغة فكذلك اطلقت على السنت
 ساعته ولادتها على كل سواء وهو مدعيه او دحره من الاثمة من دارم حصول الشهوة
 ومنهم من راعى محل الشهوة وان لم تحصل شهوة واما وجه من قال المراد ليس النساء في الآية
 هو الجماع كالمس بالليل فهو يكون المس امر خفيا لا يغيب الانسان بلذته عن ربه عاليا بخلاف
 الجماع فان صاحبه لا يكاد يحضر له قلب مع ربه بل يغيب عن موافقة وشهودة بالجملة وذلك
 حدث عند الاكابر من الاولياء بالتفاق والمجاناة اللذة لتسرى في بدن الجماع كمل لا تتغير
 تحمل دون آخر امر المكلف بتعميد البدن في الغسل ليعش بالماء مقام ما بدنه لسان تلك
 اللذة فيه فانما عمت جسده كله اذ المتى وان كان فو من الدم فهو فرع اقوى من اصله وان
 البول والعاط والدم اقل منه في ظاهر الامور والعلة فيه سران شهوة المغيبة عنه عن شهوة الحق تعالى
 لا قارة اللون والرائحة مثلا وما يؤيد من قال ان المراد بالمس آية اوله استم النساء الجماع
 قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فان المراد بالمس هنا الجماع وقد يكون من قال
 بذلك انما قال به كونه نظر في لغة العرب فأي ان المس المس واحد لكن ذلك ينبغي ان
 يكون خاصا بوعاء الناس خلاف الاكابر وان من مقامهم ان يتنزهوا عن لمس النساء ولو بلا
 شهوة حتى عن لمس الشعر والظفر السن كما يتنزهون عن الصلوة اذا اكلوا الخبز والابجد
 طهارة تباعد عنها لكونها محلا لركوب الشياطين على ظهورها كما ورد لا تكونها محلا اذ الحكم
 كلهم سائر الحيوان في ذلك احد فاقم ذلك فانه قيس ومن ذلك قول الامام ابي
 حنيفة رضي الله عنه ان من قام في صلاة على حالة من احوال المصلين لا ينقض وضوءه وان
 طال نومه وانه ان وقع استقص من قول مالك ينقض في حال الركوع والسجود وان طال
 دون القيام والقعود ومع قول الشافعي انما تام فمكنا مقعدا لم ينقض ولو طال النوم
 والا استقص ومع قول احمد في أصح الروايات انه ان طال نوم القاعد والقاعد والواحد
 والساجد فعليه الوضوء والا فلا فالاول تخفف ومقابل مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان التنازل في الصلاة قريب من المستيقظ لتعلق قلبه بحضرة الله تعالى
 وقلة استغراق قلبه في امور الدنيا فكذلك القول في نوم المكل من مقعدا لعدم استغراق
 قلبه في النوم بخلاف نوم غير المكل من مقعدا من الارض ولذلك قال في شياخ الطرقت
 من أراد خفة نومه فليضع تحت رأسه من كمالية ويغم على شدة الايمن فان نومه يكون

خفيفا جدا وما وجه من قال من العلماء ان الصوم ينقص من كمال العقل ان يحرم عنه ذلك فهو
لكونه في الصوم من ابرزها الوجه الى اليقظة ووجه الى الموت بدليل ما ورد في الحديث الصوم
مخو الموت فكان القول ينقص الطهارة به من الاخذ بالاحتياط ، وسمعت سيدي عليا
الحواص رحمه الله يقول وجه من نقص الطهارة بخرجه الدم الحرام ، بالمهقره او بنوم الخمر
مفقد او عيس الابط الذي فيه صندان وعيس الاربع او الاجرام والحافز والفتنة او غير
ذلك مما وردت فيه الاخبار والآثار وتولد من الاكل والشرب الرضا بالاحتياط ولا تحالفت
الا والفتنة اقل عن مراقبته الله عز وجل فلو صحت مراقبته الجدل لرب له نفسه من مسجل
قد رضى ، ومعنى تعظيما لحضرة ربه فاما كانت هذه الامور من لازم صلاحها الغفل عن الله تعالى
نقص بعض العلماء الطهارة بها قال جميع النواقض فتولدة من الاكل وليس لنا نقض من غير
الاكل ابدأ فان من لا يأكل لينا ولا يجري لدم ولا يفيض في الصلاة ولا يتقاضي على فيه
ولا يخرج من ابطه صندان ولا يحصل له روى واحزام ولا يصير ربه بمعصيتهما فضلا عن
والشرع بل هو كما للملكة وامان قال ينقص من الاحتياط فلانه محل السخط الله تعالى فاحتاط
المؤمن لنفسه بالظهور من مس فرار من موضع السخط والغضب ليطول ما تقدم من الوضوء
من اكل لحم الخنزير كما ورد ان ظهورها ماوى الشياطين لان حيث في ان اللحم وما ورد في
عن الوضوء من المياه المغضوب عليها كياه قوم لوط وما ورد من اتى عن الجولس على جلود النمار
والسباع من حيث انها تورث القساوة في القلب كما يتبين في باب اللباس في ذلك لو ان
الاكل والشرب ما اشتملتا على النساء ولا جامعين ولا خرج مما مضى ولا جرحا ولا اذى عليه
كلمتا بغيته ولا نعمة ولا اذى من الكفار صليبا بعدة فان هذه الامور لا تقام الا بالاحتياط
بالاكل واصل ذلك اكلت السبع ادم من الشجرة فانها لما كانت ميا ناصوره ما يقع فيه بنوه من
بعد من محارم بالاكل عن الله تعالى امر واما التزك بالغسل والوضوء من كل ما تولد من الاكل
للازمة الحجاب الغفلت به عن الله عز وجل ولذلك ابطال العلماء الصلاة بالاكل فبالا
لاقتناع صحة حال مناجاة العبد لربه في صلواته حال الاكل فتفقد لذة الاكل عن شهوة الاقبال
مناجاة ربنا لا تنال اجزاء لذتين معا في ان واحد ومراجعة الادب معه كما سياتى بسط ذلك في
الخاتمة ان شاء الله تعالى ، ومن ذلك الوضوء مما مست النار كالطبخ والتبخير فاتفق الاربعة على
النقص به وقال ابن عمر ابوهريرة وزيد بن ثابت يجب الوضوء من اكله فالاول محقق والثاني
مشهد ووجه الثاني ان النار مظهر غضبي يعذب الله تعالى بها من شاء من العصاة فلا يباين
اكل مما مسته ان يقبل يلى الله تعالى لا بعد انقضاء من طهارته كالموت ووجه الاول ان اكله
الوجه على غالب الناس فلذلك كان الوضوء منه خاصا بالاكابر الذين يعرفون وجه ذلك الخلف
الاها عز فلا يؤمر بالوضوء منه وكان ذلك آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم
توسعة على الامة فرجع الاموالى وتلقى الميزان فافهم ، ومن ذلك قول الائمة لا يغسل بين
الطهارة وشك في الحديث انه يعمل باليقين الان ظاهره هو العلم ان الله تعالى على الحديث

وبقيضا وقال الحسن ان كان شك في الحديث حال الصلاة يعني على يقينة في صلاة وان كان خارج
 الصلاة أدخل بمقتضى الشك وهو الحديث فالاول محقق والثاني مشدود فرجم الامر الى مرتبتي الميزان
 فالأول بالاكابر الاحد بليقين دون الشك ولو على اصطلاح الفقهاء فان الله تعالى اذ لم
 يثبتون الظن الا ان يحجروا عن اليقين بطريق من الطرق فاعلم ذلك ومن ذلك قول الأئمة
 الأربعة بتحريم من المصنف على الحديث مع قول داود وغيره بالحوار وكذلك قول الأئمة الأربعة
 بجواز الحديث بحمله خلاف أو علاقة الا عند الشك فيه كما يجوز عند حمله في أمثله وتفسيره وذبابه
 وقلب ورقه يعود فالاول مشدد وقول داود وغيره محقق والاول في مسألة الحمل بخلافه
 محقق ومقابلته مشدود فرجم الامر في المسئلتين الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في مس المسئلة
 في التعظيم وعلا بظاهر قوله تعالى لا ينسوا الصلوة والوجه الثاني فيه أن كلام الله تعالى ليس هو
 حالا في الكتابة التي في الورق وانما هو على حاله كحال النجوم على وجه الماء وكصورة الواو
 المرسومة في المرأة فلا هي عين الواو ولا هي غيره وهذا سر لا تعلمها العباد ووجه الاول في حمل
 المصنف بعلاقة عدم من المصنف لانه انما من العلاقة ظهورية صورة من قلب ورق المصنف
 يعود لان صورته صورة المعطوف على كل حال ووجه الثاني المبالغة في التعظيم ولانه نفس حامل المصنف
 بالعلاقة ملك من المزايا وجه ولا يخفى أن الورق يتنوع بتنوع المقامات في الاكابر والاصاغر
 فاعلم ذلك ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا في أشهر الروايات عنه بتحريم استيقان
 القبلة واستدبارها في الصلوة وقول أبي حنيفة يحرم الاستقبال والاستدبار في الصلوة وفي البيان
 مع قوله اذ يجوز الاستقبال والاستدبار فيما جيبا فالاول مشدد والثاني محقق فرجم الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن من جعل جهته وقوفه بين يدي الله تعالى في صلاة هي جهة
 يولد وغاظة فقد أساء الادب فلذلك فاقوا الشارعين الجاهلين بقوله شرخوا وغربوا وذلك ما
 بالاكابر الذين بالغوا في تعظيم جلال الله عز وجل ووجه الثاني خفاء مثل ذلك على غالب الناس
 فهو خاص بالاصاغر فلا يكاد أحد منهم يلحظ ما لحظه الاكابر من التعظيم فلكل مقام رجال
 فاعلم ذلك ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا في الاستيقان واجب لكن عند مالك
 وأبي حنيفة انه ان صلى من غير استيقان صحته صلاة وقال أبي حنيفة هو سنة وهو روي عنه
 عن مالك فالاول مشدد والثاني محقق فرجم الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول المبالغة
 في وجوب التنزه وهو خاص بالاكابر ووجه الثاني كثرة تكرار وجوب النجاسة من هذين المحللين
 مخفف فيما بالاستصحاب من هنا قال أبي حنيفة بوجود غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء
 اذا كانت مقدار درهم البصر لان ذلك هو مقدار النجاسة التي تكون على محل الاستنجاء عادة
 ومن ذلك قول الشافعي واحدا في وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار وان حصل الانقاء يد وبها مع قول
 مالك وأبي حنيفة نحو الحجر الواحد اذا حصل به الانقاء فالاول مشدد والثاني محقق فرجم
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بأمر الشارع مع زيادة التنزه ووجه الثاني حمل الثلاثة في
 الحلل على الغالب الا اذا حصل الانقاء بمسحة واحدة فلا معنى للثانية والثالثة لعدم ثبوت عيصم

هناك سمع ما في ذلك من رائحة العظیم للوثة لشرفها بحجة الله تعالى لها كما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر ولكن لما كان دون الثلاثة أحجار لا يكفي في العادة قدم الشارع إزالة النجاسة على إعادة ما هو أدب في الموضع من ان المقام الوترية لا يكاد يخطئ على قلب المستغف غلبت الغفلة على العمل حال الاستنجاء فافهمه ومن ذلك قول الشافعي وأحمد لا يجزئ الاستنجاء بقطره ولا روضه قول أبي حنيفة وما لا بد له من أن يجزئ بهما لكن مع الكراهة بهما فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول من الشارع عن الاستنجاء بهما والنهي يقتضي الفساد ووجه الثاني ان النهي عن الاستنجاء بهما مني تنزيه فالأول خاص بالأكابر والثاني خاص بالأصغار لأن عملة كون العظم طعاماً أو سائلاً يمنع على كثير من الناس ولما عملة الروث فلان المراد بالحجر الخفيف والله اعلم

(باب الوضوء)

اتفق الأئمة على أن الوضوء يقبل من غير لفظ أو إجراء الوضوء بخلاف غيره وعلى غسل الكفين قبل الطهارة مستحب غير واجب كما أحسن عن أحمد على أن غسل اليدين النجسة في الوضوء سنة وعلى المرفقين بخرق في البدن في الوضوء بخلاف الروافد وأجمعوا على أنه لا يجوز مسح الأذنين عوضاً عن مسح الرأس على أن الوضوء فلهذا نرى بعض الوضوء ما لا يمتنع خلافه في قوله لا يصح الوضوء وأما أكثر من خمس صلوات قال عبيد بن عمير لا يصح الوضوء ومن غير طهارة واحدة وينتقل ما شاء واجتزأ بالآية بأنها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا الآية هذا ما وجدته من مسائل الجماعة والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول كافة العلماء أنه لا تقبل طهارة الأئمة فيجب الغسل في الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر مع قول الإمام أبي حنيفة لا يقبل الوضوء والغسل إلى اليدين بخلاف اليدين من الأئمة فالأول متدد والثاني فيه تخفيف خرج الأمر إلى ما يتفق الميزان ووجه دليل الأول حديث أنما الأعمال بالنيات ووجه الثاني أن الأئمة راجع في الوضوء كلها في نيت الإسلام كما قال به ابن عباس وأبو سليمان الداراني فقال لا يحتاج شيء من فروع الإسلام إلى نية بل أن اختيار صاحب الحديث هو فيه أي في الإسلام ووجه استثناء الإمام أبي حنيفة النية كون التراب ضعيف الروحانية فلا يكاد ينعثن البنية من الضعف الذي حصل فيه من المعاصي أو الغفلات فلهذا احتج إلى تقويتها بالنية كما سبأ إلى بيانها في بابي إن شاء الله تعالى بخلاف الماء فإنه قوي الروحانية فيحصل لكل عمل نزل عليه ولو بلا قصد فأصده وسمعت سيدي علي الخواص رحمه الله يقول حقيقة الأئمة عزموا المكلف على الفعل مع المقارنة غالباً ومن قال أنه يتصور من المكلف فعل العبادة بلا نية فما حقق النظر لذلك لو قلت المحقق وهو يتطرق ماذا انصنع فقال لك انظر لما من أربعين ما يصنع فليس هو بمكلف أصلاً قال وهل شبهته من نقل عن الإمام أبي حنيفة عدم فرضية الأئمة كونه لا يعرف اصطلاحاً فإن الفرض عنده ما هو من القرآن بالأمر به أو ما أنكر به من السنة المتواترة والإجماع وغير الفرض ما جاء في السنة الغير المتواترة الأمر به ثم إنه ينقسم إلى ما هو واجب إلى

ما هو من باب كالحتم والاستيقاض وقص الاطمان فانه ثبت بالاستسقاء في الشاه هو اجماع ولا
 ما هو من باب فلا يترجم من نفي الاعم الى حينة فحينة التثنية في وجوبها وتطير ذلك اصطلاح
 السلف على التعبير عن الحرام بلفظ الكراهة فاذا قيل وكروسيان والوضوء بالثني مثلاً فترجمهم
 المنع ومنه العطف فاقدم واعرف بمصطلح الائمة قبل الاعتراض عليهم فانهم اهل ادب مع الله
 تعالى فداووا بين لفظ ما جاء في القرآن وبين لفظ ما جاء في السنة وان كانت السنة ترجع الى
 القرآن لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ونظير ذلك تخصيصهم
 الملاءم للائبياء بلفظ الصلاة دون الترجمة وان كانت الصلاة من الله رجة عينا للائبياء على
 الاولياء يقال في الوحي رحمه الله ورضي عنه وازياله صلى الله عليه وسلم الاستحسان التبعية
 للائبياء كما هو مقرر في كتب الفقه فيرها وسمعتهم في الله عنه يقول كان الاعم ابو حنيفة من
 اكثر الائمة ادباً مع الله تعالى ولذلك لم يجعل السنة فرضاً وسعى الوتر واجاب الله بها ثبناً
 بالسنة لا بالكتاب فقصص بل لت عتير ما فرض الله و تميز ما اقرض الله و تميز ما اوجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فليسوا يختلف لفظاً كما قال بعضهم بل معنوا ايها فان ما فرض الله اشد ما فرضه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حين حيزه الله تعالى ان يوجب ما شاء اولاً يوجب احوال
 في ذلك ثم قال فاللايق بكل متدين ان لا يعمل عملاً الايئة سواء كان ذلك من اوسائلهم من
 المقاصد من حيث انها امور باشرها ولو لم يقل امامنا بوجوبها فانها ليست على كل حال ومختلف
 بها الى الوجوب اجتهد المجتهدين فان قلت فواجب من اوجبه الله رفع الحرج الا اصغر مع الاكبر
 اذا اجمع الحكم ثان على الحكم فاجواب محمد ان الاصل في كل حدث اخر امة بنية فقد
 ليكون الشارح عري ان راجع الاصغر في الاكبر كحكمة تخفى على غالب الناس وقد بسطنا
 الكلام على ما ورد على هذا اهل العلم في النية منطوقاً ومفهوماً في كتاب الاخوند عن الائمة
 فواجبه ومن ذلك قول الائمة ان النطق بالنية كمال في العبادة مع قوله انك انك النطق
 بها فالاول كالمشاهدة والثاني كالحقيقة فترجم الامور التي للميزان ووجه الاول مراعاة حال
 غالب الناس من عدم وصولهم الى الهيئة والتعظيم الى حد يمتنع من النطق او قل يصح اذا
 قبلوا على فعل ماورد به ووجه الثاني مراعاة حال الفقهاء الذين استلكت بهم عظمة الله تعالى
 حتى منعهم من القدرة على النطق بالنية بين يدي الانامهم بل التزموا به لنا في ذلك الامر
 بالنطق بها وسمعت سيدي حلياً الخواص رحمه الله يقول اني اقدر على النطق بليدين الطهارة
 ولا اقدر على النطق بليدة الصلاة من حيث ان الطهارة مفتاح طرق الصلاة فهي يمين من
 مقام المناجاة لله تعالى عادة فترجم بين الوسايل والمقاصد فاعلم ذلك فانه نفس وشيئ في سيا
 حكمة الحرف الاولى (المخرج العشاء ان من خصائص الحق حل وعلاني العبد يتردد هيلت
 وتقطيعاً كما اطل الوتر بين يديه فيحذف ملوك الدنيا ولذلك كان الابرار
 مستحيين في غير الركعتين الاولتين من الفرائض الجهرية والله سبحانه وتعالى اعلم
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة واحدة الروايتين عن محمد ان التسمية في الوضوء

مستحبه مع قول داود رحمه الله وأبجده لا يصح الوضوء إلا بها سواء في ذلك العجل والسهر مع قول
 اصناف ان فيها بخرأنة طهارته والا فلا فالاول مخفف والثاني مشدّد والاول محمول على حال
 أهل القرب من مشهور حضرة الله عز وجل والثاني على غيرهم قلنا ذلك كان ذكر الله تعالى مستحباً
 لا واجباً وممعت يسجد عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول كل ما لم يذكر اسم الله تعالى
 عليه فهو قريب من الميتة في الحكم من حيث عدم طهارته بقرينة ظاهر قوله تعالى
 ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه يعني ولو أنه نهر فنجسها بالدم الفاسل الذي يضر اليدين في أكله
 فما جعل يبيح المخرقة رجسا الأهل ذكر اسم الله عليه بالخلاد في باح أهل الكتاب فالشرية
 أباحها انتهى أي فان الآية وإن كانت نزلت فيمن ذكر على اسم الاصنام فظاهرها يشهد لما قاله
 الشيخ كما يشهد له أيضاً حديث لا وضوء لمن يذكر اسم الله عليه فان ظاهرة عند بعضهم نقل الخبر
 وإن حمل بعضهم على الكمال كما مر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن غسل اليدين قبل الطهارة
 مستحب مع قول أحمد أن ذلك واجب لكن من نوم الليل دون النهار ومع قول بعض أهل الظاهر
 بالوجوب طلقاً قبل الإلزام فأن أدخل يده في الماء قبل غسلها لم يغسل الماء إلا عند الحسن
 المصري فالاول مخفف والثاني مشدّد فراجع الأمر إلى مذهب الميراث ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة باستحباب المضمضة والاستنشاق في الوضوء مع قول الأئمة المحل في شهر الروتين
 بوجوبهما في الحدث الأكبر والأصغر فالاول مخفف والثاني مشدّد أما ظاهر حديث فضة
 واستنشقا عند من صححه فان الأمر للوجوب حتى يصرفه صارف وإنما أصله مستحب
 ونهض به إلى الوجوب بجهاد المجتهد فراجع الأمر إلى مذهب الميراث ووجوب الاستنجاب
 إن الفم والذنب باطنهما من جنس الباطن والطهارة ما شرعت بالإصالة الأعلى الظاهر من
 البدن فالعرض لهما الظاهر على سبيل الاستنجاب ووجوب الوجوب كون الفم محل في
 اللسان والطعام فكم وقع اللسان في الثمر وكما نزل منه إلى الجوف حراماً وشبهات وقدره
 المحل يشبهان اللسان أكثر الأعضاء فحالف بقوله صلى الله عليه وسلم لمأذو هل يك التماس في
 النار على وجوههم الإحصاء المستهم فيجب على هذا القول على العبد إذا طهر أن يغسل فمه
 غسل وجهه بالماء مع التحلل عن وقعه هو في عودته من سائر الناس والاكتراث من الاستغفار كما هو
 مقدر في كتب الشريعة وأما وجوب الاستنشاق فهو كون الأنف محل مبيت الشيطان كما
 ورد على ظهور الكبرياء والالتفات عن الحق والعلم به ولا يكاد يسلم أحد من هذا الكبر إلا أن
 صار يرى نفسه دون المسكين بجميع ما كاسبطن الحلام عليه ولأعوذ بالمشائخ فراجع
 سيد الشيخ أبو هبيل الدسوقي يقول كلمة الغيبة أشد في النجاسة من خروج الرجل من كل العار
 وكان يقول لا ينبغي لقارئ القرآن أن يقرأه إلا باللسان طاهر من الغيبة والنجاسة وأكل الحرام
 والشبهات فراجع أهل الله تعالى أن من أكل حراماً أو وقع في غيبة فقد نجس نجاسة غفيرة
 من دخل حضرة الله سواء في الصلوة وغيرها قالوا ورواها للشارع لامة أن لا يقوم أحد من بني
 رب في الصلاة إلا على طهارة ظاهرة وباطنة من سائر الذنوب قالوا والسنن تكلم بالقيم ثم قيل

اقران مثال من تدعى صحفا في قاذور ولا شك في لقوة سمعت من تحلة الخواص رحمة الله
 يقول انما سقى رسول الله صلى الله عليه وسلم المضمضة والاستنشاق وقدها على غسل الوجه باذن من ربه
 عز وجل لا يغفل الناس عنها لكونها الاصل من اوجه الابرار لعان النظر الى باطنها فلا يقال
 كان ينبغي تأخيرها عما شرعه الله عز وجل من غسل الوجه لان الشارع معصوم من الوقوع
 في سوء الادب وقد قد من الله انما سنها باذن من ربه عز وجل كما اخرجهم الماذنين كذلك باذن
 من ربه انتهى + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الياض الذي يابن بشرا الاذن والوجه من
 الوجه مع قوام الكون في يوسف انما ليس من الوجه فلا يغفل عنه مع الوجه الوضوء فالاول من
 تخفيف فرجه الامر الى مرتبة الميزان + ووجه الاول حصول المواجهة بحق حضرة الله كما
 عند خطابه ووجه الثاني عدم وقوف المواجهة به فان الشريعة قد يتم العرف في ذلك
 عند القائل به والا فكل جزء من بدن العبد ظاهر او باطن ظاهر للمحق فحققت كما اشار اليه
 فرض الحق تعالى في الصلاة الاسراء النفس الحميم البدن عند كل صلاة تتوخف الله ذلك بالوضوء وهو
 من مبدء في الصلاة مع الاستيقاظ ثم لما كان القلب محلا للنظر المحقق من العبد امر الله تعالى
 العبد بالتوبة فوراً مسرعة للتطهير من النجاسة المعنوية لان الماء لا يصل الى القلب فاحمر
 + ومن ذلك قول الائمة الاربعة بان المرفقين بين خلان في وجوب غسل اليدين مع قول الامام داود
 والامام زفر رحمهما الله تعالى انهما لا يدل خلان فالاول مشد + والثاني تخفيف فرجه الامر الى
 مرتبة الميزان + ووجه الاول انهما محل الارتفاق وتكمل التحاكي بهما في فعل الخائفات
 ووجه الثاني كونهما مجموع شيئين اية الذراع ورأس العظمين فلهما يخصها بالذراعين
 فحققت فيها + ومن ذلك قول الامام مالك والاحمد في طهر اليدين عند وجوب مسح حبيبه
 الرأس في الوضوء مع ان حبيفة والتشافي بوجوب البعض فقط مع اختلاف فهمها في قداره
 فالتشافي يقول يجب ما يطق عليه اسم المسح ووجه حبيفة يقول البعض هو ريم الرأس ويكون
 ذلك ثلاثين من اصابعه حتى يوسم رأسه باصبعين كيتي وقت التشافي لا يتيقن المسح باليد
 فالاول مشد والثاني فيه بعض تشديد والثالث فيه تخفيف فرجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول الاحتياط بجميع جميع محل الرياسة التي عند المتصفح فيخرج عن الكبر الذي فيها
 ويمكن من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة فان من كان عنه متقال ذكره من كبر لا يمكن
 من دخوله الجنة يوم القيامة كما ورد اذ في الحضرة الخاضعة وكذلك القول في حضرة الله
 ووجه من يقول بجميع البعض فقط ان العبد لا يمكنه الخروج عن الرياسة بالكلية لانه لا بد
 ان يامر عزة او ينهك وذلك رياسة ووجه من يقول بوجوب مسح ريم الرأس فقط الوجهة
 بالعلم فان غلبهم يغلب عليه الرياسة والكبر الحجاب عن مقام عبوديته فلا يحادري نفسه تحت
 حكم عزة الاقهر اذن ذلك سوحي اخرجهم بنقله ثلاث ارباع رياسة واكتفى برقم عبوديته ومن
 ذلك قول الائمة الثلاثة ان المسح على العامة لا يخرج عن قول محمد بانه يخرج من كبر بشرط ان
 يكون تحت الحكم من انشئ رواية واحدة وان كانت من ردة لا ذواتها يعني التمام لم يخرج عنها

وعنه في مسحة المرأة على قناعها المستنير بفتح حلقها واو اذ وهل يشترط ان يكون ليس العامة
على ظهورها وايتان فالاول مشترك وايتان محقق بالشرط الذي ذكره ووجه الاول ان الرياسة حقيقة
في نفس الرأس لا ينفك عنها من عامة وقدسوة فوجب مباشرتها بالمسح دفعا للرياسة والكبر
ووجه اثبات النظر الى كون الرياسة حقيقة انما هي في القلب والرأس بدل عنه لاحتمال ان يكون
اسمه مشتقا من الرياسة وهو معنى من المتأخر فلا فرق في الانتفاء ايديا بالمسح بل ان يكون ذلك
بحيث لا يكون له حال ومن هذا حقه الأئمة الثلاثة باستحقاق مسحة مرة واحدة فقط وشد
الشافعية باستحقاق مسحة ثلاثا ووجه الاول انه محمول على حال الركاة الذين لم يظهروا
عليهم كبر وايتان خاص بالأصابع الذين يظهر عليهم الكبر فيسحب رأسهم ثلاث مرات مباينة
في الزاوية الكبر الذي عندهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الأذنين من الرأس يستحب مسحهما
معده مع قول الشافعي انما عضوان مستقلان يحسبان بما جدد من الرأس مسح الرأس وقال الزهري
هذا من الوجه فيغسلان ظاهره وباطنه الوجه وقال الشافعية وجب مسحة ما قبل منهما
فمن الوجه يغسل معه وما أدبر منها فن الرأس جميع معه فالاول محقق وقول الشافعية
مشترط وكذا ما بعدة ووجه الاول كون الأذنين لا يقبل منهما عصيان حقيقة وانما طريقتان
الى وصول الكلام الحرام منهما الى القلب فذلك حقه منهما بالمسح تكون الكلام الحرام يمر عليهما
وعيهما مساو وجه اثبات كونهما كآسيا لوصول سوء الظن بالناس من كثرة ما يسمعان
ذلك ويوصلانه الى القلب فهما ثلث من سنة سنة فعليه وزرها ووزر من عمل بها
فذلك وجب غسلهما ازالة لذلك لوجود في الظاهر وجبنا على العبد التوبة من سوء الظن
في الباطن ومن هنا يعرف توجيه قول الامام ابي حنيفة والشافعية ووجه في إحدى الروايتين
عنهما انهما يحسبان مرة واحدة وقول الامام الشافعية انما يحسبان ثلاثا وهو الرواية الأخرى
عن محمد ومن ذلك قول مالك والشافعية ان مسح صفة العتق بالماء ليس سنة مع قول ابي
حنيفة واجد وبعض الشافعية ان مسح فالاول محقق مقابله مسند ووجه الاول عدم ثبوت
حديث فيه فكان بدعة ووجه اثبات ما رواه الدالي مسح العتق امان من الغسل مع ما جوب من
زوال الغسل لهم اذا مسح العتق فلا بد لذلك من حكمة واذا ضعف النقل حملنا بالخبر + ومن
ذلك اتفاق الأئمة على ان غسل القدمين في الطهارة مع القراءة فرض اذا لم يكن لايسا الغسل مع
ملح عن محمد والاوزاعي والثوري ابن جبرين جواز مسح جميع القدمين وان الانسان عندهم
غير بين الغسل وبين المسح فالاول مشدوعه بثبوت الغسل من رسول الله صلى الله عليه
وسلم وايتان محقق ومصطفا القرآن في قراءة الجهر في الامور التي يرتقى باليزان ووجه
الاول مؤاخذة العبد بالمشي بها في غير طاعة الله عز وجل وكونها حامين للنجم كله ومدين
له بالقوة على المشي فاذا مضى بالمخالفة او العقلة سرى ذلك في حاله كما يشترطها بالقوة الى
فوقها اذا غسل فاما كرم في الشجرة التي تشرب الملو وتمل الاضهان بالاوراق وانما رفقان
فيها الغسل دون المسح ووجه اثبات كونها لا يكثر منها العصبية بخلاف ما حمله من الاعضاء

فاتفق صاحب هذا القول بجميع ما مع قوله بأن الغسل أفضل ولا بد وقد كان ابن عباس يقول
 فرض الرجلين المسح لهما الغسل فاعلم ذلك . ومن ذلك قول بعضهم بكراهة التقصير عن
 الثلاث في غسلات الوضوء وسماها بعضهم بغير ذلك لثبوتها الاقتصار على مرة واحدة
 مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالاول مشدح والثاني مخفف فخرج الامم الى مرتبة
 الميزان وبعث حل الاول على حال العوام الذين يقعون في المعاصي والعقوبات وحمل الثاني على
 اكابر العلماء الذين لا يقعون في معصية فان هؤلاء حياة ابد انهم يقيم الغسل والمسهمة مرة
 واحدة او مرتين وليصح ان يكون الامر بالعكس فكفى العالمان الواحدة او الاثنتين كذا هو
 الذي يليق بالرحمة بخلاف الكبار والذين اشار صلى الله عليه وسلم بقوله عز وجل توأما لثلاثين
 هذا وضوءه ووضوء الابناء من قبل انتهى وذلك لانهم اكابر الحضرة الهية فيطالبون بغير ذلك
 وحياة كل عضو بخلاف العامة فاعلم ذلك . ومن ذلك قول الامام الى حقيقة ومالك في
 احد على رواية بعدم وجوب الترتيب في الوضوء مع قول الشافعي واجل بوجبه فالاول
 مخفف والثاني مشدد ووجه الاول فقه في حقيقة ومالك رحمه الله تعالى من القرآن أن
 المقصود غسل هذه الاعضاء ومسح بعضها وتكال طهارتها قبل فعل ما يتوقف على الطهارة سواء
 تقدم بعضها على بعض كالرجلين على غسل الوجه وتأخر عنها الوضوء مكسوا وقد كان الامام
 على بن ابي طالب يقول لا اباي باي أعضاء الوضوء بدأت وتقبل برحمته ووجه فاصل يست
 بالاسماع ويهبط به الى الوجوب اجزاء الاثنتي عشرة التي هي ووجه الثاني أن الوضوء الخالي عن
 الترتيب لم يرد لنا فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخاف ان يكون داهيا في عموم
 قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد أي غير مقبول لكن لما استدلوا بالاجزاء
 كان مقبولا من حيث ان الشارع قد رخص المجتهد وانما لم يرد لنا ذلك فنحن نقول ان أحد الحذرين
 والاثنين على الاطلاق حكمه تقليم اليدين والرجلين افا هو تكون اليدين
 اقوى من اليسار عادة واسرع الى المعصية من اليسار قلنا ذلك ذهب الشارع الى تقليمها مسطرة
 لطهارتها كما كانت اسرع لفعل الخالفات ولا هكذا الحذران والاذا كان لا يتصور فيها
 ما ذكرته في اليدين فلذلك كانا يطهران دفعة واحدة والله اعلم . ومن ذلك قول الامام
 الى حقيقتها ان الموالاة سنة وهو اصل القولين عند الشافعية مع قول مالك واحمل في أشهر
 الروايتين انها واجبة فالاول مخفف والثاني مشدح فخرج الامم الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان الاصل في ابدان المتطهرين عدم عيباتها الربها وعدم طول غفلتها عنه ومن
 كان كذلك فاعضاؤه طملا في طهرها فغاف كل عضو قبل غسل ما بعدة سواء قلنا
 بوجوه الترتيب لا ووجه من قال بوجوب الموالاة كون الغالب على المتطهرين ضعف اليدين عن مرة واحدة
 او العقوبات أو اكل الشهوات واذا لم يكن موالاة حقت الاعضاء كلها قبل القيام الى الصلاة
 مثلا واذا اجفت فكأنها لم تغسل ولم تكن يالغا شغافا والجملة تقف بين يديك فاحفظ الامم الوضوء
 ولا اقبال على مناجاة هكذا ذكرنا الا بادلان اما ابدان العلماء العاملين وغيرهم المصالحين فلا يجزئ

الى تشقيد في امر الموالاة كما قلنا انهم بالملء ولو طال الفصل بين غسل اعضاءهم فجل قول
من قال بوجوب الموالاة على طهارة عوام الناس فجل قول من قال باستحباب على طهارة علماءهم
وصالحهم وسمعت سيبك عليه الخواص رحمة الله تعالى يقول نعم قول من قال بوجوب الموالاة
في هذا الزمان فان من لم يوجبها يؤدي قوله الى جواز طول الفصل حين اولى اعادة المطو
في زمن الطهارة وفوات اول الوقت فكان يفصل وجهه في الوضوء للظهور بصلاته الصبر
تقرئ غسل يديه ربه النهار ثم يمسح رأسه بعين زوال الشمس ثم يغسل وجهه وقيل العصر مع
وقوع ذلك المتوضي مثلا في الغيبة والغيبة والاستبراء والسمرة والطقاء الغلبة وغير ذلك
من المعاصي والمكروهات وخلاف الاول ان كان ممن يؤخذ به كما يؤخذ بكل الشوائب فجل
هذا الوضوء وان كان صحيحا في ظاهر الشرع من حيث انه لم يصد في علمه انه وضوء كامل وهو
الفتح لعدم حصول احياء الاضغاب به بل موته او ضعفها او قوتها فقامت بذلك حكمة الامر
بالموالاة في الوضوء وجوبا واستقبابا وفي الغاش البدن وجباة قبل الوقوف بين يدي الله
تعالى للتباجة ثم لوقوع رعد وقوم ذلك المتوضي الذي لم يوال في معصية لو غفلة في النهي الفصل
بين غسل الاضغاب والبدن لاشفاد الاضغاب التي عمتها العقلية والسرور والاشفاق فلم يزلوا يعتد
الى حال الاقبال على الله تعالى حال مناجاته وبالحجة فالموالاة من اصلها ستة ونهضت عما الى
الوجوب لاختلافه في مطلوبة بكل حال والله اعلم ومن خلت اتفاق الامم الاربعة على ان
من نوضا واحدا اكثر من خمس صلوات ومع قول عبيد بن عفر بحجب الوضوء لكل صلاة واجتبه
بالآية فالاول مخفف والثاني مشد فرجع الامر الى وثيق البيان + ووجه الاول الاجماع
من أهل الترتيب والتحقفة على ذلك ووجه قول الفقهاء ان ثبت انه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بين خمس
صلوات يوم الاحزاب فلا يرد على ذلك ووجه قول عبيد بن عفر العمل بظاهر القرآن وهو
خاص بمن يقم في الذنوب كثير والاولا خلاص عن لا يقم في ذنب والثاني متوسط بين الاول
والثالث والله تعالى اعلم

باب الفصل +

اجمع الامم على انه يحرم على المجنب حمل المصحف ومس على جوب تقبيل البدن بالفضل وانه
لا يكون في الجنابة مسح الرأس بالماء قياسا على الخفاء فكما ان يجب تركه في الجنابة وغسل
الرأس بل ولا يكتفى فيه بالمسح فكذلك الرأس في الجنابة يحلهم كمن كل منها مسحوا ولم يجد
لذلك دليلا صريحا هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
اتفاق الامم الاربعة على وجوب الغسل من التمتع والحائض وان لم يحصل انزال مع
قول داود وجماعة من الصحابة بان الغسل لا يلزم الا لا تزال المرأة في امر يثبت منه ذلك
ولا فرق بين فرج الايام والحيضة عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
لا يغسل الغسل في وطءه ~~ههههه~~ الا لا يزال فالاول مشدد والثاني مخفف
في مثلها ~~ههههه~~ ~~ههههه~~ فرجع الامر +

الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المشككين حصول اللذة التي يغيب بها العبد عن مشاهدة
 حصة ربه عادة مع ثبوت الدليل فيه ووجه الثاني في خاصه حال اللذة اذ لا تتخلل الا بالانزال
 فالاول خاص بالاكابر الذين يساهلون في التزهد والثاني خاص بالاصاغر الذين لا يقدرون على
 المشق على اقله الاكابر ويجوز ان يكون الامر بالعكس من جهة غلبة الشهوة وضعفها فلا
 يجب الغسل على الاكابر الا بالانزال لان الجماع من غير انزال لا يؤثر فيهم فبيته عن ربهم بما هم
 عليه من القوة كما لو نكح قول عائشة واما كبره عليك اربابا كان صلى الله عليه وسلم عليك لا يفتقر
 تقبيل نسائه ورواها ثم اوهو متفق في تركه الى الصلوة فاعلم ذلك ومن خلت قول الامام
 الشافعي ان الغسل يجب بخروج المني وان لم يقرب الله مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يجب
 الغسل الا مع مقارنة اللذة فخرج المني بشروطه فالاول مشدد والثاني مخفف والقول فيه
 كالقول في الجماع مع الانزال وبلا انزال فلا يضره ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة واما
 لو خرج منه من بعد الغسل من الحيابة فان كان بعد البول فله غسل والا وجب الغسل مع قوله
 الشافعي وجوب الغسل مطلقا ومع قوله مالك لا يجب الغسل مطلقا فالاول في تركه بين والثاني
 مشدد بالكلية والثالث مخفف بالكلية فخرج الامر الى مرتبة الميزان فاحذر الشك في الاول
 وقول الشافعي خاص بالاكابر والشق الآخر وقول مالك خاص بالاصاغر كالعوام فما خرج أحد
 من الائمة عن مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي يجب الغسل بخروج المني وان لم يتبين
 مع قول الائمة الثلاثة بعدم وجوب الغسل اذ لم يتبين في الاول مشدد ومقابل له مخفف
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجب الغسل الا بانفصال
 المني من داس الذي كثر مع قول الامام أحمد بوجوب الغسل اذا انس بانزال المني من الظهي
 الى الاحليل وان لم يخرج فالاول مخفف خاص بعوام المسلمين والثاني مشدد خاص بالاكابر
 ومن ذلك قول مالك وأحمد بوجوب الغسل على الكافر اذا سلم مع قول أبي حنيفة والشافعي
 باستحباب ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الثاني أن الله تعالى أطلق الحيابة
 على من أسلم يقول ومن كان ميتا فحييناه ومن صاوجه حيا بعد موت فلا يجب عليه غسل
 انما ذلك على صفة الاستحباب في زيادة التلذذ ويؤكد ذلك قوله تعالى قل للذين كفروا ان
 يعقرهم ما قد سلف ووجه الاول كمال المباغة في الحياة فالاسلام يسمى الباطن والماء يحيي
 الظاهر فخرج الامر في ذلك الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك بوجوب غسل اليدين على
 المبدل في غسل الحيابة مع قول الائمة الثلاثة بان ذلك مستحب فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول المباغة في انقاس البدن من الضعف الحاصل من سران لذي يخرج المني
 والجماع ووجه الثاني الاكتفاء بمرور الماء على سطح البدن فانه يحيي بالطعم كل ما لم عليه من
 البدن فاللائق تقبيل الا بتزاد بالجماع أو بخروج المني الاستحباب واللائق بمن غاب باللذة
 عن احساس الوجوب الله أعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا بأس بانوضوء الغسل
 من فضل ماء الحنينة والمحاضن مع قول أحمد انه لا يجوز للرجل ان يتوضأ من فضل وضوء

المرأة اذا لم يكن يشاهد ما وافق محراب الحس على ان يجوز للمرأة الوضوء من فضل الجهر للزوجة
 فالاول من هذه الثلاثة تشديد في جهر الامر الى ما يتفق الميزان ووجوب الاول ثبوت الاول فيه ووجوب
 الثانية في ماء طهارة المرأة من شدة النظارة عادة ولذلك قيل في هذا ذلك بما لا يمكن تشهدها
 فحصلها على انها لم تكن تنطبق حال نظرها اليه على يد غيرها قد يتخلل ما اذا كان يشاهد ما
 حال غسلها فانه مما يحل من طهارة او امتناع فعلم ان الاول لا يكاد الثاني والثالث
 بالعوام الاول ونظير ذلك اتفاق الامة على ان المرأة اذا اجبت ثم حاضت كفها غسل واحد
 قول اهل الظاهر انه يجب عليها غسلان ومن ذلك اختلاف اصحاب الشافعي في وجوب
 الفصل من الولادة بلا قبل مع قول بعضهم بعدم وجوبه فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول المباعدة في التنزه من غرور المني ولو صار ولدا ووجه الثاني ان الفصل للزوجة
 ما شرع الا للفرقة والحاصل بالولادة عادة فاذا لم يكن قد روي وجوب الغسل مما فيها ابصار شدة
 الوجه حال الطلق فان ذلك يعني اللذة المضغفة للبدن بالكلية لعدم حصول غفلة عن الاستغناء
 حال الطلق بل تصير كل شدة منها متوجهة الى الله حاضرة معه وذلك رعا يقام مقام الماء
 في حياة البدن فاعلم ذلك فخرج الامر الى ما يتفق الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمل في
 احدي الروايتين بتجريم قراءة القرآن على الجنب والحليض ولو آتت أو استنق مع قول الامام في
 حقيقة يجوز قراءة بعض آية ومع قولنا لا يجوز قراءة آية أو آيتين ومع قولنا لا يجوز
 الجنب قراءة القرآن كله كيف شاء فالاول مشدد والثاني فيه تشديد الثالث مخفف
 بالكلية فخرج الامر الى ما يتفق الميزان ووجه الاول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرب الجنب
 ولا الجنائز شيئا من القرآن فكذلك تشدّد في بعض الآيات كتحريمه تأييد ذلك بما قاله اهل
 الحقيقة من ان القرآن كلام الله تعالى وهو اى الحرم من صفات الحق تعالى الطاهر المقدر
 فلا يناسبه ان يبرز من محل موصوف بالقدرة بمعنى احصا سوء قليله وكثيره وايضا فان القرآن
 مشتق من الفرد وهو الجهم لكونه نعيم القدر على الله تعالى فطلب الشارع من المؤمن ان لا يقرب
 شيئا من عوّه بالخاصة الى حضوره مع الله الاعلى اكمل حال في الطهارة بخلاف الجنب والجنائز
 فعلم ان الجنب وضوءه ان يقرأ القرآن من الاحكام والادكار لانه لا ينجس القدر على الله تعالى
 وعليه يحمل قول داود من حيث ان الفرقان قرآن وعكسه عند الامام بخلاف المجنوبين فانهم
 وبما من جهة انفاظ القرآن والتحقيق ان وجه قول داود ان القرآن له وجهان وجه الى حضرة
 صفات الله تعالى وهو القائل بالذات ووجه الى المخلوق وهو المكتوب في الصحف والمطوق فيه في
 اللسان والمحفوف في القلوب فكلام داود يمتنع على احد الوجهين ولا يخفى الورع وطول شدة
 العظيم من كل مكلف وان لم يكن القرآن حالا في النساء واللفظ حقيقة واكثر من ذلك لا ينفك
 والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب الخيم)

يجمع الامة على ان البقرة بالصعيد الطيب عندهم الماء والخبز من استنائه ياتر وعجبه

على وجوب التيمم كالحديث وعلى ان المستلزم ان يمان سعة وحتى العطش فله ان
يجلسه ليشرب به ويقوم وعلى ان الحديث اذا تم لم يحل الماء قبل ان يغسل في الصلاة بطل التيمم
ولو لم يستعمل الماء وعلى انه اذا غلب الماء على فاعاد من الصلاة التي تسقط التيمم لا تختب
اعادها وان كان الوقت باقيا وعلى ان التيمم لا يرد في الحديث خلافا لادود وعلى ان من خاف التلوث
من استعمال الماء جاز له تركه وان يتيمم بلا خلاف هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام الشافعي واسم ابن الصبيح في الآية هو التراب
فلا يجوز التيمم بجميع اجزاء الارض ولو لم يجز لا تراب عليه ورسل لا غار فيه وزاد ما لم تقال
انه يجوز التيمم بما انقل بالارض كالنبات فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع
الامر الى موثق الميزان ووجها الاول قرب التراب من الماء في الروحانية لان التراب
هو ما يحل من عكارة للماء الذي جعل الله تعالى كل شيء موحى فهو اقرب شيء الى الماء بخلاف
الحجر فان اصله الزيل الصاعد على وجه الماء فلم يتخلص للماء ولا للتراب شيان ضعيف
الروحانية على كل حال بخلاف التراب ومعت سيدى عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول
اما قول الشافعي وغيره بضع التيمم بالحجر مع وجود التراب بعد الحجر عن طيبة الماء وضعيف
روحانية فلا يكاد يبغي الحضور المحسوس به ولو لم يبق لها بها افضلها ما لنا ان الله تعالى
المحصى الغلات واكل الشهور وسعته مرقم اخرى يقول نعم ما فعل الشافعي من تخصيص
التيمم بالتراب لما فيه من قوة الروحانية بعد فقد الماء عسا اعضاء من كثر من الوقوع في الخطايا
من امثالنا فعلم ان وجود استعمال التراب خاص بالا صاغرو وجود استعمال الحجر خاص
بالا كابر الذين لا يعمرون بهم لكن ان يتيمموا بالتراب اذ ادوارها نبتة وانشاء وسعته مرقم
اخرى يقول وجه من قال يصح التيمم بالحجر مع وجود التراب بوجه ان اصل الحجر من الماء
كما ورد في الصحيح ان رجلا قال يا رسول الله جئت فاسألك عن كل شيء فقال يا رسول الله صلى
الله عليه وسلم كل شيء خلق من الماء انتهى فجميع ما على وجه الارض من طبقاتها اصلها
من الماء فالطين ما ازيد منه والحجر ما تخرج منه حين خلق الله الحيوان لذلك كان الحجر يقطر ماء
اذا وقع عليه في النار فلو ان اصل من الماء ما نظروا ولكن لا ينبغي للمتوهم التيمم بالحجر الا بعد
فقد التراب لانه مرتبة من حيث بالنظر للتربة قد قال تعالى فانفوا الله ما استطعتم وقال صلى الله
عليه وسلم اذ اقر منكم ما قرنا فواتنا ما استطعتم فمن فقد التراب كان التيمم بالحجر بجميع
بيده وجهه ليشبهها بالماء سمين بالتراب وقد قال تعالى فاسموا بوجوهكم وايد بكم في فطامهم
الآية انه لا بد في صحة التيمم من افضل الجسيم من الشيء المضروب عليه
في اليد وانه لا يكتفي افضل روحانية من ذلك وان كانت تيسرا
لطيفا ونظاير ما نحن فيه قول عليا في باب الحجر ان من لا شعر برأسه
يستحب امرار الموصى عليه تشبهها بالطين فكذلك ذلك الامر ما من فقد التراب
العملود ضرب على الحجر تشبهها بالتراب ومن ذلك قول مالك والشافعي بوجوب

طلب الماء قبل التيمم والله تعالى صحت وهو أصح الروايتين عن أبيه من قول أبي حنيفة وأحمد
 في الرواية الأخرى بعدم اشتراط طلب صحة التيمم فالأول مشدود والثاني يخفف ووجه
 الأول قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا ولا يقال خلاف ذلك لم يجدوا الماء إن طلبه فلم يجدوا ووجه
 الثاني إطلاق قوله تعالى فلم تجدوا أي لم تجدوا ماء عند أركانكم الطهارة فتيمموا فقد تم مع
 السكوت وعدم الطلب من الجيران ونحوهم فمنهم من يفتي بالميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والثشافعي في الجريد أن مسح اليدين بالتراب إلى المرافق كالغسل في الوضوء مع قول مالك
 وأحمد أن المسح إلى المرافق مسحة فقط وإلى الكوعين جائز ومع قول الرضا أن المسح يكون
 إلى الأباط فالأول والثالث مشدود والثاني مخفف ووجه الأول أن الأصل في البدل
 أن يكون على صورة المبدل ما أمكن ولو من بعض الوجوه ووجه الثالث ضعف
 التراب عن روحانية الماء فلذلك تم صاحب هذا القول انحصار كل المسح إلى الأبطين ووجه
 الثاني ثبوت الحديث في المسح إلى الكوعين نارة إلى المرفقين نارة وكلها خاص بالأطراف
 الذين نقل معاصي أي يديهم بخلاف من يكثر معاصي يديه فإن الضعف ينتشر من الكفين
 إلى المرفقين إلى الأبطين فلذلك كان المسح مطلوباً باليدين المحلين فرجهم الأمر إلى المرفقين
 الميزان وسألت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى عن مسح الرأس بالماء في الوضوء لم يترك في
 التيمم فقال إنما أمرت بالشارع بحسب الرأس في الوضوء تفقوا ولا بالذلة إلى استعانة معصية
 صفة الله تعالى في الصلاة والتيمم بالموضع التراب على ما حسن وجهه فكانه خرج من الكبر فلم
 ينجح إلى مسح رأسه بالتراب كفي بوضعه التراب على وجهه ذلاً وانكساراً وسعدت سيدي علياً
 الخواص رحمه الله تعالى يقول إنما جاز العلماء الطهارة بالماء قبل دخول الوقت دون التيمم
 لأن الماء لقوة روحانية يستمر انتعاش الأعضاء حتى يدخل وقت الصلاة فحينئذ يبدل بالخل
 التراب فإن روحانية ضعفت لا تنعش الأعضاء إلى الصلاة الآتية فلذلك اشتراط العلماء
 في صحة التيمم دخول الوقت لأنه هو الذي يحتاج إلى الصلاة فيه كما أشار إليه قوله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة إلى الخواص فإنه قال في جواز الأمر بالطهارة بالماء على
 من ساء لكن خرجت الطهارة بالماء بدليل وبقي التيمم على الأصل من أنه لا يقطعها الصلاة
 إلا بعد دخول وقتها ومن ذلك قول الإمام الثشافعي أن التيمم إذا وجد الماء بعد دخوله في
 الصلاة انتهى أن كانت تسقط بالتيمم مضيها ولم تبطل وإن كانت لا تسقط بالتيمم فالأصل
 قطعه بالتيمم مع قول الإمام مالك أنه يضيها ولا يقطعها وهي صحيحة ومع قول الإمام أحمد
 يبطل تيممه ويلزمه الخروج من الصلاة ومع قول أحمد أنها تبطل مطلقاً فمن لا مشقة
 المقلب لمراعاة أمر الطهارة ومنهم المقلب لمراعاة أمر الصلاة فرجهم الأمر إلى الميزان
 ووجه من قال يضي في الصلاة أنه استعظام حجة الله تعالى أن يفارقها العبد
 حيث دخلها بطهارة صحيحة في الجملة ووجه من لا يقطعها ويتوضأ استعظام حجة
 الله تعالى أن يفارق العبد في الطهارة ضعيفة لا تنعش أعضاءه ولا يحصل بها الطهارة

الله عز وجل وسعمت سيدي عليا الخواص رحمهم الله تعالى يقول وجب من قال ان من
 وجب الماء في اثناء الصلاة لا يقطعها بغيرها استحواؤه ان يقارق حضرة الله تعالى لفصيلته او ضوؤه
 لان مناجاة الله تعالى أهم ولان الصلاة من المقاصد فلا تقطع للوسائل مع استغناء عنها
 وسيلة اخرى ووجه من قال تقطع الصلاة اذا استمر الوقت ويتوضأ ثم ينفق صلاة اخرى هو غلبة
 عظمة الله تعالى على عباده فاستغنى عنه ان يقف بين يديه ببلعيد بطهارة ضعيفة لا تتعش
 ر وحائتها اعضاؤه فراوان ذرة من مناجاة الله تعالى مع حياة الدين افضل من اتمثال الجبال
 من مناجاة تدمع من البدن او ضعيفة او قلوة وفي الحديث لا يستجيب الله تعالى دعاء من قلب
 قافل وفي رواية من قلب لاه ولا شك ان حكمه ضعف الاعضاء كالخافل واللاهى واستأجر
 من حيث ضعف توجهه الى الله تعالى انتهى ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ومحمد بن
 عيسى بن جهم بن فرحين يتيم واحد سواء في ذلك الحاضر والغائب وبه قال جماعة من اصحاب
 الصحابة والتابعين وقال ابو حنيفة التيمم كالوضوء بالماء يصل به من الحدث الى الحدث
 او وجود الماء وبه قال الثوري ونحس قال اول مشي والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه من قال لا يجره بالتيمم بن فرحين الوقوف على حدث ما نقل عن الشافعي صلى
 الله عليه وسلم فلم يبلغنا عنه صلى الله عليه وسلم انه يجمع يتيم واحد بين فرحين ابد احدا
 قتل لئلا ذلك في التيمم بين فرحين بوضوء واحد يوم الاقرب والاصل وجوب الطهارة لكل فرحين
 لظاهر قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الا انه يقاس به التيمم اى فيكون الاصل
 فيه وجوب الطهارة لكل فرحين ونضعف روحانية ايضا عن روحانية الماء لاني ان يجر
 اول الوقت ويحرم الصلاة الى آخر الوقت فان اعضاءه تضعف بالكلية حتى كأنه لم يشططه واما
 وجه من قال يجره بالتيمم ما شكوا من الفرائض فهو كونه بدل لاعت الطهارة بالماء فله ان يفعل
 به ما يفعل بالوضوء والفصل كما له ان يتيمم قبل دخول الوقت كما قال به ابو حنيفة على أصل قاعدة
 البدلية وان لم ينفى البدل بالمبدل منه في كل الامور فان اعضاء التيمم ناقصة عن اعضاء الوضوء
 وروحانية الزايب تضعف عن روحانية الماء وذكر بعض المحققين ان التيمم عبادة مستقلة
 وليس هو بدل عن الوضوء والفصل لمرأى الله تعالى به عند المرض او فقد الماء سفر او حضر او قال
 مالك والشافعي واحمد لا يجره بالتيمم قبل دخول الوقت وجمعوا على انه اذا رأى الماء بدل الفرائض
 من الصلوة بالتيمم لا إعادة عليه وان كان الوقت باقيا كما من اول الباب ومن ذلك قول
 زبيدة ومحمد بن الحسن انه لا يجره بالتيمم ان يقرب بالمقربين مع اتفاق الاثمة على جواز ذلك
 قال اول مشي والثاني مخفف ووجه الاول ان اللانق بالامام ان يكون لكل الناس
 طهارة لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده وقرب المحضرة ربهم من حيث الخطاب
 ووجه اتمثال كون التيمم طهارة على كل حال فحيثما جازت صلاته بها مقفرا اجازت بها صلاته
 اماما ومن ذلك اتفاق الاثمة الثلاثة على انه لا يجره بالتيمم لصلاة الصديق والحجزة في
 الجهر وان حجب عواظهم قول في حيفه يجوز ذلك فالاول مشي في الطهارة مخفف في امر

الصلاة والثاني بالعكس وكل منهما وجه فرج الأمر متى بقى الميزان + ومن ذلك قول الامام
 الشافعي من نزل عليه الماء في الحضر وعاف فوت الوقت قال كان الملهوب **الوجه الثاني**
 ولو استغرق منه فرج الوقت انه يلزم ويصلي ثم اذا وجد الماء اقامه ثم قوما لك انه يصلي بالتيتم
 ولا يعيد ومع قول أبي حنيفة انه يصير الى ان يقبل على الماء فالاول مشدد والثاني فيه لتشد يد
 والثالث مخفف في أمر الصلاة مشدد في أمر الطهارة فرج الأمر الى متى بقى الميزان + وجه
 الاول الاخذ بالاحتياط في الطهارة للمعتر رعيها وفي الصلاة ووجه الثاني الاحتياط في الصلاة
 ووجه الثالث الاحتياط لكل الامم الله تعالى فاستغفر من الله تعالى ان يقف بين يدي
 في تلك الصلاة بطهارة صغيرة لم يجزى اعضاء الحياة التي بها يحيا كمال الانبعاث على ما
 في قوله وقد ضبط الامم البهيمى غلوة السهم التي يطلب التيمم الماء منها بايدي تلتما ثم ذكر حال
 ان يمتد ذراع انتقي فاعلم ذلك فانه قل من العلماء من مرجحه + ومن ذلك قول
 الامام الشافعي وأجل في إحدى الروايتين انه يجب على المكلف استغناء ما وجد من الماء
 القليل الذي لا يكفي ليتيمم عن باقي الاضغاء مع قول باقي الاثني ان لا يجب عليه استعماله
 بل ينزله ويقيم فالاول مشدد ويؤيد حديث اذا من تكبر ثم افرقا قوامه ما استغفم والثاني
 مخفف بعلم استعمال الماء القليل من التيمم وجهه ان الطهارة المضممة لم يلغها عنها
 الشارح صلى الله عليه وسلم وصلى الله عليه وسلم هذا القول يقول في قوله تعالى فلم نجد وأما أي يكفيكم
 لتلك الطهارة فمحمدا ومقابله يقول قد استغنينا طهارة بعض الاعضاء بالماء فوجب تنقيها
 بالتيمم فرج الأمر الى متى بقى الميزان + ومن ذلك قول الامام الشافعي من كان بعض
 من اعضائه مجرحا أو كسر أو قرح أو ملحق عليه جيرة أو خلع من نزعها التلغف ان يمسح على الجيرة
 ويقيم قول أبي حنيفة ومالك انه ان كان بعض جسده مجرحا وبعضه جرحا ولكن الأكثر فهو
 الصحيح غسله وسقط حكم الجرح ويستحب مسح بالمال عاون كان الصحيح هو الاقل تيمم وسقط
 العضو الصحيح وقال احمد يفسل الصحيح ويقيم عن الجرح من غير مسح الجيرة فالاول مشدد والثاني
 مخفف بالتفصيل فرج الأمر الى متى بقى الميزان + وجه الاول الاخذ بالاحتياط بزيادة
 وجوب مسح الجرح لما تأخذه من الصحيح فالبالا لا تستمسك ووجه الثاني انه اذا كان الأكثر
 الجرح أو القرح فالحكم له ان شدة الألم حيث أشد جرح طهارة العضو من غسله بالماء فالله
 الامراض كفارات الخطايا المحضنة للذنوب ليريد الله تعالى القرآن انه التيمم فقط ولم يذكر
 الطهارة المتعقبة في العبادة الواحدة بالماء والقراب معا + ومن ذلك قول مالك وأجل من جلس في المصلى
 فلم يقبل على الماء يقيم وصلى ولا إعادة عليه مع قول جماعة من أصحاب الامام أبي حنيفة وهو أحد الروايات
 عنه انه لا يصلي حتى يخرج من المجلس أو يجلس الماء ومع قول الشافعي انه يصلي ويعيد وهو الرواية
 الاخرى عن أبي حنيفة فالاول مخفف والثاني مشدد في أمر الطهارة مخفف في أمر
 الصلوة فرج الأمر الى متى بقى الميزان + وجه الاول انه فعل ما كلفه
 بحسب الوقت فلا يلزمه إعادة ووجه الثاني ان ذلك على راد مع قول المحققين

ان يبدل المكلف الوسم بحيث ييسق لنفسه بقبعة واحدة عشر جلا كان من الراجح ان يصلاها
 لحمة الوقت ثم يعيد ، ومن ذلك قول الامام الحنفية وجملة من سخطوا في المله في رجلاه
 حتى يتم صلى ثم وجده انه لا اعادة عليه مع قول الشافعي بوجود العادة ومع قول مالك
 باستحبابها فالاول لحققة الثاني فيه تشديد ووجه الاول انه ادى وطبيعة الوقت توقوفا
 بين يدي الله بطهارة صحيحته في الحكمة ووجه الثاني الحق بالاحتياط والوقوف بين يدي الله
 بطهارة كاملة فخرج الامر الى مرتبة الميزان ، ومن ذلك قول الامام الحنفية ان فاعل
 الطهورين لا يصلح حتى يسل الماء والتراب مع قول الشافعي في المرجح القولين انه يصلح ويصلح
 اذا وجد احدهما وهو واحد الزوايتين عن مالك وجملة والرواية الاخرى عن مالك لا يصلح
 بحسب خلو اليد والآخرى عن احمد يصلح اليد فالاول فيه تشديد من جهة الطهارة
 وتخفيف من جهة الصلاة والثاني فيه تشديد من جهة الصلاة وتخفيف من جهة الطهارة
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان ، ووجه قول أبي حنيفة ان الشارع شرط الطهارة للصلاة
 وسكت عن الامر بها اذا لم يجد المكلف ماء ولا تراب لم يستغفر استغفار الحق تعالى ان يقف
 الجسد فيها ابتلى الذنوب التي كانت تحرمه المله فهو كمن تطهر بدنه وتبناه عذرة نادى بها
 يا عبد الملك قد اذن لك الملك في حضور المولى بين يديها فان جميع المتطهرين يعدلون مثل
 هذا الشخص في عدم الوقوف بين يدي الملك ويفهمون عنه انه لم يتركوا الخضوع واستهانتهم
 الملك واما ذلك من شدة التعظيم لحضرة واما وجه من قال يصلح لمرة الوقت فهو لان الله
 تعالى لم يكلفنا الا ما قدرنا عليه والفاصلة الشرعية ان الميسر لا يسقط للمسور وقد راعا على
 الصلاة دون الطهارة فوجب علينا الصلاة وفي الحديث اذا امرتكم امر فانوامه ما استطعتم
 جميعا فخرط الوقت للصلاة ايضا في قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين مستا ما وفوتها
 فان ظاهر الا انه اشتراط فعلها في الوقت وانها لا تقضى وبه قال بعض المالكية ويؤيده ما ورد
 في حديث من فاته يوم من رمضان لم يقضه الا بدلا واما وجه من اوجب الاعادة على فاعل الطهارة
 فلان ذلك على زاد بما لا يقع للبعد مرة واحدة في عمره فخطا العالم الذي ابتاعهم بالاخذة
 لعدم وجود مشتقة في ذلك معلوم ان اسقاط الاعادة عن الصلح في كل عيادة فعلمهم الحلال
 انما سببه المشتقة بدليل قولهم بجم الامادة في العذر وانما اذا وقع ودام وقد ورد في السنة
 يؤيد وجود الاعادة للصلاة انما قضت وهو جرح او اياها سبب العمل عليه يوم القيلة من عمله
 الصلاة وانما ان جعلت للعمل له سائر اعمال وان نقصت نقص سائر اعماله وسعت سبب
 عليها احواس وجه الله تعالى يقول لوصح للصلي بدل الوضوء كما لا في تحصيل العمل به ما سأل للعالم
 ان يامر به بالاعادة ولكن لما علموا من العباد انه لا بد ان يسبق لنفسه بقبعة من الواحدة امر بالاجابة
 ومن هنا قال بعض المتحققين ان العمل بقوله تعالى فلتقوا الله حق تقاته فهو من العمل بقوله تعالى
 فانقوا الله ما استطعتم قال لان من شأن النفس الكسل الميل الى الرخايات فلا تجد بدلا
 وسعها في مرضاة ربها املا لا يخالف انقوا الله حق تقاته فانما مقام يصلح العمل اليه بما لا يول

ان الله تعالى وقاه فعل ما فيه يحط الله تعالى ان يتيق ذلك انيق ويصح حمل قوله تعالى
فانتقوا الله ما استطعتم على قوله فانتقوا الله حتى تقانه بان يحمل ما استطعتم على بذل الوسع
بحيث لا يقبل الزيادة وعليه الجوده ومن ذلك قول الامام أحمد ان من كان مستظها وعليه
بدنه بخاتمة ولم يجد ما ينزلها به انه يتمم عن كماله ويصلح لاي صوم قول الامام الثلاثة
انه لا يتمم مع الخاتمة ومع قول الى حليفة انه لا يصلح حتى يحل ما ينزلها ثم مع قول الشافعي انه
يصلح ويعمل قالوا لم يخفف في امر الخاتمة والثاني مشددها فخرج الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامام الى حليفة في المشدود عنه وهو الاصح من قول الشافعي انه لا بد من
حزنيين في التيمم الاولى للوجه والثانية لليدين مع قول مالك وأحمد بخبر في ضرورة
واحد للوجه والكفين بان يكون بطون الاصابع مع الوجه ويطون الرابطين للثقب
قالوا لم يسل مؤيد بالحدوث والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجه ما لا بد من
الامتثال في حق من نفسه يا أيها الرجل الكمال والاخلاص في الاعمال وأنت تقيم
نظم اسرار الشريعة والله اعلم

قول الامام أحمد في الحنفين

أجمع الامامة على ان المسح على الكفين في السفر جائز ولم ينع أحد من المسلمين حوازه الا الحنفية
وانفقوا على حوازه في الحضر وعلى أنه اذا اقتصر على مسح على الكف اجزأه وان اقتصر على مسح
للمحز أو على ان مسح الكفين حرة واحلة فجزأه وأنه متى نزع احد الحنفين وجب عليه نزع الآخر
وعلى أن ابتداء مسح المسح من الكف بحال ليس لامن وقت المسح الا ما احتل عن أحمد ان ذلك
من وقت المسح واختاره ابن المنذر والنووي ههنا وجعلته من مسائل الاجماع والاقفاق
وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام الثلاثة ان مدة المسح للمقيم مقدار يوم وليلة والمسافر
مقدار ثلاثة ايام بلياليها مع قول مالك رحمه الله تعالى ان الوقتين في مدة المسافر ولا المقيم بل مسح
ما بدد ما لم يزعمه ويذهب جأته قالوا ومشد في الوقتين والثاني مخفف فيه فخرج الامر
الى مرتبة الميزان وجه الاول اعتدال مدة المسح للمقيم والمسافر ولا هي طويلة ولا هي قصيرة
وقد اعتبرها الشارع والعامة في مواضع كثيرة الحيا للمسح ومدة كل الحيف وانما كانت مدة
الحضر اقل من مدة السفر لان الصلوات الامور تعالى في الحضر أكثر وقوعه في السفر عادة
فلو زاد المدة في الحضر على يوم وليلة وفي السفر على ثلاثة ايام لوعا ضعف من حاشية الجوز
فمثل الضعف لحد مدة تعادلها بالما حتى الحقة الحيف بالرجل السراة التي لا احساس
لها فصار مناجاتها لوجه استجابة الجاد في ضعف الوجودية ولا شئت في بقض الاجرة
وضعف الشوط للرجل وعلا سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول وضع
الاحكام راجع الى الشارع فلا ينبغي لمؤمن ان يقول لم يعمل الشارع كذا دون كذا اذا لم
يظهر له حكمته ذلك وقد قال بعضهم ان وقت المدة للمقيم والمسافر اليوم والليله وبالتلافة
ايام بلياليها لخص بالاصحاح الذين يتكرر منهم وقوع المعاصي في الليل والنهار وعلم

التوقيت خالص بالذي لا يحدون يقعون في مخالفة واحدة لهم في اليوم والبلدة
أو ثلاثة أيام لأن أرباب الكفا برفقته والروعاية لتوالي الطاعات فلا يضرهم بغير
عسلها القوة حياتها وروعايتها فزعم الأمر في ذلك أنها الأمر التي التخييف و التثنية
ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن السنة في سنة الحنف ان عيسى عليه السلام قول
العلماء أحمد أن السنة مسبوقة فقط فالاول مشدود والثاني مخفف فزعم الأمر إلى متى الميزان
ومن ذلك قول الأمر مالك أنه لا يخفى في سنة الحنف إلا الاستيعاب عمل العزم لكن لو أجل
بهم ما يمازى القدم أعاد الصلاة استخبا بأمر قول أحمد أنه لا يجب الاستيعاب الملتزم
وأما الخبيث مع الكثر ومع قول أبي حنيفة أنه لا يخفى إلا مقدار ثلاثة أصابع فالكثر ومع
قول الشافعي أنه يخفى ما يقع عليه اسم المسح فالاول مشدود والثاني دونه في التثنية في السنة
دون الثاني في التثنية والرايم مخفف فزعم الأمر إلى متى الميزان ووجه الاول مراعاة
الاستيعاب خطوطا للاستيعاب في الغسل وتكون الرخصة والتخفيف في إسقاط مسح
ما بين المخطوط ووجه الثاني أن اسم المسح باليد لا يكون إلا بالمسح بالكر الأصابع الخمسة وكما
ووجه الثالث أن مسح الحنف بالكر أصابع اليد هو الذي يطلق عليه اسم مسح الحنف وذلك لأن
ما قارب الشيء أعطى حكمه ووجه الرابع عدم ورود دفن في تقويم مسحه فتعمل ما يظن على
الاسم + ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن ابتداء عدة المسح من الحدث الواقع بعد المسح لا
من وقت المسح مع قول أحمد في رواية أنه من وقت المسح واختلاف ابن المنذر وقال النووي
أنه هو الرابع دليل ومع قول الحسن البصري أنه من وقت البس فالاول فيقتضيه من حيث
تقصير المدة والثاني فيه تخفيف من حيث تطويلها والثالث مشدود من حيث المبالغة في
تقصيرها فزعم الأمر إلى متى الميزان ووجه الاول أن الحديث هو ابتداء الرخصة ووجه
الثاني أن المسح هو ابتداء العبادة ووجه الثالث أن البس هو ابتداء الشرع في الرخصة ظاهر
لحديث إذا نظهر فلبس خفية فإنه جعل ابتداء المدة من ذلك لأمن الطهارة ولأمن الحدث
ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه إذا انقضت عدة المسح بطلت الطهارة مع قول مالك
أن طهارته باقية حتى يجزئ لعلم قوله بالتوقيت في المسح وأنه ليس باليد ولكل وجه +
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو مسح الحنف في الحضر ثم سافر ثم مسح مع قول أبي حنيفة
أنه إن لم يكمل مسح المقيم بقية المسافر فالاول مشدود والثاني مخفف فزعم الأمر إلى متى
الميزان والاول حاصل قليل الطهارة كالعوام والثاني خاص بكثير الطاعات كالأرباب العلماء من شأن
الطهارة حياة أعضاء فيقيم مسح المسافر بخلاف قليل الطاعات فإنه يبدئه بغيره إلى الماء بعد
اليوم واليلة عادة فاهم + ومن ذلك قول الشافعي في أربع قوليه والإمام أحمد بأنه إذا كان في
الحنف خرق يسير في غسل لفر من الرجلين يظهر منه شيء من القدمين لم يجز المسح عليه
مع قول مالك أنه يجوز المسح عليه لم يتقلش ومع قول داود يجوز المسح على الحنف الخرق كحل حال
ومع قول الثوري يجوز المسح عليه دام عريان المشي فيه وبسبب خفاؤه مع قول

الأول نحو الجواز المسبب على الظاهر من الحنف على باقي الرجب مع قول أبي حنيفة أن كان الحرف مقدر
ثلاثة أصابع في الحنف ولو متفرقة ليجزئ المسبب عليه وإن كان دونهما جاز فقول الشافعي في الحرف
مشدد وقول أبي حنيفة دونه في التشديد وقول مالك دون ذلك وقول الثوري والأوزاعي
مخفف وقول داود مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووافقته الحقيقة الشريفة
في ذلك ومن ذلك في أرجح قوليهما أنه لا يجوز المسبب على الجرمين مع قول أبي حنيفة
وأحمد بالجواز وهو ما أتت عن مالك والفقول الآخر للشافعي فالأول مشدد والثاني مخفف
ووافقته الشريعة الحقيقة في التخفيف والتشديد بالجواز خاص بالحائض وعدهم
الجواز خاص بفرض الحنفية من ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم جواز المسبب على الجوز
الآن يكونا مجلدين مع قول أحمد بجواز المسبب عليهما إذا كانا صفيقين لا يشف الرجا
متما فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجها
الجواز إطلاق اسم الحنف عليهما ووجه الثاني عدم إطلاقه وقد سكنت
الشارع عن بيان ذلك فجاء المسبب وعدهم مجلدا على حالين فمن وجع غيرهما لا يجزئ
ومن لم يجع غيرهما مسبب عليهما ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح قوليه أن
نزع الحنف وهو يظهر المسبب غسل قدميه سواء طالت مدة النزاع وقصر من قول مالك وأحمد الله
أن طال الفصل استأنف ومع قول الحسن وداود لا يجب غسل قدميه ولا استئنا في الطهارة
ويصلح ما هو حتى يحدث حدثا مستأنفا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف
بالحنفية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والغسل والاستئنا خاص بمن يقع في المعاصي وتردد ذلك
خاص بمن لا يقع فيها كالعلم والصالحين فإن أمرا منهم حيث لا يحتاج إلى أحيائها بالماء بعد النزاع
يخلاف أئمة من يعصى فاعلم والله تعالى أعلم

(باب الحيض)

أجمع الأمة على أن فرض الصلاة ساقط عن الحائض مدة حيضها وعلى أنه لا يجب عليها
قضاؤه وعلى أنه يحرم عليها الطواف بالبيت والبيت بالمسجد وعلى أنه يحرم وطؤها حتى ينقضي
حيضها وعلى أن وطء الحائض في الفرج حرام وعلى أنه إذا انقضى دمها لاق الحيض لم يجز وطؤها
حتى يقتل وقال ابن المنذر إن ذلك كالإجماع وعلى أن الصلاة تحرم على الحائض ما لم يجز
وعلى أنه يحرم بالنكاح ما لم يجز بالحيض هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والافتراق
وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن أول سن الحيض في الأنثى
تسعين وهو القول الأرجح عند أبي حنيفة أيضا ثم الرواية الأخرى عند أبي حنيفة أن أول
سكان البلوغ من خمس عشرة سنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
فالأول خاص بمن بلاد حارة غالبها والثاني خاص بمن بلاد باردة كذلك ومن ذلك
أقول مالك والشافعي أنه ليس لأمن انقطاع الحيض مدة معينة وأما الرجوع فيه إلى عادة البلاد
فإنه يختلف باختلافها في الحرارة والبرودة مع قول أبي حنيفة في الحيض قوليه أن يحكمه سلون

وفي الرواية الثماني ان له في الروايات الخمس خمسين ومع قول المحقق في رواية ان اقله
 خمسون مطلقا في العرييات وغيرهن وفي الرواية الاخرى ستون وفي الرواية الثالثة عشر
 ان كفى عرييات فستون او عيجيات فخمسون فالاول محقق والثاني مشدود فخرجهم الامر الى
 عما يتعلق به ومن ذلك قول ابي حنيفة ان اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام مع قول
 الشافعي ان اقل الحيض يوم وليله واكثره خمسة عشر يوما ومع قول مالك ان اقل الحيض ليس
 ليحل ويحوز ان يكون ساعة واكثره خمسة عشر فالاول والثاني محقق في امر الصلاة والثالث
 مشدود فيها ويصح ان يكون الامر بالعكس لان من احتياط للصلاة قل احتياط للطهارة
 وبالعكس فخرج الاموالى يرتبقي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان اقل
 طهرين الحيض ثمانية عشر يوما مع قول احمد انه ثلاثة عشر يوما ومع قول مالك لا أعلم بين
 الحيضتين وقتا يعتمد عليه وعن بعض اصحابه ان اقل عشرة ايام فالاول واضح والثاني
 فيه تشديد والثالث محتمل للامرين ولغيرهما فخرج الامر الى يرتبقي الميزان ولا ينبغي ان
 الاحتياط للصلاة الاولى من الاحتياط للطهارة من حيث ان المقاصد امورها الكمال
 الواسط انك ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي تحريم الاستبراء بما بين السرة والركبة من
 الحائض مع قول احمد لمحمد بن الحسن بعض اكابر المالكية وبعض اكابر الشافعية يجوز الاستبراء
 فيما دون الفرج فالاول مشدود وهو محمول على من لم يملك اربه والثاني محقق وهو محمول على من
 يملك اربه يسي الاول تحريم المحرم لا تحريم العين تحريم الفرج ولذا اختلف العلماء
 في تحريم الاول وانفقوا على تحريم الثاني ونظروا ذلك معا لانه في وقت الصائم فحرم على من
 لا يملك اربه ويحوز لمن يملك اربه يؤيد الاول اظاهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهروا
 ما بين السرة والركبة يطلق عليه قولان ومن حمله على المحل الحي ثبوت ان يقع فيه فخرج الامر الى يرتبقي
 الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في الرجل قولته لاجل في حل او شبه
 ان من وطئ فلهل في فرج الحائض لا غرم عليه اما عليه الاستخفاف والقوة مع قول احمد انه
 لم يستحله النصف بل دينار وطئ في اقل الدم ونصفه في ادا بارة ومع قول الشافعي فيه
 القدر ثم انه يلزم العزامة وفي قدرها قولان المشهور دينار وقول احمد الثاني عتق وقتة بجلها
 وفي الرواية الاخرى عن احمد بل دينار ونصفه من غير فرق بين اقل الدم واداءه فالاول
 محقق والثاني فيه تشديد عتق الرقبة غاية التشديد هنا فخرج الامر الى يرتبقي الميزان والاول
 محمول على حال الفقراء الذين لا مال لهم والثاني محمول على حال المتوسطين وقصود الرقبة محمول على حال
 اكابر الازماء من الامراء ونحوهم فافهم ومن ذلك قول اكثر العلماء انه محرم وطء على لقطع
 دمها بتحققت ولولا كان الاقطار لاكثر الحيض مع قول ابي حنيفة انه ان اقطع دمها لاكثر
 الحيض جاز وطءها قبل الفصل ان اقطع لدن اكثر الحيض لم يجز وطؤها حتى تغتسل او عضو
 وقت صلاة ومع قول الاوزاعي وداود اذا فصلت فوجها لها وطؤها فالاول مشدود والثاني فيه
 تشديد والثالث محقق جيل ووجد من قال يحرم الوطء لمن اقطع دمها حتى تغتسل غسلها

للسائل كله هو المبالغة في التطهير والقوله لو لم اعساه ان يتنشر من الدم الى خارج الفرج بالشارع
 العرق تظهر ما ورد في حديثه انه لا يدري ان باتت يده من وجهه من قال يجوز وطؤها اذا غسلت
 فرجها فقط ان المأذى الذي حرم الوطء لاجله خاص بالدم الخارج في الفرج وليس خارج الفرج
 دم يؤذى ذكر المجامع فاذا غسلت المرأة فرجها مجاز وطؤها لان تعمير البدن بالماء لا يؤذي الفرج
 طهارة ولا نظافة زيادة على غسله الذي في داخل الفرج وقد غسلت فيجعل قوله لا اعتد
 بتحريم الوطء حتى تقتل على من لم تستن غلته كالشعر المحرم ونحو قول الاوزاعي وداود على
 من استنبت غلته كالشباب فيجوز الامر الى من يتبع الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأما ان
 الحائض اذا انقطع دمها ولم يجد ماء انما تتيمم ويحلى وطؤها مع قول مالك وأبي حنيفة في المشهور
 سائر انه لا يحل وطؤها حتى تقتل وأما الصلاة فتتيمم ونظلي فالاول والخف والثاني مشد
 فرج الامر الى من يتبع الميزان ويصح حمل الاول على من خاف العنت والثاني على من لم يخف
 ذلك ومن ذلك اتفاق الأئمة على ان الحائض كالحنث الصلاة وأما في القرعة فقال
 أبو حنيفة والشافعي وأهل النوازل لا تقام القرآن مع قول مالك في إحدى روايته انما تقام القرآن
 وفي الرواية الأخرى انما تقام الآيات البسيطة والاولى لقله الاكثر من أصحابه هو من لا يرد فالاول
 والثاني مخفف وأحد الروايتين عن مالك مشددة فرج الامر الى من يتبع الميزان والقواعد
 الشرعية تحكم على ان كل مجاز للضرورة يتقد رفقها ومن ذلك قول أبي حنيفة ومحمد
 ان الحمل لا يخيض مع قول مالك والشافعي في أرجح قولهما انما يخيض فالاول مشد في ثمين
 الصلاة وان الحمل اذا رأت الدم نظلى والثاني مخفف في أمر الصلاة وانها اذا رأت الدم لا
 فالاول راعى أمر الصلاة والثاني راعى أمر الطهارة ولكن متما وجهه ولكن من راعى المقاصد
 مقدم على من راعى الوسائل في العمل قالوا وسيد خروج الدم من الحمل ضعيف الولد فانه تغلق
 بدم الحيض فاذا ضعف الولد قاص الدم وخروج ثم ان الضعف لا يكون غالباً الا في الاشتقاق
 من المشهور فان الولد يقيم في الرحم ولذالك كان من ولد السبعة أشهر يعيش من ولدها ستة
 اشهر لا يعيش والله اعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز وطء المستحاضة كما نقلت تصحيحهم
 قول أحمد يجزى وطؤها في الفرج الا ان خاف حليلها العنت فيجوز في أصح الروايتين فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد فرج الامر الى من يتبع الميزان ويصح حمل الاول على من خاف العنت
 أيضاً فان دم المستحاضة لا يخلو من بعض أوصاف دم الحيض فينبغي بعض ذوي لدرك المجامع
 في فهمه ومن ذلك قول الشافعي ان من القلوبين اقل الحيض حيض مع قوله من قال انه
 طهره فالاول مخفف في أمر الصلاة والثاني مشد في أمرها وأمر الطهارة حتى لا تقف الحمل
 بين يدي ربها في الصلاة وهي قدرة متينة الرأحة فكل من تمام وجه من حيث عملها بالاحتياط
 للصلاة وللطهارة وجه الثاني الا عند بظاها حدثت فاذا قبلت الحيض قد في الصلاة فاذا حدثت
 فاعس في غلته الدم وصلى ثم لا يدرى لا يقطع به اقل الحيض والقطع بعد الحيض هو الغلته في
 تحريم الصلاة فغظير الدم فاذا انقضى ولم يبق طهرها ان تقتل ونظلي كما يفعل عند انقضاء ربه

أكثر الحيض فتأمل : ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أكثر الناس يعون يومهم قول مالك
والشافعي أكثره ستين يوما وقال الليث ابن سعد سبعون فالأول مشدد في أمر الصلاة
والثاني فيه تخفيف وقول الليث مخفف جدا فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان - ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة إذا انقطع دم النفساء قبل بلوغ العائقة جاز وطؤها أي بشرطه من غير كراهة
قول حماد ليس له وطؤها في ذلك الطهر لا بعد أربعين يوما فالأول مخفف والثاني مشدد
ويجوز حمل الأول على من كان ينجس الحنث والثاني على من لا ينجس فانه انتهى وقد ذكرنا من
بعض مسائل فقهي يا أخي ما نحن في مسائل الحيض على ذكرنا من رجوعه إلى مرتبة
الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

٤ (رخصة الصلاة)

أجمع المسلمون على أن الصلوة المكتوبة في اليوم واللييلة خمس وعشرون ركعة فرضها الله
تعالى على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغة عاقله خالية من حيض أو نفاس وعلى أن
كل من وجب عليه من المكلفين شرتزكها جاحدا لوجوبها كفر وعلى أن الصلاة من الفروض
التي لا تقصر فيها النيابة بنفسه في حال وانفقوا على أن الأذان والاقامة من صلوات الحنث في الحنث
مستترعان وأجمعوا على أنها إذا انفق أهل بال على نوتره قوتوا لأنه من شعائر الإسلام فلا يجوز
تغيطه وعلى أن الشؤم مستترع في أذان الصبح خاصة وأجمعوا على أن السنة في العيدين
والكسوفين والاستسقاء يقول الصلاة يا مغسول أنه لا يقدر إلا بأذان المسلم العاقل
وإنه لا يعتد بأذان المرأة للبراءة على أن أذان الصبي الميمر من عبده وكذلك أذان الخنثى إذا كان
حادثا صرحوا بانفقوا على أن أول وقت الظهور إذا زالت الشمس وانها لا تقبل قبل الزوال وأجمعوا
على أن وقت صلاة الصبح طلوع الشمس وانفقوا على أن تأخير الظهر عن وقتها في شدة الحر أفضل
إذا كان يعينها في سحر الحجاز هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والافتقار : ومما اختلفوا
فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أن ضمن الثلاثة لا يسقط عن المكلف ما دام عقله ثابتا ولو
بأجراء الصلاة على قلبه مع قول الإمام أبي حنيفة أن من عان الموت ومجر عن الأيمان وبواسه يسقط
عنه الفرض فالأول مشدد والثاني مخفف وعليه عمل الناس سلفا وخلفا فلم يلقنا إن أحد منهم
أمر المختصر بالصلوة ووجه قول الإمام أبي حنيفة المتقدم أن من حضره الموت صار في جميعته
طلبه الله تعالى أعظم من استغاله بمراعاة أمر الصلاة لأن الأفعال والأقوال التي أمرنا الله تعالى
بها في الصلاة إنما أمرنا بها وسيلة إلى الخضوع لله تعالى فيها والمختصرات هي سيرة إلى
الخضوع وتتمكن فيها نصار حليته حكم الولي المجذوب وهذا أسرار لا تسطو
في كتابنا فخرج : ومن ذلك قول الإمام مالك والإمام الشافعي أن من أعنى عليه مرض
أو يسبب عليه سقط طعنه فقتله ما كان عليه في حال أخا من الصلاة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب
القبض إلا إذا كان الأعمى يمس ويملكه فمادونه فزاد على يوم وليته لم يجب القضاء
مع قول أحمد أن النفل لا يمين وجوب القضاء بحال فالأول مخفف والثاني مقصر

والثالث مشدد فرجم الامر الى مرتبة اخرى ووجه انه ولى حرمه عليه من التكليف
 حال اغاثة ووجه الثاني الاخذ بنوع من الاحتياط مع خفة المشقة في قضاء ما كان يوما وليد
 بخلاف ما زاد فانه يثيق ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط الكامل مع امكان القضاء
 نستفيد الشارع فالامر بامكان الصلاة وحينه عن ان ياتي العبد يوم القضاة وصلاته ناقصة
 من هذا الوجه فالاثر في الاكابر من العلماء والصلحاء وجود القضاء لان التحفيف
 في عدم القضاء اغناهم للعوام وقد كان الشبل يؤخذ عن احساسه كثير فلم يملك ذلك الجند فقال
 هل يرد عقله عيسى اوقات الصلوات فقالوا نعم فقال الجند لله الذي لم يخرج عليه نبيا ذنب في
 الشريعة استوى ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ان من ترك الصلاة كسلا لا يحل
 بوجوبها قتل جلد الكفر بالاسيف ثم يخرج عليه بعد قتله احكام المسلمين من العزل والصلاة
 عليه والدخول والارث والصحة من من هب الشافعي قتل بصلاة فقط بشرط اخر جها من وقت
 النضو وه ويستتاب قبل القتل فان تاب ولا يقتل مع قول الامام الى حليفته انه يحبس قبل احقر
 يصلي فوالله في محمدى اياهه واختارها اصحابه انه يقتل بالسيوف بترك صلاة واحدة والقتل
 عند جرمه مصحبه انه يقتل لفكره ككفره ثم يخرج عليه احكام المرتدين فلا يصلي عليه ولا يورث
 ويكون ماله بيتا فالاول منه لتدبير من جهنم القتل والثاني لمخفف من حيث الحبس وعدم
 القتل والثالث مشدد فرجم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اتنا لا تكفر احد من
 اهل القبلة بدين غير الكفر المحرم عليه ووجه الثاني علم الامام ابي حنيفة بان الحق جل وهلا
 يجب بقاء العالم اكثر من الزل في مع غناه عن المعاصي العظيم وقد قال الله تعالى ان رجلا مسلما
 فاجفوها وورد ان السيد داود عليه الصلوة والسلام لما اراد بناء بيت المقدس كان كل شيء بناه
 بينهم فقال يا رب اني كما بنيت شيئا من بيتك بهدم ثاوي الله تعالى البيوت التي لا يقوم على
 يد من سفك الدماء فقال يا رب ليس ذلك في سبيلك فقال يا ليكن اليسوا صايدى انتهى
 وفي الحديث لا يخطى الام في العفو اخطى الله من ان يخطى في العقوبة انتهى فانه لا يخطى
 لاحد ان يقتل جلا يقول ربى الله الابا مريم من الشارع واما وجه الثالث فهو غلبة الغيرة
 على جناب الحق جل وعلا فالعمل به راجع الى جهاد الامام لا مطلقا فان رأى قتله اصل
 الاسلام والمسلمين قتل جلا من العلماء كالحاج محمد بن طه قالوا فاحتج الاسلام بقرعة لايس الا اذا كان في
 الامم تركتكم اجمع صلواته ترجع على قتله فافهم ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان الحافر اذا افرغ من الغل في
 باسلام مع قول الشافعي انه لا يحكم باسلامه الا ان صلى في دار الحرب وم في زمانها بالشهادتين
 ومع قول مالك انه لا يحكم باسلامه الا اذا صلى في الامن محتانا قال واذا صلى في السفر
 وهو يناف على نفسه لم يحكم باسلامه مطلقا سواء صلى في جماعة أم منفردا في مسجد أو غيره
 في دار الاسلام وعجزها فالاول لمخفف جريا على قواعد الشارع من التحفيف على الضعفاء
 وقد بايع رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم على انه لا يزيد على صلاة ثلاثين فقط من الحسن فبايعه
 وقال شخص صوت سيصل الحسن ان شاء الله تعالى ووجه الثاني الاخذ بالعزيمة وهو اشتا

لا تحكروا بسلام الاذنين في اسلاميتم كما وجه قول الامام مالك فرجع الامر الى
مرتضى الميزان ، ومن ذلك قول الامام على حيفته ومالك والشافعي ان الاذان والاقامة
سنتان للصلاة الخمس كجمعة قول الامام احمد بن حنبل كفاية على اهل الامصار
ومع قول داود انهما واجبان لكن قصر الصلاة مع تركهما ومع قول الازداعي ان لمسي
الاذان وصلى صلاة في الوقت ومع قول عطاء بن مني الاقامة اعادة الصلاة فالاول مخفف
والثاني والثالث فيها تشديد ما والرابع مشدد في الاذان والخامس مشدد في
الاقامة فرجع الامر الى مرتضى الميزان ، وجعل الاول ان المسلمين لا يجلبون الى صلاة
تشد يد في دعائهم الى الصلاة بل هم متكل واحد منهم متوفرة على دخول كل صلاة بدخول
وقتها فكان الاذان الذي هو اعلامهم بالوقت انما هو على سبيل الاستيقاظ فقط وجب
التثاني ظاهر وهو انه يكفي اهل القرية اعلام رجل واحد او رجال بحسب عموم الصوت
او الاصوات لاهل القرية مثلا فيفتح باب التساهل بالصلاة في اول وقتها وينادي الناس الى
ان يكاد الوقت يخرج وايضا فانه ورد اذا اذن في قرية آمن اهلها ذلك اليوم من نزول القرآن
ومكان كذلك قال التشديد في مطلوب لذلك تشدد داود رحمه الله تعالى بقوله بالوجود تشدد
غيره في اعادة الصلاة في ترك الاذان والاقامة من حيث ان في كل منهما فتح باب النبي
للقوف بين يدي الله تعالى وجعل الخشوع وكما المحذور لان الصلاة بدو ما خذ امره من
على صلواتكم ورد فالاذان اول ما استشعر الكفوف في محل الجماعة مثلا ولذلك كان
الكابر لا يحضرون الى المسجد الا بعد قول المؤذن حي على الصلاة حي على الفلاح واما الاقامة
فهي ثاني مرتبة للتهدي على حضور وقول الله اكبر ثلاثا مرتبة فهكذا انتم في الامام ومن
ذلك قول الامام الثلاثة ان لا يسلم النساء الاقامة مع قول الشافعي انها التسليخ في حقهن فالاول
مخفف والثاني مشدد وجعل الاول ان النساء ما جعلن الاصالاة لاقامة شعاع الدين انما
ذلك للرجال وجعل الثاني على خطاب الحق جل وعلا باقامة الدين للرجال والنساء وأظهر
شعاره فرجع الامر الى مرتضى الميزان ، ومن ذلك قول الامام على حيفته انه يؤذن لنفسه
ويقيم مع قول مالك والشافعي في الجليل انه يقيم ولا يؤذن ومع قول احمد انه يؤذن للاولى
للباقى وهو رواية عن ابي حنيفة فالاول مشدد في امر الاذان والاقامة ليشهد الناس بالتقوى
يعني يدي الله عز وجل والثاني مخفف وجهه ان الاقامة تكفي في تحفي الناس لان الاذان
كان للمحضور الى مكان الجماعة والناس في حضرة افاض بقى الاقامة بين يدي الله تعالى
وجعل الثالث زيادة النبي بما اذعان للاولى ولثلا يفتون الناس بجمعة الاذان لهما انهم
للمؤذن فرجع الامر الى مرتضى الميزان ، ومن ذلك قول الامام على حيفته ان الاقامة مشو
متى كالاذان مع قول مالك انها كلها فرادى وكذلك عند الشافعي رحمه الله في قوله
قامت الصلاة فهو متى قال اول مرة والثاني مخفف والثالث مخفف فوجه الامر اليه بقية
الميزان وجه الاول انك لا تكبر ما بعده تجزئ الاسلام ولا بان وازم بخير المحلف بالقدرة

عنه كما كان الصحابة يقولون اجلسوا بنا نؤمن ساعة فنزلوا هذا
خاص من غلب على قلبه الاشتغال بامور الدنيا فاذا لم يحضر قلبه في المزمع الاول حضر في المرة +
الثانية نظرا لما يستحقه من ثواب الله تعالى وعلو من ذلك ان افراد
الاقامة خاص بالاكابر من العلماء والصلحاء الذين يستحقون كبراء الحق تعالى ويحصل لهم
بمجرد ايمانهم واسلامهم بطهارة واحدة فاقم + ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان التجميع
في الشهادتين مستمع قول الله في حيفته انه لا يسقط فالاول مشددة والثاني مخففة فالاول خاص
بالاكابر العلماء والصلحاء الحاضرين مع الله تعالى فاذا اذن احداهم ابتداء بالجملة يحتاج
الى جليل الحضور بالتجميع مخفض صوت والثاني خاص بمن كان قلبه مشتتة في اودية الدنيا
فرجم الامر الى مرتبة التميزان + ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه يجوز تلاوة الصبح اذا نالت
احدها قبل الفجر مع قول الحمد ان ذلك مكروه ولكن في شهر رمضان خاصة فالاول موافق للوارد
في اذان الصبح والثاني الخوف من الالتباس على الناس في رمضان بالاذنين فرض بما سمع
احد الاذان الثاني فاعتقد انه الاول فاكل وجامع مثلا فاخطا الامام احمد الصوم اكثر
من الاذان فنعيم ما فعله ولسان حاله يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مشغول الاذان
للصبح مرتين الا تكون اهل المدينة كانوا لا يلبس عليهم الاذان الاول اشارة الى قوله صلى الله عليه
وسلم ان لا لا تؤذن بيليل فكلوا واشربوا حتى تستمعوا اذان ابن ابي مكتوم انتهى فكانوا يعرفون
صوت كل متنافس على الصبح اهل المدينة اذا كانوا يعرفون صوت الاول ويمرون بينه
وبين صوت الثالث والاكابر مكروه كما قال احمد فذكر رحمه الله في هذه المسئلة الى مرتبة
التميزان + ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان التلاوة بان التلاوة في اذان الصبح لم يعلت من
مع قول العشرة وقال الفتح يستحب في جميع الصلوات فالاول في المسئلة الاولى مشددة والثاني مخففة
والاول من المسئلة الثانية مخففة والثاني منه تشديد والثالث مشددة فرجم الامر الى مرتبة
التميزان ووجها الاول في المسئلة الاولى الابتاع ووجه الثاني تأخير السنة المختلف فيها عن الاذان
المطبق عليه في النكاح من طريق جهلة الامام او اطلاعه على دليل في ذلك ووجها الاول في
المسئلة الثانية الابتاع ووجه الثاني فيها الخوف من تعذر الصلوة على من صلاها في جماعة سنة
حق اصحاب الاعمال المشاورة في النهار ووجه الثالث ان كل صلاة يجمل ان يكون لها اذان او اذان
على النوم فينبه المؤذن بذلك على فضل تقديم الصلاة على النوم سواء كان المراد بالنوم هنا نوم
الجسم او نوم القلب كما هو الغالب على اهل العقيدة + ومن ذلك اعتد الاثنتان
الثلاثة باذان النجيب مع قول احمد في رواية انه لا يعتد باذانه بحال وهي المختارة فالاول
مخففة والثاني مشددة وكذلك القول في اخذ الاخرة على الاذان فقال ابو حنيفة واهل الجرح
وقال مالك واكثر اصحاب الشافعي يجوز وكذلك القول في نحن المؤذن في اذانه يصح اذانه
عند الثلاثة وقال بعض اصحاب احمد لا يصح الا قول المخففة والثاني مشددة ووجه

في حيفته ان التجميع مخفض صوت والثاني خاص بمن كان قلبه مشتتة في اودية الدنيا
فرجم الامر الى مرتبة التميزان + ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه يجوز تلاوة الصبح اذا نالت
احدها قبل الفجر مع قول الحمد ان ذلك مكروه ولكن في شهر رمضان خاصة فالاول موافق للوارد
في اذان الصبح والثاني الخوف من الالتباس على الناس في رمضان بالاذنين فرض بما سمع
احد الاذان الثاني فاعتقد انه الاول فاكل وجامع مثلا فاخطا الامام احمد الصوم اكثر
من الاذان فنعيم ما فعله ولسان حاله يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مشغول الاذان
للصبح مرتين الا تكون اهل المدينة كانوا لا يلبس عليهم الاذان الاول اشارة الى قوله صلى الله عليه
وسلم ان لا لا تؤذن بيليل فكلوا واشربوا حتى تستمعوا اذان ابن ابي مكتوم انتهى فكانوا يعرفون
صوت كل متنافس على الصبح اهل المدينة اذا كانوا يعرفون صوت الاول ويمرون بينه
وبين صوت الثالث والاكابر مكروه كما قال احمد فذكر رحمه الله في هذه المسئلة الى مرتبة
التميزان + ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان التلاوة بان التلاوة في اذان الصبح لم يعلت من

الأول منها كونه ذكر الأقران ووجه الثاني منها كونه داعياً إلى حضرة الله تعالى ولا يليق بالواقف
 فيها أن يكون جنباً إلى وجه الأول من المسئلة الثانية كون الأذان من شعار الإسلام
 وذلك واجب على الأمة ولا يجوز أخذ الرخصة على شيء من الواجبات ووجه الثاني منها
 كونه عملاً ترجع مصلحته على المسلمين ويمتاز إلى تعبد في مراعات الأوقات فمما أخذ
 الدعوة عليه وقد رزق الأئمة الواشدون المؤمنين وأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخذ
 مرة صرة فيها فضة فكان الصميمة يرون أن ذلك كان بسبب ذاته ووجه الأول في مسئلة
 المحن كون ذلك لا يحل بالمعنى الذي شرع له الأذان وهو الإلهام بوقت الصلاة ووجه الثاني
 منها كونه نطق بالكلمة على غير ما شرعت من عدم المحن فدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم
 كل عمل ليس عليه أمرنا فهو ردى غير صحيح ومن ذلك قول مالك والشافعي أن الظهر
 يجب بزوال الشمس وجوبا موسعا إلى أن يصير ظل كل شيء مثله وهو آخر وقتها المختار عند
 من قول الإمام أبي حنيفة أن الظهر لا يتعلق بالوجوب بها الآخر وقتها وإن الصلاة في أول وقتها فلا
 والعقلاء بأسرهم على خلاف ذلك فالأول مشد من حيث تعلق الوجوب بأول الوقت والثاني
 مخفف من جهة تعلقه بآخر الوقت ووجه الأول الأخذ في التأهب للصلاة من زوال الشمس
 احتياجا بها ووجه الثاني أن حقيقة الوجوب لا تظهر إلا إذا ضاق الوقت فهناك يحرم التأخير
 فالأول خاص بالأخبار الذين لا تشغلهم بخارة ولا يسع عن ذكر الله والثاني خاص بمن لم
 اشغال دينية ضرورية كمن عليه دين أو له صاحب في طلبه فصارت التسبب لبو في ذلك الدين
 فافهم ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله بظل
 الأسنواء مع قول مالك أن آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر على سبيل الاشتراك وقال أبو حنيفة
 أبي حنيفة أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثليه وآخر وقتها غروب الشمس فالأول مشدد
 من حيث توجه الخطاب للمكلف بالفعل أو الوقت والثاني مفرق تشديد ما من حيث توجه
 الخطاب على المكلف في الوقت المتشرك وإن كان فيه تخفيف من حيث جواز تأخير الظهر إلى
 ذلك الوقت والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الثاني شدة الاهتمام بأمر
 الصلاة وأوقاتها وخواص من لا علاقة له بدينه من العباد والزهاد والأول خاص بمن هو
 دون ذلك في الاهتمام ووجه الثالث اعتبار العمل بالدين أول الوقت وآخره إلى أن يشاهد عباد
 الشمس للمسجد لها فإن التمسك بالأمر يشترط أول الوقت ويأخذ في الخفة بعد ذلك بأسدال الحجاب
 على العباد كما يشاء في الكلام على حكمه القراءة في السرية والمجهرية في باب صفة الصلاة
 أن شاء الله تعالى ومن ذلك قول مالك والشافعي في الجديد أن وقت المغرب عزوب
 الشمس إلى غروبها في الدنيا عند مالك وفي الجوز عند الشافعي مع قول أبي حنيفة وأحمد
 لها وقتين أحدهما كقول مالك والشافعي في الجديد والثاني وقتها إلى أن يغيب الشفق وهو
 القول القديم للشافعي والشفق هو الحجة التي تكون بعد الغروب فالأول متدد والثاني مخفف
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والأول خاص بمن يخاف فوت الوقت لا تتعذله بالاعتناء وغيره

والثاني خاص بمن لا يختلف ذلك كحل صلاة أول الوقت زيادة في الفضل لا سيما إن كان من أهل الصفوف
الأول بين يدي الله عز وجل كذا في القول في وقت العشاء فإنه يدخل إذا غاب الشفق عند
مالك والشافعي وأحمد ويبنى إلى الفجر في قول إن العشاء لا تؤمّ عن ثلث الليل وفي قول آخر
لا تؤمّ عن نصفه فالأولون يخففون في ثلثه والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى المرتبة
الميزان والأول خاص بالصنعاء الذين لا يقدر من على تحمل الجلي والثاني والثالث خاص
بالأجانب من الأولياء والعلماء لشغل الجلي الألفي فيه فإن الموكب الألفي لا ينصب إلا إذا
دخل الثلث لا غير غابا وفي بعض الأوقات ينصب من أول النصف الثاني وإذا وقع الفصل
خلف الشغل الذي كان يصل عليه في النصف الأول كما يعرف ذلك كل من كتب الله تعالى
سجدة حتى صار كالملائكة بديله قول الحق تعالى هل من سائل فأعطيه سؤاله هل من مبتلى فأعافيه
إلى آخره وأردفوا لا خفة العقل ما لطف الحق تعالى عباده بهذا السؤال فأفهم ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة إن أختار في فعل صلاة الصبح أن تكون وقت التقليس دون الاسفار
مع قول أبي حنيفة إن وقها المختار هو الجمع بين التقليس والاسفار فإن فات ذلك فالصباح أولى
من التقليس إلا في المزدلفة فإن التقليس أولى وفي رواية أخرى لاحد أن الاعتبار بحال المصلين
فإن شق عليهم التقليس كان الاسفار أفضل وإن اجتمعوا كان التقليس أفضل فالأول مشدد
والثاني فيه تخفيف والثالث تخفف لما فيه من التسهيل فرجع الأمر إلى المرتبة الميزان ووجه
الأول خوف فتور المهمة والتوجه الحاصل للمصلين من تجلي ربه في الثلث الأخير من الليل وهو
خاص بالصنعاء ووجه الثاني وجود امتداد المهمة والغرم في مناجاة الله تعالى صلاة الصبح
وهو خاص بالأقوياء الذين هم على صلواتهم دائماً فاعلم ذلك فإنه تقبيل ومن ذلك
الاتفاق على أن تأخير الظهر عن أول الوقت في سنة الحرم أفضل إذا كان يسهلها في مسجد الجماعة
مطلقا لا بعد غالب أصحاب الشافعي فإنهم شرطوا في ذلك البلد الحار وفعلها في البعيد بشرط أن
يفضده من بعد الأول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الأول فتور غرم المصلي في الحرم عن
كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل ولذا ذكره للقاضي أن يقضى في كل حال بسوء خلفه
فيه ووجه الثاني المبادأة إلى الوقوف بين يدي الله مع الصفوف الأول نظما ككتاب الحق تعالى
فان تأخير أمر الله تعالى لا يقدر عليه الخواص ولذا اختار التحليل إبراهيم عليه الصلاة
والسلام بأفاس المعبر عنها في رواية بالنذور حين أمر الله بالاختيار فقالوا له هل
لاصبر حتى نخبر نوحى فقال تأخروا أمر الله شديد ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة
إن الصلاة الوسطى هي العصر مع قوله مالك والشافعي إنها الفجر فالأول مشدد والثاني مخفف
الجمل الألفي في وقت العمل لطيف الأما والاولياء بخلاف الجلي وقت صلاة العصر ولا تجلي في العصر
في الجرحه وشقة الجلي في الصبح فأنشأ في الجلي اللطف والحنان غالب كد بعض فذلك
أروبا لقلوب فرح الأما في وقت الميزان وثالث معرفة الصلوة الرسمية بزيادة التقبيل والإذابة
التي من غيرها وكان سبب في الخواص حمد الله يقول الصلاة الوسطى تارة تكون الصبح وتارة تكون

العصر سر ذلك لا يذكر الامتناع بقياس بما ذكرناه بقية المسائل في هذا الباب والله اعلم

١٠ ما رخصت الصلاة *

أجمع الأمة رضي الله عنهم على أن الصلاة لا تقم الا مع العلم بدخول الوقت وعلى أن الصلاة
أركانها أركانها وعلى أن الميت ومن وكذا تلك تكبيرة الإحرام والقيام مع القدرة والقراءة و
الركوع والسجود والمجلس في التشهد الأخير ورفع اليدين عند الإحرام ستة بالأجماع واجمعوا على أن سبق
العورة من الصلوات واجب أنه شرط في صحة الصلاة واجمعوا على أن طهارة المجلس في ثوب المصلي
وبذنه ومكانه واجبة وكذلك أجمعوا على أن الطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلاة فلو صلى
جنب يقوم فصلاته باطله بلا خلاف سؤلف كان عالما بما يجنبه وقت دخوله فيها وأتينا وكذا
اجمعوا على أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا من عذر وهو في شدة الخوف في الحرب
وفي النقل للسافر أو طيلا على الواصلة للمفارقة مع كونه مأمورا بالاستقبال حال التوجه
وفي تكبيرة الإحرام نقران كان المصلي بحضرة الكعبة توجه إلى غيرها وإن كان قريباً منها فإلى قبليها
وإن كان غايها فإلى جهة أخرى والحج والقبول لأجل هذا ما وجدته من مسائل الاجماع التي لا يقيم حرجها
في موقف الميزان ، وما اختلفوا فيه من ذلك ستر العورة قال أبو حنيفة والمتأفق واجمع
أنه شرط في صحة الصلاة واختلف أصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم أنه من الشرائط مع
القدرة والذكر حتى لو نعل وصلى مكشوف العورة مع القدرة على السواك انت صلاته باطلة وقال
بعضهم هو شرط واجبة نفسه لا أنه ليس من شرط صحة الصلاة فإن صلى مكشوف العورة
عالم لحصى وسقط عنه الفرض والاختار عند متأخري أصحابنا أنه لا تقم الصلاة مع كشف العورة
بجمله فالأول مشدح مع ما انفردت به من مخالفة ومقابلته في كثير من وجوه وتحقيق
من وجده ما فيه من التسبيل فخرج الأمر إلى موقفي الميزان ووجوه الأول أن كشف العورة في الصلاة
يبين يدي الله تعالى أو يبين نواصيحه في الصلاة أو يبين من لم يدخل حضرة الصلاة
فكان له لم يسم به فإلا الصلاة له فهو من ترك لمحة من أعضائه بلا غسل أو كمن صلى
وعلى يده نجاسة لا يعفى عنها ووجه الثاني أنه لا يحب عن الله شيء في نفس إلا ما فلا فرق
عن صاحب هذا القول بين صلاة من عليه ثوب لا بين صلاة العريان وإنما شتر العورة في
الصلاة كمال لا يتدح في صحتها وإن حصى بتركها وهذا من المواضع التي نتم الشريعة فيها العرف قد
قال تعالى يا أيها آدم خذ زوجينك من كل صنف مما رزقته مفسرة بالثياب لساورة للعورة وسمعت
سدي علياً الخواص رحمه الله يقول لسان حال من وقف بين يدي الله تعالى بثياب
زينة يقول لأهل تلك الحضرة على وجه التحدث بالنعمة انظروا إلى ما ألقى الله تعالى علي من
الثياب النفس من أن لا استحق مثل ذلك وانظر إلى الله تعالى في دخول بيته وما جاني
له بجلال مع كوني لا استحق شيئا من ذلك بخلاف من وقف بثياب دنسة مخزقة فان حال

يشهر برأيه من كثران النعمة انتهى وسعته أيضا يقول عروا أما كون يستمر في الصلاة كالمواظ
 أم خلت أيا الاحتياط فقد تكون العلة في ذلك الا ان وجهه لا ذناء الاصل وعدم الميل اليه من قات
 هذه العلة تقتضي بما اذا كانت الامة جملة ترجح على الحرمة في الحسن والوضوء وأما وجه من قال
 انها تستمر كالرجل فهو جار على عمل طائفة من السلف الصالح الذين جعلوا العلة في وجوب السجدة
 للنساء ميل النفوس الى النظر اليهن غالباً لا مالا يشتهيهن مادة الا بعض افراد من الناس والباقي
 بقدر طبعه من انتهى وسعته يقول ايضا انها كانت المحرم تكشف وجهها وكيفية في الصلاة فيجب
 لياب زيادة العظم لله تعالى عند العارفين ليقول احدهم ان هذه في حقرة الله وحفظ
 يجوز لاحد ان يطعم بصره اليه بوجوه من الوجوه كولد المبيعة في حجر المبيعة وهذا هو السر في كشف
 وجهها أيضا في الاحرام فانها في حقرة الله تعالى الخاصة فكان حكمه كشف وجهها حكم المحرم
 التي يصاد بها الطير في الفجر فمن حفظ الله تعالى عظم المحضرة ولم ينظر الى وجه المحرمه واللعنة
 ابد اديا مع الله التي هي في خصمته ومن استقاه الله تعالى عقله عن ذلك فظفر استحق القدر
 من الله تعالى من هنا أمر العلماء بوضع النقاب المحتاج في علي وجهها حال احوالها لينتج خوفه على
 العوام من المقت اذا نظر الى وجه من هي في حقرة الله تعالى غير لذن منه وسعته أيضا يقول ان
 المعارف اذا نظر الى شيء امره في الشرع به على خلاف العادة فاول ما ينظر في حكمته ويطلبها من
 الله تعالى انتهى وهذا الذي ذكرناه من جملة الحكمه في ذلك فاعلم انه قد فليس ومن ذلك
 قول الامام أبي حنيفة وأحمد انه يجوز تقديم النية على التكبير فيحذر ان يسيب مع قول مالك والشافعي
 وجوب مقارنتها بالتكبير وانما لا يخفى قبله ولا بعده ومع قول الفقهاء امام الشافعية ربما كانت
 النية ابتداء للتكبير فانقضت الصلاة ومع قول الامام النووي انه يكفي المقارنة العرفية على الخلاف
 بحيث لا يبعد ما فلا عن الصلاة اقتداء بالاولين في مسألتهم بذلك رخصة على الاقل فلا ولا تخفف
 والثاني مشدد وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى مبتلى الميزان ووجه الاول عدم وجود دليل
 عن الشارع بوجوب مقارنته النية للتكبير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا
 يسمع الناس الا بالتكبير فلا يدري هل كانت النية تقدم أو تأخر أو تقارن ووجه الثاني
 ان التكبير من اول الركعة الصلاة الظاهرة ولا يكون الركوع الا بعد وجود بناء في شخص المصلي
 افعال الصلاة واقتوالها في ذهاب حال التكبير ووجه كلام العقول والنووي في التخييل على العوام
 والاضحاح ذلك ان من غلبت روحانية على جسمانية يسر له عليه استحسان المكنو في النية
 واحدة للطاقتين الارواح بخلاف من غلبت جسمانية على روحانية فانه لا يكاد يتخيل الارواح
 الا بشيا من شئ لكتا في حجابها فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالعوام لكن لا يخفى
 غلبت روحانية على جسمانية ينتهي المصطلح حقيقة لدخوله حقرة الله التي لا يرفع الصلاة الا
 فيها بخلافه من كان بالعكس فانه مصل صورة لا حقيقة فاعلم ذلك فانه يقس من الله
 التقابل الإيمته على أن تكبيرة الاحرام فرض وانما لا تقم الا بلفظ مع ما حكى عن الزهري انه الجهر

تتفق بحجج البينة من غير لفظ بالكبر فالاول مشدود والثاني مخفف فزعم الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان تكبير الحق جل وعلا وان كان مرجعا الى القلب فهو مطلوب الاظهار اقامته
شعرا لكبرياء الحق تعالى في هذا العالم وتذكير الناس ان يكبروا ريم عن كل عظمت تجلت لهم
ويقولوا الله اكبر عن كل كبرياء وعظمت تجلت لقلوبنا وهذا خاص بالانبياء والمرسلين والعلماء
بخلاف الاصاغر فانه ربما تجلت لهم عظمت الله تعالى فلم يمتهم فلم يستظم احد منهم المنطق
وأيضا فان كبرياء الحق تعالى لا يطالب من العبد اظهارها الا في عالم الحجاب واما في عالم الشهادة
فان لك مشهود بجميع اهل الحضرة فلا يحتاج الى اقامة شعاريه القيام شهودا لكبرياء في قلوب
الكل فافهم فان قال قائل الحكمة في قول المصلي الله اكبر مع قولهم كل شيء خطر ببالك فادرك
مخلاف ذلك فالجواب ان الحكمة في ذلك كون المصلي يستغفر بعظمت الله عز وجل انه تعالى
الكون حبيب ما خطر بالبال والقلب من صفات العظم لكن من رحمته الله تعالى بالعبادونة
امرهم ان يخاطبوا بما يتقبله من قولهم اياك نعبد واياك نستعين بالحجاز وجعل تعالى فيهم
عين ما يتقبل قلبه عنه فافهم فاعلم ان خلاص العبد ان يخاطب لها منوها عن كل ما يحظر بالانبياء
سما عيه الاكابر من الانبياء ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لا يتبين لفظ الله اكبر بل تتعبد
بالصلوة بكل لفظ يقتضي التعظيم والتفخيم كالعظيم والكبير حتى لو قال الله ولم يزد عليه
انقلبت الصلوة مع قول الشافعي انها لا تستعمل بذلك وتتعد بقوله الله اكبر ومع قول الامام
واحمد انها لا تستعمل الا بقوله الله اكبر فقط فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدود
فزعم الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول مالك واحمد
والشافعي انه اذا كان يحسن العربية وكبريغرها لم تتعد صلواته وقال ابو حنيفة تتعدون
فالاول مشدود والثاني مخفف فزعم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني كون الحق تعالى
عالم بجميع اللغات فلا فرق بين اللغة العربية ولا بين غيرها ووجه الاول التقييد بما صح عن
الشافعي من لفظ التكبير بالعربية فهو اولى ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد
باسم الله الرحمن الرحيم في تكبيرات الركوع والرفع منهم قول أبي حنيفة بانه ليس بسنة فالاول
مشدود والثاني مخفف فزعم الامر الى مرتبة الميزان وكذلك القول في حد الرفع فان أبي حنيفة
يجعل الى ان يجاذي اذنيه ومالك والشافعي واحمد في أشهره ويأتيه الى حد وهو منكر في الاول
مشدود والثاني فيه تشديد ووجه الاول في المسئلة الاولى ان رفع اليدين بالاصالة كما التفت
عند القدم على الملك في عند مفارقة حضرة فالمصلي كالقادم على الملك في حال ركوعه كالقادم
الحضرة فربه في حال الرفع الى القيام في الاعتدال فكان لسان حال من رفع يديه للاعتدال يقول
يا رب ما ادرت عن حضرتك عن ملل واما ذلت امتا لا املك وكذلك القول في الرفع
من السجدة الاولى واما من مشدود عتبة الرفع عند الانتقال من الاعتدال الى المحوي للسجود
فلان المحوي المذكور غاية الخطوع لله عز وجل وفي ضمنه غاية التعظيم لله عز وجل فافهم
رفع اليدين ووجه الثاني ان حقيقة القدم اما هو تكبير الامام فقط فحيث كبى حضرة

قديم الله الى اخر صلواته من غير غارقة تلك الحفرة فلا يخرج الى موضع خاص بالاسما
 والاول خاص بالعوام الذين يقع منهم الخروج من حفرة الله الخاصة بعد كبيرة الاحرام فافهم وجه
 الاول في حال الرضخ ان الرأس محل كبرياء العبد فيرضخ به بالكبرياء إشارة الى ان كبرياء الحق تعالى
 فوق ما يتعلق العبد من كبرياء الحق جزوا كما هو الامر عليه في نفسه ووجه اثنا اختلاف الناس
 في الهيئة التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها في كل واحد ما رآه وكل حالة منها تعطي المقصود
 من الخفية + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من تجر عن القعود في الصلاة صلى مضطجاً
 على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم ينظم استلقى على ظهره ويستقبل بوجهه حتى يكون
 ابعاءه في الركوع والسجود الى القبلة فان لم ينظم أن يولي برأسه في الركوع والسجود
 وما يطرأ مع قول الى حقيقته انه اذا تجر عن الارتفاع بالرأس سقط عنه فرض الصلاة فالاول
 مشدود بنه التشارع في نحو حديث اذا أمر تكبر بأمر فأتوا منه ما استطعروا والثاني مخفف
 وجهه ان اشغلا الصلاة لا يظهر الا بالقيام والقعود والاعمال بالطرف فلا يقوم به تشاكها
 المتخضر لم يبلغ عن أحد من السلف انه أمر بالتحضر الجأض عن الاعمال بالرأس بالصلاة انما اذا كان
 راجع الى عدم العبد من غير فعل تامر ومن ذلك قول الأئمة بوجوب القيام في الفريضة
 على المصلي في سبقت ما لم يحش الفراق أو دوران الرأس مع قول الى حقيقته لا يجب القيام في
 السبقة فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى ما تلقى الميزان ووجه الاول شد الاقدام
 بأمر الله بالتوقف بين يديه وهو خاص بالأكابر الذين ارتفعوا لهم مراعاة الوقوف ولا خوف
 اسقوط عن حضور قلوبهم مع الله ووجه الثاني خوف التثويتين بمراعاة الوقوف وعدم السقوط
 المذهب المشعور الذي هو شرط في صحة الصلاة عنده وهو خاص بالاصغر فاذا صلى أحد من
 جالس أو على المشعور والحضور فكان القنوت أكمل في حقلهم حضور قلبهم مع الله اذا قام فقام
 ومن ذلك اتفاق الأئمة على استحباب وضع اليمنى على الشمال في القيام ومقام مقامه مع قول
 مالك في أكثر روايته انه يرسل يديه ارسالاً مع قول الاوراعى انه يجيز فالاول مشدود والثاني
 وما بعده مخفف وان تفاوت التخييف ووجه الاول ان ذلك صورته موقف العبد بين
 يدي سيده وهو خاص بالأكابر من العلماء والاولياء بخلاف الاصغار فان الاولى لهم ارجاء الدين
 كما قال به مالك وجه الله واضمار ذلك من وضع اليمنى على اليسار يستلزم في مراعاة الى جهة
 الذين اليه فيجبر بذلك حال الاقبال على مناجاة الله عز وجل التي هي روح الصلاة وحقيقتها
 بخلاف الرخاء بما يجنبه شرهات في محل وضع اليدين فقال ابو حنيفة تحت السرة وقال الشافعي
 والشافعي تحت صدره فوق سرة وعن أحمد روايتان اشترهما كمد يديه مخيفاً واختارهما الحر
 ووجه الاول خفة كونهما تحت السرة على المصلي بخلاف وضعهما تحت الصدر فانه يحتاج
 الى مراعاة النقل اليدين وتدل عليهما اذا طال الوقوف فرجع الامر الى ما تلقى الميزان فلن لا
 كان استحباب وضع اليدين تحت الصدر خاصاً بالأكابر الذين ينفردون على مراعاة شئئين
 معاً في ان واحد دون الاصغار وسبعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول جرح قول من

قال بعد استجوابه وضع اليدين تحت الصدر ثم وروده ذلك من فعل التارم كون مراعاة المصلي
يد واما تحت الصدر فتعلمه غايه عن مراعاة كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل فكان
ارسالهما او جعلهما تحت السرة مع كمال الاقبال على المناجاة والحض بسم الله اولى من غيرها
هيئة من الهيئات فتدعى عرف من نفسه العجز عن مراعاة كون يديه تحت صدره في الصلاة الا
الفتلة عن كمال الاقبال على الله عز وجل فارسل يديه بحيثس اولى به صرح الشافعي في الام
فقال وان ارسلهما ولم يبعث بهما فلا بأس من عرف من نفسه القنزة على الحجر بين الشيطان
في أن واحد كان وضع يديه تحت صدره اولى وبذلك حصل الحجر بين اقول الائمة رضي الله
عنه انتهى ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يستحب على الاقتباس من التكرار في القراءة
قول مالك يستحب بل يكبر ويقتض القراءة فالاول ثم الثاني ثم الثالث ثم يركع
مرفقي الميزان ووجه الاول كون الاستقاس كالاستئذان في الدخول على الملوك ووجه الثاني
تزييد الحق تعالى عن التخير حتى يشأ ذن عليه ضاحي القول الاول يقول ان الشرع تبع في
ذلك الوجه وصاح القول الثاني يعم ذلك خوفا من توهم التخير فافهم ومن ذلك قول ابو
حنيفة بالتعود اولا ركعة من الصلاة فقط مع قول الشافعي انه يتعدى لكل ركعة ومع قول
مالك انه لا يتعدى في الركعة ومع قول الثوري وابن سيرين ان كل التعداد انما هو على القراءة اولا
صفحة الثاني مثله والثالث فيه تخفيف فذلك الرابع فهم الامور التي تلي الميزان ووجه
الاول حمل المصلي على الكمال حتى انه من شدة غمده يطوئ ليس عن حضرة الصلاة فاذا استقام
منه اولا ركعة ذهب لم يرجع اليه في تلك الصلاة ووجه الثاني حمل المصلي على حال غالب
التاس من علم قوة الغم في طرد ابليس فذلك كان يعاوده المرة بعد المرة فلحاش من المصلي
الى يتكبد الاستعانة منه ليطرده عن حضرة ووجه الثالث حمل المصلي على شدة الغم في الانتقال
الى الركعة وشدة اقباله على الله تعالى وهذا ذلك امر محرق ابليس كما جربنا لاجل الله في التوكل
فان الحمية بها ناقصة والحكمة فيها خير بين الفعل والترك فذلك كان ابليس يحضرها
ليوسوس له بالانحياز بنفسه ورؤيته باي ذلك على من لم يفعل لفعله فلحاش المجرمه ووجه
الرابع حمل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن على الغم منه وذلك لان ابليس يحضر قراءة القرآن
لان مقتضى من القراء الذي هو الجهم فاذا حضر كما ذكرنا اختار القارئ الى طرده بالاستعانة
وهذه تكتة استنبطناها من لفظ القرآن ولو انه تعالى قال فاذا قرأت القرآن لم يخرج القارئ
الى الاستعانة وان كان القرآن فارقا فافهم فلعلم ان الاستعانة في اول الركعة الاولى فقط
خاص بالاكثر الذي اذا استعاد احدهم من الشيطان مرة واحدة فزعمه فلا يعود يقرب حتى يتم
من الصلاة والاستعانة في كل ركعة حاله بالاضاع الصعفاء الغم الا ان لا يقرب حتى
على طرد الشيطان من اول الصلاة الى آخرها بالاستعانة الواحدة فذلك من الائمة مثل هذا
بالاستعانة في كل ركعة لاجل طرد الشيطان للمرة بعد المرة ولان قراءة في كل ركعة يتخللها ركعة
ويجود بين القراءة الاخرى فكانها قراءة يتخلل بين بطول زمن وقد قال تعالى فاذا قرأت

القرآن فاستغنى بالله من الشيطان الرجيم فكان في ذلك عمل بالاحتياط فان قلت في الحكمة
 في الامر بالاستغادة من ابليس بالاسم الله دون غيره من الاسماء الالهية فهل لك حجة
 والجواب ان الحكمة في ذلك كون الاسم الله اسما جامعاً للحقايق الاسماء الالهية كلها وابليس
 يحضر ان الاسماء فلوانه لها امر ابدي بالاستغادة بالاسم الرجيم او المستقيم مثلاً لا في الله
 ابليس فوسوس لمن حضر الاسم الواسع والحمد مثلاً فلان كنت سأل الله تعالى ابليس جميع
 طرق الاسماء الالهية التي يدخل منها ابليس قلب الصديق بالاسم الجامعة فان قيل ان ذلك
 ابليس في تلك الحصة فيستغنى بتبعية حصة الله عنه فالجواب انما امرنا ان نتوكل على الله تعالى
 في تلك الحصة مما لعله في الشفقة علينا من وسوسة التي يخرجنا من حصة شهودنا الحق
 تعالى ولولا هذه الشفقة ما كان أمونا بل كرهنا اللعين في حصره لظهوره من باب دفع الاشياء
 بالدخف فان قيل كيف امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستغادة من ابليس وهو معصوم بالحق
 انما هو معصوم من العمل بوسوسة لا عن حضوره كما اشار الى ذلك قوله تعالى وما ارسلنا قبلك
 من رسول ولا نبى الا اذا تنهى القى الشيطان في أمينة الآية فكل نبى معصوم من عمل بوسوسة
 لا من وسوسته ويصح ان يكون ذلك من باب التشرع لامة أيضاً سواء كانوا اكاراً واهل بيته
 عصمتهم ولذلك اتفق الائمة على استحباب الاستغادة دون كونها مرة أو اكثر من مرة احتياطاً
 للناس ورض الله تعالى عن الامة ما كان اشققهم على دين هذه الاقوامين ايمن ايمن وسبق
 عليا الخواص رحمه الله يقول وجه من قال من الامة ان المصلي يستعين مرة واحدة في الركعة
 الاولى احسان الظن به وانه من شدة عزيمته الشيطان من أول مرة فلا يعود اليه لولان
 ذلك المصلي فان لذلك الاما ان ابليس يعاود في المرة بعد المرة لا مرة بالاستغادة منه في كل مرة لانه
 اكثر احتياطاً وهذا هو وجه من قال من الامة انه يستعين في كل ركعة وليس هو سوء ظن في
 حق ذلك المصلي فاقم وقافل في هذا الحل فانك لا تجد في كتابه حصول الجمع بين قول
 الامة واستدبر الطالب معرفة عن تصحيح قول غير الله صلى الله عليه وسلم ومن ذلك قول النبي
 وسلم تحب القنولة في كل ركعة من الصلوات الحسن مع قول أبي حنيفة انما لا يجزى في
 الاولتين فقط ومع قول مالك في الحسن رواية تامة ان تلك القنولة في ركعة واحدة من الصلوات
 سبع لله وهو آخر انه صلاة الا الصبح فاما نقرأ القنولة في احدى ركعتيها استأنف الصلاة
 فالاول أشد والثاني فيه تحييف والثالث فيه تشديد فمنع الامر الى ما يلقى المزارع وجه
 الاول الاتباع والاحتياط وهو خاص بابل للفرقة في صلواتهم فقفا في كل ركعة ليحتمل قلبه
 على الله تعالى الذي هو صفة الكلام اذا القرآن مشتق من القوا الذي هو الجمع كما هو ولا بد
 فراءة المتأخر في كل ركعة فان ذلك تشرع لامة لانه رأس من اجتمعت بقلبه على الله عز وجل
 بقراءة وغيرها ووجه الثاني ان من اجتمع قلبه في ركعتين مدة ذلك الاجتماع الى احوال الصلاة فلا
 يحتاج الى قراءة تحمده ووجه الثالث وجود القراءة في معظم الصلاة ان كانت رابعة أو ثالثة
 فكان اياها في كالتة يحجب سجود السهو والله اعلم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة رحمه الله

بعدم وجوب القراءة على المأموم سواء جهراً وأسريراً لأن الشئ له القراءة خلف الإمام بحال وإن كان ذلك
قال مالك وأحمد أنه لا يجب القراءة على المأموم بحال بل كونه ما لك المأموم أن يقرأ فيها بجهرة
الإمام سواء سمع قراءته الإمام أو لم يسمع واستحب العمل بالقراءة فيها خافت فيه الإمام مع قول الشافعي
يجب على المأموم القراءة فيما يسميه الإمام خوفاً وفي الجهرية في أربع القولين وقال الأصم والحسن
بن صالح القراءة سنة فالأول مخفف والثاني والرابع في كل منهما تخفيف وأما الثالث فيشبه
من جملة الأمر إلى ما تبقى الميزان + ووجه الأول والثاني ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم
من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة انتهى وذلك أن مواد الشارح من القراءة جملة المصطفى
على شهوده وذلك حاصل بسماع قراءة الإمام حاشاً من حيث اللفظ ومعنى في حق الأئمة من
حيث السريان في الباطن من الإمام إليه ووجه استحباب عمل القراءة فيما خافت فيه
الإمام دون الجهرية قوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا فخرج القراءة السنية فإنه
لا يصح السمع فيها ولا الانصات فحاشا للقراءة خلف الإمام فيها أولى وأما وجه من كونه القراءة
خلف الإمام فهو من حيث انفصاله فيها عن إمامه بالقلب كما عليه الأصغر والأفلاحيان
من يطوبونه ولو لم يسمعوا قراءته كما هو ما وجه من وجوب القراءة على المأموم فهو الأصل
بالأحوط من حيث أنه لا يجب قلب المصلي على الله تعالى على وجه الكمال إلا قراءته هو وهو خاص
بالأصغر من أهل الفرق وأما وجه من قال أن القراءة سنة فهو مبني على أن الأمر بالقراءة
للنبي وصاحب هذا القول يقول في نحو حديث الصلاة الأربعة أن كتاب أي كماله
نظير الصلاة كجاء المسجد الأقصى المسجل + ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشبه
الروايات أنه متى عين القراءة بالغاثة في كل صلاة وأنه لا يجزئ القراءة بغيرها مع قول
أبي حنيفة أنه متى عين القراءة بها فالأول مستند خاص بالأخبار وثالث مخفف خاص بالأصغر
ويظهر أن يكون الأمر بالقسم أيضاً من حيث أن الأكابر يجمعون بالقلوب على الله تعالى في قرءوا
من القرآن بخلاف الأصغر إذا قرأ في اللغة الجمع يقال قرأ المأمون في الحوض إذا اجتمع
وايضاح ذلك أن من قال متى عين الغاثة وأنه لا يجزئ قراءة غيرهما قد ارمع ظاهره الخاضع
التي كادت يتلوه من التواتر مع تأييد ذلك بعمل السلف والخلف وأما قلنا أنها خاصة بالأخبار فكأنها
جامعة لجميع أحكام القرآن فمن قرأ بها من أهل اكتشاف فحاشا له قرأ بجميع القرآن من حيث
الغواب وفيهم جميع أحكامه ولذلك سميت أم القرآن قالوا وأعظم دليل على وجوبه وتغيرها
حديث مسلم مرزوقاً يقول لله عز وجل هتفت الصلاة يعني وبين عبد بن نضيبين ولعبد بن نضيبين
يقول العبد المحمل لله رب العالمين فيقول الله تعالى حملى بن عبد بن نضيبين فانه تعالى فسر الصلاة
بالقراءة وجعلها جزءاً منها وأما وجه من قال لا يتعين الغاثة بل يجزئ أي متى قرأ المصلي من
القرآن فهو أن القرآن كله من حيث هو يرجع إلى صفات الحق تعالى ولا تفاضل في صفات
الحق تعالى بل كلها متساوية فلا يقال رحمته أفضل من غضبه ولا عكسه من حيث الصفات
النافذة بالذات وأما التفاضل في ذلك راجع إلى ما يتعلق بالخلق من حيث النعم والعذاب قاله

أعجم القوم على أنه لأفاضل في الاسماء الالهية وهي حقيقة الصفات فكأن شئ أعجم قلب العبد على
 الله تعالى صحت به الصلاة ولو اسما من أسماء كما أشار إليه ظاهر قوله تعالى وذكر اسم ربه
 فصلا فان قيل قد وردت تفضيل بعض الآيات والنور على بعض فأنوجه ذلك فالجواب
 وجهه ان التفاضل في ذلك راجع إلى القراءة التي هي مخلوقة لا إلى المقرء الذي هو قائل
 بظاهر ما إذا قال السارع لنا قولا في الركوع والسجود الذكر الغلاني فان قولنا ذلك الذي ذكرنا
 قراءة القرآن فيمبل ورد النور عن قراءة القرآن في الركوع وذلك من حيث ان القارئ أثبت
 عن الحق تعالى في تلاوة كلامه والناظر إلى الغلاني هو على صفة القيام لا الدل الذي هو محل
 لقراءة كما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله فعلم من جميع ما ذكرناه ان كل من أعطاها الله
 تعالى النور على استخراج احكام القرآن كلها من الفاتحة من كتابه الاولياء يتعين عليه القراءة
 بالفاتحة في كل ركعة ومن لا فلا والحديث الوارد في قراءتها بخصوص محمول على انما لصاحبها
 هذا القول كما في نظائره من مخوفه صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد
 بالله مثل حديث الصلاة الا بفاتحة الكتاب على حد سواء كما هو وقد سمعت سيدي
 عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول قد كلف الله تعالى الاحبار بالإطلاع على جميع معاني القرآن
 الطامرة في كل ركعة فقرأوا ذلك كل يحصل لهم من قراءة الفاتحة فلزموا قراءتها ولم يكلف
 الا صاع بذلك ليعجزهم عن مثل ذلك فكلام الأئمة الثلاثة خاص بالابرار والاولياء وكلام الامام
 أبي بصير خاص بالعوام ووجه كون تباين الفاتحة في صلاة العوام تخفيفا عدم تخفيفهم بفهم
 معنى جميع القرآن منها كما ان قراءة غير الفاتحة قد تكون تشديدا على الخواص ايضا من حيث
 تكليفهم بجميع القليل على الله تعالى بذلك فانه ليس بام للقرآن كالفاتحة والعامة فيه التفرقة
 اهم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك ان البسلة ليست من الفاتحة فلا يجزئ مع قول الشافعي
 واحدا بها او كل ذلك احمد قال مالك يستحب تركها والاقتداء بالحنابلة والعلين وقال ابن
 أبي بلبلة يجزئ قال الشافعي الجهر بها بدعة فراجع الامم في المسائل التي مولى الميزان ووجه
 الاول في المسألة الاولى والثانية الاتباع فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها مع
 الفاتحة تارة ويتركها تارة أخرى فالحق كل مجتهد بما يدينه من إحدى المسائل وفي ذلك لتشريع
 للأكابر والاصاغر من أهل الكشف والحياب فمن رخص جأ به حين دخل في الصلاة وكان
 مشاهدا للحق تعالى بقلبه فلا يباين به ذكر اسم الذي هو شعار أهل الحجاب من لم يكن يفتي
 جأ به فالناس لم يذكر الاسم الشريف ليتذكر به صاحب الاسم كما ورد في بعض النسخ انما يابينة
 اذا لم يقرأ فالزم اسمي فالحق انما من هذا ان من رآه بقلبه لا يؤمر بذكر اسمه ومن هنا لعن
 بعضهم ذلك في شعره فقال

بذلك الله تزداد الذنوب + وتنطس البصائر والقلوب
 وذكر الله أفضل كل شئ + وتشمس الذنوب ليس مغيب

ويؤيد ذلك أيضا قول المشيبي رحمه الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تطعموا راسه فقالوا
 أي لأن الذكركون إلا في حال الجأعين فهو الذكور فقامت في الشجر الاحضرة الشهود لانها
 هي التي لا يرى الله تعالى فيها ذكرا يفسد كالثقل عيشه الله تعالى ومناجاة بالقلب حصرة
 الحق تعالى حصرة بعت وخوس لشدة ما يطوق أهلها من الهيبة والتجلى قال تعالى وحشيت
 الأصوات للرحمن فلا تسمع إلا همسا وسمعت اخي افضل الذين هم الله يقولون لا يبالوا باللسان
 مشروم بل لا يبالوا الاصاغر لان حجاب العظمة لا يرفعهم لاصد ولا لا يبنوا فلا يرون وجهي الله
 بدق حفظ الشئ وهو كلهم ليقين لا يوجد في الدنيا سمعت سبيل تحييا الخاص صلى الله
 يقول ذكر الله تعالى على نوبين ذكر لسان وذكر صوت وان لرك اذن كذلك على نوبين
 من حيث العقلة وترك من حيث الشعور والارشة فالاول من الذكركين مفضول والثاني فضل
 والاول من التركيب من موم والثاني محمود وهو الذي حملنا عليه قول الشئ انفا وسمعت
 سبيل حيا المصطفى رحمه الله تعالى يقول انما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك السبيل
 في بعض الاوقات ويتركها في بعض الاوقات تشريعا لضعف واستهواقي بالهم والافق
 صلى الله عليه وسلم حاضرهم ربه على الزام لاد ان الحضرة واغا الحضرة وامام الحضرة وسمعت
 سبيل عليا الخاص رحمه الله تعالى يقول لولا ان الله تعالى أمر الاكابر بالمرابا لقوله و
 الاذكار اذ اوقفوا بين يديه في الصلاة ما حرج احد منهم ان يظن بكلمة نعم الهيبة
 تلك الحضرة ولكن رجاء في له التي سم في بعض الاوقات باله فوق طاعة فيجرح من الزمان
 او بالتكبر فيكون ذلك من باب قول علي الله عليه سلم انما الشئ يستن لي فادوم ومن ذلك
 قول بعض اصحاب الشافعي انه ينبغي القولة بالافضاء والاطهار والفتنة والوقوف والاد
 ومخوذ ذلك مع قول بعضهم ان ذلك لا ينبغي في الصلاة مثلا لشغل العبد عن حال الاقبال على
 مناجاة الحق تعالى فالاول مستند والثاني مخفف فوجه الامر للمرتق الميزان ووجه الاول
 في نحو قوله صلى الله عليه وسلم حلفوا القرآن باصواتكم راى حلفوا صواكم بالفاظ القرات
 والا فالقران من حيث هو قران لا هو من احد تحميسه لانهم قد علم ومنه من صفات التي تعالى
 وانما التحسين لوجه القراءة والتلاوة لا القرآن المملو ومع ذلك فمراعاة ذلك في الصلاة هي
 بالاكابر الذين لا يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وعدم مواجاة ذلك لخاص بالاصاغر الذين
 يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وهو ما اكثر الناس سلفا وخلفا والله اعلم من ذلك
 أي حقيقة وما لك فيمن لا يحسن القاطعة ولا غيرها من القرآن انه يقوم بقدرها مع قول الشافعي
 انه يسير بقدرها فالاول تحقيق الثاني مشد فوجه الامر للمرتق الميزان وهو الاول
 الوقوف على جهلها ورد قلهم بربنا ان من احسن القاطعة ولا غيرها من القرآن انه يسير
 الله يدل ذلك وقد قال بعضهم ان الاتباع اولى من الابتداع ولو استحسن وقد يكون في قوله
 القرآن خصصته لا توجد في غيره من الاذكار كما تقدم من ان القرآن مشتق من القرع
 الذي هو لجم فجمع القلب على الله وأما وجه الثاني في القياس بما جماع ظاهر قوله تعالى

الى اذ انزل الله تعالى بحم عليه السلام على الله تعالى ان يلقى بالقرآن من
 حيث حصل جملة القلب على حفظ الله تعالى واما وجه تخصيص الامام الشافعي بالذكر
 يقول المصنف ان الله تعالى والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فالما حرم سقوطه انه احب
 الكلام الى الله عز وجل فافهم ومن ذلك قول الامام ان حليفة انه ان شاء المصلي قرأ
 بالفارسية وان شاء قرأ بالعربية مع قول أبي يوسف ونحن ان كان يحسن الفاتحة بالعربية لم يجر
 غيرها ومن كان لا يحسنها فقرأها بلسان اجرة مع قول حليفة الا انه لا يجرى القراءة بغير
 العربية مطلقا فالاول والخمف والثاني مفصل الثالث مشد وجزم الامر الى المرتبة الميزان
 ووجه الاول ان لم يجر رجوعه عن الله تعالى لم يحجم اللغات ولم يرد لنا منى عن القراءة
 بالفارسية وضار الامر الى اجتهاد المجتهدين فان قال قائل ان القراءة بغير العربية تنجز القرآن
 عن الاعجاز قلنا الاعجاز حاصل بقراءة هذا المصلي بالنظر المعنى فانه يدرك ان القرآن بالفارسية
 لا يقدر احد من الخلق على النطق بمثله ووجه الثالث الوقوف على بلغتنا عن الشارع وعن
 اصحابه فلم يلقنا ان احدا منهم قرأ القرآن بغير العربية وكذلك الشارع صلى الله عليه وسلم
 فكان الوقوف على عدم بلغتنا اولى وقد يكون الامام ابو حنيفة رأى في ذلك تنافس الغو
 صلى الله عليه وسلم فان امامته وجلالته اعظم من ان يجترى على شيء لا يرى فيه دليلا ويحت
 بعض الحنفية يقول جميع اللغات سمحها واحل عند الله تعالى في حفرة مناجاة فكل واحد
 يناسبه بلغته وثوبته قولهم يجوز الاحتج في بعض الاذكار الواردة في الستة انتهى ولا
 يخفى ما فيه فان كل باب لم يفتح الشارع فليس لاحد ان يفتح وقد اجمعت العلماء على انه لا يصح
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبلغ القرآن بلسان اخرى خلاف ما انزل وما تولى تعالى
 للبيان للناس ما انزل اليهم فلا يبا في ما ذكرناه لان البيان قد يكون بلسان اخرى لمن يفهم اللغة
 التي انزلت ولذلك قال بعض اصحاب أبي حنيفة انه صرح رجوعه الى قول صاحبيه والله اعلم
 ومن ذلك قول الامام ان حليفة تقرأ في صلته من المصحف بلسان صلاته مع قول الشافعي
 واحمد في احدهما وبإيتان صلته صحيحة ومع قول مالك واحمد في الرواية الاولى الى ذلك
 جائز في النافذة دون الفريضة فالاول مشد والثاني مخفف والثالث مفصل فزعم الامراء
 المرتبة الميزان ووجه الاول استعجال المصلي بالنظر الى الكفاية عن كمال مناجاة الله تعالى وهو
 خاص بالاصا عز وجل انما كون ذلك لا يشغل عن الله تعالى وهو خاص بالاصا عز وجل وان
 يشغل عن كمال الصلاة ولكن سلم العلماء يمكن من مصلحات الصلاة ووجه الثالث
 كون النافذة مخففة فيها بابل جواز تركها بخلاف الفريضة فاحاط العلماء في نواز ما يشغل
 الله فيها ومن ذلك قول الامام ان حليفة انه لا يجزى بالتأمين سؤله الامام والماموم
 مع قول محمد الشافعي في ارجح القولين انه يجزى الامام والماموم ومع قول مالك يجزى
 المماموم وفي الامام روايتان من غير ترجيح فالاول والخمف والثاني مشد والثالث مخفف
 لتشديد فزعم الاول المرتبة الميزان ووجه الاول كون ابن حنيفة من الفاتحة ورجاؤهم

بعض العوام انهم من الفاتحة اذا جهرو بها فكان عدم الجهر بها اولى عند صاحب هذا القول اللهم الا ان يكون المأمومون كلهم عالمين بانها ليست من الفاتحة كما كان الصلوة يعلمونها فلان ليس بالجهر بها واما قولي المختص على المصلي حين التمامين فالتكفي بالتأخير بقوله ووجه الثاني ان الجهر بآمين فيه اظهار التقصير والتجاذب الى قبول الدعاء بالهداية الى المصير المستقيم ووجه الثالث ان المأموم اخف خشوعا من الإمام عادة لان الامم اذ تنزل على الإمام او لا تم تقيض على المأمومين فيعلمون النقص الخشعة بقول ما يفرق بين المأمومين فذلك الخشعة على الإمام في إحدى الروايتين الاولتين وشهد عليه في الاخرى جلاله على القوة والكمال فاهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وهو الراجح من قولي المتأخري انه لا يسر سورة بعد الفاتحة في غير الركعتين الاولتين مع قول المتأخري في القول الآخر انهما تسن لمحمد بن مسلم في ذلك فالاول محقق والثاني ممتنع فزعم الامر الى موثق الميزان ووجه الاول كون عالم الفيلسوف تزهق من حصره الله عز وجل بعد الركعتين الاولتين فاذا قرأ الإمام السورة فيما بعد فهاج بها ما خرجت النفس من الحصر الامور عاشرها وتدين احوالها فصار واقفا بين يدي الله تعالى جسا بلا ركة فلا تقبل الصلاة ووجه الثاني بثبوت قراءة السورة بعد الفاتحة في صحيح مسلم وهو خاص بالاكابر الذين لا يزدادون بتطويل الإمام في القراءة الاحضورا وخشوعا وكان صلى الله عليه وسلم يخفف فيما بعد الركعتين الاولتين تار قلمه عادة حال الاصاغر ويطول اخرى مراعاة حال الاكابر فتمتع باللامعة ومن هنا يستدل بالتحقيق المناط في قول من قال بتطويل القيام افضل من تطويل الركوع والسجود مطلقا وعكس فان ذلك في حق شخصين فمن كان ضعيفا عن تحمل التبعي الواقع في الركوع والسجود كان طول القيام في حقه افضل فله تزهق روحه من الركوع والسجود كما اكرم وسجل بخلاف من كان قويا على تحمل التعبيات الواقعة في السجود فزعم الله الأئمة في تقصيرهم المذكور فان من قال من ابتاعهم طول القيام افضل مطلقا هو في حق الاصاغر ومن قال كثره الركوع والسجود افضل هو في حق الكبار وكذلك وايضا ذلك بين القيام محل بعد بالنسبة للركوع والركوع محل بعد بالنسبة للسجود فان العبد لما اطال في مناجاة ربه بجلاله حال القيام لاح له بآفة تعظم وهيبته من الحضرة الالهية فخصم لذلك فمن الله عليه بالركوع فلما اكرم بحمل من عظمت الله تعالى امر ازيد الى ما كان عليه حال مناجاة في القيام فزعم الله بالامر برفع راسه من الركوع لياخذ في التاهب الى محل بحمل عظمت الله التي تتجلى في السجود ولولا ذلك الركوع لم يماز اجسده ولم يستظم السجود ثم ما سجد فجلت له عظمت اخرى اعظم مما كان في الركوع امره الله برفع راسه حتى يجلس بين السجودتين ويأخذ له راحة وقوة على محل عظمت بحمل السجدة الثانية وذلك لان من خصائص تجليات الحق ان التخلي في السجدة الثانية اعظم من الاولى وفي الثالثة اعظم من الثانية وهكذا اذن ذلك من الشريعة جلست الاسترخاء بعد الوضوء من السجود راحة المصلي الحقيقي ولأنه امره بالقيام عقبه فعد من السجدة الثانية من غير جلوس استراحة كحالة ما لا يطبق هذا حكم من يصلي الصلاة الحقيقية

ولما من به على الصلاة العادية فلا يذوق شيئاً مما قلناه وبكيفية فعل ذلك على وجه التماسي المتعارف
 صلى الله عليه وسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من رجع الله تعالى بقوله من رجع الله تعالى
 بالصبر يحترق بين أطراف القيتام في الصلاة بالقراءة بين يديه وبين أطراف الركوع والسجود
 وبين تخفيف القيام من الركوع على أطراف الركوع والسجود بين يديه وبين أطراف الركوع والسجود
 القيام وتخفيف الركوع والسجود ومن قد رجع على طول المكتبة بين يديه وبين أطراف الركوع والسجود
 في الركوع والسجود فهو مأمور بطول الركوع والسجود وذلك ليتنعم بطول مناجاة ربه
 ويكون له وقت يدور نفسه ولا يخافه المسلمين فيه اغتنماها ذلك ففعل يكون ذلك هو اجتماع
 قلبه على ربه حال حياته قال وقد استحكمت في قلبي من هيبته الله عز وجل فصرن أسأل الله
 الحجاب وتنت كلما أذكر أني واقف بين يديه أركع أو سجد أو سجد على بعضي بين يديه بين يديه
 الوضوء على التماسي وكنت أعمل الحجاب من رجلي الله تعالى لي لعدم جافق لوفه عن أمي وسمعت
 أخى أفضل الذين رحمته الله تعالى يقول الحجاب بعد عن شهود الحق تعالى في
 بالصبرين وعذاب على العارفين فالجائز في حال الحجاب العارفين يعذب به انتهى وسمعت رسول الله
 الخواص رحمته الله تعالى يقول من رجع الله تعالى بعبه المؤمن خطور الأركان على قلبه حال ركوعه
 وحال سجوده لأن تلك الحضرة تقرب من حضرة قاب قوسين يحكمه الأركان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وما كل من يصلي المكتبة فيها أو يفكر على التحمل الذي يهد الأركان العبد
 في تلك الحضرة فإذا أراد الله تعالى رحمة بالصبر في تلك الحضرة يحضر في قلبه شيئاً مما كان
 لما في الأركان من راحة الحجاب عن شهود تلك العظيمة وولذلك الخطور لمعذاب عظيمة
 ولحمه ونقطعت مفاصله أو انحمل بالكلمة كما وفهم لبعض تلامذه سبيل من القادر على كل شيء
 الله عنه أنه سجد فصار يصلي حتى صار قطرة ماء على وجه الأرض فاحلها سجد على عبد القادر
 نقطته ودفعها في الأرض وقال سبحان الله رجع إلى أصله الخلق عليه انتهى وبهذا هو الذي
 قلناه ما ورد في بعض طرق الأحاديث الأسرار من أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل حضرة الاستسقاء
 به أخرج من هيبته الله عز وجل وصار يقابل تماثيل السراج الذي هب عليه الريح اللطيف الذي
 يبلد ولا يطفئه فسمع في ذلك الوقت صوتاً يشبه صوت الكور في الله عنه يا محمد فقف
 إن ربك يصلي معك أنت في الاستسقاء شأن عن شأن فاستأمن صلى الله عليه وسلم بذلك الصوت
 وزال عنه ذلك الاستسقاء الذي كان يجده في نفسه ولم يعد ذلك معنى قوله تعالى هو الذي
 يصلي عليكم وملائكته وصار بينك وبين ذلك مكان في معان ذلك الصوت تقوية وتأيد له الله
 صلى الله عليه وسلم مع أن الناس يحولون ليجليات الحق جل علاه فانه ابن الحضرة وأمام
 الحضرة وأخوه وأشد الناس خوفه فخطبت الله عز وجل وسمعت سبيل عبد القادر الذي شطوط
 رحم الله تعالى يقول لا يصير الإنسان بالله تعالى لانتفاء الحجاب عنه بينه وبين عبده وأما
 ثمانين العبد حقيقته بما من الله لا بالله تعالى كما أنه بنور عال وبقرسات الحق أن من
 حضرة حضرة التعريب الهيبة والأطراق والتعظيم وعدم الإدلال على الله وكل من ادعى

مقام القرب مع ادلائه على الله فلا علم له بحجج القرب بل هو محو ريبه بين الف حجاب
انتفى وسمعت سيدي عليا المصفي رحمه الله تعالى يقول طول القيام في الصلاة على الثمان
اشد من ضرب بالسيف لما في القيام من راحة الحجاب الكبر عظم طوره الحضور لله تعالى
فاذا بلغت أن أحد من الأكابر طال القيام فهو نثر به لقومه الصغلة ورحمة بهم من الال
فاعتقلوا نانا أكابر الصلوات والتابعين والائمة الجهادين كان قيامهم أكثر من مقام باقي الرو
بقيين وكانوا مع قدرتهم على تطويل الركوع والسجود يقوم أحدهم بثلث الطرآن أو نصفه أو ثلث
ارباعه وكل في قيام ركعة واحدة انتفى سمعت سيدي الشيخ أحمد السطيفي رحمه الله تعالى
يقول من ادلى الله تعالى من رحمة الله بالحجاب ولو انه كشفت عن عظمته تعالى لما استطاع
أن يقف بين يدي يديا فهو صابر في أمور الدنيا واذا استقصى عظمته الله تعالى صابر في أمور
الآخرة فيغير الناس من أمور دينهم برونه صلحا في أمور الدنيا ولا يرونه بصل ركعة تقتل له فاذا
صحا من ذلك الحال فهل يجيب عليه قضاء الصلاة اذا قدر عليها فقال نعم ذلك واجب انتهى فاعلم
ذلك وتأمل فيه فانك لا تكاد تجد في كتاب العمل على تحصيل مقام الحضور مع ربك في صلاة
على يد شيخ صادق وانك أن تحرج من الدنيا ولم تصل صلاة واحدة كما ذكرنا ولكن سائر أركان
عند سماعك بأحوال العارفين وأحمد لله رب العالمين ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن المصل
اذا جرح في أي شيء من الأسرار أو أفريقيا ليس فيه الجهر لا تبطل صلاته الا فيما حكى عن بعض
اصحاب مالك انه اذا تعدى ذلك بطلت صلاته فالاولى بحقق والثاني مشدود فخرج الامر الى مذهب
الميزان وهو الاول لعدم ورود حديث يصرح بالنبى عنه ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه
وسلم كل عمل ليس عليه مؤنا فهو رد أي لا يقبل من صاحبه لايما ان تعد ذلك فانه في الفة
للتأخر والهافة انقطاع وصلة القارئ المذکور معنى الصلاة وكأنه لم يصل فافهم
ومن ذلك قول مالك والشافعي باستحباب الجهر للمنفرد فيما يجهر فيه مع قول أحمد ان ذلك لا
يستحب مع قول أبي حنيفة هو بالمختار ان شاء جرح أمم نفسه وان شئت أسمع غيره وان شاء
اسر الاول مشدود والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فخرج الامر الى مذهب الميزان وهو الاول
حمل المنفرد على المقودة على تحمل تلك العظمة التي تجلت له حال قراءته كما عليه العمل فلو ان
جهر به ووجه الثاني عدم قدرته على تحملها فلم يقدر به بالقراءة من شدة الهتمة ووجه الثالث
عدم ورود أمره بجهر وأسرار فكان الامر واجبا الى قدره المصل والاختياره فان قال قائل
فما الحكمة في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولو كان الجهر الركعتين الاولتين
الجهرية دون ما بعدهما فالجواب ان ذلك تابع لنقل التحمل كما قلناه وخففة على القلوب وقت
تلك الصلاة والركعتين فان تجلّي النهار أقبل من تجلّي الليل فلو كلف الله تعالى
المصل الجهر في الظهر أو العصر تلا كان ذلك كالشكيق بالاطباق عادة تنقل التحمل فزان
قال قائل ان صلاة الجمعة والصبح والعصرين في النهار ومع ذلك فكيف على الله عليه ولم يجهر
فيها اذا كان اماما وقوا لما دم على الجهر بالصغير والجواب انما كان صلى الله عليه وسلم في الصبح

فقال القارئ

لان وقتة بوزن في لوجه الى النهار ووجه الى الليل اما وجه الليل فهو بالنظر الجهر بالقراءة فيه
 واما وجه النهار فلا شريط الامساك عن المفطرات فيه للمصالح من طلوع الفجر واداءها
 فانها اول صلاة تستقبل الصبح من صلوات النهار بعد التيمم الذي هو خالص من فساد
 بعث وخلق خلقا بعد يداه كانت قوته شديدة فلم يزلها طها قبل الحرف والصلوات والاضواء
 ارتحاب للمصالح والنفقات واكل الثروات فلذلك امر بالمحرف في الصبح لقدرته على فعله
 على جميعا فينتج الحلال الله وسبغت سيدك عبد القادر الذي شطوطي رحمه الله تعالى يقول لولا
 ان الله تعالى احب الصلوات لم يفرق بين حاله في السهول والاستطاع احد منهم ان
 يعمل حرقته ويحفظ صلواته التاسعة ذلك شرع لهم القولة في صلوات النهار سراجهم
 فباقة على عمل المحرف من الحجاب في النهار الا افراد من الاولياء انتهى واما الامام
 والمسيبوق في الجمعة والعديد فانما هم بالمحرف منها لقدرته على ذلك باستنساخه بذكره
 الذين يحضرون هاتين الصلاتين عادة فتقوى على ذلك الحجاب بشهوده المخلوق على التجلي الواقع
 قلبه في الجمعة والعديد او تكون الحق تعالى امام في هاتين الصلاتين بالقوة من حيث انه
 تائب للمشارع في الامامة على العالم واسطة في السماء للمؤمنين كلام ربهم وتكبره
 او لغوا ذلك من الاسرار التي لا تملك الا المشاهدة لاهلها ولا يولد المسبوق لانه محمد من الامم
 قلت فاعلم كانت الركعتان الاخرتان من العشاء او الركعة الثالثة من المغرب سراجهم
 ذلك من صلواته الليل والتجلي الليلي خفيف فالجواب انما كان ذلك رخصة بضعفها الا
 من شأن تجلي الحق تعالى القلوب المحييين انه يخفف على قلوبهم او لا يقبل عليهم آخره
 لان عظمة الله تعالى تكشف لقلوبهم شيئا بعد شيئا فيكون التجلي في ثاني ركعة أقل من التجلي
 في اول ركعة وهكذا ولو ان الحق تعالى كلفهم بالمحرف في ثالثة المغرب والاخيرتين من العشاء
 لربما تخففوا عن ذلك لما تجلي لهم من العظمة التي لا يطيقونها قال قبل فذا الحكمه فمن قدر
 على تحمل ثقل التجلي في الركعة الثالثة من المغرب والاخيرتين من العشاء فالجواب حكمته انتم
 الستة في ذلك لان الشارع جعل ذلك كما اضبط لتقل التجلي وخففتها لغيره مجال غالب
 المخلوق لا بافرا من الناس وقد يحصل التجلي الثقيل المصل في أثناء ركعة سريته ويختلف من
 الادب ان يسير اتباع الستة واطهارا للضعف ويؤيد ما ذكرناه من ثقل التجلي والهيئة كلما
 اطال البعد الوقوف بين يدي الله تعالى عكس ما يقع للعديد اذا طال الوقوف بين يدي مولاه
 الدنيا من خفة الهيئة ما قرره سيدي على الخواص رحمه الله تعالى في معنى قوله تعالى المتكبر
 على وزن المنقلع من انه تعالى اقامه نفسه المتكبر لكونه تكبر في قلب عبده المؤمن
 شيئا بعد شيء كلما انكشف له الحجاب لان الحق تعالى في ذاته يتكبر لان ذاته تعالى وصفاته
 لا تقبل الزيادة كما لا تقبل النقصان وانما الزيادة والنقصان رجعا الى شهود العجب
 من حضرة الله تعالى وبعدها تطبيق شهود البذل ذاته في السراج فكلمها قرينه عظم ظلم
 ونور السراج في شهوده وكلمها بعد عنه صغر سمعت سيدي محليا الخواص رحمه الله تعالى ايضا يقول

تجليات الحق تعالى لقلوب عباده لا تنضب على حال من أكاووا صاغروا في الفرائض والنوافل
فقد تجلى الحق تعالى للأصاغر والأكابر على ما يطبقون معه الجهر فلهذا الترتيب الله الأمة بعد
أمرهم بالجهر في بعض الصلوات والأذكار ولو أنه تعالى كان أمرهم بالجهر من قبل ذلك لتجلى لما
أطاعوه لا سيما في حق من اكتشف حججهم من أجل العارفين وشهدوا جلال الله تعالى
وعظمت وتقدم ذكر الحكمة في الجهر في أولي المعرب العترة وفي الحجة والعبد يعمى في الجهر
ينحف في الليل وأما الحجة والعبدان فلم فيها من كثرة الاستئناس بكثرة الجماعة عادة فلم
تكتشف لهم عظمت الله تعالى كل ذلك الاكتشاف الذي يقع للعارف إذا صلى منفردا وكذلك
شيئاً في باب صلاة الجماعة أن أصل شرعيتها في الباطن هو تقوى المصلين على الوقوف بين
يدين ملك الملوك الاستئناس بهم ببعضهم بعضها في تلك الحجرة التي تدل لها عنان النورات
ولولا الجملة لما قدر المنقر أن يقف وحده بين يدي الله تعالى فكانت الحجة على صلاة الجماعة
بالأمة وشققة عليهم ليودعوا تلك الصلاة كاملة من غير دخول عن شيء منها فإن قيل فلم قلتم
بإستيعاب الأثر في كسوف الشمس الأكاو مع قد رزقهم على تحمل تجلي النهار فالجواب إنما أمر
الأكاو بالأسرار فيها كالأصاغر لما فيها من التخويف فانها من الآيات التي تخوف الله بها
عباده كحالها فيها قدر ذلك على تحمل تجلي النهار وأيضاً فإن الأكاو مأورون بالشرع لهم
في الكاء والخوف والخشية من الله تعالى فإن لم يقع لهم ذلك في قلوبهم فقلوا فيه ليتعلموا
على ذلك وعلى تحمل قول عبد الله بن عمر فإن لم تكنوا فبئس كوا أي في حق العارفين الذين
لهما اتباعاً لأمطلقاً فقد علمت أن عدم تخلف الأكاو بالجهر في صلاة كسوف الشمس اقتضاه
لعظم ما تجلى لقلوبهم زيادة على تجلي النهار ومن هنا يعلم حكمة تجلي في كسوف القمر وإن
كان كسوف من الآيات التي تخوف الله تعالى بها عباده كذلك لأنه ليس وتجلى الليل خفيف
بالنسبة لتجلي النهار ولضعف آيته عن آية الشمس فإن نور القمر مستفاد من نور الشمس
أهل الكشف ولا عكس أيضاً فلحق الحق تعالى باللطيف في الليل بدليل قوله في النصف الثاني
من الليل هل من سائل فأعطيته سؤله هل من تائب فأورع عليه هل من مستغفر فأغفر له هل من
مبتلى فأعافيه ما قال مثل ذلك لعباده الأعباد أن قواهم على خطاياه تنصرف إليه سرا وجهراً
وقد سمعت سيكاً عبد القادر الدمشقي رحمه الله تعالى يقول تجليات الحق تعالى بأعظمت
في هذه الدار ثم جبر اللطف والخمان ولو أنه تعالى تجلى بالجلال البصر لما أطاق أحد عمله
انتهى فإن قلت فما وجه طلب الجهر من الأراهم في صلاة الاستسقاء مع عدم نزول المطر أو طول
القبول مثلاً مما يخوف الله تعالى به عباده فالجواب أن سبيل طلب الجهر في صلاة فيها إظهار التذلّل
والخضوع لله تعالى وأيضاً فإن الناس مضطرون للسقيا والمضطر للحرج عليه في رفع صوته
بطلب حاجته ولا يغفل ما هنا العذرة في ذلك فهو كالذي يصيح وليستغيث إذا اضربه حاله فقل
سبيل علياً الخواص رحمه الله تعالى يقولون ولا اشتغال قلوب غالب الناس بأمرهم معاشهم لما نوا
من خشيته الله تعالى العظيم ما يتجلى لقلوبهم في صلاة النهار فإن قلت فما وجه عدم طلب الجهر

في صلاة الجنازة ليلا ونهارا مطلقا صحت من الاوى الجهر بالليل فالجواب انما هو لطلب الجهر
 من الهم والمهقر في صلاة الجنازة كما لما موثقت لما عندهم من مشقة الحزن على الميت والتوص
 لاهله وذكر الموت واهوال القدر وما بعده ولذلك كانت السنة في المشي مع الجنازة السكون
 رخصة بالمستين معها فلو ان المشاورة كلهم بقراءة أو ذكرهم الشق عليهم ذلك ومجانته من
 تكليف الله بما يتيقن عليهم وانما تساهل علماؤنا في عدم الاكتناز على الذكرين امام الجنازة لوضع
 الصوت حين غلب على الناس فراغ قلوبهم من الميت واهله واستغفروا لهم بحاجتنا اهل الدنيا
 ربما ضحكنا عليهم وهو مع الجنازة فلما راوا وقوع الناس في ذلك افروا الناس على الذكر وراوا
 في ذلك الحل جيل من اللغو وسمعت اخي افضل الدين رحمه الله تعالى يقول انما كانت السنة في
 المشي مع الجنازة السكون لان الله تعالى يحب المحامدين بالهجر حتى لا يستطيع المؤمن الكامل
 ان ينطق فكان امرهم بالسكون من رحمة الله تعالى بهم وان الله بالناس لووفى بهم امر
 فاعلم ذلك وتأمل جميع ما قررته لك فانه نقيض لا يمتد في كتاب ومن ذلك اتفاق الائمة
 على ان التكبير للركوع مشروط مع ما حكى عن سعيد بن جبور وعمر بن عبد العزيز انما قال لا يكون
 الا عند الاقتباس فقط فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الامر الى موثقت الميزان ووجوبها
 الاول وان التكبير مطلوب على كل قدم على حضرة الله تعالى ولا شك ان حضرة الركوع حضرة
 قرب من الله تعالى بالنسبة لحضرة الله تعالى فكان المصلح قدم على حضرة جديدة له كماله اول
 الصلاة وهذا خاص بالاوصاف من الناس والاكار والذين يتقربون في مقامات القرب في كل
 لحظة كما ان قول سعيد بن عمر في حق الاكار والذين لا يتقربون في مواضع القرب كما ذكرنا في مشهدنا
 والذين اتهموا الى حد علوا ان الحق تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته قال في الاحكام من كبر
 اول اقتباسهم الصلاة هو الذي ينتهي مشهدهم اليه آخر الصلاة فكل رجل مشرب
 والله اعلم ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان طماننة في الركوع والسجود سنة
 لا يطبق مع قول الائمة الثلاثة بوجوبها فالاول مخفف والثاني مشدود فرجع الامر الى موثقت
 الميزان ووجوب الاول بمجرد غلب الناس عن تحمل ما يحل لقلوبهم في الركوع والسجود فلو
 ان احدهم اطمان فيه الفرح ووجاهته في قدرة الاكار على تحمل ثوالي عظيمة الله تعالى
 على قلوبهم فالاول راعى حال الضعفاء والثاني راعى حال الاقرباء وكل منهما راعى حاله ومن
 ذلك قول الائمة ان الله تعالى لا يقبل من السجود والركوع ما لا يحل الله واجب فيها مرة
 واحدة وكذلك القول في السجود والركوع بين السجدين الا ان تركه عند ناسيا لا يبطل
 الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدود فرجع الامر الى موثقت الميزان ووجوب الاول ان عظم
 الله تعالى قدر تحمل المصلح حال ركوع حال سجوده فخصه به حال الخضوع لله تعالى فاستغنى
 المصلح بالفعل بالاكثار والاعتقاد بالجهان عن التسبيح باللسان والقبضات ثم قالوا التسبيح من غير
 معصوم يخرج اى لانه يقتضي توهم كحق نقض في جواب الحق حتى طلبت فيه حسنة وهذا
 خاص بالركوع والثاني خاص بالاوصاف الذين لا يظن قدام توهم كحق نقض حتى يجتازوا الى

صرفه ويؤخر الحق تعالى عنه وإن لم يكن ذلك مستقرا عندهم ومثل هؤلاء الذين في حقهم
الوجوب دفعوا ما يؤمهم بخلاف الأكارب يقول أحدهم سبحان الله على سبيل التلاوة لا يلهي
الله لأدفع ما يؤمهم الأصابع وقد يكون في الأكارب أيضا خفاء ضعيف يؤمهم كالصاغر فلهذا
كان التسليم في حق هذا مستحيلا أو أيضا لاستهلاك ذلك الخبز في تنزيله الله تعالى وأخره عن
الحج سوى الأبناء عليهم الصلاة والسلام فإن قيل ما الحكمة في قول الأكارم سبحان الله العظيم
والساجد سبحان الله الأعلى سواء كان من خواص الأمة أم غيرهم فالجواب الحكمة في ذلك
أن في الركوع بقية تكبر عن الأكارم تخرجهم عن كمال الخضوع لله تعالى كما أنه يقصد بتدبيره من
بقية تلك العظمة التي بقيت في نفسه وظاهره أي أن العظمة لله وحده وليس لغيره أي أنه
يخاف من الشاهد يقول سبحان ربي الأعلى لأنه لو أن نفسه نال غاية الخضوع حتى أن العارف
يتقبل نفسه في السجود تحت الأراضين السفليات فاعلم ذلك ومن ذلك اتفاق الأئمة على
اليد بن علي الركنين في الركوع وعلى أن التسليم ثلاث مع ما حكى عن ابن مسعود أنه سجد
بثلاث ركعات ومع ما حكى عن الثوري أنه يسجد خمسا إذا كان اماما يتمكن المؤمن من تولد ذلك
ثلاثا فالأول في المسئلة الأولى مشددة والثاني مخففة فهذا الأول في المسئلة الثانية مخففة
والثالث مشددة ووجه المشدتين ظاهر لا يحتاج إلى توجيه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
وجود الرقعة من الركوع والاعتدال مع قول أبي حنيفة بعدم وجوبه وإنه غير واجب
الركوع إلى السجود مع الكراهة فالأول اشتراط خاص بالأكارب والثاني مخففة خاص بالصاغر
الأمري مؤلفا لغيره وإنه يصح ذلك إن العبد إذا وصل إلى محل الركوع من الركوع والسجود
بالنسبة لما قبله من القام والركوع قائم فاقامة الركوع إلى محل السجود والحجاب لو لم ينعقد
عن محل قبل السجود ولو أنه قد راعى توالي محل تجليات الحق تعالى على قلبه ما كان للرفع
عن محل الركوع فائدة حتى أن بعض الأئمة راعى حال الضعفاء فبطل الصلاة إذا لم يطبق
في الركوع والاعتدال عن الركوع وعن السجود وذلك لأن الضعيف لا يطبق محل طوله
المكث في حصة الركوع فوجه الشارح بأمه بالرجوع إلى محل السجود الذي كان قبله فحتى
يأخذ قلبه راحة بعد راحته على محل السجود والركوع وسجدت سجدات عليها الخواص
رحمهم الله تعالى يقول ما شرعت القوة والاعتدال عن الركوع والسجود إلا للضعفاء من
الضعفاء من مشقة نقل الحمل في الركوع والسجود حتى أن بعض الأئمة بالغ في الوجه الأكارب
الذين يفرون على توالي تجليات الحق تعالى وأمرهم بتطويل الاعتدال طلبا لكمال راحتهم
فيها إن بعضهم بالغ في الوجه كذلك الأكارب وأمرهم بعدم الطول في الاعتدال لما في
الاعتدال من الحجاب بل إن أحوالهم وتلك وأمرهم من حضرة الحق تعالى كما أن بعض الضعفاء
من الحجاب بعد أن أحوالهم وتلك وأمرهم من حضرة الحق تعالى كما أن بعض الأئمة
توسط في ذلك وقال أنه يطول الاعتدال فيكون ذلك الوارد فيه من بين مخففة ومشددة
ومتوسط بالنظر لمقامات الناس من الأكارب والصاغر وصعدت سيدي عبد القادر الزرقاني
رحمه الله تعالى يقول لولا أن بعض العلماء قال بتجليل الاعتدال ما قدر الرضا ع إذا

حضرم امر الله ان ينزل احدهم الى السجود من غير اعتدال فكان تطويلهم رحمة بهم ليستريحوا من
 ثقل العظمية التي يتحملها حال الركوع والسجود فلو لا الوقوف بعد الركوع لما قدر احد منهم على تحمل
 ثقل العظمية التي يتحملها في السجود الاول والثاني انتهى وسمعت سيدي عليا المرصفي
 رحمه الله تعالى يقول طول الاعتدال يغلب على الاصابع وعذاب علي الاكابر فكيف
 ان المراد يضيح من طول الركوع والسجود كذلك العارف يضيح من طول الاعتدال
 فلذلك كان له ان ينجح الى رفعة راسه من الركوع والسجود والعارف يمكن ان يزول اليه الا
 في الاعتدال ردا له الى الحجاب وهو شدة العذاب على العارفين حتى كان الشبل رحمه الله تعالى
 يقول اللهم بما عد بخلقك شيئا فلا تغضبني لسبب الحجاب عن شهودك وسمعت محمدا بن الفضل
 رحمه الله تعالى يقول طول الطمانينة في الركوع والسجود خاص بالاكابر وطول القيام
 والاعتدال بين خاص بالاكابر وان الاصابع اذا كان احدهم قائما كان في غاية الاستراخه
 والاكابر اذا كان احدهم قائما كان في غاية التعب ولذلك تؤزمت أقدامهم من طول القيام
 عادة وان كان ذلك لا يتقبل بالاحساس بالتعب كما اذا غاب بلالة المشاهدة لرب عن نفسه فان
 الشدة عنده تكون كطهر يراق لا يحس فيها تعب فافهم وسمعت ايضا يقول ينبغي للمصلي اذا كان
 وحده ان لا يركع حتى يتحمل له عظمت الله تعالى ويحجز عن القيام فهذه التي تؤثر بالركوع
 وما دام يقدر على الوقوف فهو بالخيار ان شاء ربه وان شدة طول القراءة ولكن موصوفه
 الركوع ان لا يفعل الاعتدال على العظمية التي لا يطيق العبد القيام معها فإدام يطيقه فلا ينبغي
 له الركوع فقلت لهذا حكم من يشاهد عظمت الله التي يتحمل ثقله فساد حكم من كان قافلا عن
 ذلك في قيامه أو ركوعه أو سجوده فقال مثل هذا طول الطمانينة والاعتدال في حق فضل
 وهو ختمه بعكس من كان حاضر امره من الاصابع وكان تعب مثل هذا في ركوعه
 كالادمان لتحمل ثقل العظمية التي تستقبله في السجود حتى يكون اقرب ما يكون من حضرة ربه
 كما ورد وما استحضر الساجد عظمت الله تعالى فانه ثبت ان ركنا فعله يستطعم كل الوقوف وربما
 استحضر بعض الاصابع عظمت الله تعالى في الركوع أو السجود فكادت روضه تزهر منه فبادر
 الى ان الوقوف من الركوع أو السجود بسرعة من غلوطه فمثل هذا ربما يعدل في عدم اعتداله
 الطمانينة وهو في السجود اكثر من الركوع ومن اراد الوصول الى ذوق هذا فيلجج حواسه
 في السجود وينبغي ان يكون كله عن ذهنية بحيث يلبس كل شيء الا الله تعالى فانه يكاد يجترق وتذوق
 مفاسده ولولا جلوسه للاستراخه لما استطاع النهوض الى القيام وقد كان صلى الله عليه وسلم
 يطول الاعتدال الزاخرة ويحفظه أخرى تشربها الضعفاء أمته وقواهم وفي الحديث كان صلى
 الله عليه وسلم تارة يطول الاعتدال عن السجود حتى يقول قل شيئا ويحفظه تارة حتى كان
 جالس على الوضوء الحجارة الحماة بالنار وكذلك ورد في جلسته الاستراخه انه كان يسرع
 بها تارة ويتأني بها أخرى بحسب ثقل ذلك التحمل الواقع في السجود تشربوا لا قويا والمهتف
 من أمة فان قلت فهل الاولي القوي على تحمل العظيمة الحاصلة له في السجود أ

يقول جلست الاستراحة لعدم الحاجة اليها ثم يفعلها تاسيا بالشارع صلى الله عليه وسلم فالجواب
الاولى للجلبوس الاستراحة فقد يكون الجلبوس الاستراحة مخي آخر غير الجلبوس تحمل العظمة
الحاجة للصلاة في السجود ولا يقال ان امتلاك العبد في الصلاة غير حاجة انتهى + قال
قلت قائلون في حديث الصلاة لمن لم يقم في الصلاة فالجواب ان معناه الصلاة له كما
لأنه لا طاقته بطول المكث في الركوع والسجود وهو خاص بالأصاغر كما مر ولأنه طول ذلك
لزهقت روحا ونجرا وتقلت فخرجت روحه من الحضرة ولذا خرجت من الحضرة فلا صلاة
له أصلا وصلاة خارج ووجه القول الاول ان من خرجت روحه من شدة الحضرة الضيق صار
يقف كما ذكره على الصلاة بلا إيمان ولا نية صلاة باطله لا نوافعها ولا سقوط فان اجتمع
عليها تجد في الصلاة قلة هذا لا ينافي ما قرناه لا تناقض قرآن طول الاحتفال خاص
بالأصاغر وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم وهو خلد بن رافع الزرق بن الأصاغر كما أشار إليه قوله انه
مسيح صلاة ولو لم يكن من أكل الصلاة لأن أكل الصلاة لا يسيح أصلهم بالمسيح صلاة
فكان أمره صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلاة بالطنائنة ولمن فعل ربه خفا عليه
أن يتسبب الأكل في عدم تطويل الاحتفال فتخرج روحه فيخرج عن حضرة ربه عز وجل
م ويقع في النفاق باطلاه القوة في التشبه بالأكل فكذا صلى الله عليه وسلم قال له أفعل
ذلك في صلاتك كلها ما دمت لم تبلغ مقام الأكل أو أفعل ذلك من باب التكامل لا من باب
الوجوب وقد علمت من جميع ما قرناه ان الأئمة ما بنوا قواعد أقوالهم الأعلى مشاهد صحيحة
تشرع باللام ونسبنا للشارع صلى الله عليه وسلم وأن أصل الرفع من الركوع والسجود متفق
عليه بين الأئمة وأما اختلاف في المبالغة في الرفع وعدم المبالغة فالأكل لا يقدر على توالي
المجئيات في الركوع والسجود والأصاغر لا يقدر على ذلك إلا بعد مبالغة في الرفع منها
وقد قد ما من وصل إلى المحل القريب لا يؤمر بالرجوع إلى المحل البعيد ولا يمكنه ولعلها غير ذلك
العبد عن تحمل توالي المجئيات التي تتعالي على قلبه في ركوعه وسجوده + فان قيل فذا الحكمة
في تنبيه السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف + فالجواب بحكمة ثقل القبلي
الواقف في السجود دون الركوع فلذلك أمر العبد بالرفع من السجود والرجوع إليه بعد
اعتدال تنفيسا له وتخفيفه ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه وفي حق أخوانه
وهذا الأمر في حق الأكل والأصاغر على من ساء فلو قد ران أحد من الأكل أو أعطاه الله
تعالى قوة يتفاهل عليه الصلاة والسلام فلا بد لمن سجدتين يتعسف بينهما والارباب هلك
وأما تكرار الركوع في صلاة الكسوف فلما فيه من ثقل القبلي وشهود الديات فكانت العظمة
المجئية فيه كالعظمة المجئية في السجود بل أعظم ما ورد من تكرار الركوع فيه خمس مرات
والحكمة في ذلك تمهيد طريق الخضوع إلى شهود عظمة الله الواقعة للمكلف في غير وقوع
الديات فكان غاية تكرار الركوع خمس مرات مثلاً أن يرد العبد إلى حالة خضوعه في غير
وقت الديات إذ الديات إنما كانت عظة لشدة غفلة العبد وشرود قلبه عن حضرة

تعظيم فتأمل وسمعت بعض العلماء يقول إنما كان السجود مترتباً في كل ركعة دون الركوع
 من السجدة الأولى كانت امتثالاً للأمر الإلهي لها بالسجود والثابت شكر الله تعالى على إقداره
 ما على ذلك انتهى وقد بسطنا الكلام على أسرار الصلاة وغيرها في محيد ضخمة سميناها
 فتح المبين في إرشاد أحكام الدين والتحج لله رب العالمين + ومن ذلك قول الأئمة
 مثلاً أن الأمام لا يزيد على قوله سمع الله لمن حجه شيئاً ولا المأموم على قوله ربنا ولك الحمد
 م قول مالك بالزيادة في حق المنفرد في إحدى الروايتين عنه ومع قول الشافعي بالحج من بين الذين
 يستحبون الأمام والمأموم والمنفرد فالأول لحقق والثاني مشدقهم الأمر إلى ما تبقى الميزان
 وجواب الأول أن الأمام واسطة بين المأمومين وبين ربهم فلا يعلمون مؤاد عابثهم وجواب
 ما إذا قال سمع الله لمن حجه فكأنه يحجهم عن الله تعالى بأنه قبل حجهم فأمر أن يقولوا
 الحمد ربنا وذلك التحم الذي على قول حمدنا أو ثبوت هذه التحم إذا قال الأمام سمع الله لمن حجه
 قولوا ربنا ذلك الحمد وجه الثاني عدم الوقوف مع جعل الأمام واسطة بين المأمومين وبين
 ربهم في تبليغهم قول حمدهم بل كل منهم كالإمام في ذلك فيقول أحدهم سمع الله لمن حجه آمين
 بطريق الكشف والشهود القلبي وأما من جهة الإيمان وحسن الظن بالله عز وجل وهذا
 الأكابر الذين ارتفع حجائبهم والأول خاص بالأصاغر المحجيين عن الله تعالى بأمامهم وسمعت
 سيد علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول وجبر مناسبة قول المصلي سمع الله لمن حجه عند
 الوقوف من الركوع كون الركوع بول مرتبة للمقرب فالماكان وانحاف في المقارنة كان بعيداً عن
 حضرة علمه يكون الحق تعالى قبل حمد عبده الذي هو معظم أركان ذكر القيام فلم يخصه في
 الركوع قرب من حضرة السجود فسمع وعلمه قول الحق تعالى الحمد عبداً فأجرهم بذلك ليشرك
 بهم انتهى فاعلم أن الأكابر ما هم منقبذون بالتبعية للأمام إلا في حال الصلاة الظاهر من
 سجود وغيرهما وهم مع الله تعالى كما هو مع الله انتهى فأمر + ومن ذلك قول الأمام أ ب
 حقيقة الفرض من أعضاء السجود السبعة الجهرية والافتع قول الشافعي بوجوب الجهرية قولاً
 واحداً وله في باقي الأعضاء قولان أظهرهما الوجوب والشهور من ذهب أحد وأما الافتع
 فالأصح من مذهب الشافعي استخفاء به واحد الروايتين عن أحمد ومع قول مالك في رواية
 ابن القاسم عنه أن الفرض يتعلق بالجهرية والافتع فإن أحل به أماد في الوقت استخفاها وإن خرج
 الوقت لم يعد فالأول لحقق من وجه والثاني كذلك لحقق من وجه آخر والثالث مشدق
 فرجم الأمر إلى ما تلقى الميزان + وجواب الأول أن المراجع إلى الجهرية الخضوع بالأسر حتى
 يمس الأرض بوجه الذي هو أشرف أعضائه سواء كان ذلك بالجهرية أو بالافتع بل وعلى
 الافتع عند بعضهم أثرى بالوضع من حيث أنه مأخوذ من الافتع وأكثر بآية فإذا وضعه في الأرض
 فكأنه خرج عن أكبر بآية التي منه يبدى الله تعالى إذا حضركم الفطرية المحرم دخولها على من
 فيه أدنى ذرة من كبر فأنها هي الجنة الكبرى حقيقة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا بد من الجنة
 من في قلبه مثقال ذرة من كبر فأمرهم وجبر قول الشافعي في جهرية بيان وضع الجهرية واجب جزمها

دون الافئدة ان الجنة هي معظم أعضاء السجود لقوله المحررة والتوبة هي الندم واما
الافئدة فليس هو معظم ولا المحرر خالص فكان له وجه الى الوجوب ووجه الى الاستحباب
فاخذ ما لك بالوجوب بخلافه من الشافعي اجمالا بالاستحباب ووجه من اوجب وضع جزء من
الاعضاء المستغنى ان سجود القدمين لا يحصل الا بجميعها ولذلك قال الشافعي امرت ان تسجد على
سبعة أعظم وهو لا يؤمر في حق نفسه الا بأعلى مراتب السجود ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك
وأجم في إحدى روايته ان يجزئ السجود على ثوب عمامته مع قول الشافعي وأجم في الرواية
الأخرى ان لا يجزئ به ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فوجه الامر الى مطلق الميزان
ووجه الاول وجود صورة الحقنوع بالوراث والوجه وجه الثاني الاحتياط من انه
لا يجزئ السجود في معظم الأعضاء مماثل بخلاف الدين والركبتين والقدمين يجزئ السجود
عليها بماثل لان الحقنوع بها لا فرق في اظهاره بين أن يكون بالاحمال أو بماثل بخلاف
الجنة فلا وضعت على ماثل من جلوس صاحبها يؤذن بكبرياء صاحبها بين يدي ربه وحساب
الكبر لا يبين حقنوع الله تعالى وإذا المراد من حقنوع الله تعالى فلا تقم صلاة فلانك بطلت
حين سجدت وصح ما فعلتها قبل السجود ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجم والشافعي في
أصح القولين انه لا يجب كشف اليدين مع قول مالك والشافعي في أحد القولين انه يجب
قالوا والمخفف والثاني مشدد فوجه الامر الى مطلق الميزان ووجه الاول ما قلناه في المسئلة
قبلها من عدم الفرق في الحقنوع الظاهر باليدين بين أن يكون بماثل أو بماثل ووجه الثاني
القياس على الجنة عند من أوجب كشفها ومن ذلك قول مالك والشافعي وأجم وجوب
الجلوس بين السجودتين مع قول الامام أبي حنيفة انه سنة قالوا لمحول على حال الضعفاء الذين
لا يقدرون على تحمل ثوالي الجليان السجود على قلوبهم فحرم الشافعي ما موهب بالجلوس بين
السجودتين ليأخذواهم راحة من تعب السجود والثاني لمحول على حال الاكابر الذين يقدر
على تحمل ذلك فكان طوله في حرم غير واجب لعدم شدة حاجتهم اليه فلو لم يوجب الاثمة
الاخذ اليدين السجودتين لربما يكلف الاصغر في طول السجود ما لا يطيقونه اذا تحملت لهم
عظمة الله تعالى فكان وجوب طول الجلوس عليهم وجوب خفة وشفقة يحتمل أن لا يعينهم
الله تعالى على تركه ويحتمل أن يعينهم عليه كما يحتمل الاصل في ذلك ان العبد اذا تكلف شططا
خروج روحه من حضرة الله تعالى وذلك حرام في الصلاة بغير ضرورة وما كان سببا للترحم فهو
حرام فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يستحب جلوسه الاستراحة بل يقوم من السجود
وينهض محتملا على يديه مع قول الشافعي انما تسته ومعه قول أبي حنيفة انه لا يعتدل بيده على
الارض قالوا لو شد في حق الاصاغر الذين لم يتحمل لهم من عظمة الله تعالى ما لا يطيقون
مخفف في حق الاكابر وفي حق من تحملت لهم عظمة الله تعالى التي لا يطيقونها من الاصاغر
ووجه من قال يعتدل بيده على الارض حال الهوان اظهار الضعف والخشنة بين يدي ربه
ووجه من قال لا يضعهما على الارض اظهار الهمة والقوة تعظيما لواقع الله عز وجل يخرج العبد

من صفته الكمال ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يستحبوا التمسك الاول مع قول محمد
 بوجوده فالاول في حق الاكابر لقد مرتهم على تحمل ما وقع لهم من تجليات العظمة في سجود الركعة
 الثانية فكان الجلوس في حقهم مستحباً لانه محل اخر على كل حال انما شرعت الحجة فيه لانه
 سالا قبل الجدل يد على حفرة الحق تعالى بالنسبة لما كان في النجوم من القلوب المحفوظ فكان انه
 بوضع راسه فخرج مع انه لم يخرج فهو في حق الاصاغر الكامن الاكابر بخلاف التمسك الاخير
 اتفق الائمة على وجوبه لنقل القلب فيه على الاكابر والاصاغر لان من حضرات تجليات الحق
 تعالى ان يكون آخرها افضل من جميع ما مضى كما تقدم بسطه مراراً وما وجه من قال بوجوب
 التمسك الاول والجلوس له فهو غلبة الشفقة والرحمة على الاعتدال ان ينبغي لهم في
 سجودهم من العظمة لا يطيقونه فيكون الحجاب الجلوس عليهم (يجاب شفقة الله عليهم ومن
 ذلك قول الامام الشافعي ان المستد في الجلوس للتمسك الاول الاقتراش للتمسك الثاني التورك
 مع قول يبيحنيقة بان الاقتراش سنة في التمسك بين معاوم قول مالك بالتورك فيها معاً فالاول
 مفصل فيه التحقيق والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتقي الميزان + وجه
 الاول الانتباه وجه الثاني الاقتراش هو جلوسه الصلبي يدي الله تعالى مطلقاً وإشارة
 الى ان السيد الى حفرة الله تعالى ينقطع حتى يتورك وكذلك وجه من يقول بالاقتراش في
 التمسك بين وما وجه التورك في الاخير فهو خاص عن التمسك القطع سريع في الصلاة وقد جردوا
 الاقتراش فوجدوه كونه في توجه القلب الى الله تعالى والحضور معه وجه الثالث ان التورك
 يحصل به الراحة اكثر الحيل من حصوله تعب في سجوده فالحل واحد وجه + ومن ذلك قول أبي
 حنيفة وما لك بان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التمسك الاخير سنة مع قول الشافعي
 واحتمل في أشهر الروايتين انها فرض فيه تبطل الصلاة بتركها فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتقي الميزان + وجه الاول ان موضوع الصلاة بالاصالة انما هو ذلك الله
 تعالى وحده والمناجاة له كلامه لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الواسطة المعطاة
 بيننا وبين الحق تعالى في جميع الاحكام التي شرعها لنا ونعبدنا بها كان من الالوه ان لا ننساه
 من سؤال الله تعالى ان يصلي عليه كما حضرنا مع تعالى فلا نلحقه في الحاضرة الاية ابدنا استحبنا
 للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خاص بالاصاغر ووجوبها خاص بالاكابر وايضا
 ذلك ان الاصاغر ربما تجلى الحق تعالى لقبولهم فدهشوا بين جماله وجلاله واصطادوا عن
 شهود ما سواه فلو وجبوا عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفتقدوا ذلك عليهم
 الاكابر الذين اقدروا الله تعالى على تحمل تجلياته في قلوبهم وقد رزقوا على تهود الخلق مع شهود
 الحق تعالى فانهم يعلمون الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعطوا كل ذي حق حقه
 في الاصاغر كما حال عالته رضى الله تعالى عنهم لما اتوا الله تعالى بعبادتها من السماء وقال
 لها ائبوا قومي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشكروا من فضله فقالوا والله لا اؤمر
 اليه ولا نعمل الا الله تعالى انتهى فكانت مصطبة عن الخلق لما تجلى لها من عظيم نعمته

الله تعالى عليهم بأبوابها من السماء ولو أنها كانت في مقام إلهها سمعت لوالدها وقامت إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فتكون فظله فان الحق تعالى ما اعتنى بهاهن الاعتناء ولا أكراما
 لينسج على الله عليه وسلم وقد ذكرنا في كتاب الأجرية عن العالمين قول الناقض عيسى في
 كتاب الشفاء وشد الشافعي فقال بوجوب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة
 ليس هو قاضي مقام الإمام الشافعي وإنما إشارة إلى كماله صلى الله عليه وسلم في المقام وأنه كان يقدر
 على تهود الخلق مع الحق تعالى لا يشغل شهود الحق تعالى الخلق ولا يحسنه فامر الناس بذلك
 على سبيل الوجوب احسانا للظن بهم وإنهم قالوا مقام الكمال كما أن الإمام أبو حنيفة وما كان أفضل
 بالاجتناب للأمة فلم يوجب ذلك عليهم لاحتمال أن يقع لهم اضطراب عن تهود الخلق كما اضطرب
 للشيعة فيشق عليهم تكليفهم بمشاهدة غيره تعالى فعلهم إن قول الناقض عياض وشد الشافعي
 ليس مرادة بذلك ضعف قولهما بتبادر إلى الذهن وإنما مراده أنه شذ عن مراعاة حال الاضطراب
 كما عليه الجمهور وراعى حال الكابر قيدا أو اجبى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يؤيد
 ما جرح إليه الناقض عياض في الشفاء من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن كتاب الشفاء
 كله موهوم بالتعظيم للإتباع فكيف يظن بالناقض عياض أنه يؤيد بقوله وشد الشافعي لشد
 الذي هو الضعف من بعض البعيل سمعت سيدي عليا النحوي رحمه الله تعالى يقول إنما
 أمر الشارع المصلي بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشهد لينبذ الغافلون
 في جلودهم بين يدي الله عز وجل على شهود بينهم في تلك الحضرة فإنه لا يمارق حضرة الله
 تعالى يبدأ حتى يطوبئه بالسلام مشافهة انتهى وقد لسطنا الكلام عليه في الباب السادس من
 كتاب طهارة الجسم وأهملنا من سوء الظن بالله تعالى وبأبائنا في جرحه إن شئت والله أعلم
 ذلك قول الإمام أبي حنيفة إن السلام من الصلاة ليس بركن وإنما قول الأئمة الثلاثة أنه
 ركن من أركان الصلاة فالأول المحقق الثاني مشدد وجب الأول إن السلام إنما هو خروج
 من الصلاة بعد تمامها فلم يكن يحصل بتركه خلل في هيئة الصلاة ووجه الثاني أن الخلل منها
 بالسلام واجب كهيئة الخول بها وقد قال صلى الله عليه وسلم اقتناها التكبير بحملها المتعلم
 فخرجهم بالتسليم معطل للصلاة لعدم الخلل فهو واجب كتحلل العبد من أعمال الحج فالأول
 خاص بالكابر الذين هم على صلاتهم دائمون فلا يخرجون من حضرة الله تعالى بقلوبهم
 فإن السلام من الصلاة في حقهم مستحسنا لا واجبا لما عساه يطرقهم من الخروج من حضرة
 الله تعالى إذا انحلفت عنهم العناية الوبائية والثاني خاص بغالب الناس الذين هم على
 صلاتهم يما فظنون فيخرجون من حضرة الله تعالى ويبدلون ميلا ونقارا فافهم + ومن ذلك
 قول بعض أصحاب المشافعي بوجوب تقديم الشهادتين في التشهد على الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم قول بعضهم إن ذلك ليس بواجب فالأول مشدد والثاني مخفف والآخر
 إن ذكر الشهادتين من الإيمان والإيمان موقفة التقدم على سائر العبادات التي من جملة شهادتها
 سؤال الله تعالى أن يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حقق النظر حصل رسول

الله صلى الله عليه وسلم قد قدم ذكر الشهادتين على الصلاة عليه والتسليم من حيث إن
الحقيقتان والشهادتين متعلقتان بوجه واحد وحصل الصلاة والتسليم على متعلقان بمراد الصلاة
لم يقارضا ذكر اسم الله تعالى في حق قوله اللهم صل وسلم على محمد وآله فوجب وجوبه قال لا يجب
تقديم الشهادتين على الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو ذكر المراد من جهة الشاهد
جعلها في التشهد العلماء وقالوا إن الله تعالى أمرنا بها وأولى بمكانها أن تكون في أواخر التشهد
الأول هو الآخر وأصل دليل العلماء في جعلها في الصلاة قول الصحابة قد أمرنا الله أن نصل على
يا رسول الله فكيف نصل على عليك إذ نحن صليين عليه في الصلاة فإن قولهم في الصلاة تسليمة
يكون مرادهم الصلاة ذات الركوع والسجود ويحتمل أن يكون مرادهم بذلك صيغة الصلاة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما يحتمل في قول العلماء في أول الصلاة لأن شكرا الواسطة عادة
لا يكون إلا بعد شكر الله تعالى فارتفعان ولتان كالشكر لله والصلاة على رسول الله صلى
الله عليه وسلم شكر رسول الله عليه لأنه هو المعلم لنا كيف نصل على محمد وآله ومن ذلك
قول الأئمة مالك والشافعية أن الواجب من التسليم هو التسليمة الأولى فقط على الإمام والمنفرد
وزاد الشافعية وعلى الإمام أيضا قول الرجل والتسليمين واجبتان ومع قول أبي حنيفة أن
الأولى مستكاثرتين ومع قول مالك أن الثانية تسليمة للإمام والمنفرد وأما الإمام
فيسحب الإمام يسلم على مالك ثلاث تسليمات شديتين عن عبيد بن عمير والثالثة تلقاها وجهه
يردها على مائة فالأولى فيه تخفيف والثاني مثلد والثالث تخفيف كالقول في التسليمين
الثانية للإمام والمنفرد عنه ووجه القول الأول التحلل من الصلاة يحصل بالتسليم الأول
فقط ووجه الثاني أنه لا يحصل التحلل إلا بالتسليمين الحديث وتحليله التسليم فعمل الأولى
والثانية ووجه قول أبي حنيفة باستحباب التسليقتين كون صورة الصلاة قد تمت بالتشهد
فكان التسليم كالاستئذان للحرج من حضرة الملك ومثل ذلك يكفي في الاستحباب كنية
الحرج من الصلاة بعد التسليم ووجه الثلاث تسليمات ظاهره والله أعلم ومن ذلك نية
الحرج من الصلاة قال مالك وأهل بوجوبها وقال الشافعية في إخراج قوله باستحبابها فالأولى
مشددة في الأدب لله تعالى وهو خاص بالأئمة والثاني تخفيف في الأدب وهو خاص بالأئمة
فخرج الإمام إلى ما يتفق الميزان قالوا وتكون نية الحرج مع التسليم عنه التي فائدة قال وسوى
الإمام بالسلام التحلل وأما الإمام فينبو بالأولى التحلل والثانية الرد على الإمام وقال
أبو حنيفة ينبو السلام على الخطبة وعلى من على عبيد بن مسعود وقال الشافعية ينبو المنفرد التسليم
على من عن عبيد بن مسعود من تركه والسن وحى وينبى الإمام بالأولى الحرج من الصلاة
والتسليم على المقتولين وينبى المأموم الرد عليه وقال أحمد ينبو الحرج من الصلاة ولا يصح عليه
تثنيًا آخر ووجهه الأقوال كلها ظاهر لا يحتاج إلى توجيه إلا قول أحمد فإنه وجه توصيل القصص
في الأمور هروبا من الشرط في الصلاة أذقل من التسليم من صل الصلاة فافهم وصحفت
تسليم عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول وجه من قال بوجوب نية الحرج من الصلاة هي

ان المصلي كان في حصة الله تعالى الخاصة ومعلوم ان من الادب في حق الاكابر استئذانهم
 عند الاضراف من حصة الملوك الى وضعه هو دون تلك الحصة في الشرف استئذانهم لعلوب
 اخوانهم في تلك الحصة واعطاهم الادب الملوك حصة الشرف في ذلك العرف وان كان
 الحق تعالى للاختيار في جهة مخصوصة عند العارفين فلذلك كان الاستئذان واجبا في حق
 الاكابر مستحبا في حق الاكابر الذين يشهدون ان الوجود كله حصة الحق جل وعلى فهم لا
 يرون مفارقة من حصة ولا يرون خروجا وايضا قلوان ذلك كان واجبا لامرنا الشارع
 في حديث واحد لم يبلغنا القصص بذلك في حديث ولا اثر انما قاسه العلماء على ما ورد
 السلام على القدم اذا راد الانسان القيام من مجلسهم يقولوا لا بأس من الازعة او من عزم
 حديث انما الامور بالنيات اذا خرج عمل لكن لا ينبغي ما فيه قافهم وما سكنت الشارع عن
 الامر به فبما بقي الا ان من راد العبد لا يعزبل قال بعضهم ان ذلك لا يليق بالملوك والاشترى
 لان منصب الشارع يجعل ان يساويه احد في التشريع واطال في ذلك ثم قال وتامل اذا قام
 جالس من مجلسك من غير استئذان انك كيف تحسن في قلبك منه وحشة بخلاف ما اذا استأذنت
 فانك تجد في قلبك منه السعادة والتعظيم حصة لك عن ان يارقا بغير اذن منك وما كان ادبهم
 المخلق فهو مع الله تعالى ولي ما قرأناه يعرف توجع من قال من العلماء ان المصلي ينصرف من
 الصلاة الى صوب واجته فان لم تكن له حصة فاني اى جهة شاء ومن قال منهم ينصرف عن
 يمينه فان الاكابر يرون الوجود كله حصة الله تعالى لا ترجح جهة على جهة اخرى الا انصرف عن الشارع
 وانما قدم العلماء صوب قصد الصلابة في حصة على اليمين لان اليان من سنة يستحب الحضور فيه
 واذا كان حصة في جهة اخرى او يسارية تصير نفس متارة فلا يحضر في تلك السنة وهى ا
 نظير ما قالوه في استجاب نقر المصلي نفسه قبل الصلاة من كل ما يشغل قلبه من بول وعائط
 فاكل وشرب ثم ذلك انتفى ومعتمة اخرى يقولون يحذرهم المصلي في الاضراف الى اى جهة شاء
 خاص الاكابر وهم ليا الاضراف عن اليمين مع هذا المشهد خاص باكابر الاكابر الذين يشهدون
 تخصيص حصة الصلاة بغيره فيفضل فلا ينقل احد منهم عنها الا لما هو مفصول فيكون جهة اليمين
 تزييل على ذلك المفصول شرفا فان الشارع اذا رجح بقعة على بقعة في الفضل قلنا ناه
 في ذلك ونسختا حكم عقلنا ومشهدا لكونه اعلم منا بالامور بقوتها ما ورد من الامر بقدر
 الرجل الحق اذا دخلنا السجود وتنقلم اليسر اذا خرجنا من قافهم ومن هنا ينقدح لك ايضا
 توجيه من قال من العلماء انه يتدرب للمصلي ان ينتقل من موضع الفرض اذا انتقل
 وطسه انه ما قال ذلك الا من باب العدل بين البقاع فانها تتفاضل بما فعل على ظهورها
 من الخير في ذلك المنابر بل ورد ان البقعة تتفاضل على اخرها اذا مر عليها اذ اكبرها
 ويقولون من ركب ذلك في هذه النهار شلى وجه الترجيح في قوله ان ينتقل العقل من موضع فخره ولا عكس
 منها جاء الله ثم في الغرض ان من حصة مناجاته في انوافل بل بل في الكونيات التي ما تفرق في المقارن
 على ابداء المتخصصين فليست البقاع في الفضل ما فعل فيها من فاضل ومنه ينصوب لرجح الامور

في هذه المسائل كلها التي مرتبتي الميزان بتحقيقه وتشديد فتاويل ما ذكرناه في هذا الباب فانك لا تجد في كتابك قد وجدنا قول العلماء فيه على مقام مرتبة الاسلام دون مقام مرتبة الايمان والاحسان والايقان لعلوا مرا في عين غالب الافهام والحكمة ربنا

باب شروط الصلاة

اجمعوا على ان ستر العورة عن العيون واجبة الصلاة وغيرها وان شرط في صحة الصلاة وعلى ان السر من الرجل ليست بعورة وعلى ان الطهارة عن الحدث والنجس في الثوب والمكان واجبة وعلى ان الاستقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا لغير كشرة القتال او انكسار الحرب والتفعل على الراحة في السفر الطويل وكما لم يرض الايمن من وجهه للقبلة وكما لم يوط على خبثه وكما لم يرق ونحو ذلك وعلى انه يجب عليه الاستقبال حال التكبير والتوجه وتقدم بقية ما اجمعوا عليه من الشروط او الباب قبله فراجعوا ما مسائل الخلاف فمن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي وهو اهل الروايتين عن مالك واحمد ان عورة الرجل ما بين سرة وركبته مع الروايتين الاخرين عن مالك واحمد انها القبلة والذكر فقط فالاولى شدة وهو خاص بهما الروايتان كما لعلماء الامراء والثاني لمحقق خاص بأهل الناس كالنواصبين واحاد العلماء من المتراسين وغيرهم ممن لا يستخرج من كشف فخذة فرج الرجل الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي واحمد ان الركبة من الرجل ليست بعورة مع قول ابي حنيفة وبعض اصحاب الشافعي انها عورة فالاولى لمحقق خاص بأهل الناس من الاصاغر والثاني مشدد خاص بأهل الناس على وزان المسئلة قبلها ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد في احدي روايتيه ان الحرة كلها عورة الا وجهها وكفينها مع قول ابي حنيفة انها كلها عورة كذلك الاوجه وكفينها وقدمها ومع الرواية الاخرى عن احمد لا وجهها خاصة فالاولى فيه تشديد عليها في السرد التالي لمحقق والثالث مشدد فرج الرجل الى مرتبتي الميزان، ووجه الاول الانتاع ووجه الثاني التوسعة عليها باخراج القدمين من وجود السرة ووجه الثالث ان الوجه هو المحل الاعظم للفتنة والسر في وجود كشف الوجه وغاية ما ذكر في الصلاة وعدم موانعة الشارع نوقر نظر الناظرين الى محاسن النساء كون الكشف المذكور من اللعارفين بالله عز وجل وانه ما امر المرأة بذلك الا ليقدم المحبة على من يدعي الحياء منه والادب من الناس من ينظر الى وجهه في حضرة فقير امته تنظر قبلها الى مشاهد جلاله وجلاله وذلك الفاسق يسارق النظر اليها ولا يراعي نظر الله تعالى اليه فان صاحب الادب اولا يرمق المرأة وهي مكشوفة الوجه على خلاف عادتها لينتبه بمراقبة من هي في حضرة فالحرة بين يدي الله عز وجل في الصلاة كولد البوة في حجرها والله المثل الا على هذا هو السر في كشف المرأة وجهها في الصلاة وفي الاحرام للحج واعمر كما تقدمت الاشارة اليه في الباب قبله ومن ذلك قول مالك والشافعي ان عورة المرأة في الصلاة ما بين سرة وركبته كما لو رجل وهو اهل الروايتين عن احمد والرواية الاخرى ان عورتها القبلة والذكر فقط مع قول ابي حنيفة ان عورتها عورة الرجل وتزيد عليه

بأن جميع ظهرها وظننها عورة ومع قول بعض الشافعية أن الامة كلها عورة الامورهم التقلب
 منها وهي الامور الشافعية والشاق فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف خبر والثالث فيه
 تشديد وكذلك ما سجد ووجه الاول العمل بما كان عليه السلف الصالح من عدم الشهوة الى نظري
 الاماء خارج الصلوة فكانت العورة راجعة الى ما يسوءها هي كشفة فقط وذلك ما بين
 المسرة والركبة عند بعضهم والقبل والذراع عند بعضهم وما عدل مواضع التقلب عند
 بعضهم الاخر فافهم ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو انكشف من السواكين قدر الدرهم
 لم يتبطل الصلوة وان كان اكثر من ذلك بطلت وفي رواية عن اذا انكشف من الفخذ لم يحل من
 الوبر لم يتبطل الصلوة مع قول الشافعي يتبطل بالانكشاف القليل الكثير ومع قول احمد ان كان
 يسير لم يضر وان كان كثيرا بطلت مرجح اليسير والكثير العرف وقال مالك اذا كان فادرا ذكرا
 وصلى مكشوف العورة بطلت صلاته فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف فزجهم
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول القياس على النجاسة التي يغطي عنها في البدن بجامع ان
 كلاهما يجب تجنبه ووجه الثاني القياس على تخرق الحشفة في البصر ولو يسيرا ووجه الثالث
 حديث رفع عن ابي القاسم الخطا والسيان مع حديث اذا تركت بامر فاقوا من ما استغلختم وما لم يقل
 العبد عليه لا يندم في صحته مما فعله بدليل صحة صلاة الغريان وأوجبا أهل ستر المتكلمين
 في الغريضة وفي النافذة روايتان فالاول مشدد والثاني مخفف وتوجيه ذلك ظاهر ومن ذلك
 قول مالك والشافعي اذا لم يجد المصلي ثوبا ليركب على قائما ويركع ويسجد وصلاته صحيحة وقال
 ابو حنيفة هو غير ان شاء يصلح السباوان شاء قائما وقال احمد يصلي قائما ولو ثوب بالركوع والتبجود
 فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف من جهة الاجلاء ودليل الاول الاتباع عند مالك
 اذا امرتكم بامر فاقوا منكم ما استطعتم مع قاعدة الميسور لا يسقط المعسور ووجه الثاني ان ذلك
 راجع الى قوة جلاء المصلي وقلة نجاسته من التمر كذلك انما خاص بشديد الجلاء وهذا كل
 رحمة من الله تعالى للعبيس فافهم ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي واجل من الطهارة عن
 النجس في الثوب والبدن والمكان شرط في صحة الصلوة مع قول مالك في أحمر ورواية انه يصلي
 عالما بها لو نزع صلاته أو جاهلا أو ناسيا صححت والرواية الثانية عنه الصحة مطلقا وان كان
 عالما عامدا وانما البطلان مطلقا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فزجهم الامر الى المرتبة الميزان
 ووجه الاول الاحتياط ووجه الثاني الغنى بالجهل والسيان ووجه الرواية الثانية عن
 مالك غلبة مراعاة القلب دون الجوارح الطاهرة كما يؤيد خبر مسلم مرفوعا ان الله تعالى
 لا ينظر الى صوركم واجسامكم ولكن ينظر الى قلوبكم انتهى فقال صاحب هذا القول ان تشا
 لا ينظر الله اليه فالامر فيه سهل بخلاف القلب ولا يرد على ذلك خبر الشيخين مرفوعا اذا قلت
 المحبضه فدل على الصلوة واذا ادبرت فاعلى عنك الدم وصلى لان قوله دعى الصلوة قد يكون
 لاجل الدم وانما هو لمصلحة اخرى في الحيض لان غايته دم الحيض ان يكون كسلس البول فتغسل
 الدم عنها وتصلى كلما دخل وقت الصلوة وقد ورد بعض الشافعية على مالك وجوب اعتبار

وقال الا اذا عي ان كان فيه مصالحة كما شهدنا او تخد يرضى فلا تبطل فالاول من المسئلة
الاولى مخففه الثاني منها مشددا والاول من المسئلة الثانية مشددا والثاني فيه تخفيف والثالث
مخفف فخرج الامر في المسئلتين الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى الصلوة
بالنسيان والجهل وسبق اللسان كما في نظايره ووجه الثاني منها عدم قبول العذر من
حيث ان الصلوة فيها افعال اول كراهة بالصلوة واما الجهل فانه غير من رتبة كراهة التقصير بترك
تعليم الواجب عليه من امر دينه فلذلك لم يعد ربه واما وجه البطلان فيها اذا طال الكلام فظاهر
واما وجه كلام مالك فهو لكون ذلك الكلام لمصلحة الصلوة واما وجه كلام الاوزاعي فالحق
المؤمن ووجوب تخفيفه كل ما يحصل به الضرر لقواعد الشريعة تشهد بتقديم مثل ذلك
وعلى مراعاة بطلان الصلوة عند من يرى بطلانها بذلك في الحديث كل من عرف فصوله انتهى
وذلك لان صاحبه في ذلك تحت امر الحق تعالى فما خرج بذلك عن الصلوة وتوالت فافهم
ومن ذلك اتفاق الائمة على بطلان الصلوة بالاكل ناسيا ولو على بطلانها كذلك بالشرع
أحمد في النافلة فالاول في الكل مشددا والثاني مخفف ووجه الاول في الاكل والشرب مشددا
اللذة الخاصة للإنسان بالاكل والشرب فيريد العبد بجمع بين لذة الاكل والشرب وبين
مناجاة الله تعالى على المراقبة والكفومعة فلا يقدر فلما تعارض عند المصلي ذلك حكم العلماء
الاكل والشرب في الصلوة وأمره بان ياكل أو يشرب قبل الدخول في الصلوة حتى لا يبقى له
التغافل فيترك في صلاته ووجه رواية أحمد في الشرب في النافلة كون العبد فيها أمير نفسه ان
شاء خرج منها وان شاء دام في الشرب ليسلم منها وأيضا فان الله واجب على الاكل وعدم
الاتفات بقلوبهم الى غير ما هم فيه في الغريضة وتولى على قلوبهم يردوا الرضى فبردت نال فوسم
فلم يخجلوا الى ما يطعن تلك النار ولا هكذا الامر في النافلة فان الروح تكاد تزهق من شدة
العطش فذلك سوغ العبد بالشرب فيها كما يعرف ذلك من صلى الصلوة الحقيقية فأفهم
وقد كان سعيد بن جبير يشرب في النافلة وكان طاموس يقول لا بأس بشرب الماء في النافلة
ومن ذلك قول الشافعي ان من نابه شئ في صلاته سيم ان كان ذنبا وصحيح ان كان امرأة
مع قوامك انما ليسحان جميعا فالاول مخفف والثاني مشددا فخرج الامر الى مرتبة
الميزان والاول محمول على المرأة التي يخاف من صوتها الفتنة والثاني محمول على من
لا يخاف من صوتها ذلك مع جملة على انه لم يلف الحديث أيضا والمقصود من ذلك كراهة
فأخذ لصل بالتبسم من المرأة كان اولى لانه ذكر الله على كل حال بخلاف التصديق فافهم
ومن ذلك قول الائمة انما اذا قدم التسمية فجزأ أو اذا لا تبطل الصلوة مع قول أبي حنيفة
بأنها تبطل الا ان يقصد تنبيه الامام أو دفع المأزبين يديه فالاول مخفف والثاني
فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وهو خاص بالاخصاء عن ذلك
لا يقتصر في كل الصلوة لما فيه من المصلحة ووجه الثاني ان الصلوة موضوعة
الاستغفار بالله وحده قد كونه غيره ولو بقلبه يبطلها وهذا خاص

بالاكابر ومن ذلك الحكاء من خشيته الله تعالى سيطر عند بعضهم غير مصل عند قوم آخرين
 ووجه الاول انه كان الوجه على العبد ان يبذل الطريق الواضحة حتى يصير يركي بقلبه دون
 عينيه ويسمع مواعظ القرآن كلها فلا ينظر عليه بجماع ووجه الثاني كون الحكاء من خشيته
 الله يحكم القلب على الله فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الان بعث
 انه يستحب رد السلام بالاشارة من المصلي اذا سلم عليه احد من قول التورى وعطاه انه يريد
 بعد فراغه وقال ابن المسيك الحسن يريد لفظا فالاول مشد في رد السلام بالاشارة في الأصل
 والثاني تخفيف فيه والثالث مشد في الرد في الصلاة لفظا ووجه الاول احصول المقصود
 من السلام بالاشارة وهو الامان من شره ووجه الثاني مراعاة الاقبال على الحق تعالى في الصلاة
 دون خلقه نعم انه يحصل بالمقصود بالرد بعد السلام ووجه الثالث خوف حصول ضرر اذا لم يرد
 باللفظ وهو خاص بمن يزد على المتكلم كالجملة من الولاة فخرج الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يقبل الصلاة بمزدحم وان بين المصلي ولو كان حائضا
 أو حراما أو وكلابا اسود دم قول الحزب قطع الصلاة الكلب الاسود وفي بعض النسخ الكلب الاسود
 ومن قال لا يطيلان عند مرورهما ذكر ابن عباس السمع ابن المسيك فالاول تخفيف والثاني في التخييل
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله عليه الصلاة والسلام آخر أمره لا يقطع الصلاة
 مرر رشي وهو خاص بالاكابر الذين لا يحجبهم عن مشاهدته الحق تعالى في قلبهم شيئا ولا يشغل
 قلوبهم عنه ووجه الثاني كون ذلك يحجب ويشغل عن مشاهدته ما يحجب على اعيان المصلي وقلبه
 من ملاطفات الحق تعالى فهو خاص بالاوصاف قالوا والحكمة في قطع الصلاة بالحمار والمرأة
 والكلب الاسود كون الشيطان لا يفارقهم كما هو مشاهد بين أهل الكوفة والكشف والشيطان
 لا يبعد من الامة الاو تحسه منه طيف يقطع مشاهدته للحق واذا قطع مشاهدته قطع صلاته
 أي صلاته شهوده وانما لا يقطع مثل ذلك شهود الاكابر لعلهم متدبرون في معرفة الله فلا ينظرون
 من جميع المخلوقات الا الى السر المقاتلهم وذلك من امر الله لا خارج عنه فافهم ووجه ذلك
 قول مالك والشافعي يجوز للرجل ان يصلي الى جانب امرأة مع قول أبي حنيفة بهطلان الصلاة
 بذلك فالاول تخفيف خاص بالاكابر الذين لا يشغلهم عن الله شافل والثاني مشد خاص
 بالاوصاف فخرج الامر الى مرتبة الميزان وايضا سر الاول شهود الاكابر وجه الحكم الباطن في المرأة
 الذي منه جعل الحق تعالى نفسه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير أي
 معيها لمح صلى الله عليه وسلم على عائشة وحفصة ومن استعنت المرأة أيضا اعظم ملوك
 الدنيا لهيئة السجدة لها حال الوقام ومن كان أقوى للملائكة واستلهم جيا عن كائنات مخلوقات الله
 المشاهدة ومن قدر المرأة على اخفاء ما في نفسها من محبة الوقام عن الرجل مع ان شهواتها اعظم
 من شهوة الرجال ليسبعين ضعفاء وغير ذلك من الاسرار وسمعت سيدي عليا الخواص رضي الله
 بقوله من تأمل في قوله تعالى وان تظاهرا عليا الى آخر الآية علم ان محمدا صلى الله عليه وسلم
 أحمل الخلق في مقام العبودية على الاطلاق ولذلك اتهم الحق تعالى هذا الانصهار اعظم

ولو انه كان عنده راحة من الدعوى والقوة في نفسه لكان وكله الى نفسه ببعض الكو
 حرا دفقا واكثر من ذلك لا يقال انتهى وإنما وجه قول في صفة فهو لاجل ظهور تقصير العمل
 اليها بالطمع وهو خاص بالاصاغر والاكابر العمل به ايضا للجهة التي فيهم يشهد نقص المراتبة
 ويميل اليها بالمشاهدة فزعم الله الاثمة ما كان أدنى مداركهم التي خصيت على بعض القليلين فادهم
 ومن ذلك اتفاق الاثمة على انه لا يكره قتل الحية والعقرب في الصلاة مع قول الحنفى بكونه
 ذلك فالاول محقق خاص بالاصاغر الذين يخافون عز الله في حصره الله وكلام الحنفى خاص
 بالاكابر الذين يكرهون عدو الله في حصره الله تعظيما لرفع ذمتهم عن شهود امرهم بذلك
 ومثل ذلك ابرغوث والقمل فيصير على قتل ما ذكر حتى يفرغ من الصلاة فكل مجتهد مشبه
 ومن ذلك قول الامام أبي حليفة والشافعي بعجز الصلاة في المواضع المهي عن الصلاة وبها مع
 الكراهة وبه قال مالك الا في الحقوة المبنوثة فان كانت غير مبنوثة كرهت وبها مع قول
 أحمد انها تبطل على الاطلاق فالاول محقق والثاني فيه تشديد والثالث مشدّد فخرج الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان مكان الصلاة خارج عن افعال الصلاة فهو كالخارج
 لكن صلى ويحاسب كما قرأ وخبر وميسر وغير ذلك فلهما الله تعالى جسا ووجه قول أحمد بجلال
 حصره الله تعالى ان يتلجبه الصديق في مثل المبقرة والخبرة والحكام والمزينة وقارعة الطوق واعطا
 الابل فان الله تعالى اعمى تطهير حصة عن مثل ذلك ومضى ان يتلجبه الصديق وامرنا بليس
 الثياب الطاهرة الطيبة الرائحة اجلا للحضرة ولذلك صلت الاكابر من الاولياء كسبيل
 القادر الجلي وسبيل علي بن وفا والشيخ محمد الحنفى والشيخ مدين والشيخ الى الحسن الكوى
 وولد سيدى محمد على المضربات اليه في المخرقة بالعود والنار والغير والمهاجور تعظيما لحضرة
 ربهم ولكن جمهور العالم والصالحين على محبتهم للصلاة على الارض والحجيم نحو ذلك مما
 لا زينة فيه خوفا من اتناهم ان يبتغوه على ذلك مع جملهم عقاصم فيجبوا بالعجب والكل
 عن ربهم فيكتب أحدهم هؤلاء الاستياخ من الاثمة المضلين ومثل حال سيدى عبد القادر ومن
 تبعه على انه كان لهم حال يحجون به مريدهم ان يتبعهم على ذلك وأما وجه كراهة الصلاة فوق
 ظهر الكعبة فلا يذكر الامشاة فادهم ذلك وابلت والمبادرة الى الاختار على من يفرش لهضرة
 في مثل جامع الاندلس والحرم وغيرها البصلى عليها فان الله عباد اخلقهم للزينة والمحايسة
 وطهر قلوبهم من الشوائب ورجل اخلقهم للذل والاكسار وتخلي لهم بالهيئة لمحق نفوسهم حتى
 صاروا لا يرفعون لهم رؤسا وعلاقتهم ميل رقابهم على انقادهم وتطوهم دائما الى صدورهم فاعلم
 ذلك والحمل لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

• قول أبي سفيان السهمي •

أجمع الاثمة كلهم على التمسك بالسبوة في الصلاة مشروعة وان من سها في صلاة تيمم ذلك
 بيسجود الشهود وانفق الاثمة الا يفرغ على ان المأموم اذا سها خلف الامام لا يسجد للسبوة وعلى
 نه اذا سها الامام لمحق المأموم سبوة هذه مسائل الاجماع وامام اخلف الاثمة فيه فنت

قول الامام احمد والكرخي من حنيفة ان سجود السهو واجب مع قول مالك انه يجب نقصان
وليس في الزيادة ومع قول ابي حنيفة في روايته والشافعي انه يسون على الاطلاق فما اذول
مثل خاص بنا كما لا اوله والثاني فيه تشديد والثالث تخفيف فيهم الامر ان يبقى الميزان
ووجه الاول تعظيم حصة الحق جل وعلا عن الشروع فيها عما امر به سواه كان ذلك من جهة
الاشتغال بالاكوان او من جهة ما تجلي لمن عظيم الهيبة والجلال اما من جهة الاستغفار
بالاكوان فظاهر اما من جهة ما تجلي به وعظيمنت فلتقصيره في الرياضة والمجاهدة عن
الوصول الى مقام الكمال فيصير يقدر على تحمل ذلك التجلي ويعرف ما يفعل وما يترك ولا يترك
مشاهدة ربه عما يفعل ولا يترك كما كان عليه الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولذا لما
قال صلى الله عليه وسلم انما اشد الناس لي في فاهوته وصل الى مقام لا يقع فيه سهو ولا غفلة
وقعه على ذلك الا كما ومن الصيانة والتابعين حتى ورد عن عمر بن الخطاب انه كان يقول ان
دخل في الصلاة فاجبر الجيتش اربته وان في الصلاة ومن قال انه ذكر ذلك من باب اظهار
الضعف والنقص فقد اخل ب مقام هذا الامام الاعظم فعلم ان سها عما يفعل من صلاته تعظيم
ما تجلي لمن عظم الله فهو كما مل بالنظر الى المقام الذي تحته فمن سها يا اشتغاله بالاكوان
فاقصر النظر الى المقام الذي فوقه كما فرناه فافهم فان ذلك تقيس لعلمك لم تستمع على ذلك
واما وجه قول مالك فهو ظاهر في النقص جرم التحلل الواضح لمصلحة صلاة كاملة في ذلك الوقت
واما في الزيادة فلو قوعها كاملة فكان السجود له غير واجب ووجه قول ابي حنيفة والشافعي
ان السهو في عامة المؤمنين معقول فكيفما الاستغفار والسجود ان السهو ان شاء وقد كان عليه
ابن عباس جاعة سجود عقب كل فريضة السهو وان لم يقع منهم خلل في ترك شيء من السنين
الظاهرة ويقفون صلاة امثالنا لا تسلم من الخلل فقد الحكيم الترمذي في كتابه نوادر الاصول
ويظهر ذلك قول عطلة انه لا نافذة لمثاله وانما هي جوار للخلل فان النوافل لا تكون الا ان كانت
فرائض كالانبياء واعتقوا وتفقهوا على انه اذا ترك سجود السهو سهوا لم ينقض صلاته الا في رواية
عن احمد ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة في روايته ان موضع سجود السهو قبل السلام
وهو الاربع من قول الشافعي مع قول مالك ان كان عن نقصان فهو قبل السلام وان كان
عن زيادة فعليه وان اتمته على المصلي سهوا ان اخل بالنقص والكرخي زيادة فهو بعده
قبل السلام واما احمد فقال هو قبل السلام الا ان يسلم من نقصان في صلاته ساهوا وتعلق
في عدة الركعات فليق على غالب فهمه فانه يسجد بعد السلام فالاول تخفيف على المساجي
ليجمل سجوده قبل السلام لكون نيته لم تنزل للكرخي وجب كما بقية المصلي بعد سلامه والثاني فيه
لتخفيف وكذلك ما بعدهم الامر الى موثوق الميزان ووجه الاول وما افتره لا يتابع مع عدم
ادخال نافذة في الفريضة قبل السلام ووجه قول مالك ظاهر وكان ذلك فحسب فكان فعل سجود
السهو بعد السلام اشبه بالنوافل التي يعاقب في الجبر + ومن ذلك قول مالك ان شاء
واي حنيفة في المنفرد ان من شك في عدة الركعات اخل بالاول وبني على اليقين وعن

إلى ميثقة في الامور التي أتت على قلبه الظن وقال لعل الحصول منه الشك مرة بطلت
 صلافة وإن كان الشك يعتاده ويكره من بني على غايطه بحكم الحرية فإن لم يقع لظن في
 على الأقل وقال الحسن البصري يأخذ بالكثرة ويسجل للسهر وقال الا واعي متى شك وفيه
 بطلت فالاول أخذ بالاعتباط والثاني مقصود والثالث مخفف والرابع مشدد فجميع الامور
 إلى ميثقة الميزان واللائق بالاكابر البناء على الأقل واللائق بالعوام الاخذ بالاكثرة
 لعلته زهوق نفوسهم من حضرة الله عز وجل فلو أخذوا بالاقول لحصل لهم الملل وصارت
 صلاتهم كصلاة المكره وتلك الاقوال فيها واللائق بالاكابر الاخذ بالاطلاق فافهم ومن ذلك
 قول الامام الشافعي ان من ترك التشهد الاول فذكره بعد استصحابه لم يعد له ولا وقبله عا د
 وسجل للمشروع ان يلزم حاله ثم مع قول احمد انه ذكره بعد ان يقرب فائما ولم يقر فهو محذور
 والاولى ان لا يرجع ومع قول الشعبي يرجع ما لم يشرع في القراءة ومع قول الحسن يرجع ما لم
 يركع ومع قول مالك انه ان فارقت التنية الارض لا يرجع قالوا وما بعد فيه تخفيف وقول
 مالك فيه تشديد من حيث علم الرجوع وتخفيف من حيث الرجوع إلى التشهد فجمع الامور
 صرت في الميزان ووجه الاول ان التشهد الاول انما لا يستلزم من تعبد بحضور مع
 الله تعالى في السجدة فيحتمل ما قدمته من تصبها فبقي للرجوع للجوس فائدة لا سيما وقد وقف بين
 يدي الله تعالى فانتها ووجه قول الشعبي ان يرجع ليستريح ويتأهب لخطاب الحق تعالى في
 القيام اولى من خطابه مع القنود وان تمأنا للاعضاء ووجه قول الحسن اظهار الصلوة قبل
 العضلة والسهر في ترك ما موره ووجه قول مالك ان معارضة الارض ولو سهرت على قنود
 تحت جناحة الله تعالى في القيام مع ان يحل الجوس الاصل انما هو بعد انقضاء وظيفة العبودية
 وذلك في الجوس الاخير فما سن الشارح الاول الاتقيس الضعفاء الذين لا يقدر ان على تأدية
 الربا عتة او الثلاثة بلا جوس في وسطها فان قال قائل فلم كان الجوس للتشهد الاخير فرضا
 دون الاول مع ان كلا منهما بعد سجدة بلين فالجواب ان التشهد الاخير انما كان الجوس له لوجبا
 زيادة رجوعه بالمصلي من حيث ان يحل الحق تعالى في السجدة الاخير انش من تجلب في السجدة
 الذي قبل التشهد الاول وذلك من خصائص تجليات الحق تعالى من سطرى صفة الصلاة
 فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من قام إلى خامسة سواهم ذكر فانه يجلس فان كان
 لم يجلس في الواحدة ~~فان كان في الثانية~~ وسجد السهر وان كان قد تشهد فيها بسجدة السهر وسجد
 من اولى صيغة في رواية انه ان ذكر قبل ان يسجد في الخامسة رجع إلى الجوس فان ذكر
 بعد ما يسجد فيها سجدة فان كان قد فعل في الرابعة قد را التشهد بطل فرضه وصار الحزم فالا
 مخفف والثاني مشدد ~~فان كان في الخامسة~~ ثم مع قول الا واعي انه يصليها كقول
 المغرب اربعا ساجدا ثم سجدة السهر ويجزئ صلاة ثم مع قول الا واعي انه يصليها كقول
 ويسجد السهر إلى ان تكون المغرب شفعاً فالاول مخفف خاص بالمحويين والثاني مشدد خاص بغير
 رتبة سجده ووجه الاول ان العوام لا يتأثرون من شروط الشفع بخلاف الاكابر وتدل اربعا منهم من

مشاهدته وليس احقهم الذي شهدوا الوتور ولو لا جعل الحق تعالى بعض الصلاة سقوا وادبرهم
 على فعله لما قدروا جميع عرف ذلك اهل المتابعة لله فان قال قائل ان تقسم شفعنا الحق تعالى
 فالجواب انه لا يشفع الحق الا وجود غير الشاهد مع الحق واما الشاهد لا يقدر في الوتيرة لا هنا
 لا تكون الا في المرتبة الثالثة قال تعالى ما يكون من يحوى ثلاثة الاهورا بهم وكشف الغناع
 عن وجهه المسئلة لا يدرك الا مشافهة فرحم الله الاوزاعي في غوصه على مثل هذا الشر من
 ذلك قول الامام الشافعي ورحمته من اجزء جماعة باثرت ترك ركعة مثلاً لا يرجع الى قولهم وانه
 يجب عليه العمل بيقين نفسه مع قول ابى حنيفة واحد في احدى الروايات عنه انه يرجع الى قولهم
 فالاول محقق والثاني مشدود فرحم الامور الى يتلقى الميزان ووجه الاول الاحتياط بالاحتياط
 لنفسه فانه اعلم بافضل من عبوده فلا يخرج عن عبودته التكليف الا بذلت ووجه الثاني
 ان شهادة الغير محوط لان النفيح بالست على صاحبها ولا يهكل الامر في الايجبي فافهم
 ومن ذلك قول الامام الشافعي انه لا يسجد للركعتين الا القنوت والشهد الاول والصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول ابى حنيفة انه يسجد للركعتين البعد ولترك الجهر في موضع
 الاسراء وعكسه ان كان اماماً ما دونه قالوا لك لكن يختلف محل السجود عنده فان كان
 جهر في موضع الاسراء يسجد بعد السلام وان كان اسرى في موضع الجهر يسجد قبل السلام وقال
 محمد بن سنان لم يزل ذلك شخص وان ترك فلا بأس فالاول محقق والثاني مشدود فرحم الامور
 الى يتلقى الميزان ووجه الاول ان القنوت والشهد الاول يشهدان الامكان فاستحقا جهرهما
 بالسجود عند ان اكتمال هتئة الصلاة ووجه الثاني ان تبيعات البعد وتكبيراته صارت شعاراً
 ذلك الجمع العظيم قد ذكرنا فليبين بكبرياء الحق تعالى حق مجبوا عن شهودهم شهادة اكثر
 وليس الزيتة ومشاهدة اللهو واللعب في ذلك اليوم عادة وكذلك القول في الجهر موضع السجود
 وعكسه فان الشارح ما منه الا كما لا في الصلوات فمن اسر موضع الجهر او عكسه نقص حال
 صلته كما بسطنا الكلام على ذلك في باب صفة الصلاة عند الكلام على حكمته الجهر الاسرار
 ووجه قولنا رجح النظر الى احوال غالب الناس في نقصهم صلواتهم فلا تكاد تسلم لهم صلاة من
 النقص ولو بالغوا في الاحتراز عن ذلك فذلك كان السجود اجوا الى احتياط المصلين فان
 في نفسه عزما وهمة سجد والا فلا بد ومن ذلك اتفاق الائمة على انه يكفي للسجود اكرر
 سجوداً من قول الاوزاعي انه اذا كان السجودين كالتباعدة والنقصان يسجد لكل واحد
 سجودين ومع قول ابن ابي ليلى انه يسجد لكل سجودين مطلقاً فالاول محقق خاص
 بالعوام والثاني فيه تشديد خاص بالمتوسطين في اللقاة والثالث مشدود خاص بالاوائل
 في حال الاحتياط فرحم الامور الى يتلقى الميزان ومن ذلك قولنا لك والشافعي
 واحمد في اصولي روايتاً ان المأمور يسجد للسجود اذا سجد امامه ولم يسجد امامه للسجود
 الى حنيفة انه لا يسجد الا ان يسجد امامه قالوا مشدود والثاني محقق فرحم الامور الى يتلقى
 الميزان ووجه الاول الاحتياط بالاحتياط وشدة الارتباط والتخصيل المجابر للنقص مع

انقضاء القدوة ووجوب الثاني يعني على قوله تعالى ولا تزرزرة وزر أخرى وعلى ضعف الارتباط
فالاول خاص بالاخبار الذين يرون امامهم كالجزء منهم كما اشار اليه حديث مثل المؤمنين كالجسد
الواحد فاذا اشتكى منه عضو تداعى له جسيم الجسد بالحزن والسرور الثاني خاص بالاصاغر الذين
يشهدون امامهم كالحجاء لهم والخبر اصابهم والله اعلم

باب في سجدة التلاوة

اجمع الامم على انه يشترط السجدة التلاوة شرط الصلاة وحكي عن ابن المسيب انه قال لما انصرف
تومي بن ابيها اذا سمعت قراءة السجدة ونقول سبح وحكي للذي خلقه وصوره وانحلف
الائمة في سجود التلاوة هل هو واجب او مستحب فقال ابو حنيفة جردا قال اعظم هوسه
عند التلاوة والقاري والمستمع فالاول مشدود والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجوب
الاول ان من شأنه ان يركع وهو حرام بحسب المتكلمين في ازالته والتواضع عنهما يظهر التواضع
لله تعالى والمخضوم له فحين لم يسجد عند تلاوة سورة فخر قوله تعالى لا يسجد والله الذي يخرج
المحب في السموات والارضين وسماها فقد اشبه حاله من امتنع من السجود ظاهر فوجب
السجود ليخرج من صفة الكبر ايضا فذلك ان التكبير خاص بالجن والانس فقط دون غيرهما
من الحيوانات والجمادات من حيث ان المتوجر على الجماد من الاسماء اسماء الحفان والطيبين
غير هامن ساكنات الخلق فانها كان المتوجر على الجماد اسماء الكبرياء والعظمة فلذلك
خرجوا من تحت حكم هذه الاسماء اذ لا يصحون لا يعزفون للتكبير باعطاء بخلاف الجن
والانس فانهم خرجوا من تكبير الجن لقولهم لا تعزفون لانهما طمأنوا فأن تكبر وافهم حكم الطيبين
وان قوامهم اقل من وجوبهم عن الطيبين وعن هنا وجب عليهم الرياءة والمجاهلة ليخرجوا عن التكبير
وجوب الرياءة ويقفوا على اصل عودتهم وسعت سبيل عليا الخواص رحم الله يقول وجوب
السجود خاص بالاصاغر الذين لم يكملوا في مقام التواضع واستحيائه خاص بالاخبار الذين لم يحق
الله تعالى جميع مكان في قلوبهم من الكبر وصار حرمهم يرى نفسه قد استحققت الخسفة له لولا
عفو الله عز وجل وصارت ملوب الخلق كلهم تشهد لهم بالذل والاكسار يعني يذل الله عز وجل
انتهى فرحم الله الامام ابا حنيفة مكان ادق نظره وخفاء مواضع استنباطه ورحم الله نقية
الائمة في تخفيفهم عن العامة لعدم وجوب سجود التلاوة عليهم لانهم تحت سيطرة العفو فيهم
من الكبر فلا يكاد احدهم يخرج عنه بل يدعى في نفسه بالسجود على من لم يسجد مشدود فوقع في
الكبر ايضا زيادة على الكبر الاصلي وكثير في فعل الذل والاكسار فافهم ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة ان السامع من غير استماع لا يترك السجود في حقهم قول الامام ابي حنيفة انهما اسواء
فالاول مخفف وهو خاص بالعوام والثاني فيه تشديد وهو خاص بالاخبار وعلة الوجوب في التلاوة
الامثلة لا هاهنا لان ذلك من دقائق مسائل التوحيد ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
ان المتالي اذا كان خارج الصلاة والمستمع في الصلاة ان المستمع لا يسجد فيها ولا يعجل التواضع منها
قول ابي حنيفة انه اذا فرغ من سجدة فالاول مخفف والثاني مشدود فرجع الامور الى مطلق الميزان

وجه الاول ان المستتم اذا كان في الصلاة فهو مستغفر بما جأته ربه المأمور بما في ذلك الوقت
 فلم يؤمر بالاستقبال بغير ما لو لا ان الامام من شأنه ارتباط المأموم معه ما كان يسوغ للمأموم السجود
 لقراءة غير نفسه فكان ازامام نائب الحق تعالى في تلاوة كلامه تعالى على عبادته ولا هكذا الحكم
 في غير الامام وجه قولنا في حنفية انه يسجد بعد الفراغ العمل بالامر بن معا فلم يشغل بفراغ
 للمناجاة المأمور بها في الصلاة فلما فرغ منها قضى ما فاته من سجود التلاوة لتقصير بعلم
 الواضحة الى حصوله الى مقام الجمع بحيث لا يشغل بمناجاة الله تعالى عن الخلق ولا الخلق عن
 الحق وبعضهم يعبر بشهد ان الحق تعالى هو التلى كما روي على نفسه العبد علم وهو موجود
 هو بقوله كلام ربه على ربه فدخل هذا السجد في المشهد الثاني دون الاول ولما رخص الله تعالى
 الى وقتي هذا والله اعلم ومن ذلك قول الشافعي وامن ان في الحج سجدتين مع قولنا
 حنفية ومالك انه ليس في الحج الا السجدة الاولى فقط فالاول مشد والثاني مخفف فوجع
 الامر الى مرتبتي الميزان وجه الاول العمل بظاهر القرآن في قوله يا ايها الذين امنوا اركعوا
 واسجدوا فقلوبه واسجدوا ليشغل السجدة التي في صلب الركعة في الصلاة والسجدة التي هي سجدة
 التلاوة ولكن جمع السجود مع الركوع قرينة على ان ذلك في الصلاة ذات الركوع وهو وجه
 قولنا في حنفية لانه يقول المراد بقوله تعالى اركعوا واسجدوا السجود الاصيل في الصلاة لا العارضة
 واما السجدة الاولى في الحج فافوا حق او حنفية فما يقفها في ائمتنا من التوعد بالعذاب
 لمن لم يسجد من الناس وايضا ذلك ان مواخذة العبد في عدم حضور المواكب الهيئة العظيمة
 اشد من مواخذة في غير المواكب المذكورة فانه تعالى اجزأ كل من في السموات والارض
 والشمس والقمر والنجوم والحيوان والنبات والادواب فعم المولدات كلها ثم قال وكثير من الناس
 وكثير حق عليه العذاب واما حق على هذا الكثير من الناس العذاب لمشاهدة السجدة لله مع
 هودونه في الدرجة وكان الاولى به وهو ان يكون اول ساجدا وهذا مما يشهد للامام في حنفية
 في قوله بوجوب السجود فاقم فان قال قائل فمن اي باب فم من الشر علم السجود لله مع
 انه لا يصح لاحد التكبر على ربه ابدل واما فقم التكبر على جنة من الخلق فالجواب انه وقم علم
 السجود من الحجاب عن صفات العبودية ولذلك كان تارك السجود كافرا وقائل لا ينال الله
 وأولياءه لانهم ينسبون الى ما يصفون به صفة فاقم واكثر من ذلك لا يقال في مثل الشيخ
 أبو بصير عن جديته اذا أحب الله عبد نادى مناد من السماء ان الله تعالى يحب فلانا فاجابوه
 فيجبه أهل السماء وبوضع له القول في الارض انتهى الحديث فاذا وقع الذاء بذلك فابن كان
 قتلة الانبياء والاولياء من هذا الذاء فقال قن سمعوا ذلك ولكن حجوا في وقت معاداتهم
 للانبياء والاولياء بحكم العتق متبني فلذلك أطاع الانبياء والاولياء بعض قومهم وهدم البعض
 الآخر كما قال تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي هدانا من الحرمين أي ومثلنا الولي لان الانبياء
 والاولياء على الاخلاق الالهية في الناس بها وثلثت قضى تعالى على قوم بعزم السجود الذي هو
 كتابته عن الطاعة لأمروهم فيها ناسي به الانبياء والاولياء اذا عصى قومهم فاقمهم فاقمهم ومن ذلك

قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحدى روايتيه ان سجدة من عزائم السجود وليست بسجدة
تسكع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى عنه وهو المشهورة انها سجدة شكر تستحب في
غير الصلاة فالاول مسترد والثاني محقق فجمع الامور الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الله
تعالى ما ذكرها الا قريبا لنا بالسجدة عند تلاوتها أو سماعها من الامام الاسمان كان أحد زل
وقم في معصيته ولم يلبس منها أو تاب ولم يظن انها قبلت فانه يؤمن بالسجدة في الصلاة اكثر مما يظن
خارجها لانها حاضرة يغلب فيها العفو والرضى عن العبد وهذا خاص بالاخصاء من ان يحلوا
سجدة شكر يحلوا اخذها بالا لئلا يظن ان لم يقعوا في ذنب او وقعوا فيه لكن عليا ظنهم قبول
توبتهم وانما قال الشافعية بطلان الصلاة بها لانها لا يحل امر لا يتعلق بها الصلاة التي هو فيها
ولم يلحقنا الله صلى الله عليه وسلم سجدها في الصلاة في افعالها هذا القول من دخولها اذا
سجدوها في الصلاة في عموم قول صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امر فهو رد كما ثبت في
الصحيح فكل من المذهب جمع فافهم ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على ان في المفضل ثلاث
سجرات في التمجيد والاشتقاق والعلق مع قول مالك في المشهورة انه لا يسجد في المفضل
ووافق الأئمة في بقية السجدة وهي احد عشرة سجدة ماعدى السجدة الأخيرة من السجدة
ووجه الاول الاتباع للثالث الثاني وهو قول من لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفضل
من عند تحول الى المدينة فكل ما لم يقف على حال ما بلغه من ان من أثبت السجدة في المفضل
مشترط ومن نفي السجود فيه محقق فجمع الامور الى مرتبة الميزان وسعدت سيدي عليا المخلص
رحمه الله يقول انما لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفضل من تحول الى المدينة لاستقرار
نفوس غايبها حين تحولوا الى المدينة في كمال الايمان والايقناده بخلافه حين كانوا في
ملكه كان منهم طوائف عندهم يقاها تكبير فكان صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثيرا الزيل
ما في نفوس المؤلفة قلوبهم من تسلم قريبا انتهى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بان الركوع
لا يقوم مقام السجود للتلاوة اذا قرأ آية السجدة في الصلاة مع قول الامام أبي حنيفة انه يقوم
مقامه استصحابا فالاول مشد والثاني محقق فجمع الامور الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان الغالب في الناس ان لا يخضوا في الركوع كالسجود فذلك كان الركوع عندهم
لا يقوم مقام السجود ووجه الثاني ان الامام لم ينظر من الى الركوع بعبان التعظيم كالسجود
فذلك كان يقوم مقام السجود فجمع الله الامام ابا حنيفة ما كان ادق مداركه ورضى الله عن
تقوى الأئمة ومن ذلك قول مالك والشافعي الله لا يكره للامام قراءة السجدة في الصلاة
مع قول أبي حنيفة يكره قراءة آيتها فيها ليس فيه بالقرأة دون ما يحرمه وبه قال أحمد
حتى انه قال لو امر بها لم يسجد فالاول محقق والثاني مشد فجمع الامور الى مرتبة الميزان
ووجه الاول عدم وروده عن قراءة آية السجدة في الصلاة وهو خاص بالاكتفاء
الذين يفهم من صلى التزول الى السجود ولو لم يطل القيام ووجه الثاني ان الامام ما
الماوم قد يكون ان لم يفكر ا على التزول الى السجود لعدم قوة استعدادهما

فطاب طول القيام حتى يقع لها الأذن بالسجود وذلك بوجودها القوة على تحمل الشغل وتواتر
 في السجود قلنا لكركه للإمام قراءة آية السجدة لأنه وجب على نفسه على من هو مؤتمرا بالسجود
 ولو لم يكن قراءة آية السجدة مكان خوطب بالسجود للتلاوة مع هذه المشقة فافهم + ومن ذلك
 قول الشافعي أنه إذا سجد الإمام للتلاوة فلم يتابعه المأموم بطلت صلاته كما لو ترك الفوت
 مع قول غيره أنها لا تطل لأن ذلك سنة في الصلاة فالأول أشد والثاني مخفف فوجي الأمر
 إلى مؤتلفي الميزان ووجه الأول أن ذلك لاختلاف على الإمام والاختلاف يقطع القدوة وإذا
 انقطعت القدوة بطل حكم الصلاة بحضرة الله وإذا بطلت الصلاة ووجه الثاني أن الشافعي
 لا يجب الإيقاع من صلاة الصلاة كالأركان فكل حكمه ومن ذلك قول الإمام الشافعي وأما
 أن يسجد التلاوة ينقل إلى السلام من غير تهديم قول أبي حنيفة ومالك أنه يكبر للسجود
 وللرفع ولا يسلم فالأول مشد بالسلام والثاني مخفف بعلم وجوب السلام ووجه
 الأول كونه كان في حضرة يغيب فيها عن الخلق عادة فكان قراءة من السجود كالقدوم على
 قوم بعد غيبته عنهم ووجه الثاني قصر من تلك الغيبة عادة فكان السجود المنوار عن قصر
 وسمعت سيك عبد الحواض رحمه الله يقول لا يكمل الرجل صلاته في مقام الولاية حتى لا يغيب
 عن شهود الخلق بالسجود بين يدي الحق تعالى بل يكون مشاهدا للسر القائم بالخلق وقال من
 أمر الله بيقين وما زاد عليه فمحمل لا وجود له حقيقة فكان معذور والسلام لا يمكن إلا على
 موجود أو الموحى لم يحتج لم يغيب فافهم وهذا سر لا تستطرح كتاب فوح الله الإمام بالحجة
 حيث لم يقبل بوجوب السلام من الصلاة لهذا المشهد الذي ذكرناه من عدم وجود من يسلم عليه
 بعد الغيبة لكونها حضرة جملة لا يصح فيها عينية + ومن ذلك قول الأئمة أنه لو قرأ آية السجدة
 وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد تطهيرة مع قول بعض الشافعية أنه يظهر ويأتي
 بالسجود وإن كان قد قرأ الآية موارا إلى تحميم السجودات فالأول مخفف والثاني مشدد
 ووجه الأول أنه لا يخاطب بالسجود إلا من كان متطهرا ووجه الثاني توجه اللوم عليه في قراءته
 القرآن على غير طهر فكان الخطاب منوها عليه بالسجود في الأصل فلذلك أمر بتدليل
 ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قرأ آية السجدة في مجلس كفاه سجدة واحدة عن التحميم مع قول
 بقية الأئمة أنه لا يلغى السجود في آية عن السجود في مرة أخرى بل يكرر السجود على عدد تكرار
 القراءة فالأول مخفف والثاني مشد ووجه القولين ظاهر والله أعلم

باب في دعاء الشكر

قد استخرج الشافعي عند سجدة نعمة أو دفع نعمة فيجد لله شكره على ذلك وبه قال أحمد كان
 أبو حنيفة والطحاوي لا يريان سجود الشكر بل يقل محمد بن الحسن عنه أنه كرهه كما كرهه مالك
 حارجا عن الصلاة وقال عبد الوهاب المالك لا بأس به وهو الصحيح من مذهب مالك
 فالأول مشد والثاني مخفف ووجه الأول أن النعم لا تزل أئمة على الصدا كما أن النعمة
 لم تزل من فوعة عنه فلا يحصى العبد شأنا على الله تعالى كن ثم نعم ونعم كبرى تتجدد وتنتفع

فكان السجدة هنا أجل ووجه الثاني إجماع الصلوة بسجدة الفكر فلو لم يكن عليه نعم إلا ما تجدد
له وابتدأ فيه عنه وذلك مؤذن بقلته الفكر فلهذا كرهه من كرهه فكان تأنيده يقول لا يصح تناله
على الله لو سجدت لمن اقتنأه الوجود ودمت على التأكيد بالدين سم تقدر يكون ذلك خلقا على
كيفية وأثرا تعالى خلق له جبل وغلا فذلك كان ترك السجدة أظهر في الاعتراف بالغم
والعجز عن مقابلتها بسجدة أو غيره فاجم + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه ليس يجب للصلوة
إذا أمر بإية سجدة أن يسقط أو أية على أن يستعبد من قول أي حنيفة بكونه ذلك في الفرض
قالوا لا يصحف والثالث مشقة فرجع الأمر إلى مرتبة الجزان ووجه الأول أظهر للعبد
النافقة والحاجة إلى الرحمة وترك العقوبة لاسما في محل القرب الذي هو الصلاة وهذا
خاص بالأدبار الذين يقدر على النطق منهم فكلهم تحيليات الحق تعالى لقلوبهم والثاني عام
بالأصابع الذين أحسنهم حيث لله تعالى ما لمروا بالسؤال لما قدروا على النطق فكان من جهة
الله تعالى عدم تكليف هذا الأمر لهم بالسؤال في قوايهم بل ما فيها من شدة الهيبة وال
العظمة فبخلاف الواقع لفظ الحق في بابها وخفة الهيبة فافهم والله أعلم

• رابطة الصلاة الفقل •

تتفق الأئمة الأربعة على أن السواقل الاربعة سنة وهي ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر
وركعتان بعد ما وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكذلك تتفق على وجوب قضاء الفوا
من الفرائض فهذا ما اتفقوا عليه + وأما ما اختلفوا فيه فنبهه قوله الت والشافعي الث
الرواية مع الفرائض التي توترع قول حسان أكد حاركتها الفجر ومع قول أبي حنيفة إن الوتر
ولجب فالأول والثاني صحف يجعل الوتر أو الفجر نافلة مع كل صلاة والثالث مشقة يجعل الوتر
واجبا فرجع الأمر إلى مرتبة الجزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فري
الصلوات الخمس للأعرابي حين قال له على غيرها قال لا إلا أن تطوع فظاهره نفى وجوب
ما زاد على خمس صلوات إلا أن يجب بعارض كذا ووجه الثاني كثرة التأكيد من الشارع
في صلاة الوتر ونبهه تأكيد في صلاة الفجر وكذا فيه الشارع فهو بالوجوب أشبه فيكون
مرتبة فوق النافلة ودون الفرض وفي ذلك من الأدب مع الله تعالى ما لا يخفى على عارفهم
الله الإمام أبي حنيفة حيث يأمر بين لفظ الفرض والواجب وبين معاضها أن تجعل ما فرضه الله
تعالى أعلى مما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان لا يبتغي عن الهوى أدام الله
تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم عيسى الإمام أبي حنيفة على مثل ذلك لأنه صلى
الله عليه وسلم يجب رفع رتبته لترتبه ربه على شتر بعه هو ولو كان ذلك باذنه تعالى والحق
الذي ذلك من جعل الفرض والواجب مترادفين وقال الخلف لفظي والحق انما عمل الإمام أبي
حنيفة متفاضلان والخلف معنوي كما هو لفظي الزم أن يكون ذلك الأمر الذي أوجب صلى الله
عليه وسلم عند الله تعالى رتبة ما فرضه الله تعالى لا تعلم من الله الإمام أانا نأمر الشارع عنه
فوق ثلاثة ما قلناه أن يكلف بفعل ذلك الواجب وهو معني به بالفرض ونظيره ما قلناه هنا فيحصر

الصلاة عليهم الصلاة والسلام بالعلم بلفظ الصلوة دون لفظ الوضوء والترسي وان كانت
 الصلوة من الله في اللغة الرخصة فحينما اتفاهم على شأن الاولياء وكثيرا ما بين الشارع اشياء
 على مسان واحد يوجب بعضها المحرمين باجتهاده كالحائض فان الشارع ذكره مع قص الاطفال في
 الابطال وغير ذلك من خصال الفطوة كالاستحالة فانه من خصال الفطوة وقال المالك بوجوبه
 فان من السنة عندهم ما حرموا من ما حرموا من غير واجب وقد ذهب بعضهم عن اصطلاح
 الامام مالك فظن انه يقول بعدم وجوبه اخذ من قوله انه سنة فصار يقرر ذلك في حديثه يقول
 الاستحالة سنة عند مالك فلو صلى من غير استحالة صححت صلاته وما لك لم يقل ان ذلك
 او جرح من حيث انه يخاصة بتحليلاتها قبل الصلاة فافهم ومن ذلك قول الشافعي انه يستحب
 ان يصلي قبل العصر اربع ركعات او يركع ركعتين في وقت العصر في سنة العشاء التي قبلها
 فقال من ان شاء صلى اربع ركعات او ان شاء صلى ركعتين مع انه شدد في سنة العشاء التي قبلها
 فجعلها اربع ركعات جعل التي بعد ما ايضا اربع ركعات في سنة الظهر والعصر شدد في وقت
 تحفة في سنة العشاء بالعكس فخرج الامام الى الميزان ووجه الاول في الظهر والعصر والعصر
 والعشاء طول زمن الامان في الناحية قبل الدخول في الظهر والعصر ذلك ان كانت جلال الله
 الله تعالى المصلي وقت الظهر وقرب القلوب من ربها في وقت العصر انه ما حرم من العصر الذي
 هو العصر كصبر الثوب وكثافة الحجاب في وقت العشاء على غالب الناس فلا يجازي كل من يتقدم
 بمناجاة ربه فيها او اربع الركعات التي جعلها في حقيفة يعرفها حق الجراحين حال المحض فيها وكثافة
 الحجاب فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان السنة في صلاة التطوع بالليل النهار والليل
 من كل ركعتين فان سلم من كل ركعة جازع الائمة الثلاثة حلالا في حقيفة فانه مع السلام
 من كل ركعة وقال في صلاة الليل ان شلو صلى ركعتين او اربع ركعات او ثمانية بسلامة واحد
 فعل ولما بالهنا رقيب من كل اربع ركعات او اول مشدد وانتالي في حقيفة ووجه الاول امره اعادة
 حال غالب الناس من قلة ركعتهم على الوقوف بين يدي الله تعالى فقل خلت الغلي فكان تسليم من
 كل ركعتين في محل الاعتدال بين الاكابر والاصاغر ووجه من قاله يعلم من كل ركعة مراعاة
 حال الاصاغر الذين لا يقدرون على الوقوف بين يدي الله في صلاة الليل والليل اكثر وقتا
 ركعة ووجه قول في حقيفة مراعاة حال الاكابر الذين يقدرون على طول الوقوف بين يدي
 الله تعالى فقل الخليل اكثر من ركعتين ووجه من منه الزيادة على الركعتين في النهار فقل الوقوف
 بين يدي الله في النهار على الاكابر واحسانهم به عكس ما عليه الاصاغر الذين لا يحسبون
 بزيادة فقل الخليل ولا تفهم انه فرحم الله الامام بما حقيفة ما كان اكثر مراتها لمقامات
 الاكابر والاصاغر ورحم الله ببقاء الائمة ما كان اكثر شفقتهم على الائمة ومن ذلك قول
 الشافعي واحسن اقل الوتر ركعة واكثره احدى عشرة واحسن الكمال ثلاث ركعات مع قول
 في حقيفة الوتر ثلاث ركعات بسلامة واحدة لا يزداد عليها ولا ينقص منها ومع قول مالك
 الوتر ركعة قبلها اشفع منه فصل واحد لما قبلها من الشفع ولكن اقله ركعتان

فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث قويا منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول الاتباع لامر الشارع والحكمة في كون العبد لصلاة الوقت زيادة أو نقص مراعاة الشارع
 لاحوال امته على اختلاف طبقاتهم بالنظر لسرعة الحضور وبطء في آخر ركة من صلاة الوتر
 فرد الفرد كما قال تعالى وكلهم آتية يوم القيامة فرح اقاخهم فمن كان استعداده قويا وحصل
 الحضور مع الله تعالى في اول ركة أو تلك ركة التي ينزلت ومن لم يحصل الحضور فله الزيادة
 حتى يحضر ذلك باحدى عشر ركة أو ثلاث عشر ركة أو أكثر كما قال مالك ووجه قول أبي
 حنيفة انه لا يزداد على ثلاث ركعات كون ذلك وتواليا ليل كما ان المغرب تواليا للنهار ومن القواعد المقررة
 ان المشية به على من المشية فلا ينبغي الزيادة عليه ولا النقص عنه ما أمكن وقد سمعت سفيان
 عليا الخواص رحمه الله يقول لا يسمى قولا الا ما كان له نظير من الفرائض وما لا نظير له لا يقال
 فيه نقل وانما يقال فيه عمل به وخير وسعته ما راى يقول لا يكون النقل الا ان كملت في ركعة
 وذلك خاص بالانبياء لعصمتهم وقد يشبههم بعض الاولياء فيكون كلامهم نقل انتهى ووجه
 يقول ايضا ووجه قول مالك والشافعية في ركة الوتر الاخلاص والمعوذتين ان من أوتر
 فقد وعد الله تعالى واتى عنه الترتيب ودخل طريق السعادة وذلك في بعض ما يكون الى ابليس
 قلت لك امره ان الامامان يقرأة المعوذتين وقال الشريكة ووسوسته فهو خاص بالانبياء
 ووجه قول أبي حنيفة انه يقرأ في الصلاة سورة الاخلاص فقط علم الخوف من وسوسة ابليس
 في تلك اللحظة وهو خاص بالانبياء انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعية ان من أوتر
 ثم تجمل لا يعيد الوتر مع قول أحمد انه يشفع بركعة ثم يعيد فالاول مخفف بعد اعادة الوتر
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم
 لا وتوان في ليلة وهو خاص بالانبياء الذين لا سبيل لا ابليس على توحيدهم ووجه الثاني الآية
 لبعض الصحابة وهو خاص بالاصاغر الذين لا يملون من كثرة التوحيد ولا لا ابليس عليهم سبيل
 ومعنى الحديث السابق ان من أوتر قبل ان ينال فقد في ما عليه فاذا قام يصلي بعد النوم فله ان يجتهد
 بالتخفيف مما يقول الشارح لا وتوان في ليلة أي من ختم آخر صلاته باللبس بشفع فهو تحت أثر
 في ذلك وسنتي ومن فهم هذا لا يحتاج الى نقص الوتر فاقم ومن ذلك قول مالك المشهور
 في الشافعية باستحباب القنوت في النصف الثاني من رمضان في آخر ركة من وتر التراويح مع قول
 أبي حنيفة وأحمد باستحباب ذلك في الوتر جميع السنة ووجه الجمع من الشافعية كما بنى عبد الله
 وأبي منصور بن عمران وأبي الوليد المتساوري فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشارع فعل ذلك في النصف الثاني من رمضان دون غيره ووجه
 الثاني ان فعله صلى الله عليه وسلم بالاصالة يقتضي الدعاء فاحد الامم أبو حنيفة واحدا بالاصالة
 ومن الحكم في ذلك ان الدعاء عقب التوحيد لا يرد والوتر سائر الشبهة لله بالفرد والاحدية
 والواحدية وكان من القوة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في تلك اللحظة ولا يخص العنصر فيها
 بالدعاء فاقم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعية واحدا صلاة التراويح في شهر رمضان

عشرين ركعة وانما في الجماعة افضل من قول مالك في احدى الروايات عنه الخامسة وثلاثون
ركعة وان فعلها في البيت احب وبذلك قال ابو يوسف فقال من قدر على ان يصل في التراويح
في بيته كما يصل في الامام فالاحب ان يصل في بيته فالاول فبشديد من حبت الامر فعلها
في الجماعة وفيه تخفيف من حيث العدد فجمع الامر الى موثقي الميزان ووجه الاول وهو خاص
بالضيق ان الجماعة لها حجة بهم لعدم قوة احدهم على الوقوف وحده بين يدي الله تعالى
في عشرين ركعة فكان الاصح لهم فعلها في جماعة خوفا ان تذهي نفس من هبة الله عز وجل
ويخرج من حضرة لعدم من يتاسى بذلك الوقوف بخلاف اذا صلها في جماعة ووجه الثاني
مراعاة حال الاكابر الذين يقدرون على الوقوف بين يدي الله تعالى افرادا ومع خوفهم على انفسهم
ايضا من الوقوع في الربا بحضرة الناس في المسجد كما ياتي بسطه ان شاء الله تعالى
في الكلام على صلاة الجماعة في الفرائض ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد
ان يجوز قضاء الفوائض في الاوقات المهي عنها من قول الى حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول للحنفية
والثاني مشدد فجمع الامر الى موثقي الميزان ووجه الاول لما صلاة لها سبب فكان ذلك
كاذن الملك في الدخول في حضرة فقال ان كان من الناس من الدخول اليه ووجه الثاني ان الحق
تعالى منعه من الصلاة في هذه الاوقات مفاعاما ولم يستثن صلاة مقبلة المقضية كما تشمل
المؤداة واليضحاح ذلك ان هذه الاوقات اوقات غضب الحق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي
الملوك في وقت غضبهم وذلك لان وقت الاستواء لا يوجد في تلك الاوقات بخلاف بقول الزوا
فان الشاخص ان لم يكن ساجدا فظلاله تاتي مناهة وانما استبقى العلماء وقت الاستواء يوم
الجمعة لما ورد من قولها ان جعلتموهم كل يوم وقت الاستواء الا يوم الجمعة واسماها كتابا
عن الغضب لا يلى ووجه استثناء يوم الجمعة عن الصلاة فيه في الاوقات المملوكة
كون العبد هناك في حضرة الملك الخاصة فكان له من اهل البيت او خدامه الذين لا يمتنعون
من القرب من خدمته في وقت من الاوقات ووجه الثاني ان الصلاة من بعد صلاة العصر
يعود صلاة الصبح حتى تغرب الشمس فيقطع وتوقف قدر ما يكون عباد الشمس تاهي للشمس
للشمس في ذلك الوقت فتهاها الفرع عن موافقتهم في الوقوف بين يدي الله في ذلك الوقت
هو بان مشاركتهم في صورة العبادة وان كان القطر مختلفا من صلى العصر والصبح في اول
وقت كان المني في حقه من حرم أي تحريم وسائل التحريم مقاصد كما تقدم في تحريم الاستنقة
من الحائض بما بين السرة والوكبة وان كان التحريم بالاصالة انما هو للاستمتاع بالفرج
فقط وقد بلغنا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى حذيفة يصل في احد العصر فأكده صلاة
بالدرة فقال حذيفة انما نحنا عن موافقة الكفار وهم الآن لم يسجدوا فقال له عمر اكل
الناس يعرفون ذلك انتهى فهذا سبب العلماء على المصلي الباب من حين يفعل صلاة
العصر الصبح لئلا يتسلسل الامر الى موافقة الكفار في السجود للشمس فافهم ومن
ذلك قول الشافعي في ارجح قوله واحد في احد روايته انه يسجد لمن فاتة شيء من السجود

الروايات ان يقضيه ولو في اوقات الكراهة لقول الله تعالى في حنيفة انما تتقوا الله مع الفريضة
 اذ قالت ومع قولنا لك انما لا تقضي وهو القول القديم للشافعي فالاول مشتد والثاني
 فيه بعض تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول القياس
 على الفرائض اذ اقامت بحكم ان لها وقتا معينا وهي جارية بل لا يحصل في امر الله من التقصر
 فنقضها كاملة فقد احسن الادب مع رب حيث لم يهل اليه شيئا لها فضاكن ظنره في
 الاضيحة والكفارة وغيرها وان كان الكل منه تعالى واليه وجه قول الله حنيفة انما تتقوا
 التي فاستمع فوبختها حتى اذا عرفت ان نعم الله بغيره الا ومعها الحيا سقضا وقد كان على
 ان الى طالب رضى الله سبحانه وتعالى بالركعتين بعد المغرب فانه لا فغان مع العريضة
 فتقاس بذلك عبرة وقد ذكرنا ان آداب ما ولد الدنيا ان لا يكون في خادهم نقص في
 عهدا لئلا يورسوا وجرام في حيلة لتلايقهم بصرهم على ناقص وما كان اذ يامرهم الله بالادب
 فلهذا آداب مع سلب الملوك من باب اول وان كان الحق تعالى هو الخالق لذلك السلة فاقم
 روجه قولنا لك انما تتقوا في الغنى ان الروايات تتفق في ان كل وقت له نصيب من الزمان
 ما ذوقه وحذره ذهب يا غافلا الى شوقه يريد ان يبرأ من الزمان المستعمل من تلايق
 العباد وبهذه الآية قد صحت مع انه حله والصبغة فمن اراد جعل العباد المستقبل لتو
 الماصفي فكانه نال الكرامة من أسفل الصمصة الى اولها وهذا خاص بطلان الاساس
 والثاني خاص بنظر الاصاغر فرجع الله الائمة بمحمد بن ما كان اكثر اذ امرهم الله وخلق
 مع بعضهم بعضا فكل ما لم يذكره محمد ذكره المجتهد الاخر مراعاة لما تهاهرا علماء وسفلا
 من خواص والعجبي بنى ومن ذلك قول الشافعي وانما الله ليس لمن دخل المسجد ومن
 اقيمنا الصلاة ان يصلي تحتية المسجد ولا غيرهما مع قول الله حنيفة وما لك انما اذا امتنات
 الوتعة الثانية من الضميمة استغل بركعتي الفجر خارج المسجد في صورة ما اذا اقيمت الصلاة وهو
 خارج المسجد فالاول مستند في قوله الحق والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 وجه الاول بقلية الهيمنة والتعظيم على العبد في الفريضة وعلم بشدة مواحدة الله تعالى
 لتعد اذا حل بالادب فيها اكثر من مواخذته لئلا اجل با د ب في النافلة فقصد هذا العبد
 في حل النجاة الا دمان على تحمل ما بين يديه في الفريضة من الهيمنة والتعظيم ووجه
 الثاني شدة مراعاة تخصيص ركعة من تلك الصلاة في جماعة رجاء ان يكون الله تعالى عظم
 عبيد من صلى في تلك الجماعة وشفعه في جميع المؤمنين او غفر لهم معه واما استحلت
 الهيمنة في غير فليقتد ان يقف بين يدي الله وحده في الفريضة فكان تخصيص وتوفهم
 الجماعة في زمن استغفار لادب الله وم على حضرة الله عز وجل وتقوية حضورهم في تلك
 الفريضة باصطلاح من شدة الهيمنة كما يعرف ذلك من صلى الصلاة على وجهها فتأمل ذلك
 فانه بنفسه وعن ذلك قوله في حنيفة رحمه الله تعالى ان كل وقت له نصيب من الصلاة
 فيه لا يصح قضاء الصلاة فيه ولا التقليل لاسيما التلاوة مع قول الشافعي وغيره ان كل صلاة

لها سبب مقدر يجوز فعلها فيه كالجمعة وركعتي الطواف والمذورة وسجود السلاوة والاعتكاف
 عفت الوضوء فالاول امشلة في عدم صحة الصلاة في الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف في
 الامر الى مرتبة الميزان وتقديم نوحه من القولين في الباب والتفق على كراهة التقليل بعد فعل
 العصر والصبح حتى تغرب الشمس وينظم وقال ابو حنيفة صلى الصبح عند طلوع الشمس
 لم يصح وإذا استمرعها فطلعت الشمس وهو فيها بطلت صلاته ومن ذلك قول أبي
 حنيفة والثاقبي واجد كراهة التقليل بعد ركعتي سنة الفجر قول ما نك بعد كراهة ذلك
 فالاول مستد في الكراهة والثاني صحف فرفع الامر الى موتني الميزان ووجه الاول
 الاتباع فلم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يشغل بعد صلاة سنة الفجر
 شيئاً انما كان يتحدث مع أصحابه فان لم يجد أحداً يتحدث معه صلى على جبهته ورفع
 رأسه على ذرعه المصنوع حتى تقام الصلاة تقرأ ذلك عن عروم البديل الذين أدر كوفي
 القيل الا ان حتى كادت مفاصله تنقطع من الخشية فيكون ترك الصلاة بعد ركعتي الفجر كراهة
 لزوال اللعب الذي يصاحبهم فيجمل هذا على حال الاكاره ومجمل قول أبي حنيفة على حال الاصابع
 الذين لم يصره ذلك التحلي الا في منقطة أو نأمواعه ويصير حمله أيضاً على كراهة الاكاره
 الذين حضروا ذلك التحلي الا في ما قد ربه الله تعالى عن تحمله فلههم أيضاً التقليل فترجم
 عليه بالاصابع فافهم ومن ذلك قول مالك والثاقبي باستثناء التقليل بركة من المهر
 قول أبي حنيفة واجد كراهة ذلك فالاول مخفف والثاني مشد فرفع الامر الى من يرفع
 الميزان ووجه الاول ان التقليل بركة كعدم التملك في داره المأذون لهم في الاصل عليه
 ساعة شأوا من قبل أو غيرها بخلاف الوارد في المملك من الاقاي ليس لهم الوقوف بين يديه
 الا بعد ان يخرج من خلأم المملك هم وكان أحقرهم من اكبر الامراء فافهم ووجه الثاني ان
 التحذام لو كان ماذو القلم في الوقوف بين يدي المملك اي وقت شأوا لزمهم الادب الا
 ما ذن حد بن اولى لان الحق تعالى لا تقبل عليه فذلان ترجم عن ذلك الاذن يدل على وقوع
 التسخير في الاحكام الشرعية والله تعالى اعلم

(باب صلاة الجماعة)

أجمعوا على ان صلاة الجماعة مشروعة ويجب اتمامها في الناس فان اختلفوا من قولوا
 وانفقوا على وجوب الجماعة في حق الامام ومن على ان اقل الجماعة امام وامام قائم عن بيعة فان
 لم يقع عن بيعة طلعت صلاة على كاسبائي وعلى ان اسم الامام وفي الاماميين مستلون
 فقد من بترجم الصلاة في الجمعة لم يجز بخلافه في غير الجمعة فانهم اختلفوا في ذلك كاسبائي
 وكذلك اختلفوا على ان من دخل في فرض الوقت فاقمت الجماعة وقد قام الى الثالثة فليس له
 ان يقطعها ويدخل في الجماعة وكذلك التفق على انه اذا فصلت الصلوة ولم يكن فيه هرب
 ويهرج الا تمام وكذلك اختلفوا على جواز اقل او للتقليل بالقرض وكذلك التفق على ان
 اتمامه الا على غير كراهة الا عند بن سبون كاسبائي وكذلك التفق على عدم صحة امامته

بالرجل في الفراش وعلى ان الصلاة خلف المصل لا يجوز وكذلك ان تقف على كراهة ارتفاع
 المأموم على امامه بغير حجة فهذا ما وجدته من مسائل الرجم والافتاق وما لم اجد
 فيه من ذلك قول أبي حنيفة ان الجماعة في الفراش غير الحجة فرض كفاية وهو الصواب
 اقتضاه مع قول مالك انها سنة فيه قال جماعة من اصحاب أبي حنيفة والشافعي مع قول الجماعة
 انما فرض عين وليست بشرط في صحة الصلاة عنده ولكن ان صلى منفردا عن القبلة مع الجماعة
 انما وصحت صلاته فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف والثالث مشدود في الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر ووجوب الاوقات المقصود من الجماعة بالصلاة اقامة شعار الدين في دوله الظاهر
 والباطن بالثبات والقلوب الا بدران فلا بد من طاعة في الليل تقوم بذلك والاداء في النهار
 الدين وذوهار المقاصد والستاد وفتية كل اهل الكفر على اهل كلمة الايمان وايضا فان
 الصلاة بالجماعة من جملة رحمة الله تعالى بالاصحاب ليقفوا ويشهدوا كلمة الجماعة وروية بعضهم
 على الوقوف بين يدي ربي لا ياتي في حضرة تكاد اعضاء الابداء والملائكة ان تفصل منها فاما
 ان المنفرد اقيم في تلك الحضرة وحده وتجلت له هيئة الله تعالى لما قدر على ان يقف حتى يتم
 صلاته من شدة الخلال اعضاؤه حتى خشم فكان من رحمة الله تعالى انه امره ان يصلي
 جماعة يصح له التماسي وتقوية العزم بهم كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فان من صلى
 الصلاة العادية لا يعرف شيئا من ذلك وغاية ان يطأ في ركوعه وسجوده ويأتم معاني
 ما هو من القرآن والادكار وشمل هذا المحور عما ملأه من الاعمال والاقتوال في الظاهر
 فاجم ووجه من قال انها سنة لما فيها بالنسبة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يوجها بها ان
 الجملة ان يلتمها بالواجب كما في صلاة الجمعة يحكم اجزائه وهكذا الحكم في جميع ما فعله الشارع
 ولم يبين لنا مرتبة هل هو واجب مستحب في حق من كان مقلدا لا من فقهه تحت حكمه فها يقول من
 وجوب كون ربه من لم يكن مقلدا فيكفيه التماسي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الغفل
 فها في به قطع الظن عن ثبوت فرضها او سنة لئلا يحرم ما وسع الشارع او وسع ما صنفه الشارع
 وعلى ذلك جماعة من اهل الله عز وجل ووجه من قال انها فرض عين اخذوا بنظرها في الصلاة والجمعة
 تعالى بها في وقت صلاة الخوف تمام الحرب فلو انها لم تكن واجبة على الايمان لسأله تعالى
 الناس بها في وقت تظاير الروس قد امر الله تعالى العباد بها في شدة القتال امر ابا مريم يسأل
 احد في الخلف عنها الا ان الله ليقينه المتأملين حال اشتغالهم بالصلاة ومن لم يأتهم فاد
 صلى بهم ما شرع لهم احواله كذلك وفي ذلك من الحكمة انه لو لم يؤمر بالذي هو سبيل المصل
 للمصلين المخصوصين بالجمعة لكان احصاءهم يفتقر فاما ان يقال ان الله عز وجل فرضه في الجملة
 فيه يخاف من غير الله فاذن في ولا يظنهم فاجم ومن ذلك قول الجمهور ان الصلاة في الجماعة كثيرة
 افضل من قولنا ان فضل الصلاة مع الواحد افضلها من الكثير فالاول تخفيف خاص بالاضيق
 الذين لا يقدر من على الوقوف بين يدي الله مع الواحد والاثني والثاني مشدود خاص بالاقبال
 الذين يقابلون على طول الوقوف بين يدي الله مع الواحد لثقلته العلم بالله بما له على الجملة

المبني بخلاف غيرهم والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي رحمه الله تعالى بان النساء اقله الجماعة
 في بيوتهن من غير كراهة في ذلك مع قول أبي حنيفة ومالك بكراهة الجماعة لهن فالاول
 مخفف والثاني مشدد فوجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني ان الجماعة اشترعت
 بالاصالة الا لتألف قلوب المؤمنين بعضها على بعض لاجل ضرورة الدين واقامة شعائركم
 فان القلوب الى التآلف ربما عارضت بعضها بعضا في ازالة المنكر بعضها في ذلك العرف
 الذي يطلب ازالته فيفسد نظام الدين ومعلوم ان النساء لم يصدن لخلل ذلك ولا لاول
 تقوية الشارع جماعة النساء في عصره على اقل من الجماعة في بيوتهم وفي الساجد خلف الرجال
 وان لم يكن فيه ضرورة في الدين كالجهاد وازالة المنكرات فحينئذ اشرف لظهور المؤمنين
 المستسلمين وذلك يؤل الى ضرورة الدين في ذلك الباطن بين يدي الله عز وجل لانه التكليف بالكلية
 علم للذكور والانات فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجب على الامام شيئا الا ما
 في غير الجمعة انما هي مستحبة مع قول أبي حنيفة انه لا يجب عليه نية الامامة الا ان كان
 خلفه مسلم فان كانوا رجالا فلا حاجة استثنى الجماعة يعرف والعبدان فقال الاكل من نية
 الامامة في هذه الثلاثة على الاطلاق قال احمد نية الامامة شرط فالاول مخفف والثاني
 فيه تحقير في تقدير من وجهين والثالث مشدد فوجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول عدم ورود امر بنية الامامة عن الشارع وايضا فان صورة الارتباط قد حصلت
 بربطهم افعالهم على افعال ذلك كافي في اقامة الشعائر ووجه الشق الاول من قول أبي حنيفة
 ضعف رابطة النساء بالرجال في التعاضد والتعاون على اقامة شعائر الدين لمختاروا الى توجع
 نية الامام الممنون ليتقوى ربطهن به وبذلك علم توجيه اذ كانوا رجالا ووجه استثناء الجمعة
 والعبدان والجمعة يعرف مشقة امر الشارع بذلك وحصول الشعائر بكرة الجمعة وهذه المصلوات
 فاستغنى الامم فيما عدا ذلك عن تأكيد الارتباط به فيه ووجه قول احمد الاحتياط
 لم يربط الامم بالامام يقينا ومكس هذا خاص بالضعفاء والاولا خاص بالاقوياء لا لشيء
 ارتباطهم بالامام في قلوبهم كالامر المحسوس حتى ان بعضهم لا يلتبس على الحال لو غلط المبلغ
 في الافعال كان يكون لكونه ولم يركب الامم ومثل هذه في الواحدة الحقيقية التي كان عليها
 السلف الصالح فعلم ان من ادعى صحة الارتباط الباطن بامامه وبقية التمسك في الغلط هو من
 التلبس على نفسه فتأمل ومن ذلك قول مالك والشافعي في أصح قوليدهما ان لو نوى
 المنقرض الدخول في الجماعة من غير قطع للصلاة صح مع قول أبي حنيفة ان ذلك يبطل الصلوة
 فالاول مخفف والثاني مشدد فوجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه طلب ارتباط
 صلوات الجماعة فزادوا شعائرهم في اقامة الشعائر حسب طائفة ووجه الثاني ان نية الامامة
 في اثناء الصلاة كالاشتغال بالخلق عن الحق بخلافها في اول الصلاة تسويع الصلوة باليدخل
 في الارتباط بامامه وهذا خاص بالاصاغر كما ان الاول خاص بالاكابر فوجع الامر بامام الجمع فلم
 يخرجوا بذلك عن شهود الحق تعالى بل اذدادوا به شهودا عما كانوا عليه حال الانفراد وفي ذلك

من الادب مع الله ما لا يخفى على عارفه ما كل أحد يقدر على خطاب الحق تعالى من اول الصلاة
الى اخرها بالواسطة وهو منقطع فافهم + ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان ما اذكره
الماثوم من صلاة الامام من اول صلاة في التهنيدات واخو صلواته في القواعد مع قول
الشافعي انه اول صلواته فعلا وخبرنا فيصير في الباقي القنوت ومع قول مالك في التهنيد ورعته
اخرها وهو احد الروايتين عن أحمد فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ووجه الاول عدم الاختلاف على الامام ظاهر بما ألفه
الافعال فلا يصح القراءة بلهاجات قراءته وحله أتم من قراءته مع الامام من حيث الحضور
مع الله تعالى ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فيوافق الامام فيما هو فيه فلا يختلف عليه يأتى
بدتائيا في فعله الاصل فلذلك كان يوافق الامام في التهنيد والتسبيحات ولا يشتمل
بدعاء الافتتاح لان موافقة الامام في هذا الموضع أهم ووجه الثالث اكتفاء السبوق بما فعله
مع الامام من التهنيد والقنوت وغير ذلك وهو خاص بارضاغ الذين يتقبل عنهم مناجاة الله
في القنوت ويكلمونهم كما ان كلام الشافعي محمول على حال الاكابر لهم قدرته على مناجاة
الحق جل وعلا وحدهم فافهم + ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ان من دخل المسجدا
فوجد امامه قد فرغ من الصلاة كره له ان يشألف فيه جماعة اخرى الا ان يكون المسيء
على غير الناس مع قول أحمد انه لا يكره اقامته الجماعة بعد الجماعة بحال فالاول فيه تخفيف
والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان + ووجه الاول حزن تشييت القلب من
الامام الاول أو حصول تشويش له من جهة الافتتاح عليه فيصير يصلي بالناس بعد ذلك
وهو متأكد فيسري تلك البركة في قلوب المأمومين به ووجه قول أحمد ان في اقامة الجماعة ثانيا
زيادة الاجر والثواب للجماعة الثانية ان كانوا صلوا مع الامام الاول أو حصول فضيلة الجماعة
ان لم يكونوا صلوا وريعا كان في الجماعة الثانية من يستحق ان يوقف بين يدي الله وحده
في الصلاة ولا يستطيع الوقوف وحده أصلا من شدة الجبنه فافهم + ومن ذلك قول الشافعي
ان من صلى منفرد ثم أدرك جماعة يصلون استحب له ان يصليهم معهم وبذلك قال مالك الا في
المغرب فان صلى جماعة ثم أدرك جماعة اخرى فالواجب من مذهبه الشافعي ان يصليها وهو قول
أحمد الا في الصبح والعصر مع قول مالك في رواية الاخرى ان من صلى جماعة لا يصلي ومن صلى
منفرد أعاد في الجماعة المغرب وقاله الا في الصبح والمغرب قال ابو حنيفة لا يصلي الا الظهر
والصباح وقال الحسن بن سعيد الا في الصبح والعصر فالاول فيه تشديد في مشكلة من صلى منفردا
ومن صلى جماعة والثالث فيه تخفيف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
الابتناء وريعا كان في الصلاة الاولى تنقض فحاج في الصلاة الثانية وانما استثنى مالك الخبر تخفيفا
على الناس لصيق وقته ولمراجعة العشاء بفتح العين لرعاة وانما استثنى أحمد الصبح والعصر لم يأت
الشارع عن الصلاة بعد فعلها الى ان تغرب الشمس ونظمت الشمس مع ما في الأحاديث من
أخيه الفل من حيث جواز الترتيب وان كان لها حكم القرص من جهة وجوب القيام فيها

مع القدرة وتحريم الخروج منها بعد عذر رفعها ان للصلاة المعادة ومخير وجه الى القبلة ووجه
الى القبلة لا وجه واحد وجه قول الاوزاعي ما قلناه من التقي عن الصلاة عقب الصبح
وتخفيف الامر على الناس بعد المغرب ووجه قول أبي حنيفة الا الظهر والعشاء في غير هذا
كون وقت الظهر وقتا يغلب فيه الحجاب فلا يكاد يجد فيه ثباتا للصلاة على الكمال فكان
اعادته جارية لما فيه من التقص واما العشاء فابها عقب تغيب النهار في أمر الحرف في المعابر
عادة مع غلظ الحجاب فيها أيضا وذلك استحب الشارع لامتداده حتى ما الى ان يحس تلك الليل
الاول كما اشار اليه حديث نولان استوفى على الحق لا حرج العشاء الى ثلث الليل وفيه قول
الحسن هو الوجه في قول أحمد والله اعلم ومن ذلك قول الامام الشافعي في الصلاة في وقت
اذا عاد هو الذي في الثانية تطوع مع تحمل الشافعي في الثاني ان فرضه وثانيه قوله في
حنيفة وأحمد والأوزاعي والشعبي أنها جميعا فرضه فالاول تخوف في الثاني مشددا في الثالث
فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول سقيا الخطاب عنه بقوله ووجه في
الخطاب بالاحتماط وثبت لغير ما عساه يقع في الاول من التقص وجه الثاني ان يعلم فيها
الشيء كما ادى به الشارع حيث سكت عن بيان وجوب ذلك وقد قال الله في العلم في قوله
حينئذ سئل عن ذلك الى الله فيحسب الله تعالى منها ما شاء ومن ثلث تور ان شاء
وأحمد ان الامام اذا أحسن بل اخل وهو العلم أو في التثنية الآخر ليست في انتظار مع قول
في حنيفة وما نك بكواضة ذلك وهو قول الله في الاول مشددا باستحباب الانتظار والثاني
تخفيف في الاول ذلك أصلا فخرج الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول ان في ذلك عوارض
المسلم على تحصيل فضيلة الخضوع لله في الركوع مع الرأعين في يوليوسيين يتكبر مع
الجالسين وجه الثاني للمدح من التشريك بين مواضع الخلق وسواها الخافق وثالث
مثل ذلك معقودا لوسعت سبيل عليا الخواص رحم الله تعالى قولنا استحبنا الشافعي وحل
انظار المخلص اذا أحسن به الامم في الركوع والتشهد لخاصتها الظن بالامم وان شكك لا يخل
انتظار ذلك الداخل عن ربه عز وجل من حيث انها من منصب الامم الامم ولوان
هذين الامامين علما أن ذلك يشغل ذلك الامم عن ربه ما استجابا له فافهم وسعته رضي الله
يقول كلام الشافعي وأجل خاص بالامم الذي أعطاه الله تعالى القوة وجعل له عدة أعين
فحين ينظر بها الى الحق جل وعز وعين ينظر بها الى الحق والى ما يعمل ويجوز بطريق
الحق والخلق معا فلهذا انكره خاصة بالاصاغرا ما لا يكون فلا يضرهم في ذلك ما
فافهم ومن ذلك قول الامام أحمد هو الواجب من مذهب الامام الشافعي انه لو نوى التمام
ومفارقة امامه من غير عذر لم ينقض قول في حنيفة وما نك انما يقبل فالاول تخفيف
الثاني مشددا فخرج الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول ان تمام الصلاة خلف الامم انما
ادب بل بصلح صلاته فادى فيما عدا الحق والصلاة المعادة ووجه ثلث انه لا يجوز استجابة
بطريقه بتمام الصلاة خلفه فكانت قطع الصلاة بلانية وذلك سبيل منسب الامم في الصلاة

يجوز أن يجوز التحريم من طائفة وهو موقوف كما لا يخفى بل الإمام العظيم في الإمامة في الصلاة هي منصبه
بالإضافة من فارق إمامه موقوف ومات ميتة جاهلية لمن فارق اتباع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ونحوه من شعراء يساء أن أوهمت الفارقة القدر في دين الإمام فافهم . ومن ذلك
قول الإمام مالك الشافعي بحقيقة المأموم بالإمام وبينهما من أوطى من قول أبي حنيفة لها
لا تخف فالأول بحقيقة والثاني مشدد ووجه الأول أن المأموم موقوف بالمأموم بالثقلات الإمام
وهو حاصل وجه الثاني أن شرط الارتباط أن يكون بين الإمام والمأموم حائل ولو معنويًا
فكما انقطعت صورة الارتباط بين من حيث الجسم كذلك انقطعت من حيث القلوب كما أشبه
إليه خمر والاختلاف عليه فختلف قلوبكم فانه صلى الله عليه وسلم حكم باختلاف القلوب
لاختلاف الصدور عنهم استوائها في الموقف فلكل من القولين وجه . ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأحمد من صلى في بيتين لصلاة الإمام في المسجد وهذا حائل يمنع رتبة الصلوة
لأنه يصح مع قول أبي حنيفة في المشهور عنه أنه يصح في الأول ويشدد في الثاني لتحقق فروع الأمور
من تبقى الميزان . وجه الأول إجماع الشعار المقصود من صلاة الجماعة في دولة الظاهر للخلق
وجه الثاني في ذلك حصول الشعار في دولة الباطن الذي هو الله تعالى وحضرته فلكل
وجه وقد رأيت من رضي على خلفاء أم بيت المقدس أو مكة وهو مبطل للجمعة الجارية والإجماع
ولكن قلنا هذا فصيحة امتثال أمر الشارع بالجمعة فمجان واحد عرفا وكان يسا على
أحواس وجه الله تعالى يذهب أمكة وبيت المقدس وغيرها فيصلي مع الإمام ثم يرجع ويقول
اتباع السنة أولى وكذلك كان يفعل سيدنا إبراهيم المبتلى كما أخذ في بيتك مشيخ
الاسلام زكريا رحمه الله تعالى انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أنه لا يجوز
الاقداء المفترض بالمتنفل كما لا يجوز عندهم أن يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا أو مع قول
الشافعي أن ذلك يجوز فالأول مشدد والثاني مخفف فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان . وجه
الأول ظاهر قول صلى الله عليه وسلم ولا تختلفوا علينا في الإمام فختلف قلوبكم فانه شمل
الاختلاف عليه في الأفعال الباطنة كما شمل الاختلاف عليه في الأفعال الظاهرة على حد سواء
وجه الثاني كون اختلاف أفعال القلوب لا يظهره مخالفة الإمام عند الناس فالأغلبية
التي لا تراعى مخالفة القلبية والشافعي راعى مخالفة الظاهرة ولا شك أن من يرى الظاهر
والظاهر معا أن كل من يرى أحدهما مع جواز كل منهما على الفزادة فافهم . ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة بجمعة أمامة الصبي المميز في الجمعة مع قول الشافعي بجواز الإعتزال بها
كغيرها وإن كان البالغ أولى بالإمامة من الصبي بالاختلاف فالأول مشدد والثاني مخفف
وجه الأول أن منصب الإمامة في الجمعة وغيرها من منصب الإمام الأعظم فدل اتفاقنا على أن
من شرطه أن يكون بالغًا ووجه الثاني أن المراهع من أجله نواحيات الصلاة وأدائها وذلك
حاصل بالصبي المميز الذي يميز بين الفرائض السنن ويحترز عن الصلاة مع الحائض والنفساء
فانه لا ذنب عليه بخلاف البالغ فاشبه الإمام العادل المحفوظ من الذنوب فافهم . ومن ذلك قول

الاثمة الثلاثة ان امامه العبد في غير الحجة صحيحة من غير كراهة مع قول الحنفية بكراهة
 امامته العبد فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى موثقي الميزان ووجه الاول
 سكوت الشارع على امامته العبد باصحابه وقوله صلى الله عليه وسلم الا فضل الحر على عبد
 عبد على حلال الا تقوى وربما يكون ذلك العبد اتقى لله من الحر كما ذكرنا انكسار ابن زيد فيكون
 مقدما عند الله على الحر الذي عند كبر وغرقة نفس ووجه الثاني كون الامامة في الاصل من
 منصب العلم الاعظم ومعلوم انه يشترط أن يكون حرا فكذلك القول في نائيه وان كان البدل
 ليس من شرطه أن يكون على صورة البدل من كل وجه فافهم ومن ذلك قول الامام الشافعي
 ان البصير والاعمى في الامامة سواء مع قول ابن سيرين وأبي حنيفة ان البصير أولى واختاره
 أبو اسحق السيرافي من الشافعية وجماعته مع انها صحيحة بخلاف الاتفاق فالاول مخفف
 والثاني مشدد فخرج الامر الى موثقي الميزان ووجه الاول عدم ورود شيء في ذلك مع ان اللزوم
 على لزوم القلب عند الله تعالى لا على لزوم البصر المظهور ووجه الثاني ان الامامة من منصب
 الامام الاعظم فكما لا يكون الامام الاعظم اعمى فكذلك نائيه ومن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة تكراهة امامته من لا يعرف انه مع قول احمد اعلم كراهته فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول طلب الاثمة اتصال السنن بالامام الى حضرة خطاب الله عز وجل ومن لا يعرف
 المأمون اياه مقطوع النسب الوضوء بحضرة خطاب الله عز وجل لان ولداؤنا لا ينبغي أن
 يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله عز وجل بالقراءة وبالدعاء لتأويل المسلمين لتقصه وتكون
 قول من معصيته كما اشار اليه قوله تعالى في الزمان ان كان فاحشة ومقتنا وساء سبيلا وايضا
 روى عن بعضهم انه قال ان الله تعالى راعى السنن الظاهرية والى وجه
 الثاني عدم ورود شيء في ذلك ويقول صاحب قد أوثق الله تعالى باسمه والطاعة لله لا اله
 علبا وان كان ناقصا أديامع الله الذي ولاه وتقصه راجع لنفسه لا يفضلها اليها فافهم من
 ذلك قول أبي حنيفة والشافعي واحدا في إحدى روايته بصحة امامته انما سقم كراهته مع قول
 مالك وأحمد في أمته وإنيته الهالاهم انفسه بلا تأويل ويعين من صلى خلفه الصلاة وان
 يتأويل أعاد مادام في الوقت فالاول مخفف والثاني مشدد بالشرط الذي ذكره فخرج الامر الى موثقي
 الميزان ووجه الاول صلاة الصحابة خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن عمر كفى به قاسقا وقد أحصوا من
 قتلهم من الصحابة والتابعين مبلغا ثمانمائة ألف وعشرين ألفا وانما صحبوا الاثر المذكور من صلاة
 المأمومين خلفه لا يحمّل أنه يتوب عقوب كل ذنب صحتة وإنما كرهوها خلفه لا اختلال
 أصرارهم وقال بعضهم لا يتصور لنا الصلاة خلف قاسق إذا أتى بأفعال الصلاة على الحال لانه
 ما ين تكلم لله وقراءة وركوع وسجود وتسليم واستعقار من حين يحرم كما الى أن يعلم منها
 فلا توصف بفسق في جوع منها أو فاجاءت أكرهه من استصحاب الذهن فسقه الذي
 فعله خارج الصلاة الى أن دخل في الصلاة وذلك نقص موجب لكراهته المأمومين بالامام
 وقد صرح الشارع بعلم رفع صلاة من أمر قوما وهم له كارهون وقال الجعلاؤنا أئمتكم خير لكم

فأنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم اتفقوا ووجه من قال بعدم صحة امامته عدم انقباض السند
 للمؤمنين بحجزة الله عز وجل من جهة الانقباض الباطن اذا انفسق لا يصح له دخول حصرهم بالله
 الخاصة اذ لا حتى يتطهر من ذنوبه كلها فان الذنوب الباطنة فضلك عن الظاهرة حكم
 كالنجاسة المحسوسة عند الله تعالى على حد سواء فكما ان من صلى في بدنه نجاسة لا يعفى عنها
 اولمعة بلا طهارة لا يصح صلاته فكل من تداخى بالذنوب وفسق بها فافهم ومن ذلك
 اتفاق الائمة الثلاثة على عدم جواز امامة المرأة في صلاة التراويح وبالرجال قولهم يجوز
 ذلك لكن بشرط أن تكون متأخرة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الامر الى من تلقى الميزان
 ووجه الاول مبنى الشارع عن امامة المرأة للرجال لان الامامة في الصلاة من منصب
 الامام الاعظم وهو لا يصح ان يكون امرأة ووجه الثاني عدم المنى في امامتها في التراويح
 من حيث أن الجحفة فيها بائنة عن غيرها ان كانت حشنة مجحلاف امامتها في مثل العبد
 والكسوف والاستسقاء وضيوها مما شرعت فيه المجحفة فلا يصح امامتها في اجماع اهل الاثر
 ولمصيب الشارع ان يتأخر عن القيام به الرجال ويقدم له النساء فان ذلك يؤدى الى
 الاعتناء به فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاقامة التي يحسن الفاتحة اولى من
 الاقرانهم قولهم ان الاقران اذى يحسن القرآن كله دون احكام الصلاة اولى فالاول مشدد والثاني
 في معرفة الفقه والقرآن والثاني عكسه فوجه الامر الى من تلقى الميزان ووجه الاول ان معرفة
 المصلي واجبات الصلاة فقط اولى من الاقراء الذي لا يعرف الواجبات ووجه الثاني عكسه
 لزيادة كثرة محل الوجع لاسيما ان كان يحفظ القرآن كله وصاحب هذه القول يقول
 الاصل السلافة من وقوع الامام في السهو وقفا على الصحة ويصح حمل قول الامام محمد على
 الاقراء الذي يعرف الفقه كما كان عليه السلف الصالحين فلا يكون مخالفا لبقية الائمة فتأمل ومن
 ذلك قول أبي حنيفة لا يصح صلاة القادى خلف الامي لبطلان صلاتها ثم قول الامام لبطلان
 صلاة القادى وحده ومن قول الشافعي يصح صلاة الامي بلا خلاف لبطلان صلاة القادى
 الا وجه من القولين فالاول مشدد والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث فوجه الامر الى من تلقى
 الميزان قالوا والامم والذى لا يقيم الفاتحة ووجه الاول نقص الامم عن منصب الامامة
 فهو كالمراة اذا صلت بالرجل وان قيل يصح صلاة عمادون الرجل ووجه الثاني ان صلاة الامم
 بنفسه صحيحة لانه صلى بحسب ما قدر عليه من الفصاحة بخلاف القادى لما كان له ان يصلي خلفه
 ناقض لكن وبذلك يوجب ترجيح قول الشافعي رحمه الله تعالى ويصح حمل الاول على ما لم يزل
 الورع والاضطراب الاضطرار والثاني والثالث على من كان دونهم في العقيدة فتأمل ومن ذلك
 قول الشافعي وامم يصح صلاة من صلى خلفه محدث في غير الجمعة ثوبان له حديثه ايا في الجمعة
 فلا يصح الا بشرط أن يتم العذر بغيره مع قول أبي حنيفة تبطل صلاة من صلى خلفه المحدث بكل
 حال ومع قول مالك ان كان الامام ناسيا لمحدث نفسه صحته صلاة من خلفه وان كان عالما
 فالاول والثالث فيهما تشديد والثاني مشدد فوجه الامر في ذلك الى من تلقى الميزان ووجه الاول

العمل بالنقد في طهارة امامه عن الحدث الا في الجملة لا بشرط كمال العدد وحقق صلواتهم
 فيها والمحدث لم ينعهم صلواته ولذلك شدة الائمة في الجملة خلف امامها دون غيرها ووجه ثانيا
 العمل بقوله لا تزدوا زرة وزراخرى وتوجيه الشق الاول من قول مالك لتوحيد الاول
 فافهم + ومن ذلك قول الشافعي بصفة صلاة الغائم خلف القائل لعن مع قول أبي حنيفة
 واحمل انهم يصلون خلفه قعودا وهو قول مالك في احدى روايته فالاول مخفف اخذ بالا حثا
 والثاني مستند في القعود اخذ بالرخصة فرجع الامر الى من يتقن الميزان + ووجه الاول ان الله
 تعالى كلف كل من الامام والمأموم أن يبذل وسعه وقد بذل كل منهما وسعه ووجه ثانيا
 العمل بحديث واذا صلى يعني الامام فاعدا افضلوا فعودا + جميعين وهذا الحديث وان كان منسوخا
 عند جماعة فلم يثبت نسخ عند صاحب هذا القول فجاوز العمل به سد الباب للاختلاف على
 الامام في الافعال الظاهرة مطلقا فافهم + ومن ذلك قول الشافعي واحمل انه يجوز للمؤتم
 والساجد ان يأتيا بالمؤمى في الركوع والتسليم مع قول مالك والى حليفة بان ذلك لا يجوز
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى من يتقن الميزان + ووجه الاول كون الشارع
 لم يكلف كل واحد من الملتحق الاستطاعة وقد فصل كل واحد استطاعته ووجه ثانيا
 أن المؤمى لا يصلح ان يكون اماما لان الامعاء لا يجتدى اليه اكثر الناس وربما التبتت الحركات
 على المأمومين القادرين فقوتهم فضيلة المتابعة ومن شأن الامام ان يكسب الناس الفضل
 لانه يقصدهم اياها ومن هنا قالوا ان يقرب الامام لا يكون الا بالمصلحة فافهم + ومن ذلك قول
 الامام مالك والشافعي واحمل انه لا ينبغي للامام ان يقوم للصلاة لا بعد فراغه المؤذن من الإقامة
 فيقوم حينئذ ليعمل الصلوة ثم قول أبي حنيفة انه يقوم عند قول المؤذن حتى على الصلاة وينتبه
 الى خفض فاذا قارأ فات الصلاة كبر الامام وأحرم فاذا تمت الإقامة أخذ الامام في القراءة
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى من يتقن الميزان + ووجه الاول اني امر الاذن
 في الوقوف بين يدي الله تعالى لا يحصل الا بتمام لفظ الإقامة ووجه الثاني ان قول المؤذن
 حتى على الصلاة اذن في الوقوف أي حملوا الى الوقوف بين يديكم فنتهم السرايع ومنهم البطي
 فمن كان أسرع للوقوف بين يدي الله تعالى كان أقرب من الله تعالى في الجنة وأسرع في
 المنهوض على الصراط فافهم + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الواحد يقيم عن يمين الامام
 فان وقف عن يساره ولم يكن أحد على يمين الامام لم يتصل صلاة ثم قول احمد انها تبطل ومع
 قول اسعد بن المسيب يقيم المأموم عن يسار الامام ومع قول النخعي يقيم خلفه الى ان يؤم
 فان جاء آخره الاوقف عن يمينه اذ اركم فالاول مخفف لعدم بطلان الصلاة والثاني
 مشدد والثالث مخفف والرايع مفصل فرجع الامر الى من يتقن الميزان ووجه الاول والابتداء
 ويكون اليمين أشرف ووجه ثانيا ان من خلفه السنة وقد صرح الاحاديث بعمل كل من خلفها
 ووجه الثالث كون اليسار محل القلب الذي هو قطب المأموم في الاقتداء ولذلك كان من يجلس

على يسار القطب أعلى قنما من يجلس عن يمينه وإذا مات القطب ورثه الذي على اليسار وجلس
الذي كان على اليمين على اليسار وقدر شي إذا برأى له على ذلك ايضا ووجه الرابع ان موقف
المامور حقيقة انما هو خلقه أي بعينه كما هو بغيره في الافعال فلهذا ذلك ومن ذلك اتفاق الأئمة على
ان الرجلين يصنعان خلف الامام إذا جاء معهما قول ابن مسعود ان الامام يقف بينهما فالاول
دليله الاتباع والثاني ان فيه عدلا بينهما ووجه الاول ان الاثنين صف ووجه الثاني ان
الصفين يكون ثلاثة فالكثرة ومن ذلك قول الشافعي انه اذا حضر رجال وصيان وحائتا
ونساء يقف خلف الامام الرجال ثم الصبيان ثم الحائتا ثم النساء مع قولنا لك وبعضها الشافعي
انه يقف بين كل رجلين صبي ليتعلم الصلاة منهما فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول
ان الصبيان أولى بالتعليم والصبي من جنس الرجال على كل حال والخشوع بحسن الذكر تقدم
على النساء ووجه الثاني مراعاة تعليم الصبي أفعال الصلاة مما يكون عن يمينه ويحيطون عن
شماله فانه أسهل في التعليم من هو امامه فقط فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه اذا وضعت امرأة في صف الرجال لم ينزل صلاة واحل منهم مع قولنا
حقيقة بطلان صلاة من على يمينها ومن على شمالها وصلاة من خلفها من صلاتها هي فالاول
مخفف وهو خاص بالرجال الذين لا يلبسهم عن الله شيء من شربوات الدنيا من نساء وغيرهن
والثاني مشدد وهو خاص بالصغار الذين يميلون الى الشهوات بحكم الطبع فوجه الامر الى
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من صلى مفرد خلف الصف صححت صلاته
مع انكراهه عن بعضهم مع قولنا بطلان صلاة من ركع مع الامام وهو وحده ومع قولنا
الصححة لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده فالاول مخفف والثاني مشدد والتالث
مشدد فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان مدار القدرة على الاقتداء بالافعال هو
الموقف وانما ذكره ذلك لخرجه عن صورة الرفض الطاهرة التي شرع لاجلها الجماعة من حيث
انها دليل لاختفاء القلوب كما اشار اليه حديث استوية الصفوف في قولنا لا تخلفوا على الامام
تختلف قلوبكم ووجه الثاني ان الواقف خلف الصف حكم حكم من يربط صلاته بامامة
وضلع معه وكذا ذلك بقطع ارتباط صلاته خلف الامام بخلافه اذ لم يركع يحكم بصفه صلاة
بعض الزمن ومن هذا علم توجيه كلام النخعي ومن ذلك قولنا حيفه وأحمد الشافعي في ترك
قوله بطلان صلاة من تقدم على امامه في الموقف مع قولنا لك بغير صلاة فالاول مشدد
في الموقف والثاني مخفف فوجه الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مراعاة مصداق الامام
في الظاهر من حيث ان الواقف امام امامه فيه من سوء الادب لا يخفى وليس هو بخلف الامام
عن من يواه فانه واقف في مكان الامام ووجه الثاني ان الله تعالى لا يتجاوز في حجة فكل ذلك
ناشئ من حيث المعنى وكما اننا لا نشاء الا ما شاء الله وهو في غير حجة فكل ذلك القول
في اننا يجب ان نكون أفعالنا تبع لأفعالهم ولولم يكن في حجة القبلة ويؤيد الامام

ما كان في ذلك اختلاف الصحابة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر فان طائفة
من الصحابة كانت تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اماما مع تقدمه في ركن
عليه في الموقف وتقريره على ذلك وهذا اعظم شأنه لصلاة المأموم مع تقدمه في الموقف
على امامه لكن لما قلنا ان اليه احتمال ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم اماما مع تقدمه
الاحتياج به عند الرتبة الثالثة فافهم وهذا امر راجعها اهل الله تعالى استطرف كتابي
ذلك قول الامام مالك ان من صلى في داره صلاة الامام في المسجد وكان يسمع التكبير وصحت
صلاة الا في الحجة فلا تقم الا في الجامع او رجا له المتصلة به مع قول الامام ابي حنيفة تقم صلاة
من ذكر خلفه في الجعة وفي غيرها ومع قول عطاء ان الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام دون
المشاهدة ودون الخلل في الصفوف وهو قول الحنفى والحسن البصرى وبقال الشافعى فالاول
فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مذهب الميزان ووجه الاول ان مراد الشارع باختصاص
الناس في الجعة تشددا للثبوت لمتباعدوا على القيام بالحباد وشعائر الدين فحاشا لامام ما
ان تختلف قلوبهم باختلاف موقعهم فتدبر فيه قياسا على قوله صلى الله عليه وسلم سواء وصفوا فكم
ولا تختلفوا فختلف قلوبكم فحكم بوقوع الاتفاق في القلوب باختلاف الموقف واذا اختلفت
القلوب وقهر القاطم والقد والوا الصاوة وصار كل واحد يعارض الآخر في احواله افعاله
ولو امر بمجروف وبمباحين منكر ومن شك فيليب واحفظ عن الامام مالك انه شغل عن
الصلاة في البيت المقصود بالمسجد هل يلحق بوجاهة حتى تقم الصلاة فيه مطلقا فقال ان احتياجه
تلك البيت الى استئذان ان في الدخول فلا تقم الصلاة فيه والا صحت انتهى ووجه هذا ان كل
مكان احتاج الى الدخول اليه الى استئذان ان فهو يسوي الناس استئذانه فان سئل الله الاحتياج
اذن من الخلق ووجه الثاني وما بعده من أصل المسئلة ان الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام فقط
فحيث كان المأموم يعرف انتقالات الامام صحفت صلاته وكانه معرف في موضع واحد ومن هنا علم الحق
صلاة من صلى بمصر خلف من يصلي بالحرم المكي او ببيت المقدس مثلا اذا كشف له عنه وطار
يعرف انتقالاته لان أصحاب هذا المقام قلوبهم متولفتة ولو كان بينهم وبين امامهم بعض الاختلاف
لزال الحسد والبغضاء من قلوبهم ولا يحتاجون الى قرب العبد بل رجا كانت اجسامهم مع
الصلوات قرب من الضيق بحب الدنيا يكتف بمحبة كما قال تعالى يحسبهم جميعا وقلوبهم شتى
والله اعلم

باب صلاة المسافر *

اتفق الائمة كلهم على جواز الفجر في السفرة على انه اذا كان السفر المزمع من صلاة ثلاثة ايام
فالفجر افضل هذا اما وحديثه من مسائل الفقهاء واما اصلها فممن ذلك قول الامام
ابي حنيفة ان الفجر عزيمه محمول الاثمة الثلاثة انه رخصه في السفر ليجازي ومع قول ابو داود
لا يجوز الا في سفر واجد عنه ايضا انه يخفف بالخوف فالاول محقق والثاني مشروط بالخش
فتشديد وكذلك الرأى فرجع الامر الى مذهب الميزان ووجه الاول ان بعض الناس

أنفت نفوسهم من القصر فبذل الإمام أوحيفة عليهم فيه كما قالوا في معج الخف انه اذا انفت
 حة النفس وجعل يخرج عن العصبية للشارع في الباطن ووجه الثاني التحفيف على العباد فان
 السفر مظنة المشقة ولو سافر العبد في لحظة فمن وجد قوة في نفسه كان الاعمال افضل ومن
 مشقة كانت رخصته الشارع له افضل وورد الشارع من العباد ان يأتي احدهم الى العباد
 يا فتى لم صدر من روي بعض ذلك من جملة فضل الله عليه الذي امله لان يفيد بين يديه
 علم ينال به الابناء والبنات ومن كان يجد في نفسه حصارا وصيقا من طول الوقوف بين يدي
 فانقص له افضل مثلا يصير اتفاقا لمكره فتمقت الله على ذلك قال تعالى فمن ير الله ان يحسن
 يشهر صدره للاسلام ومن يرد ان يهدر يجعل صدره صيقا حرجا عما يصعب في السجدة
 قال اول خاص بالاصاغر والثاني خاص بالمتوسطين ووجه الثالث ان السفر الذي تقص
 والصحابة فيه كان واجبا من حيث انه يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال جيلته واد
 رأس علماء أهل الظاهر فوقف على حد ما كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وقاس عليه كل
 ما كان واجبا من السفر وكذلك تخصيصه القصر بالخوف هو على حد ما ورد في القرآن فافهم
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز القصر في سفر العصبية ولا الترخص فيه برخص السفر
 بحال مع قول الامام أبي حنيفة يجوز الترخص في سفر العصبية فالاول مشدد والثاني مخفف
 فراجع الامر الى ما يتلقى الميزان ووجه الاول كون الرخص لا تتناط بالمعاصي وقلنا قالوا
 في المنصطر الى اكل الميتة فمن اضطر في لحمه غير مختار لا ثم وقال فمن اضطر غير بارع ولا
 ومن كان ياعيا أو متعذرا حلاله فهو عدول لله لا يستحق نزول الحرمة عليه ولا التحفيف عنه
 بل يقينه الوجود كله ومن يقينه الوجود كله فاللافتي به اكثار الحزمة وزيادة الكون السجود
 حتى يقبله السيد ويوصي عليه وهما ان يوصي ربه بصلاته تامة من غير قصر ادق
 من هذا الوجه ان تكليفه بطول الوقوف بين يدي ربه زيادة ركعتين وهو غضبان
 عليه استل عليه من دخول التل فكلما وقعت بين يديه ينظر اليه نظر الغضب في ذلك التل
 عقوبة له باطنا ومن هنا علم توجيه قول أبي حنيفة بان العاصي يقصر خوفا عليه من حصول
 زيادة المقت بطول وقوفه بين يدي الله وهو غضبان عليه فحين القصر في حق غيره قال
 بعضهم ان الرخص انما وضعت بالاصالة لا نقض الناس مقاما وهو العاصي فانه لا نقض مقاما
 منه فكان علم حوز القصر له من باب وبلو فاهم بالحسنات السيئات لعلهم يرجعون فمن منع
 من العلماء حوز القصر له فمراده ان يتنبه لك على قيم فعله فينبو ثمره فخص ذلك من حوز
 القصر له مراده ان ينظر حوز توسعة الله تعالى عليه مع عصيانه له وعزم قطع احسانه اليه
 يستخرج من الله فيرجع فحقى الله عن الأئمة ما كان ادق ملاركهم وجراهم الله خيرا عواقة
 تبين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الاتمام جائز اذا لمع السفر ثلاث مراحل ويعبر عن
 ذلك عسرة ثلاث ايام مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز وهو قول بعض المالكية فالاول مخفف
 والثاني مشدد ووجه الاول ان الاتمام هو الاصل والقصر عارض فاذا رجع الانسان الى الاصل

فلا حرج عليه وجه الثاني الاتباع للشارع وهو ما ذكره صاحبنا في هذه الرخصة فإن الأعمام بحيث
 رخصة الشارع وما رخصها إلا مع علمه بمصالح العباد والمفترض من متبهم والمتم رعايا يطلق عليه
 مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يقصر حتى يجاوز
 بيتان بلده مع قول مالك في إحدى الروايتين عنه أنه لا يقصر حتى يفارق بيتان بلده ولا يجاوز
 عن عيئته ولا عن يساره وفي الرواية الأخرى أنه لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة أميال ومع قول الحارث
 ابن أبي ربيعة أن له القصر في بيته قبل أن يخرج للسفر وعلى ما تأسس مرة ركعتين في بيته وفيهم
 الأسود وغيره أحد من أصحاب عبد الله بن مسعود ومع قول مجاهد أنه إذا خرج نهاراً لم يقصر
 حتى يدخل الليل وإن خرج ليلاً لم يقصر حتى يدخل الليل فالأول لمحقق والثاني فيه تشكيك الثالث
 محقق جداً وكذلك الرواية الثانية عن مالك والوابع مثل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 وجه الأول أنه شرع في السفر بفارق بيتان ولو من جانب واحدة وجه الرواية الثالثة لا يشترط
 في السفر حقيقة الإيجازة بل من جميع الجوانب وجه الرواية الثانية عن مالك أنه لا يسمى
 مسافراً إلا بفارقة إلى محل لا يتعلق ببلده غالباً وذلك بجواز زرع واليساتين وهي في الغالب
 لا تنقل عن البلد فوق ثلاثة أميال وجه من قال يقصر في بيته إذا غرم على السفر أنه جعل حصول
 بيته السفر مصحاً للقصر قل حصلت البيته وجه مجاهد أن المشقة التي هي سبب الرخصة لا يحسن
 بها المسافر مادة الإبل يوم وليلة وادق من هذه الوجوه كلها كون المسافر كلما قرب من
 حاضرة الله تعالى هي منتهى قصد المسافر كان مأوراً بالتحقيق ليطوى المدة ويجالس ربه
 في تلك الحاضرة وتأمل السرب لما قصدك الظمان على ظن أنه ساء كبره وصد الله عنه وهذا سر
 لا يشعر به الكل من عرف الحق جازعاً في جميع مراتب الشكوات فإن الحق تعالى قد أوصانا بتأديته
 حقوق الجار ومعلوم أنه تعالى لا يوصينا على خلق حسن إلا وهو له بالإصالة وكيف يأمرنا
 بالظن الجليل به عند طلوعه وروحا ولا يوفينا ما طمنا به من شهوده عند انتهاء سيره لو قصدنا
 فاعلم ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أقبل على مسافر فيمضي في جوف من صلواته لزومه
 الإتمام مع قول مالك رحمه الله تعالى لا بد من صلاة خلفه ركعة فإن لم يدركه خلفه ركعة فلا
 يلزمه الإتمام حتى أنه لو أقبل على من يصلي الجمعة ونوى هو الظهر قصر الزم الإتمام لأن صلاة الجمعة
 في نفسها صلاة مقيم ومع قول حماد رحمه الله يجوز قصر المسافر خلف المقيم وبه قال السكاك
 ابن راهويه رحمه الله فالأول مستند في لزوم الإتمام لمن أتته خلفه مسافراً في جوف من صلواته
 فيه تخفيف إلا في صورة الجمعة والثالث تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول
 تعظيم منصب الإمام أن يخالق أحد ما التزم من متابعه ويتبعه هو أو وجه الثاني أنه لا يسمى
 تابعاً إلا أن فعل أحد ركعة إذا الباقى كالنكاح لها وجه الثالث أن كل واحد يعمل بنية نفسه ولو
 ربطها مع الله تعالى ونسخ ما ربطه مع الخلق إذ هو الأدب الجمال لا سيما إن كان يتأذى بظن
 الصلاة من حيث أنها تطول عليه مسافة الوصول إلى مقصده الذي هو عبارة عن دخول حضره
 الحق تعالى الخاصة بحجاسته كما رويها أحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل

أكثرهم إذا سافر في سفينة فيها أهله وماله إلى القصر مع قول أحمد أنه لا يقصر قال أحمد وكذلك
 المكارى الذي يسافر فيها وخالفه فيه الأئمة الثلاثة أيضا فقالوا إن له التخصيص بالقصر
 الفطر فالأول محقق والثاني في المشككين مشدود فرجع الأمر إلى مطلق الميزان ووجه الأول كونه
 مسافرا عن وطنه الأصلي وعن أهله وأصحابه إذا السفينة ليست بوطن حقيقة فكانها
 ساحة في بؤية فكان له الفطر والقصر ووجه الثاني في المشككين يقول من كان أهله وماله في
 سفينة فكان له حاضر ببلده فلا يترخص بخص السفر ومما إذا الأمر على أن السفر مشقوق من الأول
 فكل من كسفت له عن حضرة الله كان له القصر طلبا للسرعة دخولها إذا الصلاة معدة عنه
 المعارفين من جملة السفر فلا يدخل أحدهم حضرة الله الخاصة إلا بتمام الصلاة والله أعلم
 ومن ذلك قول الأئمة الأربعة وغيرهم من جماهير العلماء أنه لا يكره لمن يقصر التمتع في السفر
 زيادة على الواجب وكره ذلك عبد الله بن عمر وأكبر على من رآه يفعلوه وقال لو طعننا الشارع
 ذلك ما أباح لنا القصر في السفر فالأول فيه رد الأمر إلى جهة المسافر وعزمه وإتاني فيه شدة
 الرحمة به وسيمى في شفقة وله نظائر كثيرة في الشرع فأن الشارع أوجب للمؤمنين من أنفسهم
 فوجع الأمر إلى مطلق الميزان ووجه الأول أن طلب الوقوف بين يدي الله تعالى لا ينبغي إلا
 منعه الإبدليل ولم يرد لنا دليل في ذلك فيما بلغنا وجه الثاني أن التسفوعادة على التمتع
 واستعمال البال عن مراقبة الله تعالى فمن تكلمت الوقوف بين يدي الله تعالى فقد كلف نفسه تطيها
 ثم لا يقدر على جمع قبله كما يقدر له في الحضر غاليا فكان حكمه حكم من لم يأذن له الحق تعالى في الوقوف
 بين يديه فلا يعان على ما فعل لأن الشارع ما ضمن الموعظة إلا لمن كان تحت أمرة وإذا كان
 غالب الناس لا يحسد يحضهم الله في فرائضه من أوطأ إلى آخرها فكيف بما زاد فاقم وانهم
 الجمهور قالوا لا يتبع لهم جور الصحابة والتابعين أو من في القصر إذا حصل للمتمتع الحضور
 والأقول ابن عمر وأبي فيجعل قول الجمهور على حال الأكابر وكلام ابن عمر على حال الأئمة ما عايناهم
 ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لو نوى المسافر إقامة أربعة أيام غير يومي الحضر والآخر
 صار مقيما مع قول أبي حنيفة أنه لا يصير مقيما إلا أن نوى إقامة خمسة عشر يوما فما فوقها ومنهم
 ابن عباس تسعة عشر يوما ومع قول أحمد أنه أن نوى مدة يفعل فيها أكثر من عشر في صلاة
 أم قال أول مشدود وكذلك الرابع وقول أبي حنيفة لمحقق وابن عباس قوله فيه تنخف فوجع
 الأمر إلى مطلق الميزان ووجه الأول الاحتياط بالحيطة وتقليل زمن الرخصة وهو على ما عايناهم
 الذين يؤدون الفوائض مع نوع من الفقص فجعل لهم الأئمة مدة القصر ومدة معتدلة للكل
 يطول زمن الرخصة فينقص رأسهم بعزم تمام الصلاة بخلاف الأئمة والذين يؤدون الفوائض
 مع أعمال الدلائق يعاقبهم فلهذه الزيادة على أربعة أيام لأن كل ذرة من صلاتهم ترجع على تطهير
 من أعمال الأصاغر ويصير أن يعجل الأول بتعجيل الثاني وبالعكس من حيث أن الأئمة
 يقولون على طول الوقوف بين يدي الله تعالى ولا يصرون على الجهر الطويل بخلاف الأصاغر
 وهذا سر ريد وقها أهل الله تعالى لا تستطرو في كتاب وهذا عرف بتعجيل قول أبي حنيفة أن

لوقام بصلاته ان يوصل ذلك احصلت حاجة تنويعها كل وقت من ان يهبط كذا وقول الشافعي
 انه يقصر ثمانية عشر يوما على الراجح من مذهبه قيل اربعة والله اعلم ومن ذلك قول الامام
 الابيض ان من فاتته صلاة في الحضر فساو وأراد فضله في السفر انه يصلها تامة قال ابن
 المنذر ولا أعرف في ذلك خلافا من قول الحسن البصري ولم يرد في ان له ان يصلها مقصودا لا
 مشروعا الثاني مخفف فصح الامر الى موثق الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من
 فاتته صلاة في السفر فله قصرها في الحضر مع قول الشافعي وأحمد انه يجب عليه الأتمام
 فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان تامة السجودين فالتكثير لا تكون الا كعتين
 فإذا اتم من السفر فضاها على صفتها حين فانت ووجه الثاني رد الالحاد للبيوع نحو ان القصر
 وهو السفر قياسا على ثمانية الحضر من نحوه فانه لا يجوز له قصرها في السفر لأجل خاص فانت
 كما نتأثر بما جاء في الفضلاء الاداء فقول الشافعي وأحمد خاص بالاكمال والدين والاعتناء
 والاول خاص بالأصاغر لا بهم أهل الرخص ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز لهم
 بين الصلاتين بعد السفر مجال الا في عرفة ومن دقة فالاول مخفف وهو خاص بالأصاغر
 الثاني مشدد وهو خاص بالاكمال وفرجه الاموالى موثق الميزان ووجه الاول الاتيان لليل الى
 زيادة الادلال على فضل الصلاة من العبد في دخوله حضرته اى وقت شاء الا في وقت
 الكراهة ووجه الثاني ملازمة الادب والزيادة منه كما هو قول العبد من حضرة الله فلا يقف بين
 يديه الا باذن خاص في كل صلاة دول الاذن العام اذ الحق تعالى لا يقتدر عليه فله ان يأذن
 لنفسه بدخل حضرته متى شاء ثم يرجع عن ذلك بدليل ما وقع من التمسك في بعض أحكام
 الطريقة فافهم والله تعالى اعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد جواز الحكم بالمطر
 بين القطر والعصر تقديما وتأخرا مع قول الشافعي انه يجوز الحكم بينهما تقديما في وقت الاول
 انتهاء مع قول مالك وأحمد انه يجوز الحكم بين المغرب والعشاء بعد المطر لا بين العصر والمغرب
 سواء تقوى بالمطر أم ضعفه اذ قبل الثوب فالاول مشروعا والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف
 فرجع الاموالى موثق الميزان ووجه الاول عدم المستنقة غالبا في المني في المطر في النهار
 ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط لحصول صلاة الجماعة فرميا ازداد المطر فخرج عن المشي فدخل
 الجماعة فلذلك جاز تقديما لا تأخيرا لو من ذلك عرفة حجة قول مالك وأحمد ثم ان الرخصة
 تخفف بمن يصلي جماعة على بعبث تأدي بالمطر في طريقه فلو كان بالمسجد أو يصلي في بيته
 أو عشي الى محل الجماعة في كن أو كان محل الجماعة على باب ارضه فالأصح من ذلك الشك في
 احمل عدم الجواز وحكي أن الشافعي ينص في الصلاة على الجواز ومن ذلك قول الشافعي
 انه لا يجوز الحكم بالوجه من غير مطر مع قول مالك وأحمد يجوز ذلك ولو كان حقيقا كما
 في هذه المسئلة لانه لا يجوز الحكم عند الا في عرفة ومن دقة كما مر فالاول مشدد والثاني
 مخفف ووجه ظاهره ومن ذلك قول الشافعي بعدم جواز الحكم للمني والجوف مع قول أحمد
 بجوازه واختاره جماعة من متأخري أصحاب الشافعي وقال النووي انه قوي حجة

وهذا الجرح من غير خوف ولا امر من غير شيء من سيلين الجماعة ما لم يتحقق ذلك عادة وكذلك اختار
ابن المنذر وجاءه حوار الجرح في الحضر من غير خوف ولا امر من ولا مقلع ما لم يتحققه ديدنا فتول
الشافعي مشدداً وقولاً محققاً وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر فخرج الأمر إلى موطنه
الميزان ووجه الأول علم ورد من يجوزاه ووجه قول أحمد ومن وافقه كون الأمر من الخوف
أعظم مشتقاً من المطر والوجل غالباً ولم ينفك دليل لقول ابن سيرين وابن المنذر وكان الأول
مقتضاه عدم التصريح بجواز ذلك مطلقاً وتأمل يا أخي قول مالك لما قيل له إن رسول الله صلى الله
عليه وسلم جرح بالمدينة من غير خوف ولا امر من فقال إن أراه بعد المطر ولم يخرج من جهة
نفسه فجدده في غاية الأدب فإياك يا أخي إن تنقل ما ذكره عن ابن سيرين وأبو عبد الله بن المنذر والأمر
بيان ضعفه وبيان أن التقديم المذكور إنما هو في الصلاة التي ورد الشرع بجواز جمعها
بجواز ما لا يجوز الجرح فيه اجتماع الجرح الصبيح مع العشاء والمغرب مع العصر نحو ذلك
* رباب صلاة الخوف *

فجمعوا على أن صلاة الخوف ثابتة الحكم بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما حكى عن
الحزب في أنه قال هي مندوخة والإمام حكى عن أبي يوسف من قوله إنما كانت مختصة برسول الله
صلى الله عليه وسلم وأجمعوا على أنها في الحضر أكبر ركعات وفي السفر للقاصر ركعتان واتفقوا
على أن جميع الصفات المروية فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم معتد بها وأما الخلاف في
التزجيم واتفقوا على أنه لا يجوز للرجل ليس بالحرير ولا المجنون عليه ولا الاستناد إليه ما حكى
عن أبي حنيفة من تنجيسه باللبس فقط هذا ما وجدته من مسائل الجاهلية وأما ما نقلوه
فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز صلاة الخوف للخوف المحذور في المستقبل من قوله
أبي حنيفة يجوزها فالأول مشدداً والثاني محقق فخرج الأمر إلى ما تلقى الشريعة ووجه
قول أبي حنيفة إطلاق الخوف في الآيات والأخبار فتشمل الخوف المحاضر والخوف المتوقع
ويصح حمل قول أبي حنيفة على أن اشتد عليه الوعب من أهل الجبال دون الشجعان
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وغيرهم أنها تنصلي بجاهة وفردى مع قول أبي حنيفة أنها لا تقبل
بجاهة فالأول فيه تخفيف على الأمة من جهة تخييرهم في فعلها بجاهة أو فردى والثاني محقق
على الأمة بالتشديد في ترك فعلها بجاهة ومشدد عليهم لو أنهم اختاروا فعلها بجاهة فخرج
الأمر إلى ما تبقى الميزان ووجه الأول علم ورد نص في المنع من فعلها بجاهة ووجه الثاني
التوسعة على الأمة بعدم ارتباطهم بقول الإمام فإن كل واحد منهم مشغول بالخوف على نفسه فذالم
يكن مرتبطاً بما كان القتال فهو عليه الحجر عن مراعاة شيئين معاً في وقت واحد وهما
الإمام والعدو ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز صلاة الخوف في الحضر فيصلي بكل ركعة
ركعتين مع قول مالك أنها لا تقبل في الحضر فالأول محقق والثاني مشد فخرج الأمر إلى
ما تبقى الميزان وقد أجازها في الحضر أصحاب مالك ووجه انقولي بن ظاهر وهو جرح الخوف فإن
الشارع لو يصح بقتيل به السيف ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا أقيم القتال واشتد

الخوف يصلون كيف امكن ولا يؤمنون الصلاة الى ان ينهوا سواء كانوا مشاة او ركبا فاستقبل
 القبلت او غير مستقبله يؤتمون بالركوع والسجود برؤسهم مع قول ابي حنيفة انهم لا يصلون
 حتى ينهوا قالوا لصنيد والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول لا يتكلم
 ووجه ثانيا انهم ما أمر ابا الصلاة حال الخوف الا بركبا بالاعتناء برسول الله صلى الله عليه
 وسلم او بتأثير فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم انتفى ذلك الغرض ومما لاحيد الصلاة
 مع الكف عن الافعال المستغلة عن الله تعالى وعلى من عرف مقدار المحذور مع الله تعالى على
 الكشف والشهود فان الجهاد مبني على نوع من الحجاب ولا يقدر على المجاهدة في الكفار مع
 الكشف والشهود الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تأمل متديرا قوله تعالى يا ايها
 النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلق عليهم وقول تعالى لغيره من الامة وتجدوا
 حكم غلظة قد يتضح له ما أشترنا اليه ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم كل وزنة لا غير
 فقوله اني حنيفة خاص بالاصاغر وقول بقية الامة خاص بالاكابر فافهم ومن ذلك قول ابي
 حنيفة والثاني في أظهر قوليه انه يجب حمل السلام في صلاة الخوف مع قول غيرها انه
 لا يجب قالوا خاص بالاصاغر الذين لا ينفون من أهل وهم بين يدي الله لقوة يقينهم بان الله
 يحفظهم من عدوهم فباقى الا انه مستحب واجب ووجه الاستحباب ان حمل السلام
 لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في الدواع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك اتفاق الامة على انهم يقضون اذا صلوا السواد ظفوه عن واثم بان خلاف ما طهوه
 القولين للشافعي واحدى الروايتين عن أحمد انهم لا يقضون ووجه الاول الاحتمال بالاحتياط
 وان لا عبوة بالنظر اليه خطأ ووجه ثانيا حصول العذر رجال الصلاة لكن لا يخفى استحباب
 الاعادة فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي والي يوسف ومحرم يجوز للسبح في
 الحرب مع قول ابي حنيفة واحمد كراهته قالوا لصنيد والثاني محقق فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول انتفاء العلة التي يحرم للسبح لاجلها وهو اظهار الفخية بالثبات
 اذا لا ينسب لاسب في الحرب الى تخيبت وانما يحمل على الضرورة مع مسامحة الشارع في الجلاء
 للحرب بغيره حواز التبعث فيه ووجه ثانيا انه لا ينافي شهادة السجدة في الحرب يذهب
 صوابهم في العيون بخلاف لابس الاشياء غير المتأخرة كخيل الجمل والليف مثلا ومن ذلك
 اتفاق الامة على تحريم الاستناد الى الحرير كالسبح مع قول ابي حنيفة في حاكمي عنه ان التحريم
 خاص باللبس قالوا لصنيد والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول الاحتياط لان لفظ الاستئصال الوارد في الحديث يشمل الجلوس والاستناد ووجه
 الثاني الوقوف على حد ما ورد وعلى صحة الحديث والحمد لله رب العالمين

• راب صلاة الجمعة •

اتفق الامة على ان صلاة الجمعة فرض واجب على الصالحين وقلطا من قال هي فرض كفاية
 وعلى انها تجب على المقيم دون المسافر الا في قول الزهري والنخعي انها تجب على المسافر

م يخافون من سطوة الخليفة وهم ينادون بالله عز وجل فليست حجة

اذ اسم الله وانفقوا على ان المسافر اذا لم يسلطه فيها حجة غير بين فعل الجحفة الظهر وكذا
 انفقوا على انها التجب على الاعمى الذي لا يجه فائدا فان وجد فائدا وجبت عليه الاعتدال في
 حليفة وانفقوا على ان القيام في الحطبتين مشروعا وانما اختلفوا في الوجوب كما سلف وعلى
 انهم اذا فاتتهم صلاة الجحفة صلوا حاضرا هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وما اختلفوا
 فيه فمن ذلك قول الأئمة ان الجحفة لا تجب على صبي ولا عبد ولا مسافر ولا امرأة الا في واد
 عن احمد في الصيد خاصة فقال او دحجت فالاول مخففه الثاني مشدده فوجم الامر الى
 موثقي الميزان ووجه الاول الاتباع وذلك لان الجحفة موكها ما بين يدي الله تعالى اعظم من
 موكها غيرهما فكان الاتيق بها انما يكون لانهم اخففوا من الاداء في دولته الطاهر المحل
 ووجهها على المسافر فلتتدفع هذه في الغالب فلا يقدر على التحشوع والمضجورين يتركه
 عز وجل في ذلك الحكم العظيم ووجه الثاني في الكل وفي الصيد خاصة الاخذ بالاحتياط
 فان الاصل ان الصلوات كلها تجب على الصديق الحر على كل حال سواء عجم ان كليهما عبد لله
 عز وجل وخطاب الحق تعالى لعباده بالتكليف فيتمتع ولو وقع استثناء المتارعة العبد من
 وجوب تكليفها امر فاما ذلك شفقة من الله ورحمة به لئلا يزل امره وصلى الجحفة مخففة ولا
 يمتنع منها الا بعد رشرعي وما يتبين قوله لو دكون المشقة في صلاة الجحفة خفيفة على العبد
 لانها لا تفصل الاكل اسبوعا لاسيما ان امره سيرة بذل لكناهم ومن ذلك قول الأئمة ان
 الوجوب الجحفة على الاعمى البعيد عن مكان الجحفة اذ لو وجد فائد امره قول الى حقيقة ان
 تجب على الاعمى ولو وجد فائد ا فالاول مشددة والثاني مخففه فوجم الامر موثقي الميزان
 ووجه الاول ان المشقة التي خفف عن الاعمى المضجور من اجلها ووجه الثاني اطلاق
 قوله تعالى ليس على الاعمى حرج فكم خفف عنه في الجهاد فكذلك الحقل في الجحفة ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة ان الجحفة تجب على كل من سمع النداء وهو ساكن يومئذ خارج عن المضج
 فيه الجحفة مع قوله في حليفة بانها لا تجب عليه ان سمع النداء فالاول مشددة اخذ بالاحتياط
 والثاني مخفف اخذ بالرخنة فوجم الامر الى موثقي الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى
 ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه فذكر الله فانهم كل من سمع النداء
 بالحضور الصلاة الجحفة ووجه الثاني قصر ذلك على أهل البلد الذين يجب عليهم فعل الجحفة في
 بلدهم فالاول خاص بالامام ومن أهل الدين والورع والاحتياط والثاني خاص بالاصغر ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة انه لا تكره الجحفة في صلاة الظهر في حق من لم يكتمه اتيان مكان الجحفة بل
 قال الشافعي باستحباب الجحفة فيها مع قوله الى حليفة بكونها الجحفة في الظهر للمد كونه فالاول
 فيه تخفيف من جهة عدم تشريع الجحفة فيها وقول الشافعي فيه تشديد من جهة استحباب
 الجحفة فيها وقوله الى حليفة فيه تشديد في تركه فوجم الامر الى موثقي الميزان ووجه الاول
 وعدم ورود امر بالجحفة في الظهر المذكورة لان السر الذي في صلاة الجحفة من حيث الافاق
 المأمور لا يوجد في صلاة الظهر كما يعرفه أهل الكشف ولان من شأن المؤمن الحر والفقير

على فوات خطئه من الله تعالى ذلك الجرم العظيم لانه مصيبة واهل المصائب اذا اعلم الحزن
تكون الواحدة لهم أولى بل خلق أجسادهم عليهم فلا ينفذ غون مراعاة الاستواء بالإمام
مراعاة في الافعال فاعلم ذلك ومن ذلك قول الشافعي اذا وافق يوم عيد يوم جمعة فلا تسقط
صلاة الجمعة بصلاة العيد عن اهل البلد بخلاف اهل القرى اذا حضر آذانها تسقط عنهم غيرهم
تواتر الجمعة والاخصاف مع قول أبي حنيفة بوجود الجمعة على اهل البلد والقرى معا ومع قول أحمد
لا تجزئ الجمعة على اهل القرى ولا على اهل البلد بل يسقط عنهم فرض الجمعة بصلاة العيد ويصلون
الظهر مع قول عطاء تسقط الجمعة والظهر معا في ذلك اليوم فلا صلاة بعد العيد إلا العصر فلا
فيه تخفيف على اهل القرى والثاني مشد والثلث فيه تخفيف والرايع مخفف جدا فخرج الامر
الى موثوق الميزان ووجه الاول في اهل البلد انه الجمعة والعيد لا يتداخلان وظاهر الشريعة
مطابقتها بكل منهما ذلك اليوم ندبا في العيد وجوبا في الجمعة ولو وقع من أنه صلى الله عليه وسلم
صلى العيد والتقى به ذلك اليوم ولم يحضر في وقت الجمعة فقال للميتقى وغيره انصلي الله عليه وسلم
قدم الجمعة على الزوال وتواتر العيد مع انه يطلق على الجمعة ايضا لفظ العيد كما ثبت في الامايد
وجمع قول أبي حنيفة ان الشارع افاضل عن اهل القرى بعدم وجوب الجمعة عليهم اذا حضر في
الى مكان الجمعة فاما اذا حضر فاحبب لهم عذر في الترتك اللهم الا ان يقتضوا حلاهم بطول الاخط
فلا حرج عليهم في الانصراف كما يشهد له قواعد الشريعة ووجه قول أحمد ان المقصود بالجمعة هو
اشتراك القلوب في ذلك اليوم وقد حصل ذلك بصلاة العيد مع انهم قد استغفروا العيد من اواخر
الليل الى منتهى النهار وهو متيقن من ان اشتغالهم وشغول نفوسهم بالبيعة في ذلك اليوم حتى صلى
فلا يزال عليهم بالتقيد بتأدية الصلاة الجمعة وساء الخطبة فكان الظاهر خفف عليهم لانها يوم العيد
يوم كل شرب وبالكا ورد ووجه قول عطاء الاخذ بنظر الاتباع وان ينصلى الله عليه
وسلم اتقى يوم الجمعة بالعيد لانه قدم الجمعة في وقت العيد قبل الزوال فاعلم ذلك ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز لمن لم يفته الجمعة السقوط قبل الزوال مع قول الشافعي أحمد
جواز ذلك الا ان يكون سفرهما فلا لاول مخفف والثاني مشد فخرج الامر الى ميزان
وجه الاول ان الغرور لا يتعلق بالكلية الا بعد دخول الوقت ووجه الثاني كون السفر سببا
لتعقيب الجمعة غالبا ولانك قالوا ليرحم السفر من الزوال الا ان يملكه الجمعة في طريقه وكان
يتضرر بتخلفه عن الرفقة وتبرعيل ادى من هذا لا يذكر الا مشافهة ومن ذلك قول الشافعي ومن
واقفه باستقبال التقليل قبل الجمعة وبعد ما كان الظهور مع قول مالك ومن واقفه ان ذلك لا ينبغي
فالاول مشد والثاني مخفف فخرج الامر الى موثوق الميزان ووجه الاول ان فعل التامة قبل
الجمعة كالادمان لكامل الحضور والعظيم في صلاة الجمعة وهو خاص بالاصاغر الذين لم يهضوا
السرا في صلاة الجمعة ولا تجزئ لهم عطمة الله تعالى بها ان كلام مالك في حق من تجزئ لهم
عطمة الله تعالى حال ايمانهم من يومهم فما دخل جعل الجماعة الا وهم في غاية الهيبة والعظيم فلم
يجزوا الى ادمان بالتامة ولعل ذلك هو المراد في عدم التقليل قبل صلاة العيد ايضا فاعلم ذلك

ومن ذلك قول الحنفية والشافعية جرم البسم بعد الاذان الذي بين يدي الخطيب يوم الجمعة
 لكنه صحيح مع قول مالك واحمد انه لا يصح فالاول فيه تخفيف والثاني مشدود فجرم الامر
 من تنقي الميزان ووجه الاول ان البسم مشدود على كل حال للحاجة اليه وهو خاص بالايمان
 الذين لا يشتغلوا بذلك عن الله تعالى لقوة استغفارهم وحضور قلوبهم ووجه الثاني
 خوف الاستغفار بذلك عن الله تعالى وهو خاص بالايمان الذين يلهيهم البسم عن ذكر الله
 وعن مراقبته وقد علم الله تعالى انهم لا يقولون رجالا لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله
 فهو صريح بالرجولة ليقامهم في الاستقامة علم الاستغفار عما عن ذكر الله فافهم ومن ذلك
 قول الشافعية وانهم يجوز الكلام حال الخطبة لمن لا يسمعها ولكن يستحب الانصات مع قول
 أبي حنيفة ينجرم الكلام على من سمع ومن لم يسمع ومن قول مالك الانصات واجب خرب
 امر بعد الاول فيه تخفيف والشافعية في الكلام والتأملت كذلك فجرم الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول ان بعض الناس قد يعطيه الله الكمال فيكون مع الله في كل حال
 لا يشتغل عنه شغل ولا ينكره بنكره مذكر وهو خاص بالايمان ووجه الثاني الاخذ
 بالاجتناب من حيث ان غالب الناس يشتغل بالكلام عن الله تعالى فيغفوه سما عما يعطيه
 به الخطيب على لسانه تعالى فيغفوه المعنى الذي لا حيلة شرعت الخطبة وهو جيب القلب
 على الله تعالى بذلك الوعظ والتذكير فان الخطبة دهيلا لدخول حفرة الله تعالى ومن لم يسمعها
 فانه معنى الجمعة وكانت صلايا الصلوة فقط وسباني ان صلاة الجمعة ماسميت بذلك
 الاجمعية القلب فيها على ان لا يتجافا عما خاصا ووجه الثالث هو وجه القول ثانيا ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ومالك والشافعية في القدر انهم جرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب لا
 ان ما كان اجلا الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصالحة للصلاة كنحو جرد الخيلين عن تحفيل
 الوقاب وان خاطب السنانا بعينه جاز ذلك الانسان ان يجيبه بما فعل عثمان مع عمر رضي الله
 عنه وقال الشافعية في الام لا يجرم عليها الكلام بل يكره فقط والمشهور عن احمد ان يجرم على
 المستقيم دون الخطيب فالاول مشدود وكلام احمد فيه تشديد وكلام الشافعية في الجدل فيه
 تخفيف فجرم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى واذقوا القرآن واستموا
 واضمنوا قال المشركون انما نزلت في سماء الخطبة يوم الجمعة ووجه قول مالك ان زوج من خطب
 الوقاب مثلا من جهة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وضعت لاجل الخطبة ووجه قول
 احمد ان مرتبة الخطيب تقتضي عدم التحجير عليه لانه نائب عن الشارع
 فلا بد من تحت عموم الخطاب على أهل القولين ووجه كلام الشافعية
 في تجديد حل الامور بالانصات على الذب في كره الكلام لاسيما
 في حق من يسمع الكلام عن الله أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما عليه أهل حضرة الجهم أو جمع الجهم + ومن ذلك قول الشافعية لانهم الجمعة
 الا في ابينة يستقطنها من تنقلهم الجمعة من بلدة او قرية مع قول بعضهم لا تصح الجمعة

فان قيل قوله استغفارهم وهو جيب القلب على الله تعالى بذلك الوعظ والتذكير فان الخطبة دهيلا لدخول حفرة الله تعالى ومن لم يسمعها فانه معنى الجمعة وكانت صلايا الصلوة فقط وسباني ان صلاة الجمعة ماسميت بذلك الاجمعية القلب فيها على ان لا يتجافا عما خاصا ووجه الثالث هو وجه القول ثانيا ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعية في القدر انهم جرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب لا ان ما كان اجلا الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصالحة للصلاة كنحو جرد الخيلين عن تحفيل الوقاب وان خاطب السنانا بعينه جاز ذلك الانسان ان يجيبه بما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنه وقال الشافعية في الام لا يجرم عليها الكلام بل يكره فقط والمشهور عن احمد ان يجرم على المستقيم دون الخطيب فالاول مشدود وكلام احمد فيه تشديد وكلام الشافعية في الجدل فيه تخفيف فجرم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى واذقوا القرآن واستموا واضمنوا قال المشركون انما نزلت في سماء الخطبة يوم الجمعة ووجه قول مالك ان زوج من خطب الوقاب مثلا من جهة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وضعت لاجل الخطبة ووجه قول احمد ان مرتبة الخطيب تقتضي عدم التحجير عليه لانه نائب عن الشارع فلا بد من تحت عموم الخطاب على أهل القولين ووجه كلام الشافعية في تجديد حل الامور بالانصات على الذب في كره الكلام لاسيما في حق من يسمع الكلام عن الله أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عليه أهل حضرة الجهم أو جمع الجهم + ومن ذلك قول الشافعية لانهم الجمعة الا في ابينة يستقطنها من تنقلهم الجمعة من بلدة او قرية مع قول بعضهم لا تصح الجمعة

الاولى قوية انصلبت بسبعين وثلاثين سنة مع قول ابي حنيفة ان الحق لا انضم الا الى مصر
حامهم سلطان قال الاول سنة من حيث اشتراط الائمة والثاني من حيث اشتراط جمعة افضل الاول
والثاني من حيث اشتراط من اشتد فرجهم الامور الى مرتبة بليران ووجه الاول الاتباع ولكن
الثاني فليبلغنا ان القديسة اقاموا الحق في بلادهم وقوية دول البونية والشرق واعتقادنا
ان الامام ما كانوا باحيفه ما شرط المشرق والسوق والدور والسلطان لا يدل احد في
ذلك قالوا اول قوة جمعت بعد الردة من قري الحويين قرية شجر انا لو كان لها مسج في سوق ووجه
الثالث ظاهر فان من لا حاكم عندهم امهم مبدل لا ينظم لهم امر وقال بعض العارفين ان هذه
الشرط انا جعلها الائمة تخفيفا على الناس وليست بشرط في الصفه فلو صلى المسلم في غير
ايفه ومن غير حاكم جاز لهم ذلك لان الله تعالى قد فرض عليهم الحق وسكت عن اشتراط مكانه
الائمة انتهى ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على انها لا انضم مع قول ابي حنيفة انها انضم اذا
كان ذلك الموضع قريبا من البلد كصلي العبد قالوا ولما مشد والثالث تخفيف فرجهم الهوى
مرتبة بليران ووجه الاول الاتباع ولما فيه من دفع البلاد عن فعل استيطانهم باقامة الحق فيه
ثم اذا قاموا الحق خارج بلدهم دفعوا البلاد عن ذلك المكان الذي لا يسكنه احد وجه قول ابي
حنيفة ان ما قارب الشئ اعطى حكمه فلو خرج عن القرب بحيث لو اذركه الزاني من بعد سلك في
كون ذلك المسيحي يتعلق سيد المسلمين ام لا انضم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الحق
اقامه باقر بن السلطان ولكن المستحب استئذنه مع قول ابي حنيفة انها لا تنضم الا اذا
قالوا اول تخفيف والثاني مشد ووجه الاول احوالها فمرى بقيقة الصلوات التي امرنا بها الله
بالاذن العام ووجه الثاني ان منصب الامامة في الحق خاص بالامام الاعظم في الاصل كما
لها فريد خصوصية على بقيقة الصلوات وكان من الواجب استئذنه ومنه ناسخ العلماء فقد اختلفوا
في بلد غير حاجة كما في بيانه قريبا ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان الحق لا تنضم
الا باريين مع قول ابي حنيفة انها مقصد باريه ومع قول مالك انها مقصد ما دون الاربعة غير انها
لا تجب على الثلاثة والاربعة ومع قول الاوزاعي وابي يوسف انها تنضم بثلاثة ومع قول ابي
ثور ان الحق كسائر الصلوات متى كان هناك امام وحظبت تحت أي متى كان حال الخطية رجلا
وحال الصلاة رجلا من تحت فان خطب كان واحد منها لسمع وان صلى كان واحد منها ثمانية
به قالوا ولما مشد في عدد أهل الحق وما بعد فيه تخفيف ووجه الاول ان اول جمعة جمعها رسول
الله صلى الله عليه وسلم كانت باريين ووجه ما بعد من أقوال الائمة عدم صحة دليل على وجوب
عدم معين وقا لو كان بتجميعه صلى الله عليه وسلم بالاربعة وسلم بالاربعة
رجل في موافقة حال ولو انه وجد دون الاربعة لم يسم بهم قتا ما
يشعار الحق حين فرضها الله تعالى لحصول اسم الجماعة وذلك اختار
الحافظ ابن حجر وعندهم انها تقبل بكل جماعة قامة شغل الحق في بلدهم وتخفيف
باختلاف كثرة المقيمين في البلد وقلة من فليد الصغار فكفى اقامتها فيه في حال البذل الكبير

الاولى من حيث اشتراط جمعة افضل الاول والثاني من حيث اشتراط من اشتد فرجهم الامور الى مرتبة بليران ووجه الاول الاتباع ولكن الثاني فليبلغنا ان القديسة اقاموا الحق في بلادهم وقوية دول البونية والشرق واعتقادنا ان الامام ما كانوا باحيفه ما شرط المشرق والسوق والدور والسلطان لا يدل احد في ذلك قالوا اول قوة جمعت بعد الردة من قري الحويين قرية شجر انا لو كان لها مسج في سوق ووجه الثالث ظاهر فان من لا حاكم عندهم امهم مبدل لا ينظم لهم امر وقال بعض العارفين ان هذه الشرط انا جعلها الائمة تخفيفا على الناس وليست بشرط في الصفه فلو صلى المسلم في غير ايفه ومن غير حاكم جاز لهم ذلك لان الله تعالى قد فرض عليهم الحق وسكت عن اشتراط مكانه الائمة انتهى ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على انها لا انضم مع قول ابي حنيفة انها انضم اذا كان ذلك الموضع قريبا من البلد كصلي العبد قالوا ولما مشد والثالث تخفيف فرجهم الهوى مرتبة بليران ووجه الاول الاتباع ولما فيه من دفع البلاد عن فعل استيطانهم باقامة الحق فيه ثم اذا قاموا الحق خارج بلدهم دفعوا البلاد عن ذلك المكان الذي لا يسكنه احد وجه قول ابي حنيفة ان ما قارب الشئ اعطى حكمه فلو خرج عن القرب بحيث لو اذركه الزاني من بعد سلك في كون ذلك المسيحي يتعلق سيد المسلمين ام لا انضم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الحق اقامه باقر بن السلطان ولكن المستحب استئذنه مع قول ابي حنيفة انها لا تنضم الا اذا قالوا اول تخفيف والثاني مشد ووجه الاول احوالها فمرى بقيقة الصلوات التي امرنا بها الله بالاذن العام ووجه الثاني ان منصب الامامة في الحق خاص بالامام الاعظم في الاصل كما لها فريد خصوصية على بقيقة الصلوات وكان من الواجب استئذنه ومنه ناسخ العلماء فقد اختلفوا في بلد غير حاجة كما في بيانه قريبا ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان الحق لا تنضم الا باريين مع قول ابي حنيفة انها مقصد باريه ومع قول مالك انها مقصد ما دون الاربعة غير انها لا تجب على الثلاثة والاربعة ومع قول الاوزاعي وابي يوسف انها تنضم بثلاثة ومع قول ابي ثور ان الحق كسائر الصلوات متى كان هناك امام وحظبت تحت أي متى كان حال الخطية رجلا وحال الصلاة رجلا من تحت فان خطب كان واحد منها لسمع وان صلى كان واحد منها ثمانية به قالوا ولما مشد في عدد أهل الحق وما بعد فيه تخفيف ووجه الاول ان اول جمعة جمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت باريين ووجه ما بعد من أقوال الائمة عدم صحة دليل على وجوب عدم معين وقا لو كان بتجميعه صلى الله عليه وسلم بالاربعة وسلم بالاربعة رجل في موافقة حال ولو انه وجد دون الاربعة لم يسم بهم قتا ما يشعار الحق حين فرضها الله تعالى لحصول اسم الجماعة وذلك اختار الحافظ ابن حجر وعندهم انها تقبل بكل جماعة قامة شغل الحق في بلدهم وتخفيف باختلاف كثرة المقيمين في البلد وقلة من فليد الصغار فكفى اقامتها فيه في حال البذل الكبير

لا يكتفى الاقامتها في زمان متعده كما عرفت قال الله عز وجل
الله يقول اصل مشروعية الجماعة في الجملة وغيره ما من قدرة الصل على الوقوف بين يدي الله
وحده فترحم الله الجماعة ليستأنس الصل بشروعه جنة حتى يقد على اتمام الصلاة من شهود عظيمة
الله التي تقبل تلبية قد جلاء مختلف العلماء في الوجه الذي اقام به الجماعة على اختلاف مقامات
الناس في القوة والضعف فمن قوى منهم كفاء الصلاة مع ما دون الاربعين الى الثلاثة او الاربعة
مع الامام كما قال به ابو حنيفة او مع الواحد كما قال به غيره ومن ضعف عنهم لا يكتفى الا بالصلاة
مع الاربعين او الخمسين كما قال به الشافعي واحمد والله اعلم ومن ذلك قول الاثمة
انه لو اجتمع اربعون مسافرا في ارض صعيد او قاموا بالجمعة لم يجمعهم مع قول أبي حنيفة انها الصل
اذا كانوا بموضع الجمعة فالاول مشد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا
عن الشارع انه لو جهر على مسافر ولا عبدا ولا أمرا مسافرا ولا عبدا باقامتها وانما جهر بمكان
تجمعهم ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك فلما اقامتها في الوطن شرط في صحتها
لبدنة الشارع ولو في حديث موثق ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجمع اهل المدينة في الجمعة
لاهم منها ما سته في القرائن ففي الجمعة محلى وقال الشافعي نعم امامة المقيمي في الجمعة ايام
الجمعة يعرفها الاول مشد والثاني مخفف فجمع الامر الى موثق الميزان ووجه الاول ان الامامة
في الجمعة من منصب الامام الاعظم بالصلاة وهو لا يكون الا بالعلماء ووجه الثاني ان الثالث
لا يشترط ان يكون كالاصيل في جميع الصفات وقد أحجم اهل الكشف على ان الروح خلت
بالقوة لاقتيل الزيادة والتكليف عليها حقيقة فلا فرق بين روح المصلي الشيخ فكل صلاة
صحت من الصبي صحت امامته بها ومن نازع في ذلك فعليه الدليل الحق ومن ذلك قول أبي حنيفة
وما لك لا تحرم الامام بالعلم المجتزم ثم انصفوا عنه قال كان قد صلى ركعة وسجد بها سجدة أحمر
جمعة وقال ابو يوسف نعم ان انصفوا به ما يحرمهم اتمها جمعة وقال الشافعي في أحمر قوله
وأحمد انها تطل ويبتها ظهور فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشد فجمع الامام
موتيق الميزان ووجه الاول والثاني حصول اسم الجماعة بما ذكر في الجمعة ووجه الثالث
ظاهرا لا تنقضاء احد المميز عند تاركه ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجمع فعل الجمعة الا في
الظهر مع قول احمد بجمعة فعلها قبل الزوال فلو شرع في الوقت وحده خرج الوقت اتمها ظهورا
هذا الشافعي وقال ابو حنيفة تطل بخرج الوقت ويبتدى الظهر وقال مالك لا يجمع قبل الزوال
ما لم تغد الشمس ان كان لا يفرغ الا بعد غروبها فالاول مشد يانقراط فعلها بعد الزوال الا في
مخفف من حيث الوجهة في تعجيلها قبل الزوال قول أبي حنيفة في هذا لم يمت حتى خرج الوقت
مشد في الإعلان الرابع مخفف فجمع الامر الى موثق الميزان ووجه الاول الاتباع ولان
في ذلك تحقيقا وعلى المتأخرين من حيث خفة القلي الا على بعد الزوال بخلافه قبله فانه لا يكتفى
لا يطبقه الا على الاولياء ولذلك لم يجعل الشارع بعد الصبي صلاة الا الصبي وهو ان يقد
عن مثلنا على المواظبة على فعلها لنقل القلي كما قرب الزوال ومن هذا يعرف توجيه قوله

واحد من من حيث التحقيق وان كان من خصائص الحق تعالى زيادة ثقل البطلان لما طال
 وقته كما يعرف ذلك أهل الكشف لكن لما كان كل أصل لا يحس بثقله مميّزاً فافهمه ومن
 ذلك قولنا لا والله أفصح أهل ان المسبوق اذا أدرك مع الاما مرة أدرك الجمعة وان أدرك
 دون ركعة صلى ظهر الربا مع قول أبي حنيفة ان المسبوق يتروك الجمعة باي قدر أدرك من صلاة الامام
 ومع قولنا ومن ان الجمعة لا تترك الا بادر الكهنة فالاول فيه تشديد والثاني فيه
 تخفيف والثالث مشدد فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الركعة معظم ففعل
 المستوفى والركعة الثانية كالتكرير لها ووجه الثاني انه أدرك الجماعة مع الامام في الجمعة ووجه
 الثالث الاحتياط فقل ان الخطبتين بدل عن الركعتين فيقتان الى الركعة التي قال بها الأئمة
 على ان الخطبتين قبل الصلاة شرط في صحة انعقاد الجمعة مع قول الحسن البصري هاستفادوا
 مشدود والثاني مخفف فوجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط فلم يسلطنا
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بغير خطبتين يتقن ما هنا وذلك من
 أول دليل على وجوبها ووجه الثاني عدم ورود نص بوجوبها ولو ادغمها كانا واجبتي
 لورد المقر بوجوبها ولو في حديث واحد وقد قال أهل الكشف ان الشارع اذا فعل فعلا
 وسكت عن المقر بوجوبه أو نذبه فالأول ان يتأسى به في ذلك الفعل بقطع النظر عن ترجيح
 القول بوجوبها وبندبه فان ترجيحاً لأحد الأمرين خصوصاً قد لا يكون مراد الشارع وأما
 أو جهوا إقامة صلاة الجمعة على الزاوية من غير تحمل فضل عرفاً علماً كان عليه الخلق
 الراشدين وخوفاً من فوات المصلحة الذي شرعت له الخطبة فانها انما شرعت بمبدأ الطريق
 تحصيل جمعية القلب مع الله تعالى جميعاً خاصة زائدة عن الجمعية الخاصة في غيرها من الصلوات
 الخمس فاذا سمع المصلي ذلك التوقيف والتقدير والترغيب الذي ذكره الخطيب فقام الى الوقوف
 بين يدي الله تعالى بجمعية قلب بخلاف ما اذا احتل فصل فرياً غفل القلب عن الله تعالى
 ونسي ذلك الوعد ففاته معنى الجمعة وانما لم يكف الشارع بخطبة واحدة في الجمعة والعيلين
 ونحوها مما لا غنى في تحصيل جمعية القلب بتكرار الوعد ثانياً فان بعض الناس ربما ينهل عن
 سماع ذلك الوعد اذا كان مرة واحدة ومن هنا كان سبيل على الخواص رحمه الله يقول ينبغي
 حمل من يقول بوجوب خطبة فقط على حال الاكابر العلماء ووجوب الخطبتين على حال احوال
 الناس اذا اكابر طهارة قلوبهم يكتفون في حصول جمعية قلوبهم على الله بأدنى تلبية بخلاف
 غيرهم وكذا تلك القول في خطبة العيلين والكسوفين والاستسقاء فان قال قائل فلم يشرع
 الخطبتان بين يدي شيء من الصلوات الخمس بمبدأ المحضور القلب فيه على الله تعالى
 كما الجمعية فالحجاب اما لم يشرع ذلك تخفيفاً على الأمة ولأن الصلوات
 الخمس قريبة من بعضها بعضها في الزمان بخلاف ما يأتي في الاسبوع أو
 المستمرة فان القلب ربما كان مشغولاً في روية الدنيا ما يحتاج الى تمهيد
 طريق الجمعية فافهم ومن ذلك قولنا تشافعي ومالك في أرجح رواية انه لا بد من

الايمان في خطبة الجمعة بما يسي خطبة في العادة مشتقة على حمت اركان حمل الله تعالى والصلاة
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى وقراءة آية مفهومة والدعاء للمؤمنين
 والمؤمنات مع قول الى حنيقة ومالك في احدي روايته انه لو سمع اوهل الجراؤه ولو قال الحمد
 ونزل كفاه ذلك ولم يخرج الى غيره وخالف في ذلك ابو يوسف ومحمد فقالا لا بد من كلام يسي خطبة
 في العادة ولا يجوز الخطبة الا بلفظ مؤلف له بال فالاول مثل وما بعد محقق فرجع الامر الى
 مرتب الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الجمعة
 الا ونقر من المنسأة كان المذكورة ووجه ما بعد حصول تذكرة الناس الوعظ بدكر الله وا
 تحمده وحليله وتبجيحه في القرآن العظيم وذكر اسم ربه فضلي فاذا كان ذكر اسم الله يكفي
 عن قراءة القرآن في الصلاة في خطبة الجمعة اولى ولقد قال هل للغة كل كلام يشتمل على
 امر عظيم يسي خطبة واسم الله امر جليل عظيم بالاتقان ومن ذلك قول مالك وانما
 بوجوب القيام على القادر في الخطبتين مع قول الشيخ واصل بعد وجوبه فالاول مشد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتب الميزان ووجه الاول ان منصب الداعي الى الله تعالى يقتضي
 اظهار الغم وشدة الاهتمام بامر تعالى والخطبة جالسا تأتى ذلك فكان القول باوجوب
 للقيام حال الخطبتين متعيينا كما عند من يقول انما يدل عن الركعتين ووجه الثاني ان المراء
 يصل الخطبة الواحدة الى اسماء الحاضرين والغرض من ذلك يحصل مع الخطبة جالسا لاسما عند
 من يقول باستحباب الخطبتين كالحسن البصري فاعلم ذلك ومن ذلك قول الشافعي بوجوب
 الجوس بن الخطبتين مع قول غيره بعدم الوجوب فالاول مشد ودليله الاتباع والثاني مخفف
 ودليله انما على جلسته الاستراحة في الصلاة فرجع الامر الى مرتب الميزان ومن ذلك
 قول مالك وابي حنيفة والشافعي في القول المرجوح بعدم اشتراط الطهارة في الخطبتين مع قول
 الشافعي في ارجح قوليه باشتراط الطهارة فيها فالاول مخفف والثاني مشد ورجع الامر الى
 مرتب الميزان ووجه الاول ان غاية امر الخطبتين ان يكونا قرا ناصرا وذلك جائز مع الحمل
 بالاجماع ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط مع الاتباع للشارع والخلفاء الراشدين ورضاهم ان
 يكونا بدلا من الركعتين عند الشارع كما قال في بعضهم فتعبر ما فعل الشافعي في اشتراط الطهارة
 للخطبتين وان كان الواجب عند ان الجملة صلاة كاملة على جيلها وليست الخطبتان بدلا عن
 الركعتين وذلك في غاية الاحتياط فاشتراط الطهارة لاحتمال كونها بدلا عن الركعتين ولم
 يجعلها بدلا للركعتين جرما لكنه لم يرد عن الشارع فيه شيء ومن ذلك قول الشافعي واجله
 مسيح الخطبتين اصعد الخبر ان يسلم عن الحاضرين مع قول ابي حنيفة ومالك ان ذلك ممكن
 ووجه الاول الاتباع ولانه قد عارض بالصعود عن الحاضرين باستدباره اياهم فمن لهم السلام
 على قاعة السلام في غير هذا الوضوء ووجه الثاني ان السلام انما شرع للامان من وقوع الاذى
 من لمن يسلم عليه منصب الخطيب يعطى الامان بذاته بل بعضهم يتبرك بمسئته اذ يخرج عليهم
 فالسلام عليهم مبنى على تسليمهم الى سوء الظن به وسوء ظنونهم فافهم فان قال قائل ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يسلمون إذا أصبح أحدهم المنبر فاجاب أن سلام
 الأئمة والصالحين محمود على البشارة للمحاضرين أي أنهم في أمان من أن تخافوا ما وعظناكم به
 على لسان الشارح وليس المراد أنهم في أمان منا أن نؤذيكم بغير حق وقد تقدم نظير ذلك في الكلام
 على قول المصلي في التشهد السلام عليك أيما النبي ورحمة الله وبركاته أي أنت في أمان منا
 يا رسول الله أن نخالف شريك لأن الإيمان في الأصل لا يكون إلا على الأصل لا على البدل ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أرحم رويته لا يجوز أن يصلي بالناس في الجمعة إلا من خطب
 إلا بعد رجوعهم قدامك في الرواية الأخرى عنه أنه لا يصلي إلا من خطب ومع قول الشافعي
 في أرحم قوله يجوز ذلك وهو إحدى الروايتين عن أحمد فالأول فيه تشديد والثاني مشدح
 والثالث محقق فوجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع فلم يبلغنا أن أحد أصغر
 بالناس الجمعة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصر خلفاء الراشدين إلا من خطب ومن
 عرف الجواب عن قول مالك ووجه الثالث عدم وروده في عن ذلك وإن كان الأولى أن يذكر
 بالناس إلا من خطب فافهم ومن ذلك قول الأئمة أنه يستحب قراءة سورة الجمعة والمنافقين في
 زعمهم الجمعة وسبح والغاشية مع قول أبي حنيفة أنه لا ينجس القراءة بسورة دون سورة فالأول
 مشدح والثاني ضعيف ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني سد باب الرخصة عن حق من القرآن
 دون شيء كماء لم يقيم فيه بعض المحجوبين عن خلود تساوى نية القرآن كله إلى الله تعالى
 السواء والأول قال ولو كان نية القرآن إلى الله تعالى واحدة فحق فمتثلون أم الشارح في
 تخصيص قراءة بعض السور في بعض الصلوات دون بعض ومن ذلك قول جهم القمي
 بسبب الغسل الجمعة مع قول داود وأحسن بعد منيته قال لا أول مشدح والثاني ضعيف ولعل
 الأول الاتباع ونعظيم حضرة الله تعالى عن القدر المعنوي والحسني وطول الأيقظ نظر الحق
 تعالى الأعلى بدن ظاهر نظيف وإن كان الحق تعالى لا يصح حجاب عن النظر إلى بواطنه فمن
 حيث تدبره ليعاده ووجه الثاني طلب دخول حصة الله تعالى بالذل والاكسار وشهود الصلاة
 قدارة جسده ليطهرها الله تعالى بالنظر إليه ولو أنه نطق جسده لوجار رأى نظام نفسه من
 فحجب عن شهود الذل وطلب المغفرة فكان إبقاء ذلك جسده من كمال الطلب المحقرة وشهود
 الذل والاكسار بين يدي ربه ليوجهه فلكل جهنم مشدح ومن ذلك تخصيص الأئمة الأئمة
 مطلوبية الغسل بمن يجهر بالجمعة مع قول أبي ثور أنه يجب لكل أحد حضرة الجمعة ولو لم يجهر
 ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة فليغتسل فخص الأمر بالغسل بمن يجهر
 صلاة الجمعة ووجه الثاني ظاهر قول صلى الله عليه وسلم حق على كل مسلم أن يغسل
 جسده في كل سبعة أيام انتهى وذلك ليعوم قوله لا أمل إلا يوم الجمعة على جميع المسلمين
 من حضرة الجمعة ومن لم يجهر فليغتسل أحد منهم ربه على طهارة وجهاة جسده وانتعاشه
 بارتجابه المخالفات أو بارتجابه الغفلات وكل الشبهات ولا فرق في تخصيص الغسل بمن يجهر
 بمن الغافل بوجوب الغسل لا بين الغافل بسببته لكن بسبب حق الجواب على بدن من يتأذى

الناس بواجبه بل لله وثبابة كالفقار وحل الاستحباب على بدن العطار والتأجو ونحوهما
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو اغتسل الجنب بنية غسل الجنبه والجمعة معا اجزاء مع
قول مالك انه لا يجوز من واحد منهما فالاول مخفف والثاني مشد فخرج الامر الى مرتبة
الميزان فالاول خاص بالاكثر الذين حفظهم الله تعالى من الوقوع في المعاصي فكانت ابدانهم
حجة لا تحتاج الى تكرار الغسل بالماء لاجائتها وانما شأها والثاني خاص بالاصابع الذين
كثر وقوعهم في المعاصي فاجازوا الى تكرار الغسل لثبوت ابدانهم فوجها الله الاثمة ما كان
أدق نظرهم في استخراج الاحكام للائتقة بالاكثر والاصابع ومن ذلك قول علي
حقيقة ومحمد والشافعي في ارجح قوليه ان من روجع عن السجود ومكة ان يسجد على ظهر
الستان فقل والقول الثاني للشافعي ان شاء الله السجود حتى يزول الزعامة ان شاء الله على
ظهره مع قول مالك بركه السجود على الظهر بل يصير حتى يسجد على الارض فالاول مخفف والثاني
مشد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بحديث اذ امرتكم يا مرقاوا منه
لما استطعتم ولم يستطع هذا المرحوم ان يثبت امر الشارع في اتباعه للامام في السجود الا
كذلك فالامر بالسجود ثابت عن الشارع على التمسك بالامام وما لا ينظر حتى تزول رخصة
عنه والعمل بمقتضى المنطوق اولى ووجه الثاني ان السجود اعظم افعال الصلاة في الخضوع
والذل ولا يكون ذلك الا على الارض الحقيقية التي هي التراب وما فرش عليها من حصير
او حصي ونحو ذلك وما السجود على ظهر آدمي فربما فهم منه الكبر وبصورة ولو كان الايدي
اصلة من التراب ايضا فافهم فان الساجد على ظهر انسان كما يستعمل صا ذلك الظهر
وذلك خارج عن سياق مقام العبودية الذي هو الذل والانكسار لله رب العالمين ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الامام اذا حدث في الصلاة حازله الاستحباب وهو الجنب الذي
من هذا المشافعي مع قوله في التقديم بعدم الجواز فالاول مخفف والثاني مشد فخرج الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة المصلحة للمؤمنين والتسديد في حصول كمال الاجرة بكمال
الاقتداء في الجملة كلها او بعضها ووجه الثاني انه حصل للمؤمنين الاجرة بمجرد احوالهم خلف
الامام في الجملة وفارقوا الامام بعد زيجي لهم حصول كمال الاجرة لينة حيث عجزوا عن العمل
ان شاء الله تعالى ومن ذلك قول الأئمة الاربعه انه لا يجوز تقديم الجمعة في بلد الا اذا كثروا
وعسر اجتماعهم في مكان واحد قال مالك واذا اقيمت في جوامع فالقديم اولى وليس للامام ابي
حقيقة في المسئلة شي ولكن قال ابو يوسف ان كان للدين جانيان حارفة اقامة جميعتين وان كان
لما جاني واحد فلا يجوز وعادة الامام محمد واذا عظم البلد وكثر اهله كبعث اد جاز فيه جميعتان
وان لم يكن لهما حارة الى اكثر من جمعة لم يشر وقال الطحاوي يجوز تقديم الجمعة في البلد الواحد
بحسب الحاجة ولو اكثر من جميعتين وقال داود والجمعة كسائر الصلوات يجوز لاهل البلد
ان يصلوها في مساجدهم فالاول وما عطف عليه فيه تخفيف وقول داود مخفف فخرج الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول ان اقامة الجمعة من منصب الامام الاعظم فكان الصلابة لا يصلح

الحجّة الاخيرة وتبقيهم الحلقاء والاشدّون على ذلك فكان كل من جم يقوم في مسجد آخر خلاف المسجد الذي فيه الإمام الأعظم يلوّث الناس به ويقولون ان فلانا ينافر في الإمامة فكان يقول من ذلك فتن كثيرة فسد الأئمة هذا الباب بالعدد يوصي به الإمام الأعظم كصين مسجد عن جميع أهل البلد فهذا أصيب قول الأئمة انه لا ينبغي له أن يقول ذلك في البلد الواحد الا اذا عسر اضطرارهم في مكان واحد فبطلان الحجّة الثالثة ليس لان الصلاة وانما ذلك خوف الفتنة وقد كتب الإمام عمر بن الخطاب الى بعض عماله اقيموا الجماعة في مساجدكم فاذا كان يوم الحجّة فاجتمعوا كلكم خلف امام واحد اتفق فلما ذهب هذا الخبر الذي هو خوف الفتنة من قول الحجّة جاز القدر على الاصل في اقامة الجماعة وتعلل ذلك مراداً ويقول ان الحجّة كسائر الصلوات ويؤيد عمل الناس بالنقد في سائر الامصار من غيرها لغة في التفتيش عن سبب ذلك وتعلله مولد الشارح ولو كان التقدير من غير ما يجوز فعله بحال لورد ذلك ولو في حديث واحد فلهذا اقتضت هذه الشارح صلى الله عليه وسلم في التيسير على امة في جواز القدر في سائر الامصار حيث كان امير يعلم من الحجّة في مكان واحد فافهم فان قلت فيما وسم اعاد بعض الشافعية الحجّة ظهراً بعد اسلام من الحجّة مع ان الله تعالى فرض يوم الحجّة صلاة الظهر وانما فرض الحجّة فلا يصح الظاهر الاعراض عن تحصيل شرط الحجّة مثلاً الجواب وجه ذلك الاحتياط والخروج من شبهة مع الأئمة التقدير بقطع النظر عما ذكرناه من خوف الفتنة او خوف وقوع القدر بغير حاجته بغير حاجته كما هو مشاهد في اكثر مساجد مصر وغيرها فقد صار الفقهاء الذين يتروّون على فورا الموات او الارواح يفسدوا بخطابهم ويصلون بان الحجّة من غير تكبير انتهى الاية تقتضي ان جواز القدر مشروط بالسجدة فصلاها ظهر في غاية الاحتياط وان كان الحجّة صحيحة على مذهبه اودفاه فهم ومن ذلك قول أبي حنيفة

وما لك ان الحجّة اذا قامت وصلوها ظهراً تكون فرادى مع قول الشافعي واحمد يجوز ان صلاتها جماعة فالاول محقق والثاني مشدّد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وجه الثاني

القاعدة ان الميسور لا يسقط بالمصعود وقد تضمن حصول الحجّة وتيسير الجماعة في الظهور من فعلها جماعة على الاصل في مشرعية الجماعة وجه الاول التخفيف على الناس انه وجوب الجماعة في الحجّة مشروط بصلاحتها فمما فانت خفت في بدلها يصلاته فرادى الكمال

(باب صلاة العيدين)

اتفق الأئمة على ان صلاة العيدين مشروعة وعلى جوب تكبيرها والاحرام ولها وعلى مشرعية رفع اليدين مع التكبيرات كلها الا رواة عن مالك وكذلك اتفقوا على ان التكبير منه في حق الحرم وغيره خلف الجماعة هذا ما يميل منه من مسائل الاتفاق واما ما اتفقوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة في احاديثه ان صلاة العيدين واجبة على الاعيان كالجمعة مع قول مالك والشافعي انها سنة ومع قول احمد ان صلاة العيدين فرض على الكفاية فالاول مشدّد والثاني مخفف والثالث فيه كتمان بل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وجه الاول

عدم التفرع من الشارع بحكم ما بين الصلاتين فلحقا ط الأمام أو حليفة وجعلها
 قرصين عين ثم كونها ليس فيها كبر مشقة تكونها يفعلان في السجدة واحدة فلا فرق بينهما وبين
 الحجعة في القوة فاما لكسان الخطيتين فلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في جماعة ووجه
 الثاني الاختلاف بالتوسعة على الناس مع العمل بحديث الذين يشرعون له التارك في يومها أكثر
 وأعم من الحجعة من حيث أن المدح فيها ينال من حضر صلاتها مع الجملة ومن لم يحضر لم ينال
 الحجعة فإن المدح خاص من يحضر لأن تختلف عنها بعد رويهم قول أحمد أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فعلها بجماعة وأمر كثير من الناس على عدم الحضور في صلاتها فمما كانت عليه
 بفرق الكفاية وكان من حضر بين يدي الله تعالى فيها كالشافعي لمن لم يحضر فحصل له
 الفضل بعد من شفع فيه ومن ذلك قال العلماء أنه أفضل من فرض العين لكونه استقبح
 عن صلح وعن غيره فلهذا ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن بشرائط صلاة العبد
 العبد والاستيطان وأذن الأمام في إحدى الروايتين عن أحمد في الحجعة وزاد أبو حنيفة
 وإن تقام في مصر فوالله الشافعي أن ذلك كله ليس بشرط وأما حال صلاتها فرأى أن
 شاء من الرجال التسعة فالأول شرط والثاني محقق فجمع الأمر إلى من تلقى الميزان ووجه
 الأول ما تقدم آتاه من كونها يشرها صلاة الحجعة في الخطيتين والركعتين وعظم موكلها
 بالنية بيقية الصلوات ووجه الثاني اتباع ظاهر كلام الشارع من حيث أنه جعل أيام العبد
 أيام أكل وشرب وذكر الله وفي رواية وبألمى جامع فلما خفف الشارع في يومها في فضلها
 دون يوم الحجعة كان حضورها مستحباً لا واجباً وأيضاً لما ورد أن القيامة تقوم يوم الحجعة فلما
 التمس لمن يكون على الدين وإيمان في ذلك اليوم من العصابة الظاهرين على الحق في ذلك
 اليوم بالاحتياط الحضور عليهم في الحجعة والإقبال على العبادة ثلثاً تقوم القيامة عليهم وهم غافلون
 في أكلهم وشربهم وغير ذلك بخلاف العبد لم يرد أن القيامة تقوم فيه ومن الحجعة في حوائج
 العبد فرأى زيادة التوسعة على العبد لعدم وجود شرطه بأم لا يتحرك إلا بعد تحريكه فلهذا
 ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يستحب أن يكبر بعد تكبيرة الإحرام ثلاث تكبيرات في الأولى
 خمساً في الثانية مع قول مالك وأحمد أنه يكبر ستاً في الأولى وخمسة في الثانية ومع قول
 الشافعي يكبر سبعة في الأولى خمساً في الثانية ثم قال الشافعي وأحمد أنه يستحب الذكر بين كل
 تكبيرتين وقال أبو حنيفة ومالك أنه يؤلى بين التكبيرات ستاً فالأول محقق في عدم التيسر
 والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد ومن قاله يؤلى التكبيرات صحف ومن قال يستحب
 الذكر بينهما مثل دهرهم الأمر إلى من تلقى الميزان ووجه التفات في هذه التكبيرات ظاهر
 لأن كل إمام يتبع ما وصل إليه عن الشارع أو الصحابة وأما وجه من قال يؤلى التكبيرات فلا
 هو المتبادر إلى الفهم من كلام الشارع وهو خاص بالركعة الأولى فذكر أن على كل قائل في الثانية
 الحق تعالى بصفحة تؤلى التكبيرات على قلوبهم وأما وجه من قال يستحب الذكر بين التكبيرات
 فهو لكون الاستغفار بأوامر الذكر مع التكبير فيه تخفيف على غالب الناس فإن غلبهم

لا يقدر من على تحمل توالي تجليات الكبرياء والعظمة على قلوبهم فكان القاء الذهن الى معنى
التسبيح والتحميد والتوحيد مع التكبير المقوى للعبد على تحمل تجليات العظمة والكبرياء
فأفهم وسمعت سيدى عليا الخواص رحمه الله يقول انما شرط العلماء الجماعة في الجمعة وفي
العيدين لان تحمل الحق تعالى في صلاة الجمعة أشد من تجليده في صلاة العيدين فلذلك
الجماعة في الجمعة فرض عين وفي العيدين سنة والصلح ذلك أن الجمعة لو شُرعت فرد
لذابت ابدان المصلين من شدة الهيبة والعظمة التي تجلب لقلوبهم فكان في عشر عتق
مع الجماعة راحة لهم لاستئناسهم بيجسدهم من البشر فان قال قائل ان الحزب البشري الذي في كل
عيد موجود فلم لا التفتيم بالاستئناس بالجماعة قلنا الحزب المذكور لا يحصل به استئناس بقدر
مع العبد على تحمل التجلي المذكور مع غيره حول عن أفعال الصلاة وأقوالها فلما لا يحصل به
المعنى المذكور جعلناه كالعدم وشغل الجماعة الخارجة عنه انتهى وتقدم في باب صلاة
الجماعة أن مشروعية الجماعة بها راحة للخلق فان قال قائل فلم كانت الجماعة الحاضرة
في العيد أكثر من جماعة الجمعة فالجواب انها مكان جماعة العيدين أكثر لجماعتهم بشهود كثير
عن شهود تلك العظمة التي تحملت لهم ليس سرهم يوم العيد لولا أن شهود تلك الكثرة بما
اليسطوع يوم العيد فكان عدم ثقل التجلي عليهم مع كثرة شهودهم على شهودهم في يوم العيد فافهم
ومن ذلك قول مالك والشافعية انه يقدم التكبير على القراءة في الركعتين وهو أحد الروايتين
عن أحمد مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى انه يعاين بين القراءة في الركعتين في الأولى
قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الأول وهو
خاص بالصالحين أن القراءة بعد مشاهدة كبرياء الحق جل وعلا أقوى على المحضور من الصلاة
وأجود على فهم كلامه ووجه جعل التكبير بعد القراءة في الركعة الثانية كون الركعة الأولى بدو
تعليم الحق تعالى بتلاوة كلامه فكان تقدم التلاوة أعون لهم على تحمل تجلي كبرياء
الحق تعالى على قلوبهم عكس الاضغاث ان العظمة تطرق قلوبهم أولاً ثم يليق الله تعالى
عليهم الجمال بحمدهم لتلاين وبوا من مشاهد كبرائه وعظمته كما هو معروف بين
العارفين الذين يصلون الصلاة الحقيقية + ومن ذلك قول أبي حنيفة وما الآن من فاتة
صلاة العيد مع الإمام لا يقضيها مع قول أحمد والشافعية أحد قوليهما ينقض فإدى الأول
مخفف والثاني فيه تخفيف من جهة كونهما فإدى فتشديد من جهة التقضاء فرجع الأمر الى ما تبقى
الميزان ووجه الأول ان ما فات من الفضل مع الإمام لا يسترجع بالقضاء ووجه الثاني ان صلاة
جماعة تالي مرتبة مشقة على الإمام والمؤمنين مع عدم ورود نص في قضاءها بالحدود وانها
فان صلاة تها فإدى تقرر على ما فات العبد من الامداد الالهية التي تحمل له لو كان صلوة الإمام
فانه يبدل ان يحضره ربه في الصلاة منقر كما كان مع الإمام فلا يصح له ذلك فكانت صلاة
فإدى تلبس على قل ما فات من الاجور والنوا ليعزم على الحزم على حضوره مع الإمام في الاعيان
المستقبل فافهم + ومن ذلك قول الشافعية انه يقضيها ركعتين كصلاة الإمام مع قول

احمد انه يقبها أربعاً صلاة الظهر وهذه الرواية هي المختارة عند تحقيق أصحاب الرواية الزهري
 عنه انه يخبر بن قصتها كعتين أو أربعاً فالاول تحققت والثاني مشدد ووجه الاول عما كاهه القضاة
 للدعاء في ذلك على الاصل فيه ووجه الثاني قياس صلاة العبد على صلاة المجتهد في ان الخطية
 فيها بل عن الركعتين فلما كانت الصلاة في الخطية مع الإمام كان من الاحتياط فعلها أربعاً
 فان صلاها ركعتين فقط صححت ولكن قاتل الاحتياط وقد تقدم في صلاة الجمعة ان الشارع
 اذا فعل أمراً لم يبين لنا هل هو واجب أم مباح وبقي الادب فقلنا على وجه التماسي
 صلى الله عليه وسلم يقطع المظنون للحرام بوجوبه ومنه بدو صلاة العبد من ذلك قائل ومن
 ذلك قول الأئمة ان فعلها بالصبر وبظاهر البلد افضل من فعلها في المسجد مع قول المشافعية بان
 فعلها في المسجد افضل اذا كان واسعاً فالاول مشدد بالخروج الى الصلوة وفيه تخفيف بالنظر
 لعدم حصول التقوس في المسجد وهو خاص بالصاغر والثاني محقق وهو خاص بالاكابر وذلك
 لان الاصاغر لا يقدر ان على صبر نفوسهم في المسجد يوم العيد الا بمسقة لانه يوم زينة واكل
 وتقاطي شهوات أياها الشارع فيه مكان صلاتهم للعين في القضاء أرفق بهم وبما الاكابر
 قائم برون مكرم بين يدي الله في بيته وسع لما بين السماء والارض وقد قالوا سمع
 الخياط مع الاجاب عليه ان قافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز التثقل قبل
 صلاة العيد وما يصحها فيحوز ولا يفترق بين المصا وغيره ولا بين الامم وغيرها مع قول مالك
 انه اذا فعلها في المصا فلا يتثقل قبلها ولا بعد ما ساء الامم والموم وغيره في المسجد وبان
 ومع قول المشافعية بان يتثقل قبلها وبعد ما في المسجد وغيره الامم فانه اذا ظهر للناس
 يصلي قبلها ومع قول احمد لا يتثقل قبل صلاة العيد ولا بعد ما مطلقاً فالاول مشدد والثاني
 فتبين من حيث آية رواتين والثالث في تخفيف الراعي مخفف بالترك فيصير الامور الى
 مرتبة يميز ان وجه الاول عدم ورود نص عن الشارع في حوزا التثقل قبلها وحصل على كثير
 أمر الشارع مفهومه وغيره مقبول الا ما استثنى من الامور التي تشهد لها الشرائع يصح خروجها
 عن عموماتها وايضاً ذلك ان الشارع هو الدليل لنا في جميع امورنا فكل شيء لم يثبت عنه فعله
 فهو ممنوع منه على الاصل في قواعد الشريعة فلو علم الشارع ان الله تعالى اذن لاحد في التثقل
 قبل صلاة العيد لاجزى لنا بذلك وكان هو فضله ولم يسلطنا انه تتثقل قبل صلاة العيد انما آباء
 أبو حنيفة التثقل بعين صلاة العيد تكون العلة التي كانت قبل الصلاة زالت وهي الهيئة العظيمة
 الالهية التي تجلي للصلاة قبل صلاة العيد بخلاف الامر بعد الصلاة فانه يحصل للصلاة الادما لمع
 الخطية فقد روي ان يتثقل بعد ما وجعل الاذن بالوقوف بين يديه شفا فيمنع الاذن بان
 يتثقل بعين الصلاة وقبل الخطية ووجه قول مالك انه لا يتثقل في الصلوة قبلها ولا بعد التثقف
 على غالب النام فان الامام ما يصلهم في الصلوة الاملاواة لقولهم لما كان يحصل لهم من
 الحصر يصلاتهم في المسجد فلما شرعوا بالتثقل في الصلوة الى هذه المدة الذي قصده الامام و
 صلاتهم كانها في المسجد من حيث الحصر والضيق في نفوسهم فيقفون بين يدي الله

باب في صلاة العبد في وقت وجوبه قول الشافعي انه لا يكره الشغل قبلها لغير
الامام روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من اراد ان يستعمل في صلاة الله تعالى وان يوفى بدينه ولا
 يسأله من ذلك ولا تطالبهم نفوسهم بالهدوء والكل والشرب يوم العيد بخلاف ذلك قال الناس
 ما سؤرون بآياته فاذا انشغلوا وقتهم الذين يعلمونهم موافقة حظوظ نفوسهم فلو
 الامام سبب الحصول الحرج والفتن عليهم في الصلاة فيقف احدهم في الصلاة وهو
 عنها حقيقته ولما راي الامام احمد الى هذه المنة قال لا يتنفل الامام ولا يغلوه قبل صلاة العباد
 ولا بعد ما تحثها على الضعفاء من الناس فافهم ومن ذلك اتفاق الامة الاربع على انه
 يستحب ان ينادى لها الصلاة جامعة مع قول ابن الزبير انه يؤذن لها قال ابن المسيب ان
 من اخذ صلاة العيد معاوية قال الاول لحق في القاطع النداء والثاني مشقة منها ووجه
 الاول الاتماع والتبنيه على فعلها في جماعة لا يتساهل الناس في فعلها فرادى اذا لم يجتمع
 فيها هو المقصود الاعظم ولكون كل عبد يفعل في العام مرة واحدة ووجه قول ابن الزبير
 ومعاوية القياس على الفرائض بحاجته المشروعية ولعل ابن الزبير لم يبلغه في ذلك شيء
 والاهم ورود النص في القياس الى قياس ومن ذلك قول الشافعي انه يستحب قراءة سورة
 في الاول واقتربت في الثانية وقراءة سورة سميت بك الاله في الثالثة والعاشية في الرابعة
 مع قول الله احمد انه لم يقرأ فيها بسجدة والعاشية فقط ومع قول ابن علقمة انه لم يسمي بحسبه
 القراءة فيها بسورة فالاول مشدود والثاني مخفف والثالث اخف فوجه الامر ترتيب القراءات
 فالاول خاص بالاله والثاني خاص بنسبته والثالث بالارصاد ووجه الاول ان القاء
 في يوم العيد واجتهد ترك الحرف في نصائحه والاستغفار يا هويت النفوس في ما لم يعبى
 من المعاد وهو اليوم القليلة فكان قراءته هذه السورة المعينة كالمكر للعب بترك الاله والكل
 يطول عليه من الغفلة عن الله تعالى وعن الدار الآخرة فيفوت قليلا ويضعف ان كان
 اكتمال من شرط ان يحرم بين الفرج والحزن معافي وم العبد فان قلت ان مثل سورة اذا انقضى
 كوت اكثر في ذكر الاله والحق قراءه سيجب فالحجاب ان النجلى الاله في هذه الدار قال عليه ان
 يكون من وجاب الحجاب راحة بالحق ولو انه تعالى لم يخلق بصفة الجلال الصبر ما كان كثير من
 الناس فلذلك كان اللاتق بصلاة العبد في قراءة سورة سميت ما من النبي وصفات
 والكل كذلك القولة في سورة ق واقتربت هي من جنة بصفتها بالحق تأمل فافهم وانما
 وجه قول ابن علقمة فهو خوف اللوم في الوعظ عن شيء من القرآن فتصير نفس العبد تكبره
 قراءه غير الشور التي عذبت للقرءة فالكمال ولو اني بالسور المعينة لا يوجب عن غيرها
 رجا رغب عن غيرها فسد الزمام الوحدة الباطل بقول لعدم التخصيص فوجه الله تعالى عليه
 ما كان ادق نظره في الشرع وما انشغل عنه الامة ورحم الله تعالى الامة ومن ذلك
 قول الشافعي في ارجح القولين انه لو شهد اليوم الثلاثين من رمضان بعد الزوال وبوثة الهلال
 قضيت موسعة قول مالك انما لا تقضي وهو مذهب احمد فان لم يكن جميع الناس في ذلك اليوم

صليمت من العيد بعد الشافعي ومن قال بقوله وقال أبو حنيفة صلاة عيد الفطر تقضى يومئذ
والثالث فالأول فيه تشديد من حيث الأمر بالقضاء والثاني مخفف لعدم الأمر به والثالث
متوسط فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول طلب المبادأة إلى تدارك ما فات ووجه
الثاني طلب التخفيف على الأمة بعد صبرهم في سماع الخطبة والصلاة بعد الزوال حين شرع
نفسهم إلى تناول شربها ذلك اليوم بعد أن استعدت المصلاة من كثرة النهار فلم يشرب
أحد بوطنة الحلال إلى الزوال ووجه الثالث ظاهر لأن الطبع عرف عن صلاة العيد بعد يوم الثالث
وتذهب بختم صلاة العيد فإذا من بعض أهل اليوم الثالث وقف وقيل شاركانه ليس فيه
صلاة ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن التكبير في عيد النحر مسنون وكلت في عيد الفطر
الأئمة أبو حنيفة مع قول داود بوجوبه وقال الشافعي إنما يفعل ذلك المحكيين قال ابن حجر
الصحيح إن تكبير المظلم لك من يوم النحر لقوله تعالى وتكلموا العزة وتكبروا الله على كل كفر فالأول
مشهد والثالث أشد والثاني والواحد مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
والثالث الاتباع والفضل بالاحتياط فإن الأمر الوجوب بالأصالة حتى يصرفه صراف
ووجه قول أبي حنيفة والشافعي أن يوم العيد يوم سرور وقرح والتكبير يقتضي استبشار
الهيئة والتعظيم فيورث العبوسة والحزن ويذهب الفرج والسرور المطلوب يوم العيد
خاص بالأصاغر الذين لا يقدرون على الجمع بين شهود الخطبة والسرور والأول خاص بالأكابر
ومن ذلك قول مالك أنه تكبير يوم عيد الفطر ومن يلبته وأنهاؤه عنه إلى يخرج الأئمة إلى
المصلحة وفي قوله مالك إن يحرم الأمر بصلاة العيد وهو الواجب من قول الشافعي والثالث إلى
أن يخرج منها وأما ابتداءه فمن حين يروى الحلال وهو إحدى الروايتين عن أحمد لما أتاه
فقيه روايتان لأحداهما إذا خرج الأئمة والثانية إذا فرغ من الخطبتين فالأول من قوله
مالك لمخفف وفي وقت التكبير الثاني منه مع قول الشافعي وما بعده من قوله مالك فيه
تشديد من حيث امتداد وقت الخروج الإمام من الصلاة وقوله أحمد في إحدى الروايتين
كقول مالك فيه تشديد وفي الرواية الأخرى أشد من حيث أنه يفتي بفرغ الخطبتين وتجر
قوله مالك الأول أن التكبير لله تعالى تعظيم له وإظهار التعظيم في النهار وإلى لأنه محل ظهور
شعار العبودية عادة بين الناس بخلاف الليل يكونون فيه في قعوديوهم لا ينتشرون فيه
لمعاشهم ولا يعيشون فيه في شوارعهم وأسواقهم ووجه بقية الأقوال ظاهر ومن ذلك قول
أبي حنيفة وأحمد أنه يشفع التكبير في أوله وأخوه فيقول الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله لله أكبر
الله أكبر والله أكبرهم قوله مالك في رواية له أن شاء كبر ثلاثا وإن شاء قرأ ومن قول الشافعي أنه
يكبر ثلاثا مستقيا في أوله وثلاثا في أخوه واختار أحمد أنه يكبر ثلاثا في أوله ويكبر ثنتين في أخوه
ووجه هذه الأقوال ظاهر ولعل دليل كل أحد على قوله هو ما بلغ عن الشارح وأما ما
ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن ابتداء التكبير عيد يوم النحر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى ثلاث
يكبر لصلاة العيد من يوم النحر وقوله مالك والشافعي في إظهار القولين أن يكبر من ظهر النحر إلى الصلاة

الصبح من ايام التشريق وهو رابع يوم التمسك كان محلا لأول سجدة قبلها والعمل عن
 أصحاب الشافعي على ان ابتداء التكبير في غير الحائض من صير يوم عوفى الى أن ينصلي يوم آخر
 أيام التشريق قالوا ولتحقق ما بابه مشدود فخرج الأمر الى ما سبق الميزان ووجهه
 التحقيق على أن الناس وهو خاص بالأصابع الذي لا يقدر روعا على استعارة عظمة
 تعالى وحيثه الى عصر آخر أيام التشريق بل تزهد روحهم من ذلك وليدل عليهم الحجج
 من ذلك الشهود ومقابله خاص بالأصابع الذي لا يقدر روعا على استعارة ذلك فلا يشك
 عظمة تكبراء الحق تعالى لهم من مواعاة السجود والوقوف مرة أيام التشريق بخلاف
 والاضاح ذلك أن العبد لا يسي حقيقة عند القوم تكبر الله تعالى إلا أن استعارة عظمة
 وأما تكبر باللسان والقلب أقل فليس هو مقصود الشارع وقيل حصل شعار التكبير بقوله
 اني حقيقة وأحد في الجملة في حق الأصابع فافهم من ذلك قولنا في حقيقة أحمد في
 أصلى رويته أن من صلى منفردا في هذه الأوقات من محل ومحرم لا تكبر مع قول مالك
 والشافعي وأحمد في رواية الأخرى انه يكبر لمختلف النوافل لا يفتقر على انه لا تكبر عقبها
 إلا في القول الرابع للشافعي فالأول تحققت والثاني مشدود في المشكك ووجه الأول في
 المشكك الأول أن من صلى منفردا يفتقر عليه هيئة الله تعالى قيام عظمته في قلبه فيثقل عليه
 الفتور بالتكبير بل لا يكلف به فإن الهدية قل عنة فلا يطالب بالهالة شعار الرضا وهذا خاص
 بالأصابع والثاني خاص بالأصابع الذي لا يقدر روعا على رفع صوتهم بالتكبير مع قيام العظم
 والهيئة في قلوبهم فخرج الأمر الى ما سبق الميزان ومن ذلك يعلم توجه القولين في التكبير عقب
 النوافل التي ينصلي ولدي فإن الهيئة بما عمت صاحبها بخلافه إذا كان في جملة من فأن
 البشريت من بعض بعضها عادة فيجب له أن يكون الخلق من شدة عظمة الله تعالى لا ينقل
 عليه رفع صوتهم بالتكبير الله تعالى اعلم

(في باب صلاة الكسوفين) *

اتفقوا على أن الصلاة لكسوف الشمس ستة ركعات زاد الشافعي وأحمد في جماعة هذا ما وثق
 من مسائل الاتفاق في هذا الباب وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
 الستة صلاة الكسوفين أن ينصلي ركعتين في كل ركعة قياما من ركوعا وتسلما
 مع قولنا في حقيقة ما تضمنت ركعة صلاة الصبح فالأول مشدود والثاني تحققت فخرج الأمر
 الى ما سبق الميزان ووجه الأول مطلوبه زيادة الخضوع لله تعالى بتكرار هذه الركعات لشدة
 الخوف الذي حصل العباد من الكسوف فربما اشتدت الهيئة على قلوبهم فلهذا جعل ركعة ركعة
 الخضوع لله تعالى والخضوع له في كل ركعة أو سجود تكونها فيفعلان في محل القرب
 وأيضا قلبا وروح من تشبه التخلي الأخرى في الرقبة منها فكان الكسوف لها في الدنيا أعظم
 فتنة من فتنة الرجال فإن الحق تعالى لا يصح في جناب عظمته تقصير ولو كان الحق تعالى
 أملا على العارفين معرفته من مراتب التكرار والاكثار فافتوا في دينهم وهذا سر السجدة

الاضاق الاستطر في كتاب من فهم ما ذكرناه وادما الى عرف ان تكرير الوجود والاعتقاد
 في السجدة كما يروى في ذلك التفسير الحاصل في كل اول ركعة ومن ذلك يعرف توجيها
 عن الشارع من فعلها يتكرر هذين الوكعتين ثلاث مرات والاربع مرات وخمس مرات وذلك
 لزيادة الهيبة والتعظيم في قلوب الصائبة في حصول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوكعة
 صلى الله عليه وسلم خضعت تلك الهيبة والعظمة عند غلب الناس فلم يذروها عن حال الخشوع
 والحضور في كلام الائمة خاص بالاكار والوسطان وكلام الى حنفية خاص بالاصاغر الموحدة
 في كل زمان فانهم حضور تحت محلي الهيبة والتعظيم في قلوبهم على حالة واحدة ولا يحتاج
 الى تكرير شي من هذه الا ان كان ليقيقة اهل واد ومن ذلك قول الائمة الثلاثة التي يحكي القراء
 سم قول احمد انه يحرم بها فالاول مخفف خاص بالاصاغر الذين غلبت عليهم هيبة الله
 فلم يقدروا على التحرك والثاني مشد خاص بالاكار الذين يقدرون على النطق مع شدة الهيبة
 قال تعالى لا تكلم الله نفسا الا وسعها فافهم + ومن ذلك قول الى حنفية واحمد في المشركين
 عنه ان لا يستحب لكسوف القمر ولا كسوف الشمس خطبتان مع قول الشافعي ان يستحب
 خطبتان في كل مرة فالاول مخفف وهو خاص بالاكار والذين قام الخوف في قلوبهم من رؤية
 الكسوف والخسوف فلما يتعلمون الى سماع خطبة ولا وعظ ولا تخوف والثاني مشد في
 استغناء الخطبة وهو خاص بالاصاغر المحييين عن المعنى الذي في الكسوف فلم يهمل في فهم
 خوف من غير ذلك لاحتياجه الى خطبة مع شدة الكسوف ليقوم الخوف في قلوبهم وينزل كورا
 به احوال يوم القيمة فينبهوا الى الاعمال الصالحة وترك المعاصي ولما كان الناس فيهم الخائف
 وغير الخائف في كل عصر اعمى الشارع والائمة صنعوا اناس الذين يحضرون في صلاة الجماعة
 في هاتين الصلاتين وخطبوا لهم مراعاة كمال المصلحة ليلتزم الذي لم يقع له خوف الكسوف ففهم
 وينزل خوفه من كان حصل له خوف فاعلم ذلك + ومن ذلك قول الى حنفية واحمد في المشركين
 عنه انه لو اتفق وقوع الكسوف وقت تراءى الصلاة فلا تضلي فيه ويجعل مكانها تسبيحا مع قول
 الشافعي ومالك في احدي روايته انها تضلي في كل الاوقات فالاول مخفف يعلم الوقوف
 بغير يدى الله تعالى في وقت تقدم لنا من النبي عن الوقوف بين يديه فيه والثاني مشد وهو
 خاص بالاكار من اهل الكشف الذين يعرفون من طريق الالهام الاذن لهم بالوقوف بين يدي
 في ذلك الوقت او علم الاذن فرجع الامر الى المرتقى ليلزم ان ويعبر توجيه الاول بانه خاص
 بالاكار والذين يعلمون الحق تعالى لا يقتيد عليه في شئ يلقينه الى قلوبهم يجوز ان الحق تعالى
 قد يرجع عن الاذن في ذلك الامر فكان لهم التوقف عن فعل ما اذن لهم فيه من طريق الالهام
 بخلاف ما جاءهم عن الشارع فان الادب المبادرة الى فعل ما امر به من غير توقف فافهم
 ذلك قول الائمة ومالك بعد استجواب الجماعة في صلاة الخسوف يصلي كل واحد لنفسه
 مع قول الشافعي واعمى انها تستحب جماعة ككسوف الشمس فالاول مخفف والثاني
 مشد فرجع الامر الى المرتقى ليلزم + وجه الاول ان الحق تعالى لا ينفصل في خسوف الليل

ونعظم الهيبة فيه على القلوب فحققت عنهم بعد الارتباط بهم بأمام برعون أفعاله فهو خام
بالإصباح ووجه الثاني أن الأكابر بما يقدر من على براعة أمثال إمامهم مع قلة تلك العظمة
والهيبة في قلوبهم لتقوى قلوب بعضهم ببعض واستمدادهم من بعضهم فكانت الجماعة في حقهم
ولي يجوز وأفضل الجماعة كما أن الجهر بالقراءة أيضا في حقهم أولى بالجواز والأصلغة نقل علم
المنطق تمام مظاهر اتفاقا وكان الثوري وعمر بن الحسن يقولان هم مع الإمام أن صلواتها جماعة
صلواتهم ولا صلواتها أفرادا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن علوا الكسوف من الآيات
لا يس له صلاة كالأول والصلوات والظلمة في النهار مع قولهم أنه يصل لكل ليلة في
الجماعة ومع قول الشافعي أنه يصل فردى عليه العمى قد صلى الإمام على رضى الله عنه في ليلة
فأبى الخفيف والثاني مشدد ووجه الأول أعلم ورود في ذلك ووجه الثاني القياس
على نفسه في يجامعهم ما يخوف الله تعالى عباده ويذكرهم بأحوال يوم القيامة
والله أعلم

(في صلاة الاستسقاء)

اتفقوا على أن الاستسقاء مستنون وعلى أنهم إذا انصرفوا للمطرق السنة أن يسألوا الله
هذا ما وجدته في الباب من مثل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة
وأبي يوسف وعمر بن الحسن أنه يستسقاء في جماعة مع قول أبي حنيفة أنه لا يس
لها صلاة بل يخرج الإمام ويقرأ على الناس من صلاة الاستسقاء في جماعة مع قول أبي حنيفة أنه لا يس
ووجه الأول الانتفاء ووجه الثاني كون الحلة والضرمة قد عمت الناس كلهم فصلا
كل واحد منصرفا إلى الله تعالى سائلا أن لا يتصرف به بكل شعرة فيه فلا يحتاج إلى استسقاء
المؤجبه من غيره مع عدم بلوغ بعض في ذلك إلى قائله وهو في حق من تقوى بعضهم باستداده
من بعض ومن ذلك قول الشافعي أحل صلاة الاستسقاء كصلاة العيد فيجهر بالقراءة
فيها مع قول مالك أنها كغزاة كسائر الصلوات وأنه يجهر فيها بالقراءة إن كان الوقت وقت صلاة
جمهورية فالأول فيه تشبيه الثاني فيه تخفيف وجهها ظاهر وهو من ذلك قول مالك في
الشافعي أحل في أشهر وأبنة باستحياب خطبتين للاستسقاء وتكونان بعد الصلاة مع
أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية المنصوص عليها أنه لا يخطب لها ولا يهاجروا واستسقاء فالأول
فيه تشديد والرواية الأولى لأحمد مشددة بالخطبتين وقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية
الخفيف فوجه الأمر في يونس الميزان ووجه الأول الانتفاء وكذلك الثاني وهو خاص بالإصباح ومن
أهل الحجاز بينهم هم الذين يحتاجون إلى خطبة وعظ لتلطف بواطنهم ولوقح جباههم في دعا
الله تعالى بقلوب صافية لا حاجة لخطب خلاف الأكابر لا يحتاجون إلى ذلك بقوة الاستعداد
وهو قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية فإن خطب خطب الإمام من العلماء فأنما ذلك ليقول
حجرا كان عندهم أو بقصد الأصوات الحاضرة مع الأكابر فاقوم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه يستحب تحويل الداء في الخطبة الثانية للإمام والمأموم مع قول أبي حنيفة أنه لا يستحب

قول أبي يوسف أن ذلك ليس شرعاً للامام دون المأمومين فالله أعلم والشافعي يذهب إلى أن
فيه تشديد في حرج الأمر إلى موتى الميزان ووجه الأول الإتيان والتناول وهو خاص بالأصاغر
الذين لم يبلغهم الله تعالى على قدر فهمهم من نزول الماء في تلك المسئلة ووجه الثاني
أن الكتاب لا يمتثل إلى المتناول يجوز لأن الله تعالى قال أطلعهم من طريق الكشف على
ما قدره ووجه من نزول الماء أو غيره فإن قول الامام لا يابى وتناول على ذلك فاما ذلك
لستة الإطلاق فقد وجه الحق تعالى كان اطلعهم الكتاب عليه ووجه قول أبي يوسف الميزان
الامام محجوباً يتناول وإن كان من أهل الكشف فهو لأجل المتناول فمن هو المحجوب من
المأمومين فافهم والله تعالى أعلم

* كتاب الجنائز *

أجمع العلماء على استحباب الاكثار من ذكر الموت وعلى ان الوصية مستحبة حال الصحة لكل
من له مال أو عنه لأحد مال وعلى تأكلها في المهرق وعلى أنه إذا اتفق الموت لم يملك الميتة
واتفق الأئمة الاربعة على أنه يخرج الميت من رأسه المقدم ذلك على الدين وقال طاووس إن
كان ماله أكثر من رأس المال والا فممن ثلثه واقفوا على ان غسل الميت فخر كفاة وعلى
ان للزوجة ان تغسل زوجها وعلى ان السقط اذا لم يبلغ أربعة أشهر لا يغسل ولا يصلى عليه وعلى
انه اذا استهل بكى يكون حكمه حكم الكبير ومن سعيدي بن جابر انه لا يصلى على الطحال
يبلغ وأجمعوا على أنه ان مات غير متحيز لا يحن بل يتلوا على جاله وعلى ان الشهيد الذي مات
في قتال الكفار لا يغسل وعلى ان النساء تغسل ويصلى عليها واتفقوا على ان الولي من الغيب
ما تحصل به الطهارة وان يكون الغسل وتراوان يكون مدياً يسد في الدخوة كما قال وعلى
تكتفين الميت واجب مقدم على الدين والورثة وان كان دخلاً في مؤنة الجاهل كما في القفو
على ان الحرم لا يطيب ولا يلبس الخيط ولا يجرأ أسلافه في رواية لابي حنيفة ان الحرم لا يطيب
فيقتل بهما يفعل بحجم الموتى واقفوا على ان الصلاة على الجنائز في المسحاة أو ما اختلفوا
في الكراهة وعلما واتفق الأئمة الاربعة على اشتراط الطهارة وستر العورة في صلاة الجنائز
وعلى ان تكبر ثلاث الجنائز أربع وعلى ان قائل نفسه يصلى عليه وانما الخلاف في صلاة الامام عليه
يعني الاعظم واقفوا على ان حمل الميت أو اكرام واقفوا على أنه لا يجوز جفرا الميت ليدفن
عنه اخر الادامى على الميت زمان يبلى في مثله ويصير ميماً فيجوز جفرا وكان عمر بن عبد
العزيز يقول اذا مضى على الميت زمان يبلى في مثله ويصير ميماً فيجوز جفرا وكان عمر بن عبد
واتفقوا على استحباب التعزية لاهل الميت واجمعوا على استحباب الدين والقصد في القبر وال
كره لغيره الاخر والحنابلة واقفوا على ان السنة الحذر ان الشق ليس بسنة واقفوا على ان
الاستغفار للميت والدعاء له الصلوة والعق والحج عنه ينفع واقفوا على ان من دفن بجوار
صلاة عليه يصلى على قبره وعلى عدم كراهة الدفن ليلاً والله أعلم وهذا ما وجدته من مشايير
الاجماع واتفاق الأئمة الاربعة وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك الشافعي لا تجزئ

روايتها ان الادعي لا يجنس بالموت مع قول أبي حنيفة انه يجنس بالموت واذا غسل ظهره
قول الشافعي وأجل في روايتها الآخرين فالاول يخفف والثاني مشدد فخرجهم الله الى
مرا تلي الميزان ووجه الاول ان الله تعالى قال ونقد كرمنا بني آدم وقصصنا التوراة ان لا يجنم
بجناسهم بعد الموت وفي الحديث ان المسلم لا يجنس حيا ولا ميتا ووجه الثاني ان الروي هو
الذي كان مطهر الجسد الادعي فلما خرج منه صار نجسا على الاصل في الميتة وأجاب الاول بان
الميتة ما خرجت منه حقيقة وإنما ضعف تدبرها العقل فباعا لها بالعلوى فقط بدليل سؤال
فكر وتكبر وعن ابها في القبر أو نعيمها أو حساس الميت بذلك وهذا أمر يعرفه أهل الله
لاستطرق في كتاب فان الكتاب يقع في يد أهل وغير أهل ومن ذلك قول أبي حنيفة وما كان
الا فضل أن يفسل الميت عجم عن القبيص لكن مستورا العورة مع قول الشافعي وأجل في الاصل
أن يفسل في قبيصه الاول عند الشافعي أن يكون تحت السماء وقيل الاول أن يكون تحت
فالاول يخفف من حيث عدم اليأس القبيص والثاني مشدد في اليأس فخرج الأمر عن تقي
الميزان ووجه الاول الإشارة الى أن ما لا الناس الى التجرع عن الدنيا إذا ما قهرهم عليه
غيرهم من الدنيا فان التجرع اظهر في حصول الاعتبار وأيضا فلقبسه الوجه الثالث من أسرار
كما اشار اليه من قال أنه لا يفسل تحت سقف ووجه من قال أنه يفسل في قبيصه الا بتام الصلح
في تقسيمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبيص فالاول خاص بالاصاغر والثاني خاص
بالاكابر ووجه قول من قال يغسل تحت سقف الاخذ بالاحتياط من أن يترا عليه يراه
من السماء فربما مات مصر على جنب فكان السقف محج عنه شيئا من الدلاء النازل عليه
باب توقف الست على المسيق فخرجهم ومن ذلك قول الأئمة ان غسل الميت بالماء البارد أولى
الا ضرورة كبره شديد ووجه قول أبي حنيفة ان الماء المسخن أولى لكل حال فالاول يخفف
والثاني مشدد من حيث شحين الماء فخرجهم الأمر عن تقي الميزان ووجه الاول التقاؤل
بالنعم بقرينة تحية صلى الله عليه وسلم عن اتباع المجازة بنا ووجه الثاني التقاؤل برضى الميت
بقضاء الله تعالى عليه بدخول النار مثلا لو وقع هذا ما ظهر في من الحكمة في هذا الوقت ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للزوج ان يفسل زوجته مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز فالاول
خفف والثاني مشدد ووجه الاول ان ذلك معنى على أحد القولين من ان الموت كالطلاق
الرجعي ووجه الثاني مبني على انه طلاق باتن كما هو مقرر في باب الرجعة واذا ماتت امرأة
لا زوج لها ولا غاسلة يميت عند أبي حنيفة وما لك وعلى الزوج من هن ههنا شافعي وأجل
والرواية الاخرى عنه ان الغاسل يلف على يديه خرقته ويغسلها وقال الاوزاعي تل من
من غير غسل ولا تيمم ووجه من قال انها تيمم ان السلة مضمومة على الميتة فخلاص العبد
من صير بد من لا تحمل لمقدم على طهارة لئلا ذلك الميت لا سيما عن من يرى نجاسة
الميت بالموت ووجه من قال انه يلف خرقته على يديه العمل على تحصيل مصلحة الغاسل
والمسؤول ووجه من قال يلف في محاله تعارض الامر بفسل الميت والتمني عن من الاجنب

عنه يظهر له دليل في ترجيح أمر بفعله + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للمسح بقبيل
قوتية الكافر مع قول مالك ان ذلك لا يجوز قال ولتحقق والثاني مشدد ووجه الاول
الوقفاء بحق القرابة الطينية في الجملة وان كان الغسل لا ينطف الكافر ووجه الثاني وجوب
اظهار المسلم بقبيلة قوتية الكافر اذا لم يواله بها ولا رجم حقيقة فكان في غسله اظهار
ميل وموالاة اليه في الجملة وليسورة فالاول خاص بالكافر الذي لا يخاف عليهم الميل الى قوتية
الكافر ولا الحزن على تركه والثاني خاص بالاصاغر وقد غسل على بن ابي طالب والله
ياذن النبي صلى الله عليه وسلم + ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يسمى للغاسل ان يوضئ
الميت كالحي يستوك اسنانه ويدهن اصبعيه في منخرينه وغسلها مع قوله في حذيفة
ان ذلك لا يستحب كذلك قال الأئمة الثلاثة انه يسمى صفر شعر ابن المرأة ثلاث خفائر
ثم تلقى خلفها اذا غسلت مع قوله في حذيفة ان الشعر يتولد على حاله من غير صفر فاذا قالوا بلين
مشدد وتحقق ووجه قول الأئمة في المسئلة الاولى انه يوضئ الميت كالحي الى اخوه مع الغسل في
الاكبر والاول لا يفوز ابتداء لها وهو الاوسط كما مر في باب الغسل من الحياة والسؤال
وتنظيف الخثرين تابع لذلك في الشراخل وعدمه وكذلك القول في تسريح الميتة أو عدمه
ووجه من قال ان شعر المرأة يصف ثلاث خفائر القياس على الغسل وترا وما حكمه كونها تلقى
خلفها فليكن تسريح شعرهم وصول الرحم الى بشرتها وجهها اذا شعرت الامور التي
نزالت ونفارت في الجسم في الجملة بخلاف بشرة الجسد وما قالوا بكونها التلثم في الصلاة بكون
يحب التلثم الوجه عن الوجه التي توجب الغسل ووجه من قال باناء الشعر غير صفر انه شعرا هل
انصافه هو اظهر في الحزن والندام على ما فات تلك الميتة من الطفا ونقصها من الصلوات
ايام الجبض وغيرها لينظر الله تعالى اليها فوجعها هذا ما ظهر من حكمته ذلك والله اعلم
ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي ان التحامل اذا ماتت وفي بطنها لجنين حتى يشق بطنها
قولا مالك في احدي روايتيه واحمل انه لا يشق فالاول مشدد من حيث حرمة الجنين والشافعي
لحذف من جهة علم الشق مشدد من جهة حرمة الميتة فوجع الامر الى موثق الميزان + ومن ذلك
قوله في حذيفة ان السقط اذا ولد بعد اربعه اشهر وجع ما يدل على الحياة من عظام
وحركة ورضاع غسل وصلى عليه مع قوله مالك كذلك الا في الحركة فانه اشترط ان تكون
حركة يصحبها طول مكث وتيقن معها الحياة ومع قول الشافعي في تحديد انه لا يصلى عليه
الا ان ظهرت امارات الحياة وقال احمد يغسل ويصلى عليه واما الغسل فقد اتفق الاربعة على
انه يغسل ووجه هذه الاقوال ظاهر + ومن ذلك قول ابو حنيفة
والشافعي في اصح قوليه انه لا يجب نية الغاسل مع قول مالك
بوجوبها فالاول محقق والثاني مشدد فوجع الامر الى موثق الميزان
ووجه الاول ان الموت من الغسل النظافة وهي حاصلة بلا نية ووجه
الثاني ان الميت في هذه الطهارة ولو قفنا على تعليقها النظافة فحين

جملة الاعمال الصالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فلا يكون عمل صالح الا بنية
 ومن ذلك قول النبي حنيفة واصحابه الشافعي انما اذا خرج من الميت نثى بعد غسله وجب ازالته
 فقط مع قول احمد انه يجب عادة الغسل ان كان الخارج من الفرج فالاول محقق والثاني
 مشدود فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني المبالغة في التظيف وهو قول الشافعي
 ايضا لكون ذلك اخر عهد به باليقين والافتقار الى ان تعامله معاملة الحي فيكون عليه الوضوء
 فقط ووجه الاول معاملة الميت بالمهونة اقدم تحليفة بازالته فيجوز له ازالته والتظيف ومن
 ذلك قول النبي حنيفة ومالك انه يكره تقف ابط الميت وعلق عاتقه وحف شاربه بل مشدود ملك
~~في الغفر من قبله~~ وقال الشافعي في الجديده واحمل انه لا بأس به في حق غير الحرم وفي القيل
 المختار انه مكروه ونقل البيهقي ان ثمانية من الصحابة كانوا يحفون شواربهم فالاول مشدود
 والثاني محقق فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر ومن ذلك قول
 الشافعي في الاملاء واحمل انه يجوز تقليم اظفاره مع قول النبي حنيفة ومالك والشافعي
 في القيل انه لا يجوز فالاول محقق والثاني مشدود ووجه الاول ان ذلك من جملة النظافة لكان
 بها العبد مدام في الدنيا مع كونه لا يؤلم الميت ووجه الثاني ان في ذلك تصرفا في بدن الميت
 لم يصرح الشارع فيه بما هو مكان تركه مقدم على فعله ومن ذلك قول النبي حنيفة واحمد
 في احلى رء ايته انه يصلي على الشهيد والشافعي انه لا يصل عليه لا يستغنى عن شافعي
 فالاول مشدود في الصلاة على الشهيد والثاني محقق فيها ووجه الاول انه لا يستغنى احمد
 عن زيادة الاحاديث في صلاة الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الاطفال في عصر
 صلى الله عليه وسلم وبعده الى عصرنا هذا وديل الثاني لتجيم الناس على الجهاد بترك الصلاة
 على الشهيد ويقول احدهم كيف لا اجاهد حتى اقتل شهيدا ويغفر الله تعالى ذنوبي واستغنى عن ضم
 يشق لي وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى على الشهداء تارة وتترك الصلاة عليهم اخري
 وهو محمول على ما بين فكان اذا رأى عن بعض الناس فلورا عن الجهاد او جندا عنه بترك الصلاة
 على الشهيد فتجيبا لهم على الجهاد واذا رأى عنه الناس اذن بما صلى عليهم ثم وال ذلك المعنى
 الذي ترك الصلاة عليهم لعله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من رفته دابة وهو في قتال
 المشركين او تودي عن نفسه او اصابه سلاله فمات في المعركة انه يغسل ويصل عليه قول
 الشافعي انه لا يغسل ولا يصل عليه فالاول مشدود بعد حصول الشهادة والثاني محقق في
 حصولها فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشهيد عرفا هو من قتله كافرا
 بالمباشرة او بالسبب بخلاف من رفته دابة مثلا ووجه الثاني قيام فعل الدابة او السبب مقام
 فعل الكافر من حيث انها آتت قتل بها في المعركة بغير ان يابع الله تعالى على القتل في سبيل
 طويقه وانه لا يصره عن ذلك صار فولا يورده عنه السيوف والمناقب وهنا اسرار فيهما
 احل الله لا يستطر في كتاب ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يجب ان يكون في كل غسل
 نثى ممن السدم مع قول مالك والشافعي ان المستحب ان يكون في واحدة من الغسلتين

منه قال الاول استدلاله الثاني ضعفه فجمع الاموال وتلقى الميراث ووجه استدلاله
ظاهر من حيث الاستقانة به على ازالة الوهم واما الحكمة الباطنة فلا تدرك الا مشافهة لمن
يعرف معنى بقى الشارع عن قطع شجره ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان المستحب
ان يكفن الرجل في ثلاثة اوثاب مريض وهي نفاث كلهما مع قول ابي حنيفة ان المستحب ان لا يرد
واما المرأة فالمستحب تكفينها في خمسة اوثاب فيص ومثزر وثقائف ومقنعة والخامسة
تستر تحت يما عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة سدا هو الا فضل وان اقتصر على ثلاثة اوثاب
فيكون الخمار فوق الغنبيص تحت اللقاقة وقال مالك ليس للكفن حد وانما الواجب تبراكيت
ووجه هذه الاقوال ظاهر من حيث العادة واما قبحها فمن حيث الحكمة الباطنة فلا يلبس
الامشافهة ومن ذلك قول الشافعي واحمد بكراهة الكفن المرأة في العصر والمزفر والحوير
مع قول ابي حنيفة ان ذلك غير مكروه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان ليس
ما ذكرها انما كان غير مكروه في الحياة لما فيه من الزيتة التي اعيته الى الاستبراء وقد زال
هذا المعنى بالموت ووجه الثاني اطلاق الشارع اياها ذلك المرأة من غير رض بالكرهه فتشمل
حالتها وموتها واما حديث من ليس الحوير في الدنيا الحويلية في الاخرة فهو موثوق فجمع الاموال
موتلقى الميراث ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واحمد ان المرأة ان كان لها مال فالكفن
في ما لها وان لم يكن لها مال فقال مالك هو على زوجها وقال محمد بن الحسن هو في يديت
المال كما لو عسر الزوج فانه في يديت المال بالاتفاق وقال احمد لا يجب على الزوج كفن زوجته
بحال من ذهب الشافعي ان محل الكفن اصل التركة فان لم يكن فعلى من عليه نفقته من
قريب وسيد وزوج وقال المحققون من اصحابه هو على الزوج بكل حال وهو المختار ووجه هذه
الاقوال ظاهر من كور في كتب الفقه ومن ذلك قول الائمة ان الصلاة على الميت فممن كفايته
مع قول اصبح من اصحاب مالك انها مشدد فالاول مشدد والثاني مخفف فجمع الاموال موثوق
الميراث ولا يرضى في ذلك عن الشارع ويصح دخول قول اصبح في قول الائمة لان السنة في
اصطلاح السلف ما ثبت بالكحديث لا بالكتاب ومنها واجب وغير واجب بخلاف اصطلاح
المتأخرين فيهم اسيمة فرض الكفاية سنة قياسا فلا يكون بين الائمة واصبح خلافا
والله اعلم ومن ذلك قول الشافعي انها الاكراه في شيء من الاوقات المني عن الصلاة منها
قول ابي حنيفة واما حديثها فانه معها قول مالك انها اكراه عند طلوع الشمس وعند غروبها فقط
فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف ووجه الاول انها اشطحة في الميت وطلب
المغفرة له فلا يمنع منها في وقت من الاوقات مع كونها صلاة ذات سبب حارف عن شهود كون
ذلك المصلي قاصدا بالصلاة ما يقصده عباد الشمس بل الاكراه ذلك ينظر على قلب مسلم الا ان
وجه قول ابي حنيفة اطلاق الشارع المني عن الصلاة في هذه الاوقات فتشمل صلاة الجنازة
وهذا المحط ووجه قول مالك في طلوع الشمس وغروبها وجهها في قول ابي حنيفة ووجهها
عن قولها بالكرهية في وقت الاستواء ان الميت قد صار في حضرة الله تعالى بالموت فمراعيه

أو لاجابة دعائه في حق أحد كما وقع لمزبور حين توقف بين مصر سأل القبط في طلوعه مع
 قونية قول لموسي ومارون فقالوا له قولنا ليتا فان في ذلك ارتشاد الى الادب مع فوعون و هذا
 وان كان طلوع النيل يشو الى الحق في ذلك يدل على الاستدراج فيه تافيس لما قلناه فانهم
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه ذاب في وجهه على عليه لم يكن أولى من الولي مع قول أحمد
 انه يقدم على كل في قالوا له محقق الثاني مشد في وجه الامر الى موثق الميزان و وجه
 الاول ان الولي أشفق من الابن وفيه من أعظم الاصلاء لان ارتباط النسب
 أقوى والشفقة والحسن تامة لذلك بل لعل الارث ووجوب الية على العاقلة ووجه الثاني ان
 الصديق قد يكون أشفق عليه من وليه واجاب عن الاول بأنه شفقة في جزء منه فلا ينكحها
 فيها ما يوجب في الشفقة في الابن من ظهور احتياجه الى ذلك فان الانسان لا يكاد يرى
 فيتم ذو ذنب حتى يتضرع الى الله تعالى في مضرته بخلاف في روية ذنوب غيره فان الذنوب كلها
 فبعت في رأي الجاهل كما قبلت الشفقة فيها أكثر وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى
 يقول لا تعدد وافي الصلاة في ميتكم الا الحمد اق من العلماء والصالحين الذين يعرفون
 مراتب الناس كما لا نقصا ويا كرو تقديم من لا يثق في الناس الا الخير فانه لا يرى الميت
 ذنباً يشفع له عند الله تعالى فيه انتهى و من ذلك قول مالك ان الابن يقدم على الاب
 والاخر أولى من الحب والابن أولى من الزوج وان كان أباه مع قول أبي حنيفة أنه لا ولا يظلم
 للزوج في الصلاة على زوجته ويكره للابن ان يقدم على أبيه ووجه قول مالك ان الابن مقدم
 على الاب ان الابن أشد توجهاً الى تحصيل مصلحته من أمه من أبيه اليها لاستملاذ منها في الوجود
 وفي المال وانما فانه أدبروا عرض عنه من أين اتفق نطقه في رحم أمه ووجه كون الآخر
 أولى من الجد كونه في مرتبة الميت فكان ارتباطه من غير واسطة بخلاف الجد ومعلوم
 ان الحنو والشفقة يضعفان بالعبد ووجه كون الابن أولى من الزوج ظاهر لان الزوج يخرج من
 زوجته بتوجه قلبه الى تزويج غيرها فيصير موضعاً عنها بالقلب لو أظهر الحزن عليها في الظاهر
 فكانت شفاعة فيها حالاً بخلاف الابن ومنه يعرف توجيه قول أبي حنيفة من انه لا ولاية
 للزوج في ذلك و من ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الطهارة شرط في صحة الصلاة على الجنائز
 مع قول الشعبي ومحمد بن جابر الطبري انها تجوز بغير طهارة قالوا له مشد و الثاني لمحقق
 فوجع الامر الى موثق الميزان ووجه الاول انها صلاة على كمال وقد قال صلى الله عليه وسلم
 لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ وفي حديث آخر لا يقبل الله صلاة بغير
 طهور فمقتضى صلاة الجنائز وما في معناها تسجد في التلاوة والشكر ووجه قول الشعبي وابن جابر
 انها شفاعت في الميت والشفاعة لا يشتر فيها الطهارة وانما يستغنى عن طهارة ما في الصلاة
 القرآن لعين الحبيب ونحوه ويصح حمل من قال بان شرط الطهارة على حال الاصل غير ان ابن أبي عمير
 ضيعت من المعاصي وقولهم في حاله عن الله تعالى مكان ان شرط الطهارة بالماء وما يقوم مقامه
 من غسله بالماء وقلوبهم حتى يدخل أحدهم حضرة الله تعالى يشفع في غيره بخلاف الاكابر

الصالحين والعالمين العالمين الذين لا ياتون الى طهارة تنعش ابدانهم وتحيي قلوبهم حتى يشفوا في غيرهم
 بعد تحليل حالهم الى حال الاصل ونفسهم الاصل غيرهم اشتراط الطهارة لما حاشه الله تعالى
 دون الزمان فان قلت لم وقع خلاف في اشتراط الطهارة لصلاة الجنازة دون غيرها من النوافل
 فضلا عن الفرائض فالجواب نعم وقع الخلاف فيها لعدم الركوع والسجود فيها اللذان هما محل
 للقرب العادي من حضرة الله عز وجل فكان الواقف يستغفر للميت في صلاة الجنازة في محل
 مخصوص من حضرة الله تعالى الخاصة بالركوع والسجود وما شرعت الطهارة بالاصالة الا لتمام الحرف
 القريب فافهم ومن ذلك قول الشافعي والى يوسف وحكي عن الحسن ان السند ان يقف
 الامام عند رأس الرجل وعنوة المرأة مع قول آي حنيفة ومالك انه يقف عند صدر الرجل
 وعنوة المرأة ووجه الاول ان الرأس اشرف ما في الرجل كما انه عند قوم آخرين اشرف ما فيه
 القلب الذي في الصدر مع ما ورد في ذلك من فعل الشارع وسمعت يسيل عليا الكواصر
 الله تعالى يقول من خصص الوقوف بجنازة المرأة طلبا لستر عورتها الظاهرة فقد فتح للناس باب
 كشف سواها الباطنة فيتنكر كل فصل بوقوفه عند عنقها صوتا حرم عجزها فانه يراها
 نقلة انتهى ومن ذلك قول الامامة الائمة بان تكبر في الصلاة على الجنازة اربع مع قول علي بن سكين
 انهن ثلاث ومع قول احمد بن حنبل انهن خمس وكان ابن مسعود يقول كبر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على الجنازة تسعا وسبعاً وخمسة واربعاً فكبر واما كبر اياما كبر فان زاد على اربع لم يقبل
 صلاته انتهى وقال الشافعي ان من صلى خلف امام فزاد على الاربعة لم يتابعه في الزيادة
 وقال احمد يتابعه الى سبعم فالاول مخفف والثاني اخف والثالث فيه تشديد
 والواحد فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فوجه الامور الى من بقي الميزان ووجه
 الاول الاتباع وجعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الرباعية ووجه الثاني جعل كل تكبيرة
 بمثابة ركعة من الثلاثية ووجه من قال اربع خمس وسبعم القياس على تكبير صلاة العبد
 ووجه من قال اربع تسع بتقديم التاء على السين ان ذلك على الافلاك العلوية كما يقول
 اكثر من جميع ما يكبر به اهل هذه الافلاك كلها وحكمة ذلك شدة منافاة صفة الموت
 لصفات اليا ترى جعل علا فكان زيادة التكبير لزيادة بعل صفة ذلك الميت عن صفات الحيوان
 فافهم ومن ذلك قول الحنيفة ومالك انه لا يرفع يديه في التكبيرات خذ وانكسر الا في
 التكبيرة الاولى فقط مع قول الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات فالاول مخفف وهو خاص
 بالاكابر الذين يعرفون عظمتهم عز وجل ويدخلون حضرة باول تكبيرة فلا يخرجون منها حتى
 يزعمون الصلاة والثاني مستد وهو خاص بالاصاغر الذين لا يعرفون عظمتهم الله تعالى
 تلك المعرفة ولا يكاد يصلهم يدخل حضرة الله تعالى باول تكبيرة بل يخرج روحه من حضرة
 الله تعالى المرة بعد المرة ثم يدخل فهو يوضع يده عند كل دخول لانه قد وجد يد على حضرة الله
 عز وجل فافهم ومن ذلك قول الشافعي واحدا في قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الاولى فمن

من قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يشرع في تأخير من القرآن فالأول مشدد والثاني مخفف فوجه
 الأمر إلى موثقي الميزان ووجه الأول أن القرآن مشتق من الغرض وهو الحج فهو يقرأ تأثراً ولا
 يحجر ومن ذلك الميت على حضرة ربه المحفلون الخاص على وجه الأكرام والتعظيم بمشاهدة
 وجه الثاني أن الميت إذا خرجت روحه ففي ربه يحصل لروحه الحقيقة بحضرة ربه فلا يحتاج
 قراءة قرآن ليقيم بها بخلاف الدنيا على الميت لا يستغنى أهل عنه لأجابه ولا ميتاً فافهم ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يسلم من صلاة الجنازة تسليمين مع أحدهما هو المشهور عند الأئمة
 أنه يسلم واحدة عن ميتة فقط فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول التقاطع بين
 الأمان للميت من الجهتين ووجه الثاني التقاطع بين المحصول الأمان من جهة الميت فقط وذلك
 إشارة إلى أنه ليس لنا معرفة إلا بظاهره فقط دون سره فكل باب الأمان هو صوة سريرة
 إعطاه الأمان من جهة الجهلنا بها واستلجنا الله تعالى عنده وهو خاص بأهل الأدب كما
 لا يحجرون على الله تعالى بخلاف الأصاغر فكل ما مشهد فافهم ومن قول مالك قول النبي
 إن فات بعض الصلاة مع الإمام بقيت الصلاة ولا ينظر تكبيرة الإمام مع قول أبي حنيفة
 وأهل أنه ينظر تكبير الإمام ليكون معه وهو إحدى روايتي مالك فالأول مخفف والثاني
 مشدد وفيه تشديد في وجه الأمر إلى موثقي الميزان ووجه الأول المبادأة إلى صلوة الميت
 بالقراءة والركوع والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أذهوا واسطة بيننا وبين
 الله تعالى في قبول شفاعتنا في ذلك الميت ووجه قول الشافعي أيضاً القياس على ما أمروا به
 بموافقة أهل في صلاة الجماعة في أي جمعة أم لا مع أن لم يحسن وجه من يقول أنه ينظر تكبير
 الإمام كونها شاملة والإمام هو الشافعية حقيقة والمؤمن كالمؤمنين على دعائه فكانت
 الأدب انتظار تكبير لأن كل ما هو محبوب في دائرة إمامة لا يعرف من أمور الحق تعالى
 إلا ما جاءه على يد إمامه كما يعرف ذلك أصحاب الكشوف ومن ذلك قول أحمد أن الميت
 الصلاة على الميت وقيل أبداً فالأول مخفف والثاني مشدد ومخفف ولم يرد لنا في ذلك
 مكان كالأعمام من مات من أوفنا قل هو الله من الدنيا والأصغر من مذهب الشافعية
 تخصيص صحة الصلاة على القبر من كان من أهل نوصها وقت الموت وشوطاً أو حقيقته
 في صحة الصلاة على القبر أن يكون قد دفن قبل أن يصلى عليه ولكل من هذه الأقوال صدق
 ذلك قول الشافعي وأحمد بجهة الصلاة على الغائب مع قول أبي حنيفة ومالك بعدم صحته فافهم
 مخفف والثاني مشدد فوجه الأمر إلى موثقي الميزان ووجه الأول الإتيان في صلاة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على الجنائز والثاني يقول ذلك تخصيصه للجنائز فلا يقاس عليه على
 ما تم تأييد أهل الكشوف بل جميع من في الوجود حاضراً أو غائباً
 السمع للأصاغر وروية البصيرة للأصاغر ودليل الأكرام
 حديث زويت الأرض فأتيت مشارقتها ومغاريبها وكل مقام كان لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم يجوز أن يكون لخاص أمته ما لم يرد نص بخلافه وهذا

من قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يشرع في تأخير من القرآن فالأول مشدد والثاني مخفف فوجه الأمر إلى موثقي الميزان ووجه الأول أن القرآن مشتق من الغرض وهو الحج فهو يقرأ تأثراً ولا يحجر ومن ذلك الميت على حضرة ربه المحفلون الخاص على وجه الأكرام والتعظيم بمشاهدة وجه الثاني أن الميت إذا خرجت روحه ففي ربه يحصل لروحه الحقيقة بحضرة ربه فلا يحتاج قراءة قرآن ليقيم بها بخلاف الدنيا على الميت لا يستغنى أهل عنه لأجابه ولا ميتاً فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يسلم من صلاة الجنازة تسليمين مع أحدهما هو المشهور عند الأئمة أنه يسلم واحدة عن ميتة فقط فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول التقاطع بين الأمان للميت من الجهتين ووجه الثاني التقاطع بين المحصول الأمان من جهة الميت فقط وذلك إشارة إلى أنه ليس لنا معرفة إلا بظاهره فقط دون سره فكل باب الأمان هو صوة سريرة إعطاه الأمان من جهة الجهلنا بها واستلجنا الله تعالى عنده وهو خاص بأهل الأدب كما لا يحجرون على الله تعالى بخلاف الأصاغر فكل ما مشهد فافهم ومن قول مالك قول النبي إن فات بعض الصلاة مع الإمام بقيت الصلاة ولا ينظر تكبيرة الإمام مع قول أبي حنيفة وأهل أنه ينظر تكبير الإمام ليكون معه وهو إحدى روايتي مالك فالأول مخفف والثاني مشدد وفيه تشديد في وجه الأمر إلى موثقي الميزان ووجه الأول المبادأة إلى صلوة الميت بالقراءة والركوع والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أذهوا واسطة بيننا وبين الله تعالى في قبول شفاعتنا في ذلك الميت ووجه قول الشافعي أيضاً القياس على ما أمروا به بموافقة أهل في صلاة الجماعة في أي جمعة أم لا مع أن لم يحسن وجه من يقول أنه ينظر تكبير الإمام كونها شاملة والإمام هو الشافعية حقيقة والمؤمن كالمؤمنين على دعائه فكانت الأدب انتظار تكبير لأن كل ما هو محبوب في دائرة إمامة لا يعرف من أمور الحق تعالى إلا ما جاءه على يد إمامه كما يعرف ذلك أصحاب الكشوف ومن ذلك قول أحمد أن الميت الصلاة على الميت وقيل أبداً فالأول مخفف والثاني مشدد ومخفف ولم يرد لنا في ذلك مكان كالأعمام من مات من أوفنا قل هو الله من الدنيا والأصغر من مذهب الشافعية تخصيص صحة الصلاة على القبر من كان من أهل نوصها وقت الموت وشوطاً أو حقيقته في صحة الصلاة على القبر أن يكون قد دفن قبل أن يصلى عليه ولكل من هذه الأقوال صدق ذلك قول الشافعي وأحمد بجهة الصلاة على الغائب مع قول أبي حنيفة ومالك بعدم صحته فافهم مخفف والثاني مشدد فوجه الأمر إلى موثقي الميزان ووجه الأول الإتيان في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنائز والثاني يقول ذلك تخصيصه للجنائز فلا يقاس عليه على ما تم تأييد أهل الكشوف بل جميع من في الوجود حاضراً أو غائباً السمع للأصاغر وروية البصيرة للأصاغر ودليل الأكرام حديث زويت الأرض فأتيت مشارقتها ومغاريبها وكل مقام كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز أن يكون لخاص أمته ما لم يرد نص بخلافه وهذا

يدونها أهل الله تعالى لا تستطير في كتاب ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه لا يلدوه إلا في ليلا
 مع قول الحسن البصري بكرا هته فالاول والخفف خاص بالا صاغر والثاني مشددا خاص
 بالأكابر من أهل الأدب فان الليل بمثابة اربعة اركان الملك الشريفة وبين الناس من الميتة
 ادخاله حفرة سر الملك بخلاف النهار فانه موضوع للحكم بين العباد وان كان الميت عالما
 له حجاب لكن الشرع قد بنى العرف في اماكن كثيرة كمنع صحة الصلاة عابيا مع وجود ما يسير
 به عورته وان كان الحق تعالى لا يصح ان يحجب شيئا فافهم ومن هنا ذكر بعض السلف الطوفان
 بالخفة ليلا وان كان الفض ورد لا تمتنعوا احدا طاف على آية ساعة شاء من ليل أو نهار فليست
 من يعلم كمن لا يعلم فافهم ومن ذلك قول الشافعي واحدا اذا وجب وضوء غسل وصلى
 عليه مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يصلي عليه الا ان وجد أكثر الميت قالوا والخفف والثاني
 مشددا ووجه الاول ان الصلاة حقيقة انما هي على الروح والروح لا فرق بين تحلقها بالعضو
 الذي وجدناه ولا بين سائر الجسم ووجه الثاني ان الحكم يكون في ذلك لا في الذي يظن
 عليه انه انسان كما لو وجدنا انسانا مقطوعا الوصيلين مثلا أو وجدناه كلالا أو كرا أو بالجلد فان
 كان الصلاة حقيقة انما هي على الروح فالصلاة تلحق بجميع اجزاء البدن للتفريق ولو في الوفا
 ويجعل الجميع بالعمق والرحمة والمساحة وتكفي السبببات او رفع الدرهما ومن قول
 أبي حنيفة وأستاذنا ان الامام يصلي على قاتل نفسه مع قول مالك وأحمد من قتل نفسه وقتل
 في جرح فان الامام لا يصلي عليه ومع قول أحمد لا يصلي الامام على الغار ولا على قاتل نفسه ومع
 قول الزهري لا يصلي على من قتل في رجم أو قصاص وكذا عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل
 نفسه وقال الاوزاعي لا يصلي عليه وعن قتادة انه لا يصلي على ولد الزنا وعن الحسن انه لا يصلي
 على النفساء قالوا والخفف في جواز الصلاة على من ذكر وما بعده مشددا ووجه الاول العمل
 بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله أي ولو قتل نفسه وقتل في الزنا
 أو القصاص وكان غالا في العتمة ونساء او كان ولد زنا ووجه الثاني ان الصلاة تطهير
 لا تطهير من علة حتى لا آدم بل الحقوق باقية عليه الى يوم القيامة ووجه عدم الصلاة على النفساء
 انها شهيدة كما ورد ومن ذلك قول مالك وهو الاصح من هذه الشافعي ان الجنية الاستبراء
 لا يغسل ولا يصلي عليه مع قول أبي حنيفة انه يغسل ولا يصلي عليه ومع قول أحمد انه يغسل
 ولا يصلي عليه فالاول والخفف بترك الغسل والصلاة والثاني مشددا واما الثالث فمخفف
 ووجه الاول التجميع الناس للقتل والبيان ان الشهادة تطهر الشهيد حسا ومعنى الثالث
 ان أحد الاستغناء عن زيادة فضل ربه عليه بالعدالة بالمعقمة والرحمة ولا عن تطهير جثته
 بل بزيادة الدعاء درجات والماء العاشا ووجه قول أحمد ان الجحارة نوع آخر بخلاف عدل الموت
 فيحتاج الى غسل وان كان الشهيد حيا عند ربه يرزق كما صرح به القرآن والغسل فيه وضوء
 وجاتا قادم ومن ذلك قول مالك والشافعي في رجم قوله ان المقتول من أهل العدل في قتال
 البغاة غير شهيد فيغسل ولا يصلي عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يغسل ولا يصلي عليه مع قول

واثبات فالاول يستلزم والثاني محقق والثالث في تحقيق فوجع الامر الى مرتبتي الميزان + ووجه
 الاول ان الحياة من المسلمين على كل حال والشهادة لا تكون الا لمن قتل الكفار الذين هم أعداء
 الدين حقيقة ووجه قول أبي حنيفة انه قال لمصر دين الله تعالى على كل حال وان نزل الامر
 عن نصرته فعمل الدين في الدنيا بجهنم بما مع ان كل من المقتولين باثم نفسه لله تعالى نصرته لدينه +
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من قتل من اهل البغي في حال الحرب يعقل ويصلي عليه مع
 قول أبي حنيفة لا فالاول يستلزم من جهة الصلاة والغسل والثاني محقق من جهة عدم الصلاة
 والغسل فوجع الامر الى مرتبتي الميزان + ووجه الاول انه مسلم على كل حال ووجه الثاني
 انه كالحارب لدين الله تعالى فلا يصلي عليه بل ولا تنفع الصلاة عليه ولا الغسل الا ان يتو
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من قتل ظلما في غير حرب يعقل ويصلي عليه قول أبي حنيفة
 انه ان قتل بغير دينه لم يعقل ان قتل بمن قتل غسلا وصلى عليه فالاول يستلزم والثاني في تحقيق
 ووجه الاول انه غير شهيد في الحكم الدنيا وان كان له قول الشهيد في الاخرة ووجه احاد
 الشك في قول أبي حنيفة في ان من قتل بغير دينه لا يعقل ان الحديث في تحريم من ادعى
 مع الخت الواقع في روجه بحكم المجاورة للجسد بخلاف من قتل بمن قتل فان الخت باقى في الارض
 لم يخرج فيحتاج الى الغسل والصلاة عليه من ذلك قول الشافعي وغيره ان المقتول في اثم الخت
 ا فقتل من قول الثوري ان الزاوي يكون وراءها والمات في حيث يشاء وكره النخعي الحبل بل
 يدى العبد دين وقال الشافعي هو افضل من التبريع ودليل ذلك كله ما بلغ كل واحد عن
 الشارح واصحابه + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من مات باليهر لم يكن بقر به ساجل
 جعل بل لو حيا والقى في البحر كان في الساحل مسلما وان كان بينه كفار قتل والقى في
 البحر لم يعقل بقرارة مع قول احمد انه يثقل ويرى في البحر بكل حال اذا قدر دفنه فالاول استلزم
 بالتفصيل والثاني محقق فوجع الامر الى مرتبتي الميزان + ووجه الاول الاحتياط لحركة المسلم
 فوجع الحياة احدث في الساحل من المسلمين قبل دفنه في الارض لانه هو الذي في الحقيقة الذي يتو
 به الذممة ويكون المسلم الذي يمدون ذلك الميت كالنائمين عن الدين حضرة اموته في
 الدين بخلاف ما لو كان في الساحل كفار فانه يثقل لينزل في البحر لانه كفار حرمته الكفار ووجه
 الثاني ان المقتول العظيم من الدين الوفاء بحق الميت والروايم جسم بعد الموت بتغيبه عن العيون
 وعدم تأدي الناس بالخدمة وتقرهم للوقوع في سبب اذا شئوا بل ينزع + ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة ان رأس الميت توضع عند رجل القبر ثم يسبل الميت سلا الفبر مع قول
 أبي حنيفة ان الجنائز توضع على حافة القبر ثم يلقى القبر ثم يثقل على القبر معترضه
 فالاول محقق على من ينزل الميت القبر مسهل عليه في قوله والثاني مشتبك في قوله الى الحد
 لكون الجنائز المعترضة اكراما من جعلها عند رجل القبر فوجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ودليل القولين ما بلغ كل واحد من الدليل + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المسلم
 للقبر اولى لان السطيط قد صار من شعار الروافض مع قول الشافعي في ارجح القولين ان

التفسير

التسليم أولى فالاول مشد بالثلاثين من حيث انه على زليل على التسليم والثاني مخفف
 ووجه الاول التقاؤل بعلاو الدرجات على الله تعالى ووجه الثاني عدم الحكم على الله تعالى في شيء
 يفعل من ذلك الميت فيسطيه وقوا على موت السواء من غير ترجيح حتى يفعل الحق تعالى فيه
 ما شاء من رفع درجة أو اخذة + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بعد كراهة المشي بالغارلين
 من القوم مع قول احمد بكراهة فالاول مخفف والثاني مشد فخرج الامر الى موتى الميزان
 ووجه الاول عدم ورود نص صريح بالميت عن ذلك ووجه الكراهة ما ورد من قوله
 صلى الله عليه وسلم لمن رآه يمشي بين المقابر يغسلان اغسل غطيت انتي فانه يحتمل أن يكون
 أمره بمجملهما آخرهما الموتى من حيث أن الميت يدرك احتقال الناس له اذا مشوا على قبره بالفعل
 وان لم يلحق جسمه بذلك لم ووجه من لم يكره ذلك مراعاة حق المحي وتقدمه على حق الميت
 من حيث ان الحي ربما نظرت رحله بحجارة الارض مثلا ويحتمل أن يكون الامر بمجمل التعليل
 لكونهما كالتلباس اهل الاحجاب كما يقتضيه سياق الحديث من انها كما ناستين أي ليس
 عديهما شعرا والله أعلم + ومن ذلك قول الى حليفة ان التعزية سنة قبل الدفن لا بعدة ووجه
 قال الثوري مع قول الشافعي واحملها لسن قبله بعده الى ثلاثة ايام فالاول مخفف والثاني
 مشد من حيث التعزية بعد الدفن مخفف من حيث امتد ادها ثلثة ايام فخرج الامر الى مرتق
 الميزان + ووجه الاول ان شاة الحزن انما تكون قبل الدفن فيعزى ويدعاه كتحفيف الحزن
 ووجه الثاني استمرار الحزن غالبا بعد الدفن الى ثلاثة ايام وقد يكون شحضا مشغولا
 بامر مهم وقعه فلم ينفع للتعزية الا آخر الثلاثة ايام فالاول مشد وقت التعزية بعد الدفن
 لوجاهة بين المعزى اسم فاعل والمعزى عداوة اذ الميت ارك التعزية بعد الدفن ويصح كلامه الى
 حليفة على حال الاحباب والذين لا يخبرون على فوات اهل فقال لكل ذلك الحزن وحمل كلام الائمة
 على حال غالب الناس من الحزن على الميت + ومن ذلك قول مالك والشافعي واجل بكراهة
 المجلس للتعزية مع قول الى حليفة بعد كراهة فالاول مشد والثاني مخفف ووجه
 الاول انه تنق على المعزين بتكليفهم الممتشي اليه اذا سمعوا انه جلس للتعزية ووجه الثاني
 انه خفف على المعزين بالجلوس لهم بخلاف ما اذا لم يجلس فربما جازعونه فلم يحاووه فيحتاج
 احدهم الى الحج آخر بعد ذلك لاسبابهم وراعه شغلهم دائم + ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 بن القبر لا ينبي ولا يحصى مع قول الى حليفتي نحو ذلك فالاول مشد والثاني مخفف
 ووجه الاول ظنية التسليم لله عز وجل بالقاء في القبر بين يدي الله عز وجل من غير حال في
 ما عظم عنه شيئا من الافاق وهو خاص بالا صاغ ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط والتقاؤل
 بنوقف الامور على مسيبتها من اعقل وتوكل فهو خاص بالا كما يروى وقد قال العارفون
 ان سكني الدار المهتدة أولى من الدار الكليدة من حيث ان السكان في الدار المهتدة يكون
 العالم عليه التوكل على الله خصوصا بخلاف السكان في الدار الكليدة الحكمة البناء فاذ قد يصير
 الغالب عليه الاعتماد على الدار من حيث أحكامها لا على الله تعالى فافهم + ومن ذلك قول الائمة

السلامة باستحياب القرلة للقرآن عند القبر سمعوا إلى عصفية بكراهمها فالأول يخفف والثاني
 مشبه ووجه الأول أن القرلة عند القبر سلب لا ترا الرحمة على الميت ووجه الثاني أن في
 ذلك إمتها للقرآن نظير ما ورد من النبي عن الصلاة في المقبرة والخلاف في وصول ثواب
 القرآن للميت أو عدم وصوله فهو لكل منها وجه مذهب أهل السنة لا لئسان أن يجعل ثوابه
 لغيره ونزلة أحمد بن حنبل وأما حكمة الدعاء للميت بعد الدفن بالتسبيح فهو عشرة
 الصلاة عليه والدعاء له في الصلاة إذا شأفون حكمهم حكم العسكر إذا وقف
 بباب الملك ليعتقم فيمن أذيت الوقوف على القبر بعد الدفن هو المقصود
 الأعظم لا سيما عن سؤال العسكر وبلكر وجانب يذهب من رؤيتهم
 فلا يقال أن الصلاة تكفي عن الدعاء له بعد الدفن
 فافهم والله تعالى أعلم بالصواب
 واليه مرجع والمآب
 آمين
 ٢٠

تخرج الجزء الأول من الميزان الكبرى لقطب العارفين وإمام الأئمة سيدي عبد الوهاب الشاذلي
 نقض الله به آمين في غاية ربيع الأول هو من شهر ربيع الثاني سنة تسب وثمانين بعد الف ومائتين
 من هجرة رسول التقلين على صاحبها أفضل الصلوات في الملوك
 بجزء الثاني أول كتاب الزينة

٤١٤٥
 الف ١٩

